سلسلة الدراسات التربوية (4)

الصف الدراسي ومصير الأمم

د. أحمد جمعة صديق

الطبعة الأولى 2025م

سلسلة الدراسات التربوية (4)

الصف الدراسي ومصير الأمم

د. أحمد جمعة صديق

الطبعة الأولى 2025م

اسم الكتاب:
الصف الدراسي ومصير الأمم
المؤلف:
د. أحمد جمعة صديق
الإيداع القانوني
...../2025م

الناشر:
دار آريثيريا للنشر والتوزيع - الخرطوم - السودان
جوال:
121566207-00249122094856
البريد لإلكتروني:
arithriaforpublishing@gmail.com
تاريخ النشر:
الطبعة الأولى - 2025م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

الأهداء

الى أخي الأستاذ/عبد المعز جمعة صديق- المحامي

تنويه:

نريد ان نسمع صرير الأقلام يسكت صوت الرصاص الى الأبد
نشرت هذه المقالات منجمة في صحيفة سودانايل **Sudanile** الالكترونية ابتداءاً من 11 فبراير 2024 في 32 حلقة متتالية. كما نشرت صحيفة **Sudaneseonline** بالتزامن بعض هذه الحلقات، وقد كانت تحت عنوان استراتيجية لإصلاح التعليم في السودان، تماشياً مع شعارات ثورة ديسمبر 2018 – وهي بعض طموحاتنا لما بعد الحرب، في دولة مدنية شعارها السلام والحرية والعدالة.

المؤلف
أتاوا - انتاريو - كندا
في 14-02-2025

شكر وتقدير

الشكر أجزله لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ولدار اريثيريا للطباعة والنشر - السودان؛ لطباعة ونشر وتوزيع هذا السفر.

المؤلف،،

المحتويات

الاهداء.....

تنويه.....

شكر وتقدير.....

الفصل الأول:الإصلاح التعليمي من منظور عالمي.....3

الفصل الثاني:فسلفة التعليم قدر الامم يبدأ من الفصل الدراسي.....28

الفصل الثالث:اقتصاديات التعليم.....36

الفصل الرابع:التخطيط التربوي – مصباح ديوجين*.....46

الفصل الخامس:تدريب المعلمين:هندسة الانسان.....55

الفصل السادس:دور التعليم في حماية الدولة المدنية والانتقال
الديمقراطي في السودان.....76

الفصل السابع:الاختبارات المدرسية.....111

الفصل الثامن:شهادات التعليم العام في السودان بين الجرح
والتعديل.....133

الفصل التاسع:رقمنة التعليم.....164

الفصل العاشر:أهمية تدريس العلوم الانسانية والاجتماعية.....175

الفصل الحادي عشر:التعليم الابتدائي:
من هنا تبدأ مسيرة الألف ميل.....183

الفصل الثاني عشر:مهارات الحياة.....201

الفصل الثالث عشر:حماية الأطفال خلال الحروب.....214

الفصل الرابع عشر:دفتر تحضير الدروس أداة تحكم
في جودة التدريس.....226

الفصل الخامس عشر:المدارس في المجتمعات النامية:
المدراس وحدات منتجة.....234

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الإصلاح التعليمي من منظور عالمي

المقدمة:

هذا الكتاب كان مقترحاً لإصلاح التعليم في البلاد وهو عبارة عن رؤية سياسية وفنية للتعليم، تتماشى مع شعارات ثورة 2018. وينبع البحث من حقيقة أن نظامنا التعليمي يحتاج إلى مراجعة نقدية وتعديل لأهدافه وخططه. نحتاج إلى إحداث تغيير جذري إذا كنا نرغب في التكامل والانخراط مع التطور السريع في اقتصاد عالمي يعتمد بصورة رئيسة على المعرفة ومهارات التكنولوجيا. لذا يلزم بشدة إجراء تغيير في أهداف التعليم واعتماد استراتيجيات جديدة لتحقيق التغيير في النظام التعليمي من خلال إدراج أفكار جديدة بالتركيز الخاص على مراقبة الجودة وإدارة الجودة لمخرجات التعليم.

قام الباحث بدراسة بعض التجارب العالمية في مجال إصلاح التعليم، بالإضافة إلى استكشاف بعض التجارب الأخرى في دول إفريقية تشاركنا نفس البيئات والهم نفسه والطموحات. قدم الباحث بعض المقترحات العملية يعتقد بانها من الممكن ان تحقق إصلاح تعليمي تكون نتائجه قابلة للتحقيق في ارض الواقع وقابلة للقياس مع التركيز الخاص على التعليم العام في المستويات الأساسية.

التعليم:معارف ومهارات:

تدور العملية التعليمية برمتها حول اكساب واكتساب المعرفة والمهارات لتعديل الاتجاهات والسلوك على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعات؛ فنقل المعرفة هو المهمة الأساسية لوزارة التربية والتعليم، ويتحمل وزير التربية مسئولية مباشرة في تنمية القدرات العقلية (الذكاء العام) لأفراد المجتمع لتأهيلهم لحل مشاكلهم العملية – إذا ان الهدف النهائي للتعليم هو مساعدة الافراد والجماعات في حل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الخ.. وحل المشكلات هو الهدف النهائي لجميع المجهودات التعليمية – وذلك بتوفير وسائل المعرفة والمهارات المناسبة. هذا دورٍ وزارة التربية والتعليم في السودان - ولكنه كان دوراً غائباً أو مغيباً بشكل متعمد لأمد طويل.

يرى الباحث أن نظامنا التعليمي كان نظاماً فاشلاً، بسبب نقص الرؤية على المستوى الشخصي والوطني أيضًا. ويريد الباحث عبر هذا المقالات،

مشاركة أفكاره وخبراته كمعلم لوضع خطة لبناء مجتمع متنور جديد، وذلك يتطلب توافر أشخاص مؤهلين، صادقين وراغبين لأداء هذا العمل باستخدام الأدوات الصحيحة والمناسبة ولديهم الشغف والاستعداد والخيال الواسع. ونقصد بالخيال – هنا – هو القدرة على الرؤية فيما وراء الجدار. اذ يمكن لمثل هؤلاء المختصين أن يحدثوا تغييرات جوهرية في حياتنا والريادة بنا نحو مستقبل مشرق للأمة السودانية، وهي أمة تستحق.

يستهدف التعليم في جميع العالم مصلحة الفرد والمجتمعات. وتلعب الحكومة دورًا رئيسيًا كمزود رئيسي للتعليم لمواطنيها فهي الجهة التي تقوم بوضع الخطط وتصميم الأهداف وجداول أعمال التعليم الوطني. لذا تمتلك الحكومات خططاً منتظمة يمكن تعديلها من وقت لآخر لتناسب احتياجات الناس وتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ضوء هذه النظريات، يمكننا تتبع بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال الإصلاح التعليمي. ونركز على الولايات المتحدة الأمريكية، فنلندا، وأستراليا على المستوى العالمي، ونتتبع أيضًا بعض التجارب في أفريقيا، من غانا ورواندا التي تشترك معنا في بيئات متشابهة وتشاركنا نفس الهموم.

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأقوى اقتصاد في العالم هي مثال جيد على كيف يمكن لنظام التعليم أن يكون ناجحًا في توفير مجتمع مؤهل بصورة كبيرة في مجالات متنوعة من العلوم والتكنولوجيا والصناعة.

ومثل هذه التجربة تحتاج إلى مجموعات من الكتب لدراسة وسبر اغوار هذه التجربة الانسانية الضخمة. وقد حدث ان تقدمت بمقترح لجهات تعليمية بإنشاء معهد او مركز لدراسة القارة الامريكية - كمعهد الدراسات الاسيوية والافريقية- بجامعة الخرطوم متخصص لمعرفة هذا الكيان الهائل وأدراك آلية التعامل معه لمصلحة بلادنا.

اعتمدت السياسة التي اتخذها الرئيس أوباما عند توليه المنصب في عام 2009 على احداث تغييرات كبيرة. منها دراسة مستويات التحصيل العلمي المتدني في بعض المدارس وتأثير ذلك على مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. وكجزء من حزمة التحفيز الاقتصادي الفيدرالية

(استجابةً للازمة المالية في 2007-2008)، سعى إلى معالجة العديد من التحديات، كعدم المساواة في التحصيل الدراسي بين المدارس في المناطق الأكثر ثراءً والمناطق ذات الدخل المحدود. هذه السياسة أطلق عليها «سباق نحو القمة:(Race to the Top) إصلاح التعليم في الولايات الرئيسية " وقد كان لهذه السياسة تأثير عام حيث أظهر تقرير النتائج أنه بحلول عام 2014، كانت بعض الولايات قد حققت نجاحا، في المتوسط، 88 في المائة من السياسات، مقارنة بنسبة 68 في المائة في الولايات الاقل انجازاً، ونسبة 56 في المائة في الولايات التي لم تدخل السباق. وختم التقرير بوجود نتائج عامة كان لها تأثير معنوي على إعداد سياسات التعليم في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

كانت عناصر هذا الإصلاح التعليمي هو تعهد الولايات بتحسين أداء الطلاب، مع اعتماد معايير أكاديمية أكثر صرامة، وتقييم أداء المعلمين والمديرين جزئياً بناءاً على نتائج أداء الطلاب. وليكون التنافس سليماً، كان يتعين على الولايات أيضاً التخلص من الحد من المدارس المستأجرة، وتحسين برامج إعداد المعلمين. أفاد التقرير أيضًا بان جميع الولايات شهدت زيادة ملحوظة في اعتماد سياسات التعليم. وأبلغ المشرعون من جميع الولايات أن لبرنامج (السباق نحو القمة) أثر على المداولات السياسية داخل ولاياتهم. كما أظهر استعداد الولايات على تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في السياسات.

2. فنلندا:

ماذا يمكن للعالم أن يتعلم من السياسة التعليمية في فنلندا؟ إجابة هذا السؤال:هي أن سياسة التعليم في فنلندا تم بناؤها على التغيير الدوري والقيادة النظامية التي تسترشد بقيم عامة مقبولة ورؤية اجتماعية مشتركة على صلة وثيقة بأهداف التغيير التعليمي المستدامة المعاصرة.

وكان سر التعليم الفنلندي هو السياسات الأوسع - في ربط السياسات المختلفة في القطاع العام مع نظام التعليم. ومن الضروري أيضاً التأكيد على أنه وعلى الرغم من أن فنلندا قد تم وصفها بأنها <تلميذ نموذجي> في <الاستماع إلى النصائح السياسية من المنظمات الدولية، خاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، الا أن نظام التعليم الفنلندي ظل هادئًا إلى حد كبير ولم يصاب بفيروسات ما يُسمى

غالبًا بحركة إصلاح التعليم العالمية.
فمنذ الثمانينيات استخدم ما لا يقل عن خمس سمات عالمية مشتركة في سياسات التعليم ومبادئ الإصلاح لمحاولة تحسين جودة التعليم وإصلاح المشكلات الظاهرة في أنظمة التعليم العامة. هذه العناصر هي:

- السمة الأولى هي توحيد التعليم في جميع انحاء الدولة.
- السمة الثانية المشتركة هي التركيز على المواضيع الأساسية في المدرسة، بمعنى آخر، التركيز على مهارات القراءة والحساب، وفي بعض الحالات العلوم.
- السمة الثالثة التحديد في إصلاح التعليم العالمي وهي البحث عن طرق منخفضة المخاطر لتحقيق أهداف التعلم.
- الاتجاه العالمي الرابع الذي يمكن ملاحظته في إصلاح التعليم هو استخدام نماذج إدارة الشركات كمحرك رئيسي للتطوير.
- الاتجاه العالمي الخامس هو اعتماد سياسات المساءلة المبنية على نائج الاختبارات في المدارس.
- وبالمقابل، فان الميزات النموذجية للتدريس والتعليم في فنلندا هي توافر الثقة الكبيرة في المعلمين والمديرين كمحترفين ذوي كفاءات عالية؛ وتشجيع المعلمين والطلاب على ابتكار أفكار وطرق جديدة، بمعنى آخر تشجيع الفضول والخيال والإبداع ليكون ذلك من صميم عملية التعلم.

وكانت أفضل وسيلة لتجنب الإصابة بفيروسات حركة إصلاح التعليم العالمية هي تأهيل المعلمين والقادة بشكل جيد، ففي فنلندا، يجب على جميع المعلمين أن يحصلوا على درجة الماجستير في التعليم أو في مجال تخصصهم.
وتعتبر فنلندا من الدول الرائدة في مجال التعليم في منظومة الدول التي تعرف بدولOrganization for Economic Co-operation and Development.ويوفر المنهج الوطني للتعليم الابتدائي والثانوي أساسًا موحدًا للمناهج المحلية، مما يعزز المساواة في التعليم في جميع أنحاء البلاد. وتقوم البلديات بالإشراف على التعليم والمدارس بكل دقة مع مراعاة الاحتياجات المحلية لكل بيئة. وقد وضعت مناهج محلية للتعليم ولكن على ضوء معطيات المنهج الأساسي القومي للدولة.

يتألف المنهج في مرحلة الاساس من أهداف ومحتويات لمواضيع مختلفة متصلة بالسياسات المتعلقة بالقيّم الأساسية وفهم ميكانزيم التعلم وثقافة المدرسة. والغرض من المنهج هو تمكين الثقافة المدرسية والتعليم وتحسين جودة عملية التعلم وتعزيز مخرجات التعليم. ويهدف التعليم الى توفير المعرفة والمهارات اللازمة لضمان استمرار وبقاء معرفة ومهارات الأطفال والشباب الفنلنديين قوية في المستقبل على الصعيد الوطني أو الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الإرشادات التربوية لمساعدة المدارس على تطوير أساليب عملها من أجل زيادة اهتمام الطلاب ودافعيتهم للتعلم. ويضمن المنهج المتطلبات الاساسية للتعلم المستمر وتحقيق النجاح وزيادة مشاركة الطلاب في العمل المدرسي وتشجع الأطفال والشباب على تحمل المسؤولية وتقديم المزيد من الدعم في دراستهم.

ويقوم الدارسون أنفسهم بوضع بعض الاهداف ويبدعون الحلول بناءاً على معطيات تلك الأهداف المحددة. كما تعزز المنظومة التربوية الطلاب بالإفادة من تجارب ومشاعر ومجالات واهتمامات الآخرين كأساس اضافي لزيادة فرص التعلم.

ويتولى المعلمون مهمة توجيه وإرشاد الطلاب لترغيبهم في التعلم مدى الحياة، من خلال مراعاة القدرات التعليمية الفردية لكل طالب. ونتيجة لهذه السياسة فقد كانت فنلندا في مقدمة الدول التي يتفوق طلابها في مسابقات (The Programme for International Student Assessment – PISA) الرياضيات والعلوم على مستوي دول Organization for Economic Cooperation and Development. (OECD)

3 . أستراليا:

يعتبر (الميثاق الوطني) اتفاق مشترك بين الكومنولث والولايات والأقاليم ويهدف إلى رفع نتائج تحصيل الطلاب في جميع المدارس الأسترالية. وهو يحدد مجموعة من الإصلاحات الاستراتيجية في المجالات التي سيكون للتعاون الوطني تأثير كبير فيها على تحسين تحصيل الطلاب.

يتضمن الاتفاق الوطني ثلاث اتجاهات إصلاحية تتم على مدى خمس سنوات، 2019–2023، وتركز على:

- دعم الطلاب، وتعليم الطلاب، وتحصيل الطلاب.
- التدريس، وقيادة المدرسة، وتحسين المدرسة.

- ـ تعزيز قاعدة الاهداف الوطنية.

تستند هذه الإصلاحات إلى خطة عمل تم إعدادها استنادًا إلى عدة اسس رئيسية. يتم تنفيذ اصلاحات التعليم من خلال ثمانية مبادرات وطنية(NPIs) ، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الأنشطة الخاصة بكل ولاية أو إقليم تم تحديدها سلفاً لانجاح اتفاقيات ثنائية مع كل جهة.

- تعزيز المنهج الأسترالي لدعم تقييم المعلم لتحقيق الطالب وتقدمه وفقًا لخطة واضحة.
- مساعدة المعلمين في مراقبة تقدم الطالب الفردي وتحديد احتياجات تعلم الطالب من خلال أدوات التقييم الطلابي عبر الإنترنت وعند الطلب، مع ربطه بموارد تعليم الطلاب، والتركيز على المهارات الأساسية في سنوات الأساس.
- مراجعة المسارات الثانوية العليا المؤدية إلى العمل، والتعليم العالي، والتدريب.

وتعكس هذه الأهداف تغير طبيعة التعليم والاقتصاد والعمل. تحدد المعرفة والمهارات المطلوبة للقرن الواحد والعشرين، وأهمية التعلم طوال الحياة من الطفولة المبكرة فصاعدًا، وضرورة إجراء انتقالات فعّالة بين جميع هذه مراحل التعليم.

يوفر المنهج الأسترالي للمدارس والمعلمين والأهالي والطلاب فهماً واضحاً لما يجب ان يتعلمه الدارسون، ويطبق هذا المنهج بغض النظر عن مكان إقامة الطالب أو النظام المدرسي الذي يتبعه. تتحمل السلطات التعليمية الحكومية وغير الحكومية المسؤولية عن تنفيذ المنهج. ويشمل ذلك القرارات المتعلقة بالإطارات الزمنية وممارسات الفصول الدراسية والموارد الإضافية. وبنظرة عامة على المنهج من المرحلة الأولى (رياض الأطفال/الروضة) إلى المرحلة العاشرة نجد انه يتوافر:

- محتوى منهجي
- معيار الموضوع
- مرونة للمعلمين لتخصيص تعليم الطلاب والاستجابة لاحتياجاتهم واهتماماتهم.
- يشمل المنهج ثمانية مجالات تعلم رئيسية-
- اللغة الإنجليزية

- والرياضيات
- والعلوم
- والعلوم الإنسانية والاجتماعية
- والتربية الصحية
- والبدنية
- واللغات
- والتقنيات والفنون

كما يشتمل على سبع قدؤات عامة:

- مهارات القراءة والكتابة
- المهارات الرقمية
- والتفكير النقدي
- والإبداعي
- والقدرات الشخصية والاجتماعية
- والفهم (العابر) للثقافات
- والفهم الأخلاقي.

وهناك ثلاث أولويات معرفية خارج المنهج:

- الاستدامة
- والعلاقات بين آسيا وأستراليا
- وتاريخ وثقافات السكان الأصليين.

4. التعليم في غانا:

تشترك غانا مع لسودان في كثير من الخصائص الديموغرافية والثقافية من حيث تعدد اللغات وتعدد الاعراق. نالت غانا استقلالها في العام 1957 ويعد نكروما (1909–1972) من القيادات التاريخية في غانا وهي ايضاً البلد التي انجبت شخصية أخرى ملأت الفضاء العالمي وهو كوفي عنان من مواليد 8 نيسان/أبريل 1938، في كوماسي،

توفي في 18 آب/أغسطس 2018 في برن، بسويسرا، عن عمر يناهز الـ 80 عام وهو الامين السابق للأمم المتحدة.

التقي الرئيس الامريكي باراك اوباما بنظيره الغاني جون ميلز في أول زيارة له منذ تولي الرئاسة الامريكية إلى دولة افريقية غير عربية في يوليو 2009. وألقى اوباما خطاباً أمام البرلمان الغاني ركز فيه على

تشجيع نشر الديمقراطية في افريقيا، وحث الرئيس الأمريكي في خطبته الدول الأفريقية على اعتبار غانا نموذجا يحتذى في الديمقراطية. وقال قبل توجهه إلى غانا إنها اختيرت نسبة لسجلها في الديمقراطية والاستقرار.

يكمل حوالي 71 في المئة من الأطفال التعليم الابتدائي. ومع ذلك، تنخفض النسبة بشكل حاد في المرحلة الثانوية، حيث يكمل فقط 47 في المئة مرحلة التعليم الثانوي الأساسي و35 في المئة يكملون التعليم الثانوي العالي. ويعزى ذلك الى نسبة الطلاب الذين يتوقفون عن الدراسة او التأخر الدراسي. وتتسع الفجوة بين نسب الأطفال الذين يكملون الدراسة حسب مستوى الدخل حيث يكمل 71 في المئة من الأطفال من الاسر المقتدرة التعليم الثانوي العام، بينما يكمل 9 في المائة فقط من الأطفال من الاسرة الفقيرة. ويتمثل الفارق في النسبة بأن أطفال الاسرة الغنية يكملون التعليم الابتدائي 1.6 مرة أكثر مقارنة بأطفال الاسر الفقيرة، بينما يكمل 3.5 من الاسر الغنية التعليم الثانوي مقارنة ب8 المئة من اطفال الاسر الفقيرة. وبينما تنخفض نسب التحصيل العلمي لجميع الأعراق القبلية في مراحل التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي العام، تظهر الارقام أن أطفال بعض الأعراق القبلية يتفوقون بشكل عام على الآخرين. فعلى سبيل المثال، يكمل 72 في المئة من أطفال قبائل (الماندي) التعليم الابتدائي و9 في المئة منهم يكمل مرحلة التعليم الثانوي العام. وعلى النقيض من ذلك، يحظى أطفال قبائل (الأكان) بأعلى معدلات التحصيل العلمي وانهاء المراحل الدراسية عبر جميع المستويات. هذه الوقائع دفعت بالحكومة الغانية الى تبني سياسات جديد وجادة تتصف بالنزاهة وتتسم بالآتي:

تسمي رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية العليا جميعها باسم المدرسة الأساسية. ويُشار الآن إلى المرحلة المتوسطة الأولى–JHS) 1 (Junior High Schoolو 2 و 3 والمرحلة الثانويةSHS–Secondary) (High School

- يدرس جميع الطلاب في (JHS 1 – SHS 1) برنامج الأساس المشترك الذي يتكون من 9 مواد، وهي – الرياضيات، واللغات، والعلوم، والتربية الدينية (موضوع منفصل)، والتربية البدنية
- والصحية (خارج للامتحان)، وتكنولوجيا المهنية، والدراسات الاجتماعية، والحوسبة، والفنون الإبداعية والتصميم.

- يُجرى امتحان جديد يُسمى اختبار التقييم الوطني القياسي(NSAT) في الصفوف الثانية الابتدائية والرابعة والسادسة والثانية المتوسطة
- يستبدل امتحان شهادة التعليم الأساسي (BECE) بامتحانات توجيهية في JHS 3 لقبول الطلاب في SHS 1.
- يستمر الطلاب في SHS 1 في برنامج الأساس المشترك لمدة عام واحد، وبالتالي لن يختار الطلاب في SHS 1 برامج العلوم أو الأعمال أو الفنون.
- في نهاية SHS 1 ، سيجلس الطلاب لامتحان الأساس المشترك للانتقال إلى SHS 2.
- في SHS 2 ، سيتعين على الطلاب الآن اختيار برنامج متعلق بالمهن يشمل البرامج المهنية والتقنية أو برامج الدبلوم الثانوي مثل العلوم والأعمال والفنون.
- وهذا يعني أن المواد الاختيارية ستبدأ في SHS 2.
- يتم تعزيز القبول للجامعات بالإضافة الى شهادة غرب افريقيا الثانويةWest Africa Second School Certificate Examination– WASSCE)بامتحانات القبول للجامعات في SHS 3.

ويرى الباحث أن هناك سمتين هامتين في سياسة التعليم في هذا البلد. فقد تم تحسين نظام الامتحانات باعتماد نظام جديد للامت
حانات. لذا، سيتم اضافة امتحان القبول للجامعات بعد الحصول على شهادة المدرسة الثانوية العليا في دول غرب أفريقيا (WASSCE) اذ سيتم منح الطلاب شهادة الدبلوم بعد اجتيازهم للمرحلة الثانوية العليا المستوى (SHS3) 3بدلاً من شهادة « .WASSCE وهذا يعني أن الطلاب سيتم منحهم شهادات من مدارسهم الخاصة بعد اكمال متطلبات التعليم في المرحلة الثانوية. ولكن أهم نقطة هي أن القبول بالجامعة سيكون مستندًا إلى امتحان القبول المصمم من قبل الجامعات في غانا كما هو الحال في نيجيريا. سيسمح هذا النظام الجديد لاستقطاب الجامعات لأفضل العناصر الطلابية في كلياتها وأقسامها المختلفة.

تعزيز دراسة الحاسوب:

وهذا يعتبر واحدًا من أكبر هموم الحكومة الغانية، لدمج تكنولوجيا المعلومات في خطة التعليم، لتحويل جميع المدارس إلى بيئة ذكية مجهزة

تجهيزًا جيدًا بإنترنت سريع لتسهيل عملية التعليم والتعلم. ووفقًا لـ (كوفي 2007)، قد أولت حكومة غانا اهتماماً قويًا على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في اقتصاد البلاد، وخطة التنمية المتوسطة التي تم تجسيدها في ورقة استراتيجية بغرض تخفيف الفقر في غانا وخطة التعليم 2003-2015 التي تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتواصل مع الفقراء. لذا سيكون نظام التعليم أكثر تركيزًا على البحث والمشاركة المجتمعية والمشاريع مع محتويات أقل.
تعد مهارات استخدام الحاسوب واحدة من المرتكزات الرئيسية لهذا البرنامج، حيث يجب أن يكون جميع أصحاب المصلحة التعليمية في وضع جيد بتوفير مرافق تكنولوجيا معلومات كافية للطلاب.
يتكون مجال العلوم على المستوى الأساسي من العلوم الفيزيائية والتطبيقية. ويدعي (كوفي2007) أيضًا أن قطاع التعليم العالي في غانا هو الأكثر تقدماً في نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد. فجميع الجامعات الرئيسية في البلاد لديها سياسة منفصلة خاصة بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن خطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطلاب. وهذا يتيح للدارسين الوصول إلى معامل الحاسوب على مدار ال 24 ساعة مع اتصال انترنت عالي السعة والقدرات.
وفي دراسة (Soma, et el 2021) اشارت الدراسة الى أن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات/الحواسيب في التعليم في غانا تقوم به حكومة غانا وتنفذه من خلال سياستها في مجال تكنولوجيا المعلومات للتنمية المتسارعة (ICT4AD) لعام 2003. وقد كشفت الدراسة أن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات/الحواسيب في التعليم ستحسن من نظام التعليم في غانا بصورة كبيرة.

رواندا:

أسفرت الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994 عن مقتل أكثر من مليون شخص في زمن قصير يبلغ 100 يوم، وصنفت رواندا وقتها دولة فاشلة. ولكن نجحت رواندا تدريجياً في الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية اذ خضع نظام التعليم في رواندا لتغييرات كبيرة خلال رؤية رواندا الوطنية 2020 (جمهورية رواندا، 2012).
ففي عام 2015، صاغت الحكومة رؤية 2050 (جمهورية رواندا، 2015)،

والتي حددت رؤية استراتيجية طويلة الأمد لنهضة الامة.
وتنص الرؤية 2050 على أن نظام التعليم في رواندا سيكون موجهاً نحو اقتصاد السوق، معتمداً على الكفاءات البشرية، ويتناسب مع الوظائف الابتكارية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) ، والسياحة، والتدريب، والهندسة الجوية، وبرمجة الحاسوب، ورأس المال المغامر (جمهورية رواندا، 2015). وهذا يعني أن الأهداف التعليمية الوطنية والمحلية يجب أن تتماشى مع المبادئ المحددة في رؤية .2050
يتم الإشراف على التعليم في رواندا مركزياً من قبل وزارة التعليم (MINEDUC)في كيغالي، من خلال السياسة القطاعية للتعليم والأولويات المحددة في خطة القطاع التعليمي الاستراتيجية للفترة
19/2018 – 2023/ .(ESSP) 24وركزت الحكومة بصورة قوية على التمويل التدريجي خلال العقدين الماضيين، ونتيجة لذلك، يعتمد النظام التعليمي بشكل كبير على وزارة الحكومة المحلية (MINALOC) ومقاطعاتها الـ 30 (جمهورية رواندا، 2021)، حيث تتولى المقاطعات مسؤولية توظيف المعلمين وتعيين مديري المدارس. وتتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية في تحديد أهدافها التعليمية المحلية الخاصة، وهذه الاهداف تتماشى مع الأهداف الاساسية المحددة فيMINEDU– ESSP ، 2017في الخطة القومية على مستوى الدولة.
وتشدني تجربة هذا البلد في مجال التعليم وفي مجالات أخرى، ربما سنأتي على تفاصيلها في مقام آخر. فقد مرت البلاد بحروب أهلية طويلة، وهو وضع مماثل لحالنا في السودان مع الفارق أن الحرب صارت تاريخا منسياً في بلادهم، بينما تستعر نار الحرب عندنا في السودان. ولو كان قادتنا من الذين يقرأون التاريخ لتجنبنا هذه الفتنة التي قضت على الأخضر واليابس. لم نتعظ بخمسين عاما من الحرب الاهلية في جنوب السودان – وهي أطول حرب أهلية في تاريخ الانسانية، كما اننا لم نتعلم من الحروب الأهلية الحديثة في لبنان والصومال وسوريا واليمن وبعض دول امريكا اللاتينية. ولكن الحرب الاهلية الرواندية كان ينبغي ان تكون المثال الاقرب لأن بيننا وبينهم كثير من السمات الجامعة.
ومن المؤسف ان حرب السودان حرب عبثية خالية من اية اجندة محلية او وطنية. فقدنا الآلاف من الانفس واعاقت آلاف أخري وشردت الملايين.

وفي رأي الباحث أن هذين الفصيلين المتقاتلين لن يستجيبا للمنطق أو الضمير الوطني لان حاملي السلاح اصبحوا - الآن - بؤراً من المليشيات فقدت القيادة والسيطرة. وعلى القطاع المدني أن يبحث عن مخرج عملي لإيقاف هذه الحرب عن طريق التدخل الدولي سواء أكان من أفريقيا أو منظمات الأمم المتحدة.

تمكن الروانديين من استعادة وحدة بلادهم بالرغم من تجربة الإبادة الجماعية سيئة الذكر. وفي السطور التالية نتحدث عن كيفية بذل حكومة رواندا جهودًا كبيرة لتحسين الاقتصاد والحياة الاجتماعية من خلال إصلاح التعليم الذي تم من خلال أهداف مخططة وواضحة المعالم النهائية. فالخطة الاستراتيجية الرئيسية 2017-2024 للدولة خطة سباعية تمثل الفترة الاولي لرؤية 2050. ويجمع بين الخطة السابعة للنمو وبرنامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي خطة استراتيجية واحدة متكاملة، لتحقيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة التي تنسجم مع ورؤية الاتحاد الافريقي 2050. وتتكون الخطة من ثلاثة أركان رئيسية:

1. التحول الاقتصادي.
2. التحول الاجتماعي.
3. الحوكمة.

ويتضمن الركن الثاني هدفًا عامًا لتطوير الروانديين إلى شعب قادر وماهر بمعايير عالية الجودة في مجتمع مستقر وآمن، وإحدى استراتيجياته الأولويات الست هي 'تعزيز العائد الديموغرافي من خلال تحسين الوصول إلى التعليم عالي الجودة (جمهورية رواندا، 2017).

وبناءً على ما تم تحقيقه بالفعل في توجيه التنمية في رواندا، تمثل في الطموح في أن تصبح البلاد دولة ذات دخل متوسط عالي بحلول عام 2035 ودولة ذات دخل عالي بحلول عام 2050، مع توفرالعزم في توفير معايير ومستويات معيشة عالية الجودة للمواطنين الروانديين بحلول عام 2050. ويتم دعم هذه الأهداف الرئيسية بموجب ثمانية أهداف سياسية محددة. يمكن تلخيصها في:

- ضمان توفر التعليم وإمكانية الوصول إليه لجميع الشعب
- الرواندي.
- تحسين جودة وصلاحية التعليم.

- تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز الخاص على تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام المحتوى الرقمي في جميع المواضيع.

كما تتضمن الأهداف الثقافية واللغوية والبيئية ضمن خطة التعليم، مما يمكن أن تساعد في:

•تعزيز اللغات الأربعة للكينيا رواندا والإنجليزية والفرنسية والسواحلية في البلاد، مع استخدام الإنجليزية كلغة تعليم وتعلم على جميع المستويات باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية الأولى، حيث يتم استخدام الكينياروواندا اللغة المحلية السائدة.

- تعزيز التعليم الشامل الموجه نحو احترام حقوق الإنسان وتكييفه مع الوضع الراهن في البلاد.
- غرس الشعور بالبيئة وتوعية الأطفال بأهمية البيئة والنظافة والصحة والحماية ضد فيروس نقص المناعة البشرية(HIV/AIDS)
- تحسين القدرة على التخطيط والإدارة التعليمية.
- تعزيز البحث كعامل دافع للتنمية الوطنية وتنسيق جدول أعمال البحث.

قامت حكومة رواندا بتحقيق تقدم كبير نحو أهداف سياسة التعليم في رواندا، بالتعاون مع الالتزامات الدولية تجاه التعليم للجميع(EFA) والأهداف الإنمائية الالفية.

ترقية التكنولوجية في رواندا:

تولي حكومة رواندا اهتمامًا كبيرًا بالتكنولوجيا الحديثة والمحتوى الرقمي الذي يعد التركيز الرئيسي لاهتمامها بالتعليم. وخطتهم هي:

- تعزيز العلوم والتكنولوجيا مع التركيز الخاص على تقنيات المعلومات والاتصالات والكفاءات الرقمية.
- تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز الخاص على تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام المحتوى الرقمي في جميع المواضيع.

اعتمدت سياسة في عام 2016 تركز على تطوير المحتوى الرقمي المتماشي مع المنهج؛ مع زيادة نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في التعليم من خلال الفصول الذكية؛ تطوير قيادة التعليم ودورات تدريب للمعلمين في ومن خلال تكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز التعليم والتعلم

والبحث باستخدام هذه التكنولوجيا.

•الرؤية:وضعت الدولة رؤية لضمان أن يكون لدى المواطنين الروانديين كفاءات كافية ومناسبة (مهارات ومعرفة واتجاهات) لدفع التحول الاقتصادي والاجتماعي المستمر في البلاد. تُفصل هذه الرؤية من خلال تسع أولويات استراتيجية:

1. تحسين مخرجات التعليم بجودة عالية وذات صلة بتنمية رواندا الاجتماعية والاقتصادية.
2. تعزيز التدريب المهني المستمر وإدارة المعلمين عبر جميع مستويات التعليم.
3. تعزيز العلوم والتكنولوجيا والرياضيات عبر جميع مستويات التعليم لزيادة صلة التعليم بالأسواق الحضرية والريفية.
4. زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل التعليم والتعلم، ودعم تحسين الجودة عبر جميع مستويات التعليم.
5. زيادة الوصول إلى برامج التعليم، خاصة على مستوى مرحلة ما قبل المدرسة والثانوية والتعليم الفني والتعليم العالي.
6. تعزيز البنية التحتية المدرسية الحديثة والمرافق عبر جميع مستويات التعليم.
7. فرص متساوية لجميع الأطفال والشباب الروانديين على جميع مستويات التعليم.
8. بحث وتطوير أكثر ابتكارًا واستجابة فيما يتعلق بتحديات المجتمع.
9. تعزيز الحوكمة والمساءلة عبر جميع مستويات التعليم.

تمويل التعليم محلياً وخارجياً:

ولكن لنا ان نتساءل عن كيف تم تمويل هذه الانشطة التعلمية والاجتماعية في هذا البلد لكي يتحول من بلد منكوب الى نموذج متقدم في التنمية وبؤرة حضارية مضيئة في افريقيا بل والعالم أيضاً. في الفقرات التالية سنستعرض سياسة التمويل المحلية والخارجية التي تبنتها الدولة على المستوى الداخلي، وكذلك نلقى الضوء على كيفية واستطاعة الحكومة الرواندية النجاح في استقطاب العون الفني والمادي من المؤسسات الدولية على مستوى الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والدول الصديقة المانحة والهيئات الانسانية الخيرية في العالم.

ميزانية التعليم:

اتجهت الدولة الى تخصيص 20% من الميزانية العامة للتعليم، و50% من تلك الميزانية للتعليم قبل الابتدائي مع زيادة إيجابية للتمويل المحلي للتعليم. وهذا يظهر التزام الحكومة بالتعليم الأساسي. تأثرت التوقعات سلبًا في الزيادات المستقبلية بجائحة كوفيد-19. في السنوات الأخيرة، اذ تم تخصيص حوالي 40% من ميزانية التعليم المستمر للتعليم الابتدائي، ثم في عام 20/2019 قامت الحكومة بالوفاء بالتزامها بزيادة النسبة إلى 46% وفي عام 2017، تم تخصيص أكبر نسبة من ميزانية التعليم (40%) للتعليم الابتدائي(MINEDUC) ، .(2017كانت هذه النسبة تمثل تحولاً في نهج رواندا في تخصيص ميزانية التعليم؛ حيث أوصت اليونيسف في (2020) بتخصيص نفس النسبة أو نسبة أكبر للتعليم الثانوي بدلاً من الابتدائي. ويشار إلى أن الجزء الأكبر من موارد قطاع التعليم تم توجيهه إلى التعليم قبل الابتدائي والابتدائي، ممثلاً 47.7% من مجموع ميزانية قطاع التعليم، مع تخصيص النسبة الأكبر للتعليم الابتدائي. هذه الاموال تم رصدها من الناتج المحلي للدولة بالإضافة الى المعونات الدولية من المؤسسات العالمية الأخرى.

التمويل الدولي:شركاء التنمية:

تنسق وزارة التعليم (MINEDUC) التعاون مع المانحين من خلال مجموعات العمل القطاعية التي يتم تكوينها بالقانون بالتعاون مع مدير عام من الحكومة المركزية وممثل كبير للشركاء التنمية(MINEDUC) ، .(2017 تعتبر مجموعات العمل الرئيسية في مجال التعليم:

i. مجموعة العمل القطاعية للتعليم(ESWG) ،
ii. مجموعة العمل الفرعية للتعليم الأساسي(SSWG) ، (iii)
iii. مجموعة العمل الفرعية للتعليم والتدريب المهني والفني،
iv. مجموعة العمل الفرعية للتعليم العالي. يشارك جميع أصحاب المصلحة في مجموعات العمل، التي تسهل تبادل المعلومات بين الشركاء لمناقشة وتوجيه الأمور التقنية المتعلقة بالتعليم.

تترأس ESWG النظام التعليمي بأكمله بواسطة الأمين الدائم للوزارة، مكتب الخارجية والتنمية البريطاني (FCDO) واليونيسف. وتلعبESWG دوراً حيوياً في تطوير السياسات وتخطيط قطاع التعليم.

يتعاون مع MINEDUC والوكالات المرتبطة بها ووزارات التخطيط وإدارات المقاطعات على المستوى المحلي لتطوير خطط القطاع التعليمي الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها(Universalia ، itad R4D، 2019؛ MINEDU،) .(2017تجتمع مجموعات SSWG) شهريًا للإشراف على الجوانب الاستراتيجية المتعلقة بالفرع الفرعي الخاص بها. ضمن مجموعة ال SSWG، وتشرف مجموعات العمل التقنية على تقديم التعليم حسب مجال الاهتمام(MINEDUC، .2017اتخذت الحكومة الرواندية موقفاً استباقياً في تنسيق التمويل مع شركاء التنمية.

في عام 2005، أنشأت وحدة التمويل الخارجي، وهي نقطة تدخل حكومية رئيسية للتمويل الخارجي، وتوفر واجهة مركزية للشركاء. وهي تقدم التوجيهات والقيادة في كيفية تنسيق دعم الشركاء بشكل أفضل مع مراعاة أولويات الحكومة. تتمتع رواندا بعلاقة تعاونية مع شركاء التنمية، حيث يساهم العديد منهم في تمويل قطاع التعليم. وفي الوقت نفسه، تسعى رواندا إلى تحقيق المزيد من الاعتماد على نفسها من حيث التنمية.

أظهر تقرير التمويل الخارجي للتنمية لعام 2020/2019 أن معظم تمويل رواندا للتنمية جاء من مواردها الخاصة (54%)، على الرغم من انخفاضها عن عام 19/2018 حيث كانت تمثل 61% من الإجمالي (MINECOFIN)، 2020وبالتالي جاء 46% من تمويلها من موارد خارجية، بزيادة 7% عند عام 20/2019. وبصورة عامة حصلت رواندا على 1.8 مليار دولار أمريكي من موارد التعاون الخارجي للتنمية للسنة المالية 22/2021، وأعلنت وزارة المالية MINECOFIN أن الحد الإجمالي للموارد المتوقعة كان 3.8 تريليون فرنك رواندي، معتمدة على الموارد المحلية بقيمة 2.5 تريليون فرنك رواندي (بما في ذلك 1.7 تريليون فرنك رواندي من الإيرادات الضريبية) والموارد الخارجية بقيمة 1.3 تريليون فرنك رواندي(MINECOFIN،2021)

يستفيد التعليم في رواندا من المساعدات الدولية من الشركاء ثنائي الجانب والمتعددي الأطراف والمنظمات الاجتماعية المدنية. واستنادا إلى بيانات استطلاع شركاء التنمية، قدرت ESSP التمويل المبدئي للشركاء بين عامي 19/2018 و 2023/2022 بمبلغ 229.5 مليون دولار أمريكي.

كما توقعت أن النسبة المخصصة للتعليم الابتدائي، التي كانت 14% في 19/2018، سترتفع إلى 44% في MINEDUC/2022) 23، 2019، ص 75حسب مصادر وزراة التربية والتعليم.

كما أظهر تقرير التمويل الخارجي للتنمية لعام 2020/2019 أن قطاع التعليم حصل على 10.4% من إجمالي مساهمات شركاء التنمية، مقارنة بنسبة 8.7% في السنة المالية MINECOFIN/2018) 19، .2020وكانت الصحة، والزراعة، والطاقة هي القطاعات الوحيدة التي حصلت على نسبة أعلى من المساهمات. ولوحظ ان الزيادة في حجم التمويل بالدولار الأمريكي المستهدف للتعليم زاد بشكل مطرد بين عامي 2015 و 2020. وفي اجتماع تجمع شركاء التنمية في عام 2020 – وهو اجتماع سنوي على مستوى رفيع يجمع بين الشركاء التنمية الرئيسيين لمراجعة الأولويات - ثم التوصية بأن الشركاء سيعملون مع حكومة رواندا لتطوير خارطة طريق طويلة الأجل قائمة على الأدلة لتحسين مخرجات التعليم في المدارس الابتدائية (جمهورية رواندا، 2020، ص 3). وهناك عدة مشاريع كبيرة للشركاء التنمية تركز أساساً على تحسين نتائج التعلم من خلال دعم المدرسين والدارسين.

التمويل:

المال بلا شك، هو اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يمثل الوسيلة الأساسية التي يتحقق من خلالها الازدهار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات بشكل عام. والمال هو العنصر الأساسي الذي يسهم في تحفيز الاستثمار، وتمويل الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق التوازن في الأسواق، وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع، مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فهو قبل كل شيء، يُعَد عاملاً أساسياً لتمويل الاستثمارات، وهي العمليات التي تسهم في بناء وتطوير البنية التحتية، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتحسين التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل. ويعتبر ايضاً أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال دعم البرامج والمشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين جودة حياة الفئات الضعيفة والمحرومة في المجتمع. فمن خلال تخصيص الموارد المالية للتعليم، والصحة، والسكن، والقضايا الاجتماعية الأخرى يمكن تحقيق تقدم كبير في مستوى المعيشة والتمتع بفرص متساوية للجميع.

ونخلص الى ان المال ليس مجرد وسيلة للتبادل التجاري، بل هو عنصر أساسي يؤثر بشكل كبير في تطور وازدهار الاقتصادات والمجتمعات. ومن هنا، يتبين أهمية إدارة الموارد المالية بشكل فعال وفعالية لضمان استخدامها بطريقة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شامل ومستدام. هذا المدخل الذي يتحدث عن بعض البديهيات في اهمية المال هو المدخل لنا في تامل المجهودات التي بذلتها الحكومة الرواندية لتوفير المال لدفع مشاريعها التنموية وخاصة في مجال التعليم.

ففي مقال سابق، تحدثت عن تطور التعليم في رواندا، حيث أشرت إلى أن الجرح العميق الذي خلفته الحرب الأهلية كان درساً استفاد منه الشعب الرواندي، وعمل بجد لتجاوز هذه المأساة. وأكدت على أن الحكومة والدولة قامتا بالاستثمار في التعليم، مؤكدةً بذلك أن الإنسان هو أعظم رأسمال في أي نشاط بشري على هذه الأرض.

استهدف العمل الرئيسي للحكومة والدولة في رواندا التطوير في التعليم، وذلك من خلال تخصيص ما يعادل 4% من الدخل القومي للتعليم، وما يعادل 20% من الميزانية السنوية للدولة للتعليم العام، مع تخصيص 47% من هذه الميزانية للتعليم الابتدائي. وأشرت في المقال اياه إلى نجاح الحكومة الرواندية في جذب الدعم المالي من مؤسسات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات الخيرية، حيث بلغت نسبة هذا الدعم 46% من ميزانية التعليم، وهذا يتماشى مع رؤية الدولة لعام 2050. وتمكنت الحكومة من جذب هذا الدعم من خلال فرض قوانين النزاهة في التصرف في المال بشفافية وتكليف المختصين بالعمل كل في مجاله. ومن خلال هذه الشفافية ووضوح الرؤية، تحفزت المنظمات المانحة على تقديم الدعم المالي بسخاء. وتتم مراجعة جميع التخصيصات المالية بدقة مع التركيز على تحقيق الأهداف المطلوبة.

وقد هدفتُ من خلال استعراض تجربة رواندا إلى تثقيف أصحاب الوجعة في السودان (السياسي والمخطط والمواطن والطالب) حول الجهود والخطوات التي اتخذتها هذه الدولة الأفريقية الصغيرة لتخطي المحنة وصنع نموذج يحتذى به لباقي دول القارة، وربما للعديد من دول العالم الثالث.

•كيف يمكن للسودان ان يفيد من التجربة الرواندية بعد توقف الحرب؟:

تمثلت نجاحات ثورة ديسمبر2018 في الاتي:

- خروج السودانيين في المسيرات المليونية – وهو أمر غير مسبوق في التاريخ الإنساني القديم والحديث– واسقط الحكومة الى الابد.
- تكوين الحكومة – مع ما صاحب ذلك من اشكاليات في استيعاب الفصيل العسكري، كان يعني بداية العصر المدني للدولة السودانية.
- انجازات لجنة ازالة التمكين أرعبت المنظومة الفاسدة وضربتها في مقتل في المال والممتلكات والسلطة
- اتفاق جوبا مع عيوبه استطاع ان يسكت صوت البندقية الى الابد.
- مؤتمر باريس.

وكان هذا قاصمة الظهر اذ بين اليد الطولى واللاحقة لرئيس الوزراء ومجموعة الطاقم الفني من الوزراء حيث نجح المؤتمر برفع اسم السودان من القائمة السوداء وارجع السودان الى حظيرة الانسانية التي حرمنا منها وخففت الديون عن كاهل السودان وتأهل للمساعدات والقروض الدولية التي تؤهله لدخول عصر التنمية واستقطاب العون الخارجي.

نجح مؤتمر باريس كما قالٍ الخبير الاقتصادي الدكتور عبد العظيمٍ المهل، إن "المؤتمر كان إيجابياً عكس المؤتمرات السابقة، حيث حقق جزءاً كبيراً من أهدافه"، مشيراً إلى أن "تحقيق هذه الأهداف ينفصل تماماً عن مسألة تأثير ذلك على المواطن مباشرة في المدى القريب، لكن من الطبيعي أن يظهر هذا الأثر في حال استلام السودان لأي مبلغ تم التعهد به سواء في شكل منح أو قروض، وأضاف المهل "في شأن الديون، فإنه تم التعهد بإعفاء السودان من 90 في المئة من مجملها، ويتوقع أن يتم ذلك في يونيو المقبل. وفي المقابل، يعتقد المحلل المالي السوداني طه حسين، أن مؤتمر باريس نجح من حيث المبدأ، مقارنة مع المؤتمرات الثمانية السابقة، فقد تم الإعداد له بطريقة مختلفة، مشيراً إلى أنه للمرة الأولى يحدث التزام السداد والتنفيذ، فهناك تعهدات منذ عام 2005، وآخرها ما تم الإعلان عنه في مؤتمر أصدقاء السودان الذي عقد نهاية عام 2020 في برلين، ولم يتم سداد غير 20.5 في المئة من إجمالي التعهدات فقط.

وفي نفس السياق توقع رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في تصريحات صحافية، عقب عودته إلى الخرطوم من العاصمة الفرنسية باريس، أن يتم إعفاء بلاده من حوالى 80 في المئة من ديونه الخارجية،

أي ما يعادل 46.44 مليار دولار، بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون "هيبيك"، وذلك في نهاية يونيو المقبل، لافتاً إلى أن بقية الديون البالغة 14 مليار دولار هي بمثابة ديون خاصة على الحكومة السودانية.
وبين حمدوك أن مؤتمر باريس أعاد السودان إلى منظومة التنمية الدولية، وقدمه بوجه استثماري وسياسي جديد، موضحاً أنه شكل علامة فارقة في مسار الانتقال المعقد نحو ديمقراطية راسخة في البلاد، كما اعتبر نتائجه أقل هدية يقدمها للسودانيين. ودعا مواطنيه إلى مواجهة تحديات الانتقال ومعالجتها محلياً من دون التفكير في تصديرها إلى العالم، الذي أكد بأنه معجب بالتجربة السودانية. كما لعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً في حث كثير من الدول ومؤسسات التمويل الكبرى على تقديم العون والمساعدة للسودان، من أجل تجاوز أزمته الاقتصادية.
لقد اوردت هذه المقدمة لكي استنبط منها ان هذا الطاقم الذي نجح بهذا المستوى في مخاطبة العالم بهذا القدر من الاداء؛ هذا الطاقم لا شك انه سيكون اكثر قدرة على لعب دور اكبر لو كتب لنا ان تتوقف هذه الحرب و يعود اللاعب الرئيسي الدكتور حمدوك ليقوم بنفس الدور مرة أخرى. فالرجل يحوز على قدر من المعرفة والمهارات والقبول ستمكنه أن يحدث التغيير المنشود في بلادنا ان شاء الله. فهو بخلفيته الاقتصادية يكون هو الرجل المعني بالتغيير، لان التنمية في السودان تنطلق من هذا القطاع للقطاعات الاخرى ومنها التعليم.
في الفقرات التالية، سنقوم بتفصيل الوسائل التي استخدمتها رواندا لجذب الدعم المالي العالمي وسنستعرض أسماء شركائها في التنمية وهم أيضاً شركاء في هذا النجاح اذ ساهموا في مساعدتها على الخروج إلى بر الأمان. سنقوم بعرض أسماء المؤسسات والمنظمات الرئيسية السبع التي ساهمت بشكل فعّال في دعم الاقتصاد الرواندي عمومًا ومشاريع التعليم خاصةً، وبتركيز خاص على التعليم الابتدائي الذي حظي بأكبر قدر من التمويل لأهميته في تأهيل المواطنين الروانديين لمستقبلهم العظيم في المنظور القريب والبعيد كمنتجين ومستهلكين في اقتصاد عالمي سريع الايقاع ويتطلب معارف ومهارات عالية للتنافس في السوق العالمي الجديد.
الشركاء الدوليين الرئيسين السبعة في تنمية قطاع التعليم الأساسي في

رواندا:

1. FCDO Foreign, Commonwealth & Development Office (United Kingdom)

التعليم للجميع:قيمة المشروع (97.6 مليون جنيه إسترليني، 2015-23). وهو برنامج فني لتحسين الجودة ورفع مستوى المسئولية على مستوى المدرسة في رواندا (2015-2023) بدعم وتنفيذ منEducation (ESSP Sector Strategic Plan) بالتعاون مع وزارة التربيةMINEDUC ، REB Rwanda Basic Education Boardوالوكالات المركزية لتعليم الاساس والمدارس. كانت أهداف المشروع العامة هو تصميم وتنفيذ برنامج لتعزيز المهارات الفنية والقدرات في ثلاث مجالات أساسية:

(i) تحسين تدريس اللغة الإنجليزية والرياضيات في الصفوف من الصف الأول إلى الصف الثالث؛

(ii) تحسين قيادة المدرسة مع التركيز على التعليم؛

(iii) تعزيز الأنظمة التعليمية التي تعالج الفجوات الرئيسية على مستوى القطاع والوطني.

شمل البرنامج مكوناً للمساعدة الفنية) ارساء أسس التعلمBasic: (BLF) Leraning Foundation بالإضافة إلى مساعدة مالية خارج الميزانية كمنح مالية للمدارس، والكتب الدراسية، والتدريب المستمر للمعلمين لدعم المنهج الجديد. تعمل ال (BLF)لى تحسين نتائج التعلم في اللغة الإنجليزية والحساب من الصف الأول إلى الخامس في جميع المدارس الابتدائية الحكومية والتي تحظى بدعم الحكومة، مما يضمن أن الأطفال الروانديين لديهم المهارات الأساسية للتقدم بنجاح من خلال هذا النظام. وكان من المقرر أن ينتهي المشروع الأصلي في عام 2021. لكن تم التمديد له في التكلفة والوقت لمواصلة وتعزيز مهارات اللغة الإنجليزية لكل من المعلمين والدارسين.

2. World Bank -Quality Basic Education for Human Capital Development Project (US$200 million, 2019-24)

البنك الدولي - مشروع تحسين التعليم الأساسي لتنمية رأس المال البشري (200 مليون دولار أمريكي، 2019-24. قيمة المشروع كانت 200 مليون دولار أمريكي تهدف إلى تحسين كفاءة المعلمين وتشجيع الطلاب بعدم

التسرب كفاقد تربوي في مرحلة التعليم الأساسي. يركز الهدف الأول على تعزيز فعالية المعلم لتحسين تدريس الطلاب.
و الهدف الثاني، تحسين بيئة المدرسة لجعل المدرسة مكانا جاذبا للطلاب، كذلك حلت بعض القضايا الحرجة المتعلقة بالازدحام والمسافات الطويلة إلى المدارس من خلال بناء فصول دراسية إضافية ومدارس جديدة على مستوى المرحلة الابتدائية. والهدف الثالث، كان لتطوير القدرات المؤسسية لتعزيز وتطوير القدرات المؤسسية لتعزيز التعليم والتدريس وتحديث مهارات ومعرفة الموظفين الرئيسيين في الوحدات التي تدير وتنفذ المشروع

3. **Lego Foundation and UNICEF–Learning through Play (US$4 million, 2020–23)**

اليونيسيف ومؤسسة LEGO- التعلم من خلال اللعب (4 مليون دولار أمريكي، 2020-23). يسعى هذا المشروع الى تنفيذ منهج الكفاءات المعتمد في المدارس الابتدائية في رواندا. ويقوم بتدريب المعلمين على تقنيات التدريس المركزة علىٍ الطفل والقائمة على اللعب التي تشمل على الأنشطة الحرة والموجهة معاً

4. **Belgium and the ELMA Foundation - Induction System for Newly Qualified Teachers (EUR 2.15 million, 2017-24)**

بلجيكا ومؤسسة - ELMA نظام تدريب للمعلمين الجدد المؤهلين (2.15 مليون يورو، 2017-(2024. الغرض من هذا البرنامج هو تطوير إرشاد ومراقبة المعلمين الجدد المؤهلين بوساطة الموجهين التربويين. ويتم ذلك بالتزامن مع المدربين من المعاهد التقنية. والهدف من التوجيه والمراقبة هو التعزيز والربط بين التدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة.
ولن تقف فائدة هذه العملية على المعلمين الجدد فقط في اعدادهم لمهنتهم؛ بل تتعداها الى المعاهد التقنية التي تشارك فيما يحدث في المدارس والمامها بالتحديات التي تواجه المعلمين الجدد في السنة الأولى من الخدمة. ويمكن للمعاهد التقنية المرجعية بدورها تحسين تدريب المعلمين الاساسي. يعمل البرنامج في أربع مقاطعات في مقاطعة الشرق ومقاطعتين في مقاطعة الغرب.

5. **United States Agency for International Development USAID**

- سوما أميني (72.5 مليون دولار أمريكي، 2016-21). دعم هذا المشروع الجهود الحكومية لتحسين جودة تعليم القراءة في الفصول الدراسية، وتعزيز قدرة النظام في جميع أنحاء القطاع التعليمي، والحفاظ على تحسين القراءة وزيادة عدد الطلاب في الصفوف 1–3 قادرين على قراءة وفهم النصوص على مستوى الصف؛ ومن بين الأنشطة تحسين التطوير المهني وتقديم الدعم المستمر للمعلمين، وضمان توفر المعلمين والطلاب المواد الكافية لتعليم القراءة والممارسة، ومساعدة المعلمين على التركيز على نتائج تعلم الطلاب. (n.d.a).

6. **United States Agency for International Development USAID-Literacy, Language and Learning (L3) Initiative (US$26.6 million, 2011-17**

مبادرة القراءة واللغة والتعلم (26.6 مليون دولار أمريكي، 2011-2017). دعم هذا المشروع جهود MINEDUC لتحسين مهارات القراءة والحساب للطلاب في المدارس الابتدائية. هدف البرنامج الى التدريب قبل واثناء الخدمة لإدخال استراتيجيات التدريس وشمل متطوعين من المجتمع. وكان المقصود منه إحداث مكاسب في القراءة المبكرة والحساب واللغة الإنجليزية كلغة ثانيةED ،. 2011.

وشملت الاهداف:

- الوصول إلى أكثر من 25,290 معلمًا من خلال برامج التدريب قبل الخدمة وأثناءها والتدريب المكثف
- الوصول إلى أكثر من 1.8 مليون طالب في جميع المدارس الابتدائية الرواندية البالغ عددها 2,400
- تدريب أكثر من 1,140 لجان أهلية تعليمية في دعم التعلم في القراءة.
- توزيع أكثر من 9 ملايين مواد تعليمية على المدارس.

7. **United States Agency for International Development. USAID Soma Umenye (US$72.5 million, 2016–21)**

هذا المشروع كان بغرض دعم جهود الحكومة لتحسين جودة تعليم القراءة في الصفوف الدراسية، وتعزيز قدرات الحكومة في قطاع التعليم، والحفاظ على تحسين القراءة وزيادة عدد طلاب الصفوف من الصف

الأول إلى الثالث القادرين على قراءة النصوص على مستوى الصف؛ وشملت الأنشطة تحسين التنمية المهنية وتوفير الدعم المستمر للمعلمين، وضمان توفر المواد الكافية لتعليم القراءة والممارسة، ومساعدة المعلمين في التركيز على نتائج تعلم الطلاب.

وباختصار قدم النموذج الرواندي في ادارة الدولة دروساً يمكن الافادة منها في كثير من المجالات. وبالنسبة لي فان هذا النموذج السياسي الرواندي قد ادخل على نفسي شيء من الطمأنينة -كما فعلت جنوب افريقيا مع القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة- اذ بالإمكان ان يقوم الافارقة بمبادرات على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخ تكون اضافة حقيقة في العالم المتحضر اليوم.

وهذا النموذج في التعليم في رواندا جدير بالاحتفاء والافادة منه ولا غرابة اذ هاجرت بعض الفعاليات العلمية السودانية لمواصلة تعليمها في رواندا نتيجة لعدم الاستقرار في السودان كما هو الحال في هجرة طلاب الطب ب(جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا) الى كيجالي لمواصلة دراستهم في جوي آمن ومحفز. ولا غرابة اذ صارت رواندا كذلك واحدة من أنجح الدول التي استجابت للعمل بنجاح في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في إفريقيا، والآن تعمل بجد لوقف انتقال فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل. ويتم ذلك من خلال مزيج مبتكر من العلم والتكنولوجيا.

الفصل الثاني

فسلفة التعليم
قدر الامم ومصيرها يبدأ
من الفصل الدراسي

فسلفة التعليم

قدر الامم ومصيرها يبدأ من الفصل الدراسي

تحاك مصائر وأقدار الأمم داخل جدران فصولها الدراسية، حيث تُبذَر بذور التقدم والازدهار. وفي قلب هذه العملية التحويلية يقف المعلمون ك(مهندسين) للسلوك البشري. ينطلقون في رحلة نبيلة، يوجّهون خلالها عقول الشباب نحو التنوير الفكري والعافية البدنية والنمو الروحي. ولو تأملنا – في هذا السياق – التأثير العميق للمعلمين على تطور الأمم، لادركنا دورهم كمحركات للتطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في كل بلاد الدنيا، ولكن هذا الدور الفني للمعلِم في (هندسة) افراد المجتمع يقوم على بعض الأسس، وسنفرد لها حيزاً في مقالنا هذا والمقالات القادمة ان شاء الله.

مشاكل التعليم كثيرة في السودان، منها المشاكل الادارية في المناصب العليا المناط بها ادارة العملية التربوية برمتها. وأهم هذه المناصب هو منصب الوزير وهو منصب سياسي في المقام الأول بينما المتوقع أن يكون منصبا فنياً يشغله اختصاصي في علوم التربية وبالضرورة أن يكون صاحب خبرات في مجال التدريس والمناهج حتى يستطيع أن يتحدث لغة قبيلة المعلمين وعشائر الطلاب. وقد لاحظنا ان هذا المنصب يشغله في معظم الأحيان أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بالتعليم من قريب أو بعيد. ومنهم من يجهل المصطلحات العلمية والعملية المتداولة في هذا المجال. فربما يجهل الوزير الفرق بين اختبار التحصيل واختبار القدرات وربما لا يعلم المقصود من صدق المحتوي في المنهج وفلسفة ومبادئ ونظريات التعلم والتدريس. التعليم يا سادتي مهنة كالطب والهندسة والفلاحة وجميع المهن الاخرى ولذلك ينبغي على من يكون على رأس هذا الجهاز الالمام بالمفردات والمصطلحات حتي يستطيع ان يفهم ويفهّم. وليس الالمام بالاطلاع والقراءة، لا، مع ان ذلك ممكن ولكن بالمعايشة الفعلية لكل مراحل العملية التعليمية والتربوية داخل اسوار المدرسة وداخل الوحدة الدراسية الصغيرة التي نتعارف عليها باسم الفصل الدراسي. لابد للوزير ان يكون ممن كابد هذا العناء الجميل مع الطلاب والمديرين والمدرسين حتى تأتي احكامه من واقع التجربة وليس من واقعه التنظيمي او السياسي المحض.

وهناك الكثير من مشاكل التعليم منها ما يتعلق بتدريب المعلمين والمناهج والتقويم الدراسي وخلافه وهذه سنفرد لها مقالات بالتفصيل في الحلقات القادمة ان شاء الله. بعض هذه المشاكل ادارية وفنية كما قلنا ولكن هناك بعض المشاكل تتعلق بالمفاهيم والتوجهات وهي المشاكل الفلسفية لمفهوم واهداف التعليم. كما ان هناك مشاكل تتعلق باقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي. هذه المواضيع لم تجد نصيبها من الدراسة مع انها جوانب تؤسس للعمل التربوي والتعليمي في البلاد.

واليوم في هذه العجالة سنتحدث عن فلسفة التعليم واقتصاديات التعليم ولاحقا سنتحدث عن التخطيط التربوي. وسيكون الحديث للفت النظر الى أهمية هذه الفروع من المعرفة. وحديثي سيكون من باب ذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين، اذ ان هذا المجال ليس اختصاصي ولكن فقط لاحظت افتقارنا الى متخصصين في هذه المجالات. وسنبادر هنا بالتوصية باقتراح بتفعيل برامج اكاديمية على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه لتأهيل متخصصين في هذا المجال. واقترح ان تتولى وزارة التربية والتعليم البرنامج بالتعاون مع بعض الجامعات كجامعة الخرطوم والجزيرة للشروع فوراً في هذا الامر حتى نملأ هذا الفراغ بمجموعة من الفنيين يتحدثون هذه اللغة ويفهمون معاني واهداف هذه المصطلحات.

•المدارس الفلسفية للتعليم:

هناك أربعة مدارس فلسفية يرجع اليها حالياً في إعدادات التعليم:وهي الفلسفة الجوهرية، التاريخية، التقدمية، وإعادة بناء المجتمع الاجتماعي/ البيداغوجيا النقدية. وتركز هذه الفلسفات الأربع بشكل أساسي على ما يجب أن يُدرَّس وكيفية تدريسه، أي انها تركز على البرنامج الدراسي الذي يتم تدريسه داخل الفصل الدراسي. ولابد للإشارة ايضا الى مفاهيم ومقاصد التربية الاسلامية وتصميم مناهج تغطي هذا الجانب المهم في حياة الانسان المسلم مع مراعاة حقوق الآخر غير المسلم وكل ذلك ممكن في ظل الدولة المدنية التي تقوم على المساواة والعدالة بين مواطنيها.

1. الفلسفة الجوهرية:

تتمسك الفلسفة الجوهرية في الاعتقاد بوجوب تدريس مجموعة من المهارات الأساسية لجميع الطلاب. ويميل الجوهريون إلى إعطاء الأولوية للتخصصات الأكاديمية التقليدية التي تطور المهارات والأهداف المحددة في مختلف مجالات المحتوى الدراسي وتطوير ثقافة مشتركة. وعمومًا، تُنادي هذه الفلسفة بالعودة الى النهج التقليدي في تعليم المعايير الفكرية والأخلاقية. ومهمة المدرسة هنا هي أعداد جميع الطلاب ليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع. تركز مناهج الفلسفية الجوهرية على القراءة والكتابة والحساب واستكشاف الحقائق الموضوعية عن العالم الخارجي. ويرى اصحاب هذه المدرسة ان تكون المدارس مواقع للجدية والصرامة حيث يتعلم الطلاب العمل الجاد واحترام السلطة. ونظراً لهذا الموقف، تميل الفلسفة الجوهرية إلى الاشتراك مع مبادئ الفلسفة الواقعية، اذ تميل الفصول الدراسية الجوهرية أن تكون مركزة حول المعلم في تقديم التعليم عن طريق المحاضرة والعروض التوضيحية. ومن هؤلاء المفكرين الرئيسيين في هذه المدرسة:الاستاذ William Bagley, E.D. Hirsh Jr

2. الفلسفة التاريخية (الازلية):

تدعو الفلسفة التاريخية إلى البحث عن الحقائق العالمية التي تمتد عبر الفترات الزمنية التاريخية. هذه الحقائق، يُجادل التاريخيون، بان لهذه الحقائق أهمية أبدية في مساعدة البشر على حل المشاكل بغض النظر عن الزمان والمكان. بينما تشبه هذه الفلسفة، الفلسفة الجوهرية من النظرة الاولى، الا ان الفلسفة التاريخية تركز على تطوير الفرد بدلاً من التركيز على المهارات. تدعم هذه الفلسفة مناهج الفنون الحرة التي تساعد في إنتاج أفراد بالتكامل مع المعرفة في مختلف الفنون والعلوم. ويجب على جميع الطلاب أخذ دروس في اللغة الإنجليزية، واللغات الأجنبية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والفنون الجميلة، والفلسفة. وهي تفضل التعليم بالتركيز على المعلم؛ ومع ذلك، يستخدم التاريخيون الأنشطة التعليمية المركزة على الطالب مثل الحوار السقراطي، الذي يقدر ويشجع الطلاب على التفكير والتمييز وتطوير أفكارهم الخاصة حول الموضوعات. من المفكرين الرئيسيين في هذه المدرسة Robert Hutchins, Mortimer Adler

3. الفلسفية التقدمية:

تركز التقدمية على التعلم التجريبي مع التركيز على تطور الطفل ككل. يتعلم الطلاب عن طريق العمل والقيام بالأشياء بدلاً من تلقي المحاضرات من المعلمين. وعادةً ما يكون البرنامج الدراسي متكاملاً عبر المحتويات بدلاً من تقسيمه إلى تخصصات مختلفة. يتمحور موقف التقدمية حول التركيز على حل المشاكل الحقيقية من خلال تجارب حقيقية. تتميز فصول الدراسة التقدمية بالتركيز على الطالب، حيث يعمل الطلاب في مجموعات تعاونية للقيام بأنشطة مبنية على المشاريع، والرحلات، والمشاكل أو الخدمة التعليمية. في هذه الفصول الدراسة التقدمية، يحصل الطلاب على فرص لمتابعة اهتماماتهم ولديهم سلطة مشتركة في التخطيط واتخاذ القرارات مع المعلمين. من المفكرين الرئيسيين لهذه المدرسةJohn Dewey, Maria Montessori:

4. فلسفة إعادة بناء المجتمع الاجتماعي والبيداغوجيا النقدية:

تأسست فلسفة إعادة بناء المجتمع الاجتماعي كرد فعل على فظائع الحرب العالمية الثانية والهولوكوست للتخفيف من الوحشية البشرية. وهي تتبنى الإصلاح الاجتماعي لتحفيز الطلاب لصنع عالم أفضل من خلال غرس القيم الديمقراطية. نشأت البيداغوجيا النقدية كتطبيق النظرية النقدية على التعليم. وبالنسبة للبيداغوجيين النقديين، التدريس والتعلم هما فعل سياسي بحد ذاته، ويقولون إن المعرفة واللغة ليستا محايدتين، ولا يمكن أن تتسما بالموضوعية. لذا، لا يمكن فصل القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية عن المنهج الدراسي. وتهدف البيداغوجيا النقدية الى تحرير الفئات المهمشة أو المضطهدة من خلال تطويرها، وفقا ل(باولو فريري)، وتوفير الوعي النقدي للطلاب. وتقوم البيداغوجيا النقدية بتحويل الفصل الدراسي التقليدي، الذي يكون فيه المعلم اساس العملية التربوية الى منهج وفصل دراسي يتمحور حول الطالب ويُركز على المحتوى في النقد الاجتماعي والعمل السياسي. المفكرين الرئيسيين في هذه المدرسة الفكرية هما :Paulo Freire, Bell Hooks

هذه بعض المدارس الفلسفية على مستوى الفلسفة الغربية. وبما ان الفلسفة اطار عام لتحرير العقل فالمكان او الزمان لا يؤثر في اي من هذه الفلسفات يمكن لنا ان نختار. واعتقد اننا بما نملك من معتقدات كريمة في النصوص القرآنية الصريحة والاحاديث النبوية الصحيحة، يمكن ان نؤطر للقيم والمفاهيم المذكورة في الفلسفات التي تطرقنا اليها عاليه. ولكن ما نحتاج اليه هو الرؤية التمثيلية(representativeness) لاستنباط منهج فسلفي يقوم على تراثنا الذي يشمل عناصر الهوية والوحدة الوطنية وهي:

- الدين الاسلامي
- والديانات السماوية الاخرى
- والثقافة العربية
- والواقع الجغرافي والتاريخي الافريقي (المكاني والثقافي)

هذه كلها عناصر تجتمع لتشكل هوية الانسان السوداني وتعده للقرن الواحد والعشرين. وغياب اي عنصر (un-representativeness) من عناصر الوحدة الوطنية هذه سيخل تماماً بتشكيل التوازن النفسي والعضوي لإنسان السودان، وربما سيجرنا مرة أخري للصراع بين المركز والهامش وسياسة الاستقطاب والاستبعاد والاستعباد التي تسببت في الحرب الجارية الآن. وفي اعتقادي أن الشعارات التي طرحتها ثورة ديسمبر 2018 هي مفاهيم فلسفية وعناصر للوحدة الوطنية، حيث تبنت الثورة شعارات (الحرية والسلام والعدالة والديموقراطية والمدنية) كأسس ينبغي تضمينها في أي منهج تعليمي مستقبلي في السودان لخلق انسان متحضر وديموقراطي وشمولي(inclusive)في تفكيره وسلوكه في المجتمع الانساني الذي يعيش فيه. وينبغي ان تقوم الفلسفة التربوية في سودان بعد الثورة على مفهوم المواطنة كمفهوم اساسي ومفهوم الدولة المدنية كوحدة سياسية وجغرافية جامعة تديرها مؤسسات ويتساوى فيها الناس في الواجبات والحقوق واحترام امام القانون، يطبق على الكبير والصغير، الوزير والخفير، الغني والفقير والطالب والمدرس معاً.

وفلسفة التعليم هو مصطلح يشير إلى مجموعة من المبادئ والقيم التي تحكم وتوجه العملية التعليمية. تعتبر الفلسفة جوهرية لفهم طبيعة التعليم وأهدافه وأساليبه، وتوجه القرارات والسياسات التعليمية.

تتضمن فسلفة التعليم العديد من العناصر الرئيسية، منها:
رؤية التعليم:تحدد الرؤية العامة لماذا يُعتبر التعليم أساسياً وضرورياً، وما هي الغايات الأساسية للتعليم. تشمل هذه الرؤية توجيهات حول دور التعليم في تنمية الفرد وتحقيق النجاح الشخصي والمجتمعي.
المبادئ التوجيهية:تحدد المبادئ الأساسية التي تستند إليها عملية التعليم، مثل توجيهات حول المساواة والعدالة والتنوع واحترام الفرد وتنمية مهاراته.

1. أساليب التعليم:تحدد الأساليب والممارسات التعليمية التي تستخدم لتحقيق أهداف التعليم، مثل الأساليب النشطة والتعلم المبني على المشاريع والتعلم التعاوني.
2. تقييم التعليم:توضح كيفية تقييم تقدم الطلاب وتحقيق الأهداف التعليمية، وتحدد الأدوات والمعايير التي يتم استخدامها في هذا السياق.
3. توجيهات التطوير المستمر:تشجع على التطوير المستمر للتعليم والسعي لتحسين الجودة والفعالية من خلال مراجعة وتحديث السياسات والممارسات التعليمية. فسلفة التعليم قد تختلف من مكان لآخر ومن نظام تعليمي إلى آخر، وتتأثر بالثقافة والقيم والتحديات الاجتماعية والاقتصادية في كل مجتمع. وتعتبر فسلفة التعليم مرشداً هاماً يساعد على توجيه وتحسين العملية التعليمية وتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة.

الاهداف التربوية:

وهي من مشاكل التعليم الاساسية وتعني الاهداف التربوية البرامج التي تنوي الوزارة المعنية تقديمها للجمهور. والأهداف التربوية هي الغايات والتطلعات التي يسعى إليها النظام التعليمي في تحقيقها، وتشمل مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تركز على تطوير الفرد والمجتمع. تهدف الأهداف التربوية إلى تحقيق التنمية الشاملة للفرد في مختلف جوانب حياته، وتأهيله لمواجهة التحديات والمساهمة في تطور المجتمع. من بين الأهداف التربوية الرئيسية:

1. تنمية المهارات والمعرفة:تهدف التعليم إلى تنمية مهارات الفرد وبناء قاعدة معرفية تساعده على فهم العالم من حوله وتطوير قدراته الفكرية والمعرفية.

2. تحقيق التفوق الأكاديمي:يسعى النظام التعليمي إلى تحفيز الطلاب على تحقيق التفوق الأكاديمي في مجالات متعددة، من خلال توفير بيئة تعليمية تحفز على الإبداع والتطوير.
3. تنمية القيم والسلوكيات الإيجابية:يهدف التعليم إلى تنمية قيم إيجابية مثل النزاهة والمسؤولية والتعاون واحترام الآخرين، وتعزيز السلوكيات الإيجابية والتعاونية في المجتمع.
4. تطوير المهارات الحياتية:يشمل التعليم تطوير مجموعة من المهارات الحياتية مثل التفكير النقدي وحل المشكلات واتخاذ القرارات والتواصل الفعّال، التي تمكن الفرد من التأقلم مع تحديات الحياة.
5. تحقيق المساواة والعدالة:يسعى التعليم إلى توفير فرص تعليمية متساوية للجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية، وتعزيز العدالة والمساواة في الوصول إلى التعليم.
6. تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي:يهدف التعليم إلى تنمية الوعي بالتراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع وتعزيز الانتماء والتفاعل الإيجابي مع المجتمع والعالم بشكل عام. هذه بعض الأهداف التربوية الرئيسية التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها لتطوير الفرد والمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.

وهناك المشاكل الإدارية والتمويلية ومشاكل المعلمين وتدريبهم والإشراف التربوي والتقويم التربوي، وقد وجدت بعض الحلول لمعظم هذه المشاكل وسهلت صعوباتها. ولكن نواجه في السودان مشكلتين رئيسيتين لا تتعلقان بقضايا المدرسة والمعلم والمنهج والاشراف التربوي والتقويم التربوي مباشرة؛ لكنهما تعتبران ركائز نظرية يقوم عليها البناء التربوي برمته. وهاتان المشكلتان لم تجدا نصيباً من الاهتمام على الإطلاق وهما :دراسة (اقتصاديات التعليم) كعلم منفرد و(التخطيط التربوي) كمجال حيوي لا يمكن السير بدونهما نحو تعليم ممنهج ومنظم وسنخصص لهما الحلقة القادمة ان شاء الله حيث سنتناول مفهوم اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي.

الفصل الثالث

اقتصاديات التعليم

اقتصاديات التعليم

المقدمة:

لا اريد هنا ايراد حقائق عن الاقتصاد في السودان لان لهذا الموضوع رجاله المختصون. كما لا اريد ايراد ارقام واحصائيات لان الموضع ليس ايضا عن احصائيات التعليم أولاً وثانياً لعدم توافر هذه المعلومات اصلاً على الأسافير. ولكن قصدنا ان نتذاكر اهمية الموضوع ونذكر بقلة المهتمين بهذا النوع من الدراسات الاقتصادية التربوية. في ظني ان هنالك الكثير من القضايا العاجلة التي يمكن ان يعالجها هذا الفرع من الدراسات التربوية المتخصصة كالجدوى الاقتصادية في التوسع العشوائي في انشاء مؤسسات التعليم سواء في مجال التعليم العام او العالي، الحكومي او الخاص وكذلك في توزيعها وقدراتها الاستيعابية ايضا. هذا النوع من الدراسات يوضح لنا موضع الأذى واين يضع الجراح مبضعه لاستئصال الورم. كما يمكننا من التخطيط برؤية واضحة تتماشى احتياجات السوق المحلية أو الاقليمية أو العالمية.

الاقتصاد واقتصاديات التعليم مصطلحان مترابطان، اذ يؤثر كل منهما على الآخر. فبينما يشمل الاقتصاد دراسة إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، يركز الاقتصاد التعليمي على تخصيص الموارد بكفاءة داخل النظم التعليمية. ونريد ان نبين العلاقة الديناميكية بين الاقتصاد واقتصاديات التعليم ، ونسلط الضوء على تأثيرهما المتبادل والدور الحاسم الذي يلعبانه في تعزيز التنمية المستدامة.

يكمن التفاعل بين الاقتصاد والاقتصاد التعليمي في مفهوم رأس المال البشري. يشير رأس المال البشري إلى المعرفة والمهارات والقدرات المتجسدة في الأفراد، والتي يتم اكتسابها من خلال التعليم والتدريب والخبرة. يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية على جودة وكمية رأس المال البشري داخل المجتمع. وبالتالي، يعتبر التعليم عاملاً رئيسيًا في تحديد الإنتاجية الاقتصادية والازدهار. تستحق الاستثمارات في التعليم عوائد كبيرة في شكل زيادة في إنتاجية العمالة والابتكار التكنولوجي والتحول الاجتماعي. وتكون القوى العاملة المتعلمة جيدًا أفضل تجهيزًا للتكيف مع التغيرات الاقتصادية، مما يدفع بالابتكار وريادة الأعمال. ونتيجة لذلك، تميل الدول ذات الأنظمة التعليمية القوية إلى تحقيق مستويات أعلى من

النمو الاقتصادي والتنافسية. فعلى سبيل المثال، قامت دول مثل كوريا الجنوبية واليابان وسنغافورا وفنلندا بالاستثمار بشكل كبير في التعليم وشهدت تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا نتيجة لذلك. وبالمقابل، يكون للعوامل الاقتصادية تأثير عميق على نتائج التعليم وتوزيع الموارد داخل الأنظمة التعليمية.

يتوقف تمويل التعليم في كل الأوقات ت على الظروف الاقتصادية للدولة، حيث تعكس ميزانيات الحكومة أولويات الاقتصاد السائدة.

فقد تواجه ميزانيات التعليم قيودًا خلال فترات الانكماش الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقليل الاستثمار في البنية التحتية وتدريب المعلمين والبرامج التعليمية. مثل هذه التدابير التقشفية تقلل من الجودة التعليمية وتفاقم الفجوات في الوصول إلى التعليم، لاسيما بين الجماعات المهمشة. علاوة على ذلك، تؤثر الفجوات الاقتصادية على فرص التعليم ومخرجاته، مما يعزز دورة الفقر والتفاوت في الثروة.

وغالبًا ما يفتقر الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض إلى الوصول إلى تعليم ذي جودة، مما يقيد قدراتهم على تحقيق طموحاتهم بالكامل. لذا، فإن معالجة الفجوات الاقتصادية أمر ضروري لضمان الوصول العادل إلى التعليم وكسر دائرة الفقر بين الأجيال. يمكن للمبادرات مثل المنح المستهدفة وبرامج وجبات المدارس والاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ أن تخفف من التأثيرات السلبية للحرمان الاقتصادي على التحصيل الدراسي.

وقد ادت التحولات الاقتصادية العالمية والتقدم التكنولوجي بتغيير منظور الاقتصاد، حيث ادى الى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة وهو نموذج اقتصادي يركز على استخدام المعرفة والمعلومات كمورد أساسي للإنتاج والتنمية الاقتصادية. ويعتمد اقتصاد المعرفة على الابتكار والبحث والتطوير لتحسين العمليات الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي. يتضمن هذا المفهوم استثمارات في التعليم وتطوير المهارات، بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا والمعلومات لتحقيق التقدم المنشود. يشمل اقتصاد المعرفة أيضًا تبادل المعرفة والابتكار بين القطاعين العام والخاص والأكاديمي لتعزيز الابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي على المدى البعيد.

اقتصاديات التعليم:هذا المصطلح يشير إلى الدراسة والتحليل الاقتصادي

لقطاع التعليم في كيفية توزيع الموارد وتخصيصها واستخدامها في النظام التعليمي. ويتناول هذا المفهوم مجموعة واسعة من المواضيع، منها تحليل تكاليف وعوائد التعليم، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحسين نوعية التعليم، وتقييم السياسات التعليمية والإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز المخرجات التعليمية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك العديد من الجوانب التي يمكن استكشافها في مفهوم اقتصاديات التعليم، ومن بين هذه الجوانب:

-تكاليف التعليم:تعين على الحكومات والمؤسسات التعليمية تحديد وتخصيص الموارد المالية لتلبية احتياجات النظام التعليمي، وتحديد مصادر التمويل المناسبة. وتكاليف التعليم وتمويلها تشير إلى المصاريف والتكاليف المالية المرتبطة بتقديم الخدمات التعليمية وتشغيل النظام التعليمي بشكل عام كما تشمل تكاليف متنوعة مثل أجور المعلمين والموظفين الإداريين، وتطوير المناهج الدراسية، وشراء المواد الدراسية والكتب والمعدات، وصيانة المباني والبنية التحتية التعليمية، وتوفير وسائل النقل للطلاب، وتكاليف التدريب والتطوير المهني للمعلمين، وغيرها من النفقات المتعلقة بتقديم التعليم.

-تمويل التعليم:يشير إلى كيفية توفير الموارد المالية والموارد الأخرى اللازمة لتغطية تلك التكاليف. وقد تتم موارد التعليم من مصادر متعددة، بما في ذلك:

1. التمويل الحكومي:وهو المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في العديد من البلدان، حيث تقوم الحكومة بتخصيص ميزانيات ضخمة لقطاع التعليم لتغطية تكاليف التشغيل والتطوير.
2. التمويل الخاص:يشمل التمويل الخاص التبرعات والتبرعات الخاصة، والتمويل من الشركات والمؤسسات والأفراد الأثرياء الذين يرغبون في دعم التعليم.
3. المساهمات الدولية والمساعدات الخارجية:تأتي بعض التمويلات من المنظمات الدولية والمانحين الدوليين الذين يقدمون مساعدات مالية وتقنية لدعم تطوير التعليم في البلدان النامية والمجتمعات الفقير.
4. الرسوم الدراسية والمصروفات الأخرى:في بعض الأنظمة التعليمية، يتوجب على الطلاب وأولياء أمورهم دفع رسوم دراسية أو مصروفات

أخرى لتغطية بعض تكاليف التعليم، وهذه الرسوم قد تكون مصدرًا هامًا لتمويل التعليم.

5. الشراكات والتعاون بين القطاعين العام والخاص:اذ تشجع بعض الحكومات على التعاون مع القطاع الخاص من خلال الشراكات العامة-الخاصة لتوفير التمويل والخدمات التعليمية. وباختصار، تكاليف التعليم وتمويلها تمثل جوانب أساسية في توفير الخدمات التعليمية وتمويل عمليات التعليم، وتلعب دوراً حيوياً في تحديد جودة وفعالية نظام التعليم وتحقيق أهداف التعليم في المجتمعات المختلفة.

استثمار التعليم:تناول هذا الجانب الفوائد الاقتصادية للاستثمار في التعليم، بما في ذلك تأثيره على النمو الاقتصادي، وتقليل الفقر، وتحسين فرص العمل. استثمار التعليم يشير إلى الجهود والموارد المخصصة لتحسين وتطوير نظام التعليم في مجتمع معين. يُعتبر التعليم استثماراً في المستقبل، حيث يُنظر إليه على أنه يساهم في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. تشمل أشكال استثمار التعليم مجموعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات، بما في ذلك:

1. تطوير البنية التحتية التعليمية:يشمل ذلك بناء وتحسين المدارس والجامعات والمرافق التعليمية الأخرى، وتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة لتحسين بيئة التعلم.
2. توفير التدريب والتطوير المهني للمعلمين والموظفين اذ يعتبر تطوير قدرات المعلمين وتحسين مهاراتهم أساسيًا لتحسين جودة التعليم وتعزيز فرص التعلم للطلاب.
3. تطوير المناهج الدراسية والتقنيات التعليمية:يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تحديث المحتوى الدراسي واستخدام التكنولوجيا في التعليم لتحسين تجربة التعلم وزيادة الوصول إلى المعرفة.
4. تعزيز الوصول إلى التعليم:يشمل هذا الجانب جهود توفير الفرص التعليمية للفئات الضعيفة والمهمشة، مثل توفير الدعم المالي للطلاب ذوي الدخل المحدود وتوفير التعليم للأطفال في المناطق النائية.
5. تطوير برامج الدعم الاجتماعي والنفسي للطلاب:يهدف هذا الاستثمار إلى تقديم الدعم اللازم للطلاب لتعزيز صحتهم النفسية

واستقرارهم الاجتماعي، مما يساهم في تعزيز فرص نجاحهم الأكاديمي.

6. توفير فرص التعليم المستمر والتعليم العالي:ويُعتبر دعم التعليم المستمر والتطوير المهني للأفراد والفرص للتعليم العالي جزءًا هامًا من استثمار التعليم لتعزيز فرص التوظيف وتحسين الإنتاجية العملية.

بشكل عام، يهدف استثمار التعليم إلى تعزيز الفرص وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من خلال تحسين جودة التعليم وتوفير فرص التعلم للجميع.

تقييم الأثر الاقتصادي للتعليم:يهدف هذا الجانب إلى فهم كيفية تأثير التعليم على الاقتصاد، بما في ذلك تأثيره على الإنتاجية العمالية، والتنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل. وتقييم الأثر الاقتصادي للتعليم يهدف إلى فهم العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنتائج الاقتصادية المحققة، بما في ذلك تأثير التعليم على النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين فرص العمل، وتقليل الفقر، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز التنمية المستدامة. ويمكن تقديم عملية تقييم الأثر الاقتصادي للتعليم من خلال الخطوات التالية:

1. تحديد المؤشرات الرئيسية:يجب أولاً تحديد المؤشرات الاقتصادية التي ترغب في تقييم تأثير التعليم عليها، مثل الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، ومعدل البطالة، والدخل الشخصي، ومعدلات الفقر، ومعدلات الإنتاجية.
2. جمع البيانات:يتطلب تقييم الأثر الاقتصادي جمع البيانات اللازمة لتحليل العلاقة بين التعليم والمؤشرات الاقتصادية المختارة. هذه البيانات قد تتضمن بيانات عن مستويات التعليم، ومعدلات البطالة، والأجور، والنمو الاقتصادي، ومعلومات أخرى ذات صلة.
3. تحليل البيانات:يتضمن هذا الخطوة تحليل البيانات المجمعة لفهم العلاقة بين مستويات التعليم والمؤشرات الاقتصادية المختارة. يمكن استخدام أساليب الاقتصاد الكمي والنمذجة الاقتصادية لتحليل البيانات وتقدير الأثر الاقتصادي للتعليم.
4. تقديم النتائج:بعد تحليل البيانات، يتم تقديم النتائج والاستنتاجات بشأن الأثر الاقتصادي للتعليم. يتم تقديم هذه النتائج عادة في تقارير

أو أوراق بحثية توضح العلاقة بين التعليم والمؤشرات الاقتصادية، والتوصيات المستندة إلى النتائج.

5. تقييم السياسات:يمكن استخدام نتائج تقييم الأثر الاقتصادي للتعليم لتقديم التوصيات السياسية لتحسين نظم التعليم وتعزيز فوائدها الاقتصادية. ويتم استخدام هذه التوصيات لتطوير السياسات التعليمية وتحسين الاستثمارات في التعليم. وباختصار، فان تقييم الأثر الاقتصادي للتعليم يتطلب استخدام أدوات وتقنيات التحليل الاقتصادي لفهم كيفية تأثير التعليم على الاقتصاد والمجتمع، ويمكن أن يوفر رؤى هامة لتحسين السياسات التعليمية وتعزيز الاستثمار في التعليم.

المساواة التعليمية والعدالة:

يناقش هذا الجانب كيفية تأثير السياسات التعليمية على المساواة في الوصول إلى التعليم وفرص التعلم، وكذلك العدالة الاجتماعية.

فالمساواة التعليمية والعدالة تشير إلى توفير فرص متساوية للتعلم والتطور الشخصي لجميع أفراد المجتمع دون تمييز أو تفرقة بسبب الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الخلفية الاقتصادية أو القدرات الفردية أو أي عوامل أخرى. يهدف مفهوم المساواة التعليمية والعدالة إلى إنشاء بيئة تعليمية تضمن تكافؤ الفرص لجميع الطلاب للحصول على تعليم ذي جودة عالية والوصول إلى فرص تعلم متساوية.

من بين الجوانب الرئيسية للمساواة التعليمية والعدالة:

1. الوصول إلى التعليم:يتعلق هذا الجانب بضمان أن جميع الأفراد يمكنهم الوصول إلى التعليم دون عوائق، بما في ذلك الوصول المادي والجغرافي والثقافي.
2. جودة التعليم:يهدف المفهوم أيضًا إلى ضمان أن الجميع يحصلون على فرص تعلم ذات جودة عالية، بما في ذلك جودة المناهج الدراسية والتدريس والتقييم.
3. 3. متساوية للتعلم والتطوير الشخصي، بما في ذلك فرص الدعم الأكاديمي والموارد التعليمية والتطوير المهني للمعلمين
4. تحقيق النتائج المتوقعة:يعني هذا أن النظام التعليمي يجب أن يكون قادرًا على تحقيق النتائج المتوقعة لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم أو قدراتهم الفردية.

5. المساواة في المعاملة والفرص: يشمل هذا الجانب ضمان عدم التمييز أو التحيز في التعامل مع الطلاب أو في تقديم الفرص التعليمية. وبشكل عام، المساواة التعليمية والعدالة تعني إنشاء نظام تعليمي يضمن الفرص المتساوية للجميع للنمو والتطور الشخصي، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

تحليل السياسات التعليمية:

يتناول هذا الجانب تقييم السياسات التعليمية المختلفة ومدى تأثيرها على النتائج التعليمية والاقتصادية. وتحليل السياسات التعليمية هو عملية دراسة وتقييم السياسات والإجراءات التي تتعلق بالتعليم في نظام تعليمي معين أو في سياق تعليمي محدد. يهدف تحليل السياسات التعليمية إلى فهم كيفية تطبيق وتأثير السياسات التعليمية على مختلف جوانب التعليم والتعلم، وكذلك تقدير فعالية تلك السياسات في تحقيق الأهداف المحددة. تشمل عملية تحليل السياسات التعليمية الخطوات التالية:

1. تحديد المشكلة أو الاحتياج: يتم تحديد المشكلة أو الاحتياج التعليمي الذي تهدف السياسة التعليمية إلى حله أو تحسينه. يشمل ذلك تحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على المشكلة وتحليل سببها وتأثيرها. 2.
2. جمع البيانات: يتم جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة أو السياسة التعليمية المعنية. يشمل ذلك بيانات عن الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية والموارد المتاحة والقيود والتحديات.
3. تحليل البيانات: تحليل البيانات المجمعة لفهم أسباب المشكلة وتقييم العوامل المؤثرة عليها، وتحديد الاحتياجات والتحديات التي يواجهها النظام التعليمي.
4. تقييم السياسات الحالية: يتم تقييم السياسات والإجراءات التعليمية الحالية لتحديد فعاليتها ومدى تحقيقها للأهداف المحددة، وتحديد نقاط القوة والضعف في تلك السياسات.
5. تطوير السياسات الجديدة أو التعديل عليها: بناءً على نتائج التحليل والتقييم، يتم تطوير سياسات جديدة أو تعديل السياسات الحالية لتحسين النتائج التعليمية وتلبية الاحتياجات المحددة
6. تنفيذ ومتابعة السياسات: يتم تنفيذ السياسات الجديدة أو المعدلة، ويتم متابعة تنفيذها وتقييم أثرها على النظام التعليمي والنتائج التعليمية.

وباختصار، تحليل السياسات التعليمية هو عملية شاملة تستند إلى الأدلة وتهدف إلى فهم وتحليل وتطوير السياسات التعليمية لتحقيق أهداف التعليم وتحسين جودة التعليم وفعاليته. وهذا البند يعتبر من أهم البنود في استدامة التطور والتقدم في الحفاظ على مسيرة التنمية. ونحن نرى فشل الكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بسبب انعدام المتابعة الدورية والرقابة في تنفيذ الخطط والسياسات العامة للمشروع المحدد.

الابتكار وتكنولوجيا التعليم:

المقصود بذلك هو كيفية استخدام التكنولوجيا والابتكار في تحسين الجودة والفعالية في التعليم، وتأثيرها على التكاليف والفوائد.

التعليم وسوق العمل:

يناقش هذا الجانب توافق ما يتم تعلمه في المدارس والجامعات مع احتياجات سوق العمل، وتأثير ذلك على فرص العمل والتوظيف. التعليم وسوق العمل يشيران إلى العلاقة بين التعليم واحتياجات سوق العمل وفرص العمل المتاحة في المجتمع. يعتبر التعليم أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تأهيل الأفراد وتأهيلهم لسوق العمل، بينما ينعكس سوق العمل على توجهات التعليم والاحتياجات الوظيفية للمجتمع.

تشمل أهم جوانب التعليم وسوق العمل:

توجيه التعليم وتخصصات الدراسة:يؤثر سوق العمل على توجيه التعليم واختيار التخصصات الدراسية التي ينتقيها الطلاب. وعادةً ما يحاول الطلاب اختيار التخصصات التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي لزيادة فرص العمل لديهم. 2. تطوير المهارات والكفاءات:يعمل التعليم على تطوير المهارات والكفاءات الضرورية للنجاح في سوق العمل، مثل المهارات اللغوية والرياضية والتقنية والقيادية والتواصلية. تلبية احتياجات سوق العمل يتطلب تطوير هذه المهارات بطرق ملائمة وفعالة. 3. التنسيق بين التعليم والصناعة:تعزز التعاونية بين المؤسسات التعليمية والشركات والمؤسسات الاقتصادية التوجيه الفعال للتعليم نحو احتياجات سوق العمل. يمكن لهذا التعاون أن يشمل برامج التدريب والتعليم المهني والتوجيه المهني وفرص العمل التعليمية. 4. التوظيف والاندماج المهني:يعتمد اندماج الفرد في سوق العمل على مدى توافر

الوظائف المناسبة وتوافق مهاراته وخبراته مع احتياجات العمل. بعد التعليم، يبحث الأفراد عادةً عن فرص العمل التي تتناسب مع تحصيلهم التعليمي ومهاراتهم.

•الابتكار والتطور التكنولوجي:

يؤثر التطور التكنولوجي والابتكار على احتياجات سوق العمل ويفرض تحديات جديدة على نظام التعليم. يتطلب ذلك تحديث المناهج الدراسية وتوفير فرص التعلم المستمر لتطوير المهارات التقنية والابتكارية. بشكل عام، التعليم وسوق العمل يتفاعلان بشكل متبادل لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر فهم هذه العلاقة والاستجابة لتحدياتها أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الفرد والمجتمع

• .تطبيقات اقتصاديات التعليم وتشمل:

1. الاستثمار في التعليم:تعتبر التعليم استثمارًا في رأس المال البشري، حيث يسهم في تحسين مستوى المهارات وزيادة إنتاجية العمالة، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.
2. تأثير التعليم على الدخل والفقر:يشير العديد من الدراسات إلى أن التعليم يؤثر بشكل كبير على مستوى الدخل وفرص التوظيف للأفراد، ويعتبر وسيلة فعالة للتخلص من الفقر وتحسين التوزيع العادل للثروة.
3. التحليل التكلفة-الفائدة للتعليم:يهدف التحليل التكلفة-الفائدة إلى تقييم التكاليف والفوائد المرتبطة بالاستثمار في التعليم، بما في ذلك تكاليف التعليم والعائدات المتوقعة من زيادة الإنتاجية وتقليل الفقر.
4. سياسات التعليم وتأثيرها على الاقتصاد :تؤثر سياسات التعليم على عدة جوانب اقتصادية، مثل مستوى الاستثمار في التعليم، وتوزيع الموارد التعليمية، وجودة التعليم، وتوافر القوى العاملة المهرة.
5. التعليم والتنمية البشرية:يعتبر التعليم عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية البشرية، حيث يسهم في تطوير المهارات والقدرات الفردية وزيادة الوعي وتحسين جودة الحياة.

الفصل الرابع

التخطيط التربوي – مصباح ديوجين*

التخطيط التربوي - مصباح ديوجين*

مقدمة:

كما ورد في تقرير رئيس التحرير/ طارق الجزولي يوم 15 February, 2024على لسان (اسكاي نيوز عربية) بعد 300 يوما من القتال (... افاد بان السودان يواصل نزيف الخسائر الفادحة اذ أكملت الحرب في السودان بين الجيش والدعم السريع أمسٍ الأربعاء 300 يوما مخلفة 13 ألف قتيل و10 ملايين نازح ودماراً هائلاً في البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة وخسائر اقتصادية قدرت بنحو 120 مليار دولار. وتعرضت أكثر من 300 منشأة تاريخية وحيوية في الخرطوم ومدني ودارفور وكردفان لدمار شامل أو جزئي، كما فقد مئات الآلاف من سكان الخرطوم القدرة على العيش في منازلهم إما بسبب ما لحق بها من دمار كلي أو جزئي جعلها عرضة للخطر. ودمرت الحرب عشرات الآلاف من منازل سكان الخرطوم والمئات من المنشآت المدنية الحيوية والتاريخية بما في ذلك جسور ومتاحف ومنشآت بنية تحتية ومباني وزارات وبنوك وجامعات وغيرها. واعتبر مراقبون أن الدمار الكبير الذي لحق بالخرطوم ومناطق أخرى في البلاد يزيد من الأعباء الاقتصادية والمالية المترتبة على الحرب.) انتهى الاقتباس.

هذه الصورة القاتمة تحتاج حقيقة الى استعداد لتجاوز هذه المصيبة وبالتالي علينا ان نربط الحزام – وليس القاش– بإعداد الخطط، كل في مجاله حتى نتجاوز هذه الاحن والمحن. ولعل هذا المقال يصب في هذا الاطار بطرح رأي عام عن التخطيط بشكل عام ثم طرح ما يلينا من أمر التخطيط التربوي وهو البنية الناعمة (software) التي يقوم عليها نجاح اي مشروع علمي، ثقافي، تربوي الخ... وسنتناول اليوم امر التخطيط التربوي باعتباره (مصباح ديوجين) الذي سيضيئ لنا الطريق نحو سودان ما بعد الحرب ان شاء الله.

•نقص التخطيط في السودان:

وفي راي أن نقص التخطيط الاستراتيجي في السودان أدى إلى العديد من المشاكل في جميع القطاعات.

ومن الأمثلة على ذلك:

1. عدم الاستقرار الاقتصادي:بدون استراتيجية اقتصادية متماسكة، يواجه السودان صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي وتطوير الصناعات الرئيسية. مما يؤدي إلى معدلات البطالة العالية، والفقر، والاعتماد على قطاعات متقلبة مثل الزراعة والنفط.
2. نقص البنية التحتية:يؤدي التخطيط غير الكافي إلى نقص في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور والخدمات الأساسية. مما يعيق النمو الاقتصادي، ويعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية، ويحد من التواصل بين المناطق.
3. عدم الاستقرار السياسي:يزيد غياب استراتيجية سياسية طويلة الأجل من التوترات الداخلية ويقوض الهياكل الحاكمة. وهذا يسهم في الاضطرابات الاجتماعية والتوترات العرقية والتغيرات المتكررة في الحكومة بالانقلابات العسكرية والقوة المسلحة، مما يعيق الاستقرار والتقدم.
4. تحديات الرعاية الصحية:بدون تخطيط استراتيجي، يواجه السودان تحديات كبيرة في توفير خدمات الرعاية الصحية المتاحة وذات الجودة. ويسهم البنية التحتية الصحية الغير كافية، ونقص الإمدادات الطبية، والتدريب غير الكافي للمحترفين الصحيين في تدهور الحالة الصحية وتقليل الوصول إلى الرعاية الصحية، خاصة في المناطق الريفية.
5. نقائص في نظام التعليم:يعاني قطاع التعليم من نقص في التخطيط الاستراتيجي، مما يؤدي إلى نقص في الموارد، والمناهج القديمة، والتفاوت في الوصول إلى التعليم. مما يعيق تطوير رأس المال البشري، ويديم دوائر الفقر، ويعرقل التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
6. تدهور البيئة:في غياب التخطيط الفعّال، يتصارع السودان مع تدهور البيئة، بما في ذلك التصحر وتآكل التربة وندرة المياه. وهذا يشكل تهديداً للزراعة، ويفاقم من عدم الأمن الغذائي، ويزيد من الضعف أمام آثار التغيرات المناخية.
7. إدارة الموارد غير الفعّالة:لا يُدار موارد السودان الطبيعية، مثل النفط والمعادن والمياه والأراضي القابلة للزراعة، بشكل أمثل بسبب نقص التخطيط الاستراتيجي مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام، وتدهور بيئي، وفوائد محدودة للسكان.

8. عدم الجاهزية للتصدي للكوارث:فبدون تخطيط شامل، يواجه السودان صعوبة في الاستجابة بفعالية للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والأوبئة والحروب. وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان الأرواح، وتشريد المجتمعات، وفترات استعادة طويلة للموارد المهدرة، مما يزيد من الأزمات الإنسانية.

وهذه الحرب التي اندلعت في 15 ابريل 2023 مثال جيد لعدم التخطيط لإدارة قدراتنا الطبيعية من الموارد الطبيعية وسوء ادارة الموارد البشرية بشكل خاص، مما ادي لإنشاء هذه المليشيات العديدة (وتضخمها) بصورة مخيفة من مجموعة افراد الي مئات الآلاف والتي لم يعد لها ضابط – الآن – لفقدان التراتبية الادارية والانضباط في قيادة الجيشٍ والمليشيات لأفرادهم المسلحين، مما سيخلق، بل قد خلق بالفعل بؤراً مسلحة وعصابات تهدد امن البلاد والعباد. ويتطلب التصدي لهذه التحديات تنفيذ خطط استراتيجية تعطي الأولوية للتنمية المستدامة والنمو الشامل، ووسائل الحكم الفعّالة لكل الموارد الطبيعية والبشرية. ولعل في مجهودات البروفسير (محمد حسين ابو صالح) الكثير من الأمل والاجابات الشافية لمعالجة قصورنا في مجال التخطيط الاستراتيجي لسودان القرن 21.

التخطيط:

التخطيط في حقيقته، هو عملية التفكير في المستقبل وتنظيم الإجراءات لتحقيق أهداف محددة. ينطوي ذلك على تصور النتائج المرغوبة، وتقييم الحالة الراهنة، ووضع استراتيجيات لتعزيز الصلة بين الإثنين.

يمكن أن يحدث التخطيط على مستويات مختلفة، بدءاً من التخطيط الشخصي إلى التخطيط الاستراتيجي للمنظمات.

المكونات الرئيسية للتخطيط:

تحديد الأهداف بوضوح:تحديد الأهداف التي تهدف عملية التخطيط إلى تحقيقها.

التقييم:تقييم الوضع الراهن والموارد والقيود لتحديد الفرص والتحديات.

تطوير الاستراتيجية:صياغة مسار العمل لتحقيق الأهداف، مع مراعاة البدائل المختلفة والمخاطر المحتملة.

توزيع الموارد :تخصيص الموارد مثل التمويل والقوى العاملة والوقت بكفاءة لدعم الاستراتيجيات المختارة.

التنفيذ :وضع الخطة في التنفيذ، ومراقبة التقدم، وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر.

التقييم :تقييم نتائج الخطة مقابل الأهداف المحددة، والتعلم من النجاحات والفشل، واستخدام التغذية الراجعة لتحسين عمليات التخطيط المستقبلية.

1. التخطيط الإداري:

يشير التخطيط الإداري إلى عملية تحديد الأهداف وتحديد الاستراتيجيات وتخصيص الموارد داخل منظمة لتحقيق النتائج المرغوبة. إنه وظيفة حاسمة للإدارة، ضرورية للوظيفة الفعّالة ونمو أي كيان، سواء كان ذلك شركة تجارية أو وكالة حكومية أو منظمة غير ربحية.

الجوانب الرئيسية للتخطيط الإداري:

- التخطيط الاستراتيجي :تطوير خطط طويلة الأمد تتوافق مع رسالة ورؤية وقيم المنظمة، وتشمل تحديد الأهداف العامة والاستراتيجيات.
- التخطيط المرحلي(tactics) :وهو صياغة خطط قصيرة إلى متوسطة الأمد تحوّل الأهداف الاستراتيجية الأوسع إلى إجراءات ومبادرات محددة.
- التخطيط التشغيلي :تخطيط الأنشطة والعمليات اليومية الضرورية لتنفيذ الخطط المرحلية بفعالية، بما في ذلك توزيع الموارد وتعيين المهام.
- -لتخطيط المالي :إدارة الموارد المالية للمنظمة من خلال إعداد الميزانيات، وتوقع الإيرادات والنفقات،
- وضمان الاستدامة المالية.
- إدارة المخاطر :تحديد المخاطر والعوامل غير المؤكدة التي يمكن أن تؤثر على أهداف المنظمة وتطوير استراتيجيات للتخفيف منها.

2. التخطيط التربوي:

التخطيط التربوي هو عملية شاملة تهدف إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز نتائج التعلم وتجارب التعليم للطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية. يشمل نطاقًا واسعًا من الأنشطة التي تهدف

إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز الوصول إليه وتحقيق التكافؤ. في هذا المقال، سنقدم تفاصيل حول العناصر الرئيسية للتخطيط التربوي وأهميته، والتحديات والحلول في التخطيط التربوي، و وبعض توصيات لاستراتيجيات التخطيط الفعّالة.

العناصر الرئيسية للتخطيط التربوي:

1. تطوير المناهج:

تطوير المناهج هو جانب أساسي في التخطيط التربوي، حيث يركز على تصميم مناهج شاملة وملائمة تتماشى مع أهداف التعليم والمعايير واحتياجات الطلاب. يشمل ذلك تحديد الأهداف التعليمية الرئيسية واختيار المواد والأساليب التعليمية المناسبة وضمان التوافق مع المعايير التعليمية الوطنية أو الدولية.

2. التخطيط التعليمي:

يشمل التخطيط التعليمي تنظيم وتسلسل منهج الدروس والأنشطة التعليمية بشكل منهجي لتسهيل تجارب التعلم الفعالة. يجب على المعلمين تطوير خطط دروس تضمن تضمين استراتيجيات تعليمية متنوعة وأساليب تقييم وتقنيات تفريق لتلبية احتياجات الطلاب المتنوعة.

3. التخطيط البنيوي:

يعد التخطيط البنيوي أمرًا ضروريًا لإنشاء بيئات تعليمية ملائمة ودعم الأنشطة التعليمية. يشمل ذلك تطوير وصيانة المرافق الفيزيائية مثل الفصول الدراسية والمكتبات والمختبرات والبنية التحتية التكنولوجية لتسهيل الأنشطة التعليمية والبحثية.

4. خدمات دعم الطلاب:

توفير خدمات الدعم الشاملة للطلاب أمر ضروري لتعزيز نجاحهم ورفاهيتهم. يجب على المؤسسات التعليمية تقديم خدمات دعم أكاديمي واجتماعي وعاطفي لمساعدة الطلاب في التغلب على عوائق التعلم والوصول إلى الموارد وتطوير المهارات الأساسية للنجاح الأكاديمي والشخصي.

5. التطوير المهني:

يعتبر التطوير المهني المستمر أمرًا أساسيًا للمعلمين والموظفين لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم وممارساتهم التربوية. يجب على المؤسسات التعليمية

الاستثمار في برامج تدريب مستمرة وورش عمل وفرص توجيه لتمكين المعلمين وتعزيز التميز في التعليم والتعلم.

6. التقييم والتقويم

التقييم والتقويم لا تنفصل من التخطيط التربوي، حيث تقدم رؤى قيمة حول نتائج التعلم للطلاب وفعالية البرنامج وأداء المؤسسة. يجب على المعلمين استخدام مجموعة متنوعة من أساليب التقييم، لمراقبة تقدم الطلاب وإرشاد القرارات التعليمية ودفع جهود التحسين المستمر.

أهمية التخطيط التربوي:

يلعب التخطيط التربوي دورًا حيويًا في تشكيل مستقبل المجتمعات من خلال تمكين الأفراد بالمعرفة والمهارات والفرص للنمو الشخصي والمهني. يمكن أن يؤدي التخطيط التربوي الفعّال إلى تحسين الأداء الأكاديمي، وزيادة الوصول إلى التعليم ذو الجودة، وتعزيز مشاركة الطلاب واحتفاظهم، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكبر.

من خلال تلبية الاحتياجات والطموحات المتنوعة للمتعلمين، يساهم التخطيط التربوي في بناء مجتمعات شاملة وعادلة حيث يتاح للجميع الفرصة للنجاح.

التحديات والحلول في التخطيط التربوي:

على الرغم من أهميته، يواجه التخطيط التربوي تحديات متنوعة، بما في ذلك الموارد المحدودة، والسياسات والأولويات التعليمية المتغيرة، والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، والتطورات التكنولوجية. لمعالجة هذه التحديات، يجب على الأطراف المعنية اعتماد مقاربات مبتكرة واستراتيجيات تعاونية لتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز مشاركة الأطراف المعنية، واستغلال التكنولوجيا في التعلم، وتعزيز العدالة والشمول في التعليم. علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز ثقافة اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والتحسين المستمر المؤسسات التعليمية على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة والاتجاهات الناشئة في التعليم.

أمثلة للتخطيط:

توضح العديد من الأمثلة الحقيقية والدراسات أهمية وتأثير التخطيط التربوي في سياقات متنوعة. على سبيل المثال، استهدفت مبادرة التعليم للجميع التي أطلقتها منظمة اليونسكو تحقيق الوصول الشامل إلى التعليم

ذو الجودة من خلال معالجة عوائق التعلم مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والبنية التحتية غير الكافية. وعلى نفس النحو، قامت بلدان مثل فنلندا وسنغافورة بتنفيذ إصلاحات تعليمية شاملة تركز على تطوير المناهج وتدريب المعلمين واعتماد أساليب التعلم التي تركز على الطلاب لتحسين نتائج التعلم والقدرة التنافسية الدولية.

ويمكننا ايضاً ايراد النموذج الافريقي في رواندا حيث خططت الدولة للخروج من تجربة الحرب الاهلية القاسية بطرق علمية وعملية فعالة وضعت هذه الدولة الصغيرة في الطريق الصحيح الى مستقبل مشرق للإنسان في عالم سريع الايقاع واقتصاد قائم على المعرفة والمهارات والتخطيط السليم قب كل شيء.

توصيات لاستراتيجيات التخطيط التربوي الفعّالة:

استنادًا إلى العناصر الرئيسية وأهمية وتحديات التخطيط التربوي التي تم طرحها أعلاه، يمكننا طرح هذه التصورات لتطوير استراتيجيات التخطيط الفعّالة:

1. تعزيز التعاون والشراكات بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
2. تكون الأولوية للاستثمار في تطوير مهنة التدريس وإصلاح المناهج وتحسين البنية التحتية لتعزيز الجودة والصلة في التعليم.
3. اعتماد الابتكار والتكنولوجيا لتوسيع الوصول إلى التعليم وتخصيص تجارب التعلم وتقليل الفجوة الرقمية.
4. تعزيز العدالة والشمول في التعليم من خلال معالجة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدعم المستهدف للفئات المهمشة وتعزيز ثقافة التنوع والاحترام.
5. إنشاء آليات موثوقة لمراقبة وتقييم لتتبع التقدم وقياس التأثير وتوجيه اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في التخطيط التربوي.
6. ويمكننا ان نختم بالقول أن التخطيط التربوي هو عملية متعددة الأوجه تشمل عناصر متعددة مثل تطوير المناهج والتخطيط التعليمي وتخطيط البنى التحتية وخدمات دعم الطلاب والتطوير المهني والتقييم. يعد التخطيط التربوي الفعّال ضروريًا لتحسين نتائج التعلم

وتعزيز تجارب التعلم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. من خلال مواجهة التحديات واستغلال الفرص واعتماد الاستراتيجيات الابتكارية، يمكن للأطراف المعنية تطوير خطط تعليمية شاملة ومستدامة تمكّن الدارسين والمعلمين والمجتمعات من الازدهار في عالم يتغير بسرعة.

---

*ديوجين الأنرسي:فيلسوف يوناني كان يبحث عن الإنسان بمصباح مضاء يحمله في وضح النهار وهو أحد فلاسفة اليونان ولد عام 413 ق.م، في مدينة سينوب في اليونان، وقيل ولد عام 323 ق. م في مدينة كوزنثوس. كان دائم التأمل في حياة الناس وتصرفاتهم، وعندما طفح به الكيل من سوء اخلاق من يحملون صفة بشر، مجردين من الإنسانية والبشرية، فتصرفاتهم وأفعالهم تفضي إلى البهيمية أكثر منها إلى الإنسانية؛ رأي أن ينتقد الناس ويبين لهم خطأهم بتنازلهم عن صفاتهم الآدمية وميولهم الى الحيوانية والسعي وراء شهواتهم، فأخذ (مصباحه) وأشعله وسار به في الشوارع في ضوء الشمس الباهر، كان يريد بذلك أن يتساءل الناس عن هذا التصرف الغريب فيجدها فرصة للحوار ليرشدهم إلى أخطائهم.

الفصل الخامس

تدريب المعلمين
هندسة الانسان

تدريب المعلمين
هندسة الانسان

مقدمة:

المعلمون هم مهندسو التنمية البشرية وهم ادوات التغيير الاجتماعي في كل العالم، ففي مقدرتهم التأثير القوي على نمو وسلوك طلابهم.
فالمعلمون الفعّالون يعززون النمو الفكري والاجتماعي والعاطفي والجسدي للأفراد، بينما اصحاب الهمة الضعيفة من المعلمين يؤثرون سلباً ليس على طلابهم بل والمجتمع برمته. فالخطأ الذي يرتكبه المعلم الواحد داخل الفصل سيكون مضاعفاً بعدد طلابه في ذلك الفصل.
يستكشف هذا المقال الادوار المتعددة للمعلمين كمهندسين للسلوك البشر كأدوات فاعلة في تأثير أفعالهم على نتائج الطلاب وديناميات المجتمع. نسلط الضوء على أهمية المعلمين المتفانين والماهرين في تعزيز النمو الإيجابي ورفاهية المجتمع- كمدخل للحديث عن تدريب المعلمين بشكل خاص في السودان.
يشكل المعلمون المواقف والقيم والمهارات الاجتماعية الضرورية بنبل المعرفة الأكاديمية في تعقيدات هذا العالم الحديث. فالمعلمون الفعالون يخلقون بيئات تعزز الفضول الفكري والتفكير النقدي والتعاطف لدى طلابهم. ويقدمون نماذج للسلوك إيجابية بما يوفرونه من إرشادات تتجاوز الفصل الدراسي ويؤثر على اختياراتهم وتفاعلاتهم داخل المجتمع. وتفاقم المشاكل السلوكية. وربما التطرف بسبب المعلمين (اللاجئين) من تزايد مشاكل مثل التنمر، والتمييز، أو الفشل مما يزيد من دوران دائرة الصراع.

التأثير على نمو الطلاب:

ويمتد تأثير المعلمين على نمو الطلاب بعيداً عن الإنجاز الأكاديمي. حيث يعزز المعلمون الفعّالون نمط التفكير البناء بما يمنحون طلابهم من قدرات على مواجهة التحديات والتصدي للصعوبات. يقدمون تغذية راجعة بناءة للدعم على المستوى الفردي والجماعي. وهم دائما يعملون كنماذج يغرسون قيم النزاهة والتعاطف والمسؤولية المدنية التي تشكل هويات الطلاب ومساراتهم المستقبلية.

التأثير على ديناميكيات المجتمع:

يتجاوز تأثير المعلمين الطالب الفردي ليؤثر على ديناميكيات المجتمع بشكل أوسع. حيث يساهم المعلمون الفعّالون في رأس المال الاجتماعي من خلال تنمية مواطنين مطلعين وملتزمين. فمن خلال تجارب التعلم التعاوني ومبادرات التعليم المدني، يعززون القيم الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والعمل الجماعي. علاوة على ذلك، تسهم النتائج التعليمية الناجحة في ديناميات الاقتصاد والتحول الاجتماعي، مما يعزز رفاهية المجتمعات بشكل عام.

ما هي آليات التحكم والتأثير لدى المعلم الفعّال؟:

يمتلك المعلمون القدر الكافي من القدرة على اجراء التأثير الايجابي على الدارسين، حيث يشكلون ليس فقط تطورهم الأكاديمي ولكن أيضًا يؤثرون في نموهم الاجتماعي والعاطفي والروحي. ينبع هذا التأثير من عدة عوامل تتلاقح لتخلق علاقة ديناميكية بين المربين وطلابهم. وهنا سنتناول ثلاثة أسباب رئيسية تجعل للمعلم سلطة للتأثير الكبير على الدارسين:

1. التفويض والخبرة في التدريس والتفويض هو عقد غير مكتوب يُوكل بموجبه إلى المعلمين سلطة تعليم وتوجيه طلابهم.
2. المعلمون وليس غيرهم من يمتلك المعرفة المتخصصة في مجالاتهم المهنية والمهارات المتقنة في نقل المعرفة بفعالية عبر خطط الدروس المنظمة، والأنشطة المشوقة، والتعليمات الدقيقة.
3. يمتلك المعلمون الوسائل التي تسهل ايصال التجربة الانسانية وتذلل التحديات بوسائل وتقنيات ملهمة ومشجعة لطلابهم. علاوة على ذلك المعلمون نماذج لطلابهم، حيث ينبغي ان يظهروا سلوكيات إيجابية وقيم ومواقف تشكل انطباعات وأفعال الطلاب داخل وخارج الفصل الدراسي.
4. فهم السلوك البشري:المعلمون ليسوا ناقلين للمعرفة فحسب بل أيضًا متخصصون في هندسة السلوك البشري. اذ يملكون فهمًا عميقًا لتطور الطفل والمامهم بنظريات التعلم، والمبادئ النفسية التي تُشكل ممارساتهم التعليمية وتفاعلاهم مع الطلاب. وتمكن هذه الخبرة المعلمين من خلق بيئات تعليمية داعمة تشعر الدارسين بأنهم مقدرين ومحترمين

ومفهومين. ومن خلال التعرف على احتياجات وقوى وتحديات الطلاب، يمكن للمعلمين تكييف نهجهم في التدريس وتوفير الدعم الشخصي الذي يعزز النجاح الأكاديمي والرفاهية العاطفية.

5. المؤهلات والخبرة والرغبة في إحداث تغيير:

يخضع المعلمون لتدريب شاق وتطوير مهني لاكتساب المؤهلات والمهارات والخبرة اللازمة لإجادة المهنة. فهم يستفيدون من خلفياتهم الأكاديمية وخبراتهم في الفصل الدراسي والتعليم المستمر لتحسين فعاليتهم كمعلمين وبشكل مستمر. علاوة على ذلك، تدفعهم رغبة حقيقية في إحداث تغيير إيجابي في حياة طلابهم. سواء من خلال استراتيجيات التدريس المبتكرة أو الإرشاد أو تلبية احتياجات الطلاب.

إنهم يقدمون الإرشاد والدعم والتشجيع لمساعدة الطلاب في التعامل مع التحديات وتطوير علاقات إيجابية وتصبح أعضاء مسؤولين ومتعاطفين في المجتمع. وعلاوة على ذلك يسعون بحكم تفويضهم بغرس قيم مثل النزاهة والمسؤولية الاجتماعية.

تدريب المعلمين في السودان:

تدريب المعلمين في السودان له تاريخ غني مرتبط بالسياق الاجتماعي والسياسي للبلاد والتطور التعليمي. ويعكس تطور تدريب المعلمين في السودان مختلف التأثيرات، بما في ذلك الإرث الاستعماري، والإصلاحات بعد الاستقلال، والتقاليد الثقافية، والتحديات الناجمة عن النزاعات والقيود الاقتصادية.

1. الإرث الاستعماري:

شهد السودان، مثل العديد من الدول الأفريقية، الحكم الاستعماري، بشكل أساسي تحت السلطات البريطانية والمصرية حتى استقلاله في عام 1956. فخلال العهد الاستعماري، تمت جهود محدودة في تدريب المعلمين بشكل رسمي. كان التركيز غالبًا على تدريب معلمين محليين لخدمة احتياجات الإدارة الاستعمارية بدلاً من إعطاء الأولوية لتوفير التعليم ذي جودة للأطفال السودانيين في بيئة سودانية. لعبت المدارس التبشيرية دورًا هامًا في تقديم التعليم، ولكن تدريب المعلمين ظل محدوداً.

2. الإصلاحات بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال، بدأ السودان في القيام بإصلاحات تعليمية تهدف إلى بناء الدولة والتنمية. أدركت الحكومة أهمية تدريب المعلمين في تحقيق هذه الأهداف. تم بذل الجهود لإنشاء مؤسسات تعليمية رسمية وتحسين جودة التعليم في جميع أنحاء البلاد. وقد قامت كلية غردون الخرطوم، بتوسيع برامجها، وتأسيس برامج جديدة لتدريب المعلمين.

3. التوسع والتنويع:

شهد السودان توسعًا وتنويعًا كبيرين في تدريب المعلمين وخلال الستينيات والسبعينيات،. قامت الحكومة بالاستثمار في إنشاء المزيد من كليات ومعاهد تدريب المعلمين لتلبية الطلب المتزايد على المعلمين المؤهلين. قدمت هذه المؤسسات برامج تتراوح من التعليم الابتدائي إلى المجالات المتخصصة مثل التعليم الاكاديمي والفني. بالإضافة إلى ذلك، بذلت جهودًا لدمج الأساليب التعليمية التقليدية مع النهج التربوي الحديث لخدمة السكان المتنوعة في السودان بشكل أفضل.

4. التحديات والعقبات:

وعلى الرغم من التقدم في تدريب المعلمين، واجه السودان العديد من التحديات التي عرقلت التنمية التعليمية. أدت عدم الاستقرار الاقتصادي والاضطراب السياسي والنزاعات في مناطق مثل دارفور وجنوب السودان إلى تعطيل الدراسة وبرامج تدريب المعلمين. علاوة على ذلك، استمرت الفجوات في الوصول إلى التعليم، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة، مما أدى إلى زيادة نقص المعلمين ومشاكل جودة التدريس. بالإضافة إلى ذلك، وجه النظام التعليمي انتقادات بسبب التركيز على التعليم التلقيني والحفظ بدلاً عن التفكير النقدي والمهارات العملية.

5. مبادرات الإصلاح:

واستجابةً لهذه التحديات، بادر السودان بمجموعة من المبادرات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين تدريب المعلمين وتعزيز جودة التعليم. فتم تأسس معهد التربية بخت الرضا في عام 1934م، على يد المستر قريفيث (Mr. Griffith) نتيجة لتقرير اللجنة التي كونها الحاكم العام سنة 1930 بعد انتهاء إضراب طلاب كلية غوردون وبعد المذكرة التي قدمها

"ج.س.أسكوت" المفتش الأول للتعليم منتقداً فيها سياسة التعليم ونُظمه، وداعياً إلى إجراء إصلاحات أساسية وعمت تجارب معاهد المعلمين المتوسطة على معظم مديريات السودان.

6. معهد المعلمين العالي:

تأسس معهد المعلمين العالي عام 1961 بموجب اتفاقية أبرمت بين وزارة التربية السودانية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقد نصت الاتفاقية على أن تتولى وزارة التربية الإشراف على النواحي الأكاديمية و المهنية. وفي نوفمبر من عام 1954م طلبت الحكومة السودانية من لجنة دولية تقديم توصيات في أمور التعليم الثانوي وتوجيه الحكومة إلى أفضل الطرق لإصلاحه والتوسع فيه.

رفعت اللجنة تقريرها في فبراير 1955م إلى وزير المعارف آنذاك وذكرت أهمية إنشاء معهد عالٍ لتدريب معلمي المدارس الثانوية وتطوير البحث التربوي. وبناءً على تقرير اللجنة فقد تم إنشاء معهد المعلمين العالي بأم درمان في عام 1961م بالتعاون مع منظمة اليونسكو والبنك الدولي. وتخرجت لأول دفعة من الطلاب منه عام 1965م بدرجة الدبلوم بعد أن قضوا أربع سنوات في الدراسة العلمية والمهنية. وفي عام 1968م اتفقت وزارة التربية وجامعة الخرطوم على إلحاق المعهد بجامعة الخرطوم أكاديمياً، وآل الإشراف الأكاديمي إلى مجلس أساتذة جامعة الخرطوم، وأصبحت الجامعة تمنح الدرجات الجامعية للخريجين اعتبارا من عام 1971م، وظل الإشراف الإداري والمالي مسؤولية وزارة التربية. وفي عام 1974م ضم المعهد إلى جامعة الخرطوم بشكل كامل وتغير اسمه ليصبح كلية التربية، وآلت إليها كل المسؤوليات وممتلكات معهد تدريب المعلمين العالي وتم سحب الحافز المالي من الطلاب.

7. التطورات الحديثة والتحديات المستقبلية:

يعكس تاريخ تدريب المعلمين في السودان تفاعلاً معقدًا من الإرث الاستعماري والإصلاحات بعد الاستقلال والتحديات المعاصرة. وعلى الرغم من التقدم في توسيع وتنويع برامج تعليم المعلمين، فإن عقبات كبيرة تظل قائمة في ضمان توفير تعليم ذي جودة لجميع الأطفال السودانيين. يتطلب الأمر جهودًا مستمرة في المستقبل، وعمل جماعي للتغلب على هذه التحديات وبناء نظام تعليمي أكثر شمولية وعدالة. وتتمثل التحديات

بصورة عملية في تدني تحصيل الطلاب وذلك نتيجة لأسباب كثير منها تدني اداء المعلمين.ويرجع تدني اداء المعلمين الى سياسة القبول في كليات التربية في السودان.

علاج تدني مستوى المعلمين:

من خلال عملي بمعظم الجامعات القومية كمحاضر في اللغة الانجليزية لاحظت الضعف المستمر لكثير من طلابي. وادركت ان ذلك الضعف هو نتاج طبيعي لدراستهم في المرحلة الثانوية على مدرسين ضعيفي التدريب او مدرسين (لاجئين) الى التدريس كمهنة من لا مهنة له يفتقرون للتأهيل والحماس. ولكن أسوأ ما توصلت اليه ان معظم الطلاب بهذه الاقسام لم ياتوا الى هذه الكليات عن رغبة صادقة بل رمى بهم مستوى تحصيلهم (المتدني) في الشهادة السودانية الى هذا المكان.

ولتحري الدقة؛ فان عددا قليل جدا من هؤلاء الطلاب يختار كلية التربية كرغبة أولى أو ثانية أو ثالثة كما هو الحال ايضاً مع كليات الزراعة، بالرغم من ان التربية تهتم بغذاء العقول والزراعة بتغذية الأبدان وصحتها. هذا الوضع معكوس في كثير من دول العالم التي تعي اهمية المعلم في تطوير الذكاء العام للشعب والزراعة التي توفر الأمن الغذائي للسكان.

وقد لاحظت ان القليل من المتحمسين من الطلاب لدراسة التربية معظمهم من الطالبات اذ تشجع بعض الاسر الفتيات بالالتحاق بكليات التربية، باعتبار مهنة التعليم تخصص مناسب للمرأة بصورة عامة.

فغالبية الطلاب المقبولين في هذه المؤسسات التربوية هذه، غالبًا ما يحققون أداءً ضعيفًا في الشهادة المدرسية السودانية، ويسجل العديد منهم كليات التربية من الرغبات الاخيرة في طلب القبول للجامعات كخيار أخير (افضل من قعاد ساكت في البيت). ونتيجة لذلك، يتعاملون مع تعليمهم عند دخولهم الكلية وعند تخرجهم بتساهل شديد مع انعدام الحماس الذي يؤثر في نهاية المطاف على جودة التعليم ويهدد مستقبل الطلاب.

لمعالجة هذه المشكلة وبدء عملية الإصلاح المطلوبة، يتم اقتراح خيارين:

1. جذب الطلاب المتفوقين:

أحد الحلول يتمثل في جذب الطلاب المتفوقين الذين يحققون نجاحاً عالياً في امتحانات الشهادة السودانية. يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقديم رواتب شهرية كحوافز، على غرار النموذج الذي تم تنفيذه سابقًا في المعهد العالي لتدريب المعلمين في أم درمان عام من عام 1961 حتى 1974, ثم النظر إلى هؤلاء الطلاب على أنهم (معلمون تحت التدريب) وتوظيفهم في وزارة التربية كموظفين رسميين ومعلمين محتملين، وبهذه الحيلة يكون جذب طلاب ممن يحققوا درجات عالية ونجاحات مرتفعة في الشهادة المدرسية السودانية. هذا النهج لا يعود بالفائدة على الطلاب فحسب، بل يقدم مساعدات عملية لعائلاتهم، مما يجعل مهنة التدريس خياراً أكثر جاذبية وجدوى. وينبغي التقديم لكلية التربية في الرغبات (الثلاث الاولى) فقط حتى يحتدم التنافس بأخذ الطلاب الراغبين والمتفوقين في آن واحد.

2. إصلاح كليات التعليم:

يشمل الخيار الآخر إعادة هيكلة برامج كليات التعليم على مستوى البكالوريوس وتحويل هيئة التدريس إلى باحثين مكلفين بإجراء أبحاث في المجالات التعليمية. وتطوير برامج الدبلوم أو درجة الماجستير في العلوم التربوية للخريجين الراغبين للالتحاق بمهنة التدريس من خلفيات أكاديمية أخرى ويطمحون في أن يصبحوا معلمين. من خلال اعتماد هذا النموذج، يمكن جذب المعلمين من مختلف الأقسام مثل العلوم والآداب يأتون بصورة إرادية لأخذ مهنة التعليم باختيارهم بأنفسهم.

وهذا ايضا يتم مع توفير (الحافز المادي) لمن يرغب في التدريس عن طريق التعاقد مع وزارة التربية والتعليم. لقد نجح هذا النهج في الهند وكندا وفي أماكن أخرى حول العالم، حيث يتم قبول المعلمين في كليات التعليم بعد الحصول على درجة البكالوريوس في الآداب أو العلوم او اي مجال له علاقة بالتعليم. ثم يسمح لهم بالانتقال إلى التدريس بعد أن يتم تدريبهم على مستوى الدبلوم أو الماجستير – واحيانا بمكافآت مالية

جذابة. وتطبيق أي من هذين الخيارين يتطلب النظر الدقيق في عوامل مختلفة، بما في ذلك تخصيص الموارد وتطوير البنية التحتية وإطارات السياسات. ومع ذلك، فكلا النهجين يحملان الإمكانية لمعالجة المشكلات الكامنة التي تسهم في نقص الحماس بين طلاب كليات التربية والتأثيرات الضارة التي تنجم عنها على نظام التعليم ومستقبل الطلاب.

ومن خلال جذب الطلاب المتفوقين وإعادة هيكلة كليات التعليم لتلبية احتياجات المعلمين المتطلعين من خلفيات أكاديمية متنوعة، يمكن للسودان تحسين جودة نظامه التعليمي بشكل كبير وضمان مستقبل أفضل لطلابه. فمن الضروري على واضعي السياسة والجهات المعنية التعاون بفعالية في تنفيذ هذه الإصلاحات وتعزيز ثقافة التميز والحماس داخل القطاع التعليمي.

المناهج الدراسية:

على ضوء المقال السابق عن فلسفة التعليم في السودان، علينا ان نبني الكثير من المفاهيم الجديدة التي تضمنتها ثورة ديسمبر 2018 من شعارات. علينا ان ننزل هذه الشعارات التي تنادي (بالحرية والسلام والعادلة والمدنية والديموقراطية) ان تكون هي الموجهات الاساسية التي يجب ان نضمنها مناهج تعليمنا في كل المراحل حتي تكون اهداف راسخة ومسجلة في ذاكرة الشعب. وفي هذا السياق علينا ان نعيد التفكير في جدوى الخطط والرؤيا التي عاشها الشعب طيلة ال30 عاما الماضية فلم تفرز في النهاية الى اطلاق مارد متوحش يسكن في اعماق الانسان السوداني ويعمل الآن في تدمير واغتيال تاريخ الامة وجغرافيتها وثقافتها ولا يرده أو يوقفه الا العمل الثوري الذي كانت مظاهراته المليونية دليل الجماهير في الرغبة في التغيير. وفي الاسطر التالية ستناول بعض هموم التعليم كروشتة علاج للخروج من هذه الازمة ان شاء الله غانمين.

- الرؤية :نحتاج إلى تصميم رؤية واضحة للتعليم تتضمن الأهداف اعلاها لترسيخ مبادئ (الحرية والسلام والعدالة والحرية والديموقراطية والمدنية) لتكون هي المصباح الذي نسير على ضوئه نحو المستقبل.
- الرسالة:الرسالة هي ان تصير الاهداف اعلاه حقائق على ارض الواقع وجزء من التركيبة النفسية والعضوية والمعنوية للإنسان

السوداني الجديد المتطلع الى ان يعيش واقع القرن ال21 مستمتعا بمنتجاته كمستهلك وصانع لأحداثه ضمن المنظومة الانسانية التي نشاركها هموم الارض والتاريخ المشترك.

- الأهداف:نحتاج الى مصفوفة من الاهداف التربوية التي تحقق الروية التي طرحناها في تلك الشعارات وتضمن هذه الاهداف التربوية والتعليمية في مناهجنا الحديثة. هذه المصفوفة من الاهداف تصف جميع الاهداف المرجوة على جميع المستويات بطريقة علمية. مع استصحاب مفهوم الجودة وإدارة الجودة في التعليم وهي من المفاهيم الغائبة عن تعليمنا وفي العديد من جوانب حياتنا الأخرى. فنحن نحتاج إلى أهداف واضحة قابلة للتحقيق وقابلة للقياس. نحتاج إلى خطط وطنية تعليمية واضحة يكون لها تأثير مباشر وفوري على حياة المواطن السوداني بعد هذه المعاناة التي كتبت عليه بسبب هذه الحرب اللعينة.
- ينبغي أن يكون الهدف النهائي لتعليم وتدريب المواطنين هو القدرة على التفكير والعمل بمهارة وفعالية. نحتاج إلى قوة عاملة ذات عقول ناقدة وكفاءة لإنجاز المهام. فأن تكون مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً أو وثنياً هذه ليست اهداف؛ ولكن في داخل هذه السياقات الدينية والفكرية علينا ان نصبح مواطنين جيدين، حريصين على تنفيذ الواجبات في المقام الأول والمطالبة بالحقوق الكاملة في المقام الثاني، بالإضافة إلى الالتزام بالحرية دون إيذاء الآخرين او التغول على حدودهم وحقوقهم. ولتحقيق هذه الخطط، يود الباحث أن يضع مقترحات كخارطة طريق تتعلق بالمنهج والمقررات الدراسية تتضمن التالية:

1. وضع رؤية ورسالة لوزارة التربية والتعليم.
2. وصف الاهداف التربوية بوضع مصفوفة اهداف لتحسين جودة التعليم على جميع المستويات. وهذا يتم بتكوين لجان على مستوى عالي من التخصص والمهنية.
3. تطوير مناهج تعليمية تعتمد على أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية.
4. توفير البنية التحتية اللازمة لدعم عملية التعليم والتعلم.
5. تدريب وتأهيل المعلمين والمدربين بما يتوافق مع متطلبات العصر.

6. تعزيز ثقافة الابتكار والبحث العلمي بين الطلاب والمعلمين.
7. توفير فرص التعليم المتساوية للجميع دون تمييز في ظل الدولة المدنية الحديثة والقوانين التي تكفل الحقوق والواجبات.
8. تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9. تعزيز الشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الجهود التعليمية.

تصميم المناهج والمقررات الدراسية:

المنهج (Curriculum) هو مخطط للفلسفة العامة للتعليم في بلد معين، بينما المقررات الدراسية (Syllabus) تهتم بتفاصيل المواد التعليمية التي يتم تدريسها في الفصل الدراسي، ويتم تضمينها في الكتاب المدرسي للطالب (Textbook) مع ملحقاته من كتب النشاط والدليل المعملي وكتاب المرشد (Teacher's Book – Teacher's Guide – Teacher's Manual) لذي يستخدمه المدرس في تبسيط خطط الدرس وتسهيله للفهم. وهذه سنفرد لها حيزا في مقالاتنا القادمة ان شاء الله.

ويحتوي المنهج على مواضيع مختلفة وتخصصات مختلفة تهدف إلى تحقيق المخرجات التعليمية المنشودة.

فالمنهج الدراسي بهذا الفهم هو جرعة تعليمية تعطى في الوقت المناسب وللعمر المناسب، لتحقيق التغيير المرغوب في الدارسين. يمكن أن تكونٍ هذه الجرعة قاتلة في بعض الأحيان إذا تجاوزت كميتها، ومضرة ايضاً إذا كانت أقل من ذلك. فمصممو المناهج هم المهندسون المؤهلون لبرمجة الأفراد من خلال هذه الجرعات المحددة بعناية. ومما يؤسف فان معظم المناهج التي يُدرسها طلابنا في مدارسنا اليوم تدور حول تاريخ العلوم بمعلومات قديمة لا تتماشى مع التعليم الحديث وقصور في فهم دور العلوم الاجتماعية والانسانية أيضاً في تكوين الفرد وكان ذلك بسبب الطريقة التي يتم بها تصميم وتصنيع المناهج في بلادنا.

فلسنوات عديدة؛ كانت هناك لجان (مقيمة) في بخت الرضا وغيرها من المؤسسات تتعامل مع صناعة الكتب المدرسية بطريقة (تقليدية).

في بلدان كثيرة يتم اختيار الكتاب المدرسي بطريقتين:

- الاولي عن طريق شراء الكتاب مباشرة من الناشر بالمكتبات المتخصصة في النشر الاكاديمي.
- الطريقة الثانية. يتم التعامل مع المناهج على أساس (عروض أو مناقصات)، حيث تعلن وزارة التربية والتعليم أو مديرية التعليم إلى الكتّاب والمؤلفين المتخصصين في تصميم المناهج وتأليف الكتب المدرسية والناشرين؛ للتنافس للتأليف في موضوع معين وفقًا لتوجيهات إدارة التعليم لتحقيق الأهداف التعليمية على المستوى المحلي.
- .وباستخدام هذا الآلية، يمكننا الحصول على مئات المشاريع المنهجية المؤلفة بشكل جيد لاختيار الأفضل من بينها، ويمكننا تقديم مقترحات لجمع المشاريع المتجانسة في كتاب واحد بموافقة مؤلفين اثنين أو أكثر، برؤى مشتركة تلبي متطلبات واحتياجات الدارسين.
- ونحن نعلم ان عمل اللجان يقتل الابداع، اذ يجعل الفريق المكلف بكتابة المنهج غالبًا ما ينتج أعمال منشطية غير مترابطة في الشكل والمضمون إلى حد كبير، حيث يفكر أولئك المختصون عن العمل بطرق فردية ويسلكون اتجاهات مختلفة نظراً لاختلاف وطبيعة الإنسان ومزاجه الشخصي. وهذا يؤكد لنا أن الكثير من الطهاة دائماً يفسد الطبخة. ويحدث الاختلاف في اهمية وترتيب وكمية المادة المطلوبة حسب الرؤية الشخصية لكل عضو في اللجنة، مما يصعب معه التوازن في تحيق عمل متجانس.
- أما العمل في صناعة أو كتابة المنهج بطريقة فردية يمكّن مؤلف المنهج من الرؤية الشامة لترتيب واهمية المواضيع. ثم يأتي دور اللجان لتقوم بالفرز واقتراح بالحذف أو الدمج لكتابين لمؤلفين أو أكثر.

عناصر ضرورية في صناعة الكتاب المدرسي:

الاتجاهات الحديثة في تصميم المناهج والكتب المدرسية تعكس الاحتياجات المتطورة لأنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم، وذلك بفعل التطورات في التكنولوجيا والتغيرات في القيم الاجتماعية، والتحولات في النهج التربوي. في هذا الحيز سنتناول بعض العناصر الضرورية التي تساعد في صناعة المناهج والكتب المدرسية في جميع أنحاء العالم.

- دمج التكنولوجيا :مع انتشار الأدوات والموارد الرقمية، تقوم تصاميم

المناهج والكتب المدرسية الحديثة بدمج التكنولوجيا بشكل متزايد في عملية التعلم. ويشمل ذلك استخدام عناصر الوسائط المتعددة مثل الفيديوهات والمحاكاة التفاعلية والتقييم عبر الإنترنت لتعزيز الانخراط والفهم.

- التعلم الشخصي:مع الاعتراف بأنماط وتفضيلات اساليب التعلم المتنوعة للطلاب، تهدف تصاميم المناهج الحديثة إلى استيعاب الاحتياجات الفردية من خلال مسارات التعلم الشخصية. وقد يشمل ذلك استخدام منصات التعلم التكيفي التي تُصمم المحتوى استنادًا إلى نقاط قوة وضعف الطلاب وتقدمهم.
- التعلم القائم على المشاريع:بعيدًا عن التلقين التقليدي، تؤكد العديد من تصاميم المناهج الحديثة الآن على النهج القائم على المشاريع. حيث يشارك الطلاب في مشاريع عملية ومتعددة التخصصات تعزز التفكير النقدي والتعاون ومهارات حل المشكلات بينما يتعاملون مع تحديات العالم الحقيقي.
- التعلم القائم على التجارب:من خلال تشجيع الفضول والاستكشاف، يعتبر التعلم القائم على التجربة اتجاهًا شائعًا آخر في تصاميم المناهج.

حيث يقوم المعلمون بتسهيل العمل والتجارب، مما يمكّن الطلاب من طرح الأسئلة وصياغة الافتراضات واكتشاف الإجابات من خلال التطبيق.

- تعليم المواطنة العالمية:وكرد فعل على التواصل والتفاعل المتزايد في العالم، غالبًا ما تتضمن تصاميم المناهج الحديثة عناصر من تعليم المواطنة العالمية. ويتضمن ذلك تنمية وعي الطلاب بالقضايا العالمية مثل قضايا البيئة، وتعزيز الفهم الثقافي، وتعزيز التعاطف والتضامن مع المجتمعات المتنوعة في جميع أنحاء العالم.
- تعليم STEMوهو اختصارScience Technology Engineering) (Mathويركز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وتعتبر العديد من تصاميم المناهج تطوير المهارات ذات الصلة بسوق العمل في القرن الحادي والعشرين أمراً مهماً. ويتضمن ذلك دمج مفاهيم STEM عبر مواد مختلفة وتوفير فرص للتجربة العملية وحل المشكلات.
- التربية ذات الصلة بالثقافة:بالاعتراف بأهمية التدريس الذي يتضمن

المؤشرات الثقافية للامة، اذ تسعى تصاميم المناهج الحديثة لدمج منظورات وتجارب متنوعة في المنهج الدراسي. ويتضمن ذلك اختيار الكتب المدرسية والمواد التعليمية التي تعكس الخلفيات الثقافية والهويات للطلاب، وتعزيز الشمولية والعدالة في التعليم.

- تعليم الاستدامة:بالتعامل مع تحديات البيئة لتعكس الاحتياجات المتطورة لأنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم، وذلك بفعل التطورات في التكنولوجيا والتغيرات في القيم الاجتماعية، والتحولات في النهج التربوي.

وباختصار تعكس الاتجاهات الحديثة في تصاميم المناهج والكتب المدرسية تحولاً نحو منهج يركز على المتعلم، معزز بالتكنولوجيا، ويستجيب للتطورات في مجال التعليم بشكل خاص والثقافة بصورة عامة. ومن خلال اعتماد هذه الاتجاهات، يمكن للمعلمين خلق تجارب تعليم جذابة وملائمة وشاملة تسعد الطلاب وتعدهم للنجاح بثقافة القرن الحادي والعشرين.

ما هو الكتاب المدرسي الجيد؟:

الكتاب المدرسي الجيد هو الذي ينقل المفاهيم التعليمية المعقدة بشكل واضح وجذاب، ويتماشى مع معايير المنهج، ويوفر فرصاً كافية لمشاركة الطلاب والتفكير النقدي، ويوفر موارد تكميلية لاستكشاف المزيد.

يجب أن يكون منظمًا بشكل، مع الترتيب المنطقي للمواضيع، ويشمل أمثلة ورسوم بيانية ذات صلة لمساعدة الفهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستجيب الكتاب المدرسي الجيد لأنماط واحتياجات التعلم المتنوعة، ويعزز التعلم النشط من خلال العناصر التفاعلية، ويدمج أدوات التقييم لقياس فهم الطلاب. ويعتبر الكتاب المدرسي الجيد مورداً قيماً يدعم التدريس الفعال ويسهل تجارب التعلم المعنوية للطلاب.

يتطلب تصميم الكتب المدرسية الحديثة اعتبارات دقيقة لمواصفات متنوعة لضمان فعالية هذه الكتب لتحقيق احتياجات الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية. يجب أن تكون الكتب المدرسية قابلة للتكيف في هذا المشهد التعليمي المتطور بسرعة اليوم، كما ينبغي أن تكون هذه الكتب ملهمة، ومتماشية مع النهج التربوي المعاصر. وفيما يلي المواصفات التي ينبغي ان تتوافر في الكتاب المدرسي الجيد.

المحتوى:

1. مطابقة المنهج:يجب أن تتماشى الكتب المدرسية مع معايير المنهج المحددة من قبل السلطات التعليمية كوزارة التربية أو ادارة التعليم، مما يضمن تغطية المواضيع المطلوبة وأهداف التعلم لكل مستوى صفي ولكل مادة.
2. الدقة والحداثة:يجب أن تكون المعلومات المقدمة في الكتب المدرسية دقيقة ومحدثة، ومدعومة بمصادر موثوقة لتعكس المعرفة والفهم الحالي في المواضيع ذات الصلة. وقد ذكرت في مقال سابق ان معظم مناهجنا خاصة في العلوم لا تساير الواقع الحديث، كما أن دور العلوم الاجتماعية والانسانية في تنمية الشخصية السودانية غير مثبت بصورة فعّالة.
3. الوضوح وسهولة الوصول:يجب تقديم المحتوى بلغة واضحة وموجزة يمكن الوصول إليها من قبل الطلاب ذوي القدرات المتنوعة، مع تجنب اللغة المعقدة التي قد تعوق الفهم.
4. التنوع والاندماجRepresentativeness and Inclusion: يجب أن تعكس الكتب المدرسية وجهات نظر متنوعة وثقافات وتجارب لتعزيز الاندماج والتمثيل الوطني، وتعزيز بيئة تعلم أكثر شمولاً. ونحب أن ننبه هنا أن نظم الحكم الفدرالية تتيح الكثير لسكان الإقليم المحدد ايداع همومهم وطموحاتهم في مناهجهم المدرسية على المستوى المحلي كدراسة بعض المواد باللغة المحلية لهذا الشعب أو لهذا الاقليم المعين.
5. التفكير النقدي وحل المشكلات:يسهم تضمين الأنشطة والتمارين والأسئلة التي تشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات وتطبيق المعرفة في تطوير مهارات التفكير على مستوى أعلى.
6. الربط بين التخصصات Interdisciplinary Concepts:يعزز تكامل الربط بين التخصصات فهمًا شاملاً للمفاهيم، مما يساعد الطلاب على التعرف على الترابط بين المواد المختلفة وتطبيقات العالم الحقيقي.
7. التدرج والتفريق:يضمن تقديم الدعم التدريجي والتعليم المتنوع تمكن جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات التعلمية المتنوعة، من الوصول إلى المحتوى والتفاعل معه على مستوى مناسب لهم.

التنسيق:

1. تصميم بصري جذاب:يجب أن تتميز الكتب المدرسية بتخطيطات بصرية جذابة تتضمن طباعة واضحة، وصور ذات صلة، ورسوم توضيحية، ومخططات لتعزيز الفهم والتفاعل.
2. التصميم المتعدد والمرونة:يتيح التصميم المتعدد استخدام مرن للمحتوى، مما يتيح للمعلمين تخصيص التعليم بناءً على أساليب تدريسهم واحتياجات الطلاب والوقت المتاح.
3. التنظيم والتنقل:يتيح التنظيم المنطقي والتنقل البسيط ميزات الوصول السهل إلى المواضيع والمعلومات المحددة مثل جداول المحتويات وملخصات الفصول والفهرس.
4. العناصر التفاعلية:يعزز تضمين العناصر التفاعلية مثل الروابط الرقمية إلى المواد الإضافية لتساعد انخراط الطلاب وتوفير الوصول إلى الموارد التعليمية.
5. التوافق الرقمي والطباعة:يجب تصميم الكتب المدرسية بتكامل سلس عبر كل من الصيغ الرقمية والطباعة، مما يتيح استيعاب تفضيلات التعلم المتنوعة والبنية التحتية التكنولوجية.
6. مساحة للتعليقات:يشجع تضمين مساحة لتعليقات الطلاب والملاحظات على القراءة النشطة والتفاعل الشخصي مع المواد، مما يدعم الفهم والاحتفاظ العميقين.
7. أدوات التقييم:يسهم تكامل أدوات التقييم الشكلية والموضوعية مثل الاختبارات التمهيدية والاختبارات النهائية وأنشطة التقييم الذاتي في مراقبة تقدم الطلاب وتعزيز نتائج التعلم.

اختيار الكتاب المدرسي في المدارس الكندية:

استرعى انتباهي جودة التعليم في كندا وخاصة في ولاية البرتا، مما شجعني للبحث عن مصادر قوة وجودة التعليم في هذا البلد الذي يقوم علي النظام الفدرالي ، حيث تمنح سلطات واسعة للأقاليم المختلفة في حرية الاختيار في كثير من نظم التعليم من تدريب المعلمين الى اختيار الكتب الدراسية والنظم التي تتناسب مع الحاجة العملية للإقليم المحدد.

تشمل عملية تأليف واختيار الكتب المدرسية في كندا جهودًا تعاونية بين

التربويين والناشرين والجهات الحكومية وأطراف أخرى لضمان أن تلبي المواد المعايير التعليمية وتتماشى مع الإرشادات المنهجية وتدعم بفعالية عملية التعليم والتعلم. وتكون العملية غالباً صارمة ومفصلة، مع التركيز على الجودة والدقة والملاءمة. وفيما يلي نظرة عامة على كيفية كتابة و اختيار الكتب المدرسية في كندا:

المعايير والإرشادات المنهجية:

- تبدأ عملية تطوير الكتب المدرسية في كندا بفهم شامل للمعايير والإرشادات المنهجية التي يحددها وزارات التربية والتعليم الفدرالية أو الإقليمية.
- تحدد هذه المعايير الأهداف التعليمية وتوقعات المحتوى والمهارات التي يُفترض أن يكتسبها الطلاب في كل مستوى صفي ومجال دراسي.
- يستخدم الناشرون والمؤلفون هذه المعايير كإطار عمل لضمان تغطية الكتب المدرسية للمواضيع المطلوبة وتلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة بالطلاب.

الكتابة وإنشاء المحتوى:

- غالبًا ما يتم كتابة الكتب المدرسية من قبل فرق من المربين ذوي الخبرة وخبراء الموضوع والمتخصصين في المناهج الدراسية الذين يمتلكون معرفة عميقة بمجال الموضوع والممارسات التربوية.
- يقوم المؤلفون بإجراء أبحاث شاملة ومراجعة الموارد الموجودة بالفعل والتشاور مع خبراء التعليم لضمان دقة وشمولية وملاءمة المحتوى.
- يدمجون وجهات نظر متنوعة وأمثلة وتطبيقات من العالم الحقيقي لجذب الطلاب وجعل المادة قريبة ومعنوية.

المراجعة والتغذية الراجعة:

- بمجرد إكمال المسودة الأولية للكتاب المدرسي، يخضع لعملية مراجعة صارمة لضمان جودته والتوافق مع المعايير المنهجية.
- يراجع خبراء التعليم وخبراء المناهج والمعلمون، وفي بعض الأحيان الطلاب، الكتاب المدرسي لتقديم ملاحظات حول محتواه وتنظيمه ووضوحه وملاءمته للجمهور المستهدف.
- قد يلجأ الناشرون أيضًا إلى الحصول على آراء من مجموعات تركيز

أو لجان استشارية مكونة من المربين وأصحاب المصلحة لجمع وجهات النظر والرؤى المتنوعة.

التوافق مع المنهج:

- يجب أن تتوافق الكتب المدرسية بشكل وثيق مع متطلبات المنهج الخاصة بكل إقليم أو مقاطعة في كندا. ويشمل ذلك معالجة مخرجات التعليم وتوقعات المحتوى والمهارات الموضحة في وثائق المنهج.
- يعمل الناشرون بشكل وثيق مع السلطات التعليمية ومطوري المناهج لضمان أن تعكس الكتب المدرسية الأولويات والقيم والأهداف التعليمية للمنطقة.
- قد تخضع الكتب المدرسية لتحريرات متعددة لضمان تلبية المعايير المنهجية المحددة وملاءمتها للاستخدام في الفصول الدراسية الكندية.

الوصول والشمولية:

- يتم تصميم الكتب المدرسية في كندا لتكون متاحة وشاملة، لتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب، بما في ذلك الافراد ذوي الإعاقة ودارسي اللغة الإنجليزية والطلاب من مختلف الخلفيات الثقافية.
- يأخذ الناشرون في الاعتبار عوامل مثل قابلية القراءة ومستوى اللغة والتصميم البصري وتضمين المواد الإضافية لدعم التعليم المختلف واستيعاب أنماط التعلم المتنوعة.
- يُبذَل الجهد لضمان أن يكون المحتوى حساسًا ثقافيًا، وخاليًا من التحيز، وممثلًا للمجتمع المتعدد الثقافات في كندا.

دمج التكنولوجيا:

- مع تقدم التكنولوجيا، تضم الكتب المدرسية في كندا بشكل متزايد موارد رقمية وميزات تفاعلية وعناصر وسائط متعددة ومنصات عبر الإنترنت لتعزيز تجارب التعلم.
- قد يقوم الناشرون بتطوير مواقع ويب مصاحبة، وسجلات عمل رقمية، وعروض متعددة الوسائط، أو محاكاة تفاعلية لتكملة الكتاب المدرسي المطبوع وتوفير موارد إضافية للمعلمين والطلاب.
- يسمح دمج التكنولوجيا بتجارب تعلم أكثر ديناميكية وجاذبية، مما يعزز مشاركة الطلاب والتعاون ومهارات التفكير النقدي.

الاعتماد والتقييم:

- بمجرد تطوير الكتب المدرسية، يُرسَل إلى الإدارات التعليمية الفدرالية أو الإقليمية في كندا للتقييم والموافقة.
- تراجع السلطات التعليمية الكتب المدرسية لضمان تلبية المعايير المحددة والتوافق مع المعايير المنهجية وتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب.
- تُوصَى الكتب المدرسية المعتمدة بعد ذلك للاعتماد من قبل المدارس و(مجالس التعليم) التي يتم فيها تمثيل الآباء والامهات وقطاعات المجتمع الاخرى، على الرغم من أن القرار النهائي بشأن اختيار الكتاب المدرسي قد يختلف تبعاً للسياسات المحلية والقيود المالية وتفضيلات المربين.

وتشمل عملية كتابة واختيار الكتب المدرسية في كندا نهجاً تعاونياً ونظامياً لضمان أن المواد تلبي المعايير التعليمية وتتماشى مع الإرشادات المنهجية وتدعم بفعالية عملية التعليم والتعلم. ومن خلال جذب المربين والناشرين والجهات الحكومية وأطراف أخرى في العملية، تسعى كندا لتوفير موارد تعليمية عالية الجودة تلبي الاحتياجات المتنوعة للطلاب في جميع أنحاء البلاد.

حرية اختيار الكتاب المدرسي في كندا:

يتم تحديد اختيار الكتب المدرسية في المدارس في كندا، بشكل أساسي من قبل السلطات التعليمية الفدرالية والإقليمية، التي تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي والإرشادات بشأن اعتماد الكتب المدرسية وايضاً يمكن للوحدة المدرسية اختيار الكتاب المناسب حسب الملابسات التي تخصها.

1. السلطات التعليمية الفدرالية والإقليمية:

كل إقليم ومقاطعة في كندا لديه وزارة تعليم محلية أو قسم مسؤول عن الإشراف على نظام التعليم. تحدد هذه السلطات معايير المنهج، والأهداف التعليمية، والإرشادات للمواد التعليمية، بما في ذلك الكتب المدرسية وبالرغم من أن هناك بعض التشابه في الأطر الدراسية بين الأقاليم والمناطق، الا انه يمكن أن تكون هناك أيضًا اختلافات كبيرة استنادًا إلى الاحتياجات والأولويات والفلسفات التعليمية المحلية.

معايير المنهج والمواءمة:

أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على اختيار الكتب المدرسية في المدارس الكندية هو مواءمتها مع معايير المنهج في المقاطعة او الاقليم.

يجب أن تغطي الكتب المدرسية المحتوى ومخرجات التعليم المحددة في وثائق المنهج لضمان أن يكون الطلاب مستعدين بشكل كاف للتقييم وتحقيق الأهداف التعليمية. غالباً ما توفر السلطات التعليمًية قوائم بالكتب المدرسية المعتمدة أو الناشرين الذين يلبون هذه المعايير، مما (يعطي) المدارس إطاراً لاختيار المواد المناسبة.

عمليات اعتماد الكتب المدرسية:

يمكن أن تختلف عملية اعتماد الكتب المدرسية بين الإقليم والمناطق. في بعض الحالات، قد تكون السلطات التعليمية لديها عمليات مركزية حيث يتم مراجعة واعتماد الكتب المدرسية للاستخدام عبر الاختصاص. في الحالات الأخرى، قد تكون المدارس الفردية أو المناطق المدرسية لديها المزيد من الحكم الذاتي في اختيار الكتب المدرسية، بإرشاد من وزارة التعليم أو القسم.

استشارة المعلم والحكم المهني:

يلعب المعلمون دورًا كبيرًا في عملية اختيار الكتب المدرسية. في كثير من الأحيان، يشاركون في تقييم الكتب المدرسية المحتملة استنادًا إلى عوامل مثل تغطية المحتوى، وسهولة القراءة، وتصميم التعليم، ومواءمتها مع النهج التعليمي. إن إدخال المعلم والحكم المهني أمر حاسم في ضمان أن تلبي الكتب المدرسية احتياجات الطلاب وتدعم استراتيجيات التعلم والتدريس الفعالة.

منهج متعدد الكتب:

بينما تقوم بعض السلطات التعليمية بتوحيد اعتماد الكتب المدرسية إلى حد ما، فإن البعض الآخر يسمح بمزيد من المرونة والتنوع في المواد التعليمية. في كندا، ليس من النادر استخدام مجموعة متنوعة من الكتب المدرسية والموارد الإضافية لدعم التعلم والتدريس. فقد يختار المعلمون كتبًا مختلفة استنادً إلى المجال الموضوعي، ومستوى الصف، واحتياجات الطلاب، والتفضيلات التعليمية.

الوصول والعدالة:

يعد ضمان الوصول إلى المواد التعليمية ذات الجودة العالية أولوية بالنسبة لسلطات التعليم الكندية. ويتوقع من المدارس أن تنظر في عوامل مثل التكلفة، والشمولية والتوفر عند اختيار الكتب المدرسية. يتم بذل الجهود لتوفير وصول متساو إلى الكتب المدرسية لجميع الطلاب، بغض النظر عن الخلفية الاقتصادًية أو الاحتياجات الخاصة. قد تشمل هذه المبادرات مثل برامج إعارة الكتب المدرسية، والموارد الرقمية، أو الصيغ البديلة للطلاب ذوي الإعاقات.

التكيف والابتكار:

يتميز المشهد التعليمي في كندا بديناميكية، مع تغييرات مستمرة في مناهج التعليم والتكنولوجيا والمناهج الدراسية. نتيجة لذلك، هناك تركيز متزايد على التكيف والابتكار في اختيار الكتب المدرسية.

يُشجع المدارس والمعلمون على استكشاف الاتجاهات الناشئة في الموارد التعليمية، مثل الموارد التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources – OER)، والكتب المدرسية الرقمية، ومنصات التعلم التفاعلية، لتلبية الاحتياجات المتغيرة للطلاب.

وعلى العموم، تمتلك المدارس عادة في كندا درجة معينة من التحكم الذاتي في اختيار الكتب المدرسية، بتوجيه من قبل المعايير المنهجية الفدرالية أو الإقليمية حسب الأولويات التعليمية. وعلى الرغم من عدم وجود معيار وطني موحد يفرض كتابا واحدًا لجميع المدارس، إلا أن هناك ممارسات واعتبارات مشتركة تؤثر على اعتماد الكتب المدرسية.

وغالبًا ما تشمل العملية التعاون بين السلطات التعليمية والمعلمين ومجتمعات المدارس- بما في ذلك الاباء والامهات - لضمان أن الكتب المدرسية تدعم بشكل فعّال أهداف التعلم والتدريس وتعزز العدالة.

الفصل السادس

دور التعليم في حماية الدولة المدنية والانتقال الديمقراطي في السودان

دور التعليم في حماية الدولة المدنية والانتقال الديمقراطي في السودان - تعريف الدولة المدنية - تأثير التعليم في تكوين وحماية الدولة المدنية ايراد مثاليين لتأثير التعليم في تكوين الدولة المدنية في افريقيا

مقدمة:

يسعى السودانيون عبر تنظيماتهم المدنية والاحزاب السياسية والمنظمات النقابية الحرة الاخرى ومنذ اندلاع الثورة في ديسمبر 2018 الى تحقيق الهدف الاول لهذه الثورة، وهو الانتقال الى الدولة المدنية الكاملة والتي تحميها المؤسسات وليس الافراد، ويقوم فيها القانون بدور المنظم والراعي للعلاقات بين الافراد والافراد والدولة في اطار حزمة من الواجبات والحقوق.

وقد اثبت السودانيون حبهم للحرية والانطلاق الى فضائها الواسع بالخروج في تلك المظاهرات المليونية - التي لم يشهدها التاريخ الانساني الحديث - بل وبذلوا فيها الارواح رخيصة لتذهب الى بارئها شهداء للحق والواجب.

خرج المتظاهرون يتدافعون للحرية فحصدهم رصاص العسكر بالغدر والخيانة، فقضى منهم من قضى نحبه شهيدا وعانيٍ ومازالٍ يعاني الكثيرون من اصابات مستديمة، ومنهم من فقدنا أثره حياً أو ميتاً ومنهم من ينتظر الى ان يتحقق الفرج ان شاء الله بتأسيس سودان جديد يقوم على المواطنة قبل كل شيء.

ومع استمرار الحرب منذ 15-4-2023 وبالرغم من فقدان الآلاف من الارواح والاصابات والتهجير القسري بالملايين- و لا يزال كل ذلك يجري حتى الآن؛ ما زال السودانيون يسعون في مفاوضات سلمية عسى أن تفضي الى اتفاق يقودنا الى تأسيس الدولة الحلم، الدولة المدنية الحرة.

ويعتبر تكوين هذه الدولة هو الشغل الشاغل الآن للأفراد والجماعات من كل طيف اجتماعي وسياسي وثقافي الخ... ولكن مع هذه المشغوليات

يقتضي التخطيط السليم الاحتياط بخطة تمكننا من السيطرة على هذه الدولة بعد تأسيسها حتى لا يتبخر الحلم، فإننا نرى واجب الاعداد لهذا اليوم كل في مجاله المهني او الثقافي او الوظيفي لإعداد تصور في كيفية حماية هذه الدولة المدنية والحفاظ على وجودها.

فمن جانبي كمتخصص في التعليم عندي اعتقاد راسخ بان التعليم هو عماد التطور والتقدم في اي مكان في الدنيا وشعار هذه المقالات ان اقدار الامم ومصائرها تصنع في الفصول الدراسية. فالأشخاص المتنورين يدركون ما عليهم وما لهم. وفي هذا السياق فالمتوقع من اهل التربية والتعليم بث الوعي الفكري والمهني في تصور الدولة المدنية وكيفية صناعتها وادارتها والحفاظ عليها من خلال عملهم التربوي ومن خلال مناهجهم في هندسة السلوك البشري.

نعلم نحن التربويين ان برمجة الافراد تتم من خلال البرامج الدراسية وهذه البرامج عبارة عن اجندة قومية تسعى لتطوير القدرات البشرية من خلال مخرجات جيدة للتعليم. اذن كيف لنا ان نبني انسانا يؤمن بمفاهيم الحرية والعدالة والديموقراطية والسلام والمدنية. والاجابة على هذه السؤال هو ببناء مناهج تربوية تتضمن هذ المبادئ حتى يتشربها الاطفال في مراحل نموهم الطبيعي. وهذا يكون مدخلنا الى السؤال المطروح في بداية المقال:كيف للتعليم ان يدعم وجود الدولة المدنية؟

الدولة المدنية:

مصطلح الدولة المدنية يشير إلى هيكل حكومي تتعهد المؤسسات المدنية السلطة والسيطرة الأساسية بدلاً عن الجيش أو الشخصيات الاستبدادية، حيث تتم إدارة الحكم عادةً من قبل النواب المنتخبين أو المسؤولين المعينين الذين ليسوا أعضاء في الجيش. تعمل الدول المدنية على تحقيق أولويات القانون وحقوق الفرد والمبادئ الديمقراطية، مضمنةً أن يكون للسكان المدنيين صوت هام في عمليات اتخاذ القرار.

وهذا المفهوم يتناقض مع الدول العسكرية أو النظم الاستبدادية حيث يمتلك الجيش أو زعيم واحد سلطة كبيرة. تسلط الدول المدنية غالباً الضوء على الحريات المدنية وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات من خلال الوسائل الدبلوماسية.

تكوين وحماية الدولة مدنية في السودان:

يعاني السودان الكثير من التحديات المتعلقة بالانتقال من نظام حكم عسكري إلى نظام ديمقراطي. ويلعب التعليم دورًا حاسمًا في هذه العملية، حيث يعمل كمحفز للتحول الاجتماعي ومعزز للقيم الديمقراطية. ويحاول هذا المقال ان يستكشف الطرق المتعددة التي يمكن للتعليم عبرها تشكيل وحماية الدولة مدنية في السودان وتسهيل الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. ويقترح المقال الإصلاحات التعليمية والتعليم المدني وايضا توجيه التعليم العسكري والنظامي بل والاشراف على مخرجاته وتمكين الشباب والسياسات التعليمية الشاملة في تعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، نؤكد على أهمية التعاون الدولي والاستثمار في التعليم كمكونات أساسية في رحلة السودان نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة. باختصار نريد ان نمكن شعبنا من خلال المعرفة والمهارات والقيم التي تعزز الحكم الديمقراطي.

المناهج الدراسية وحماية الدولة المدنية:

وفي هذا السياق لابد من مناهجنا ان تتطرق لدراسة المحاور الاتية للإفادة منها في تحقيق هذ الحلم.

1. السياق التاريخي لصراع السودان من أجل الديمقراطية:

- نظرة عامة على تاريخ السودان من الحكم العسكري والاستبداد
- تحليل للأحداث والحركات الرئيسية التي تدعو إلى التغيير الديمقراطي
- مناقشة التحديات والعراقيل في انتقال السودان إلى الديمقراطية.

2. أهمية التعليم في الانتقالات الديمقراطية:

- تصوير التعليم كدافع للقيم الديمقراطية والمواطنة المشاركة.
- استعراض الأدبيات العلمية حول العلاقة بين التعليم والديمقراطية. دراسات الحالة في البلدان التي لعب فيها التعليم دورًا محوريًا في الانتقالات الديمقراطية.

3. الإصلاحات التعليمية لتعزيز الديمقراطية:

- الحاجة إلى إصلاحات تعليمية شاملة لتوافق المبادئ الديمقراطية.
- تطوير المناهج التي تؤكد على التعليم المدني وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.
- برامج تدريب المعلمين لتعزيز المنهج الديمقراطي ومهارات التفكير النقدي.

4. التعليم المدني والثقافة السياسية:

- تحديد التعليم المدني وأهميته في تنمية مواطنين مستنيرين وملتزمين.
- دمج التعليم المدني في النظام التعليمي الرسمي والغير الرسمي.
- استراتيجيات لتعزيز الثقافة السياسية وزيادة الوعي بين الشباب والمجتمعات المهمشة.

5. تمكين الشباب للمشاركة الديمقراطية:

- الشباب كوكلاء التغيير في الانتقالات الديمقراطية.
- أهمية برامج تمكين الشباب وتطوير القيادات والمبادرات للمشاركة المدنية.
- دراسات الحالة حول الحركات التي قادها الشباب بنجاح وتأثيرها على الحكم الديمقراطي.

6. السياسات التعليمية الشاملة:

- التصدي للفجوات في الوصول إلى التعليم الجيد عبر المناطق والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية.
- سياسات العمل الإيجابي لتعزيز المساواة بين الجنسين والاندماج في التعليم.
- دمج المجتمعات المهمشة، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخليًا، في نظام التعليم.

7. التعاون الدولي والدعم:

- دور المنظمات الدولية والجهات المانحة والحكومات الأجنبية في دعم التعليم للتنمية الديمقراطية.
- أهمية المساعدة المالية والخبرة الفنية وبرامج تبادل المعرفة.
- أمثلة على الشراكات الدولية الناجحة في تعزيز أجندات إصلاح التعليم.

8. التحديات والفرص:

- تحديد العقبات أمام الإصلاح التعليمي والانتقال الديمقراطي في السودان.
- التدخل السياسي في التعليم، نقص الموارد، والمقاومة المؤسسية للتغيير.

- الفرص للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتغلب على التحديات.
- إعادة النظر في الدور المحوري للتعليم في تعزيز تشكيل الدولة المدنية والممارسة الديمقراطية في السودان.
- تحديد المهام الدستورية للأجهزة النظامية من الجيش والشرطة والدفاع المدني الخ...وشرح مهامها بوضوح.
- اخلاء المناطق الحضرية من المظاهر العسكرية وصياغة قوانين بتحديد حركة القوات المسلحة وآلياتها داخل المدن.
- اشراك المؤسسات الاكاديمية في وضع المناهج الثقافية العسكرية بالتعاون مع الجامعات السودانية.
- التأكيد على الحاجة إلى جهود مستمرة وعمل جماعي لتحقيق الإمكانات التحولية للتعليم في الانتقال الديمقراطي في السودان.
- دعوة للفاعلين لإعطاء التعليم الأولوية كأساس للحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة في السودان.

الإصلاحات التعليمية وتطور الدولة المدنية في رواندا بعد الحرب الأهلية:

خضعت رواندا، البلد الذي تضرر بشدة جراء الحرب الأهلية القاسية والإبادة الجماعية في عام 1994، لتحولات هامة في قطاعها التعليمي كجزء من جهودها لإعادة الإعمار والانتقال إلى دولة مدنية. يستكشف هذا الجزء من المقال الدور الحيوي للإصلاحات التعليمية في تعزيز تطور الدولة المدنية في رواندا بعد الحرب الأهلية بتوضيح بعض الاستراتيجيات المستخدمة والتحديات التي واجهتها، والنتائج التي تحققت من خلال هذه الإصلاحات من خلال تحليل الآثار المتعددة للتغييرات التعليمية على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والهوية الوطنية، ونؤكد هنا ضرورة الربط بين التعليم وتأسيس دولة مدنية تعمل بشكل فعال في أعقاب الصراع.

كان تأسيس دولة مدنية في رواندا بعد الحرب الأهلية الدموية والإبادة الجماعية في عام 1994 تحدياً هائلاً. ومع ذلك، في وسط أطلال الصراع، انطلقت رواندا في رحلة إعادة الإعمار والمصالحة والإصلاح.

فمن بين مجموعة من الإصلاحات التي تم اتخاذها، لعبت التحولات

التعليمية دوراً حاسماً في تشكيل مسار البلاد نحو الاستقرار والوحدة والتقدم في تطور الدولة المدنية في رواندا بعد الحرب الأهلية.
الإصلاحات التعليمية:دافع لبناء الدولة المدنية.

1. خلفية تاريخية:

-خلفت الحرب الأهلية في رواندا والإبادة الجماعية البلاد في حالة خراب، مع تفكك التماسك الاجتماعي والانقسامات العرقية العميقة، والنظام التعليمي المتمزق.

-كان من الواضح ضرورة إجراء إصلاحات تعليمية شاملة للتعامل مع هذه التحديات وتوفير الأساس للسلام والتنمية المستدامة.

2. استراتيجيات الإصلاحات التعليمية:

-سياسات تعليمية شاملة:أولت رواندا سياسات تعليمية شاملة تهدف إلى تقديم الاندماج وتعزيز التماسك الاجتماعي. تم تنفيذ مبادرات مثل التعليم الابتدائي المجاني وأنظمة الحصص للفئات المهمشة.

-إعادة النظر في المناهج:خضعت المناهج لتغييرات كبيرة لتعزيز قيم التسامح والمصالحة والمواطنة. تم إعادة تشكيل تعليم التاريخ لتقديم سرد أكثر شمولاً ودقة لماضي رواندا، مع ان هذا المشروع لرؤية جديدة للتاريخ الرواندي لم يكتمل بشكل نهائي حتى الآن.

-تدريب المعلمين وبناء القدرات:استثمار في برامج تدريب المعلمين أسهم في تجهيز المربين بالمهارات اللازمة لتعزيز التعليم من أجل السلام، وحل النزاعات، وتنمية التفكير النقدي بين الطلاب.

3. التحديات والعقبات:

قيود الموارد :أثارت الموارد المحدودة تحدياً لتنفيذ الإصلاحات التعليمية بشكل فعال، خاصة في المناطق النائية والريفية.

- المقاومة للتغيير:بسبب التوترات العرقية العميقة والقلق، تمثل بعض الفئات مقاومة للإصلاحات، لاسيما من الجماعات التي تخشى فقدان السلطة أو التأثير.
- نقص البنية التحتية:ادت التحديات بسبب البنية التحتية غير المناسبة- بما في ذلك المدارس والمواد التعليمية - الى نقص في تقديم التعليم ذو الجودة في جميع أنحاء البلاد.

4. -النتائج والآثار:

- تعزيز الوحدة الوطنية:لعبت الإصلاحات التعليمية دوراً حيوياً في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تعزيز الهوية الرواندية المشتركة التي تتجاوز الانقسامات العرقية. تم دمج مبادرات مثل برامج الخدمة المجتمعية وجهود المصالحة الوطنية في النظام التعليمي.
- تمكين الفئات المهمشة:ساهمت السياسات التعليمية الشاملة في تمكين الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والأقليات العرقية، من خلال توفير فرص الحصول على التعليم والفرص للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.
- المشاركة المدنية والقيم الديمقراطية:أكدت المناهج المعدلة تركيزها على التربية المدنية والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أسفر عن تربية جيل من المواطنين المستنيرين والملتزمين بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.
- التنمية الاقتصادية:أصبحت السكان المؤهلين جيداً عاملاً دافعاً وراء التنمية الاقتصادية في رواندا، حيث ساهم رأس المال البشري المحسن في زيادة الإنتاجية والابتكار وريادة الأعمال.

لقد كانت الإصلاحات التعليمية حاسمة في تطور رواندا من دولة ممزقة بالحرب إلى دولة مدنية متطورة. من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز الاندماج، وتعزيز الوحدة الوطنية، وضعت هذه الإصلاحات الأساس للسلام المستدام والتنمية والحوكمة الديمقراطية. على الرغم من التحديات والانتكاسات، فإن التزام رواندا بالتحول التعليمي يشهد على القوة التحولية للتعليم في بناء مجتمعات متينة ومتماسكة في أعقاب الصراع. وبينما تواصل رواندا رحلتها نحو التقدم والمصالحة، فإن الدروس المستفادة من الإصلاحات التعليمية لها قيمة لا تقدر بثمن ليس فقط للبلد نفسه، ولكن أيضاً للمجتمع الدولي الأوسع الذي يتصارع مع التحديات المماثلة لإعادة الإعمار بعد الصراع وبناء الدولة.

التعليم وتطور الدولة المدنية في جنوب أفريقيا بعد نظام الفصل العنصري

لقد كانت الإصلاحات التعليمية – أيضا – حاسمة في تشكيل تطور الدولة المدنية في جنوب أفريقيا بعد نظام الفصل العنصري. من خلال

معالجة الظلم في الماضي، وتعزيز الشمولية والتنوع، وتعزيز ثقافة المواطنة الديمقراطية، وضعت هذه الإصلاحات الأساس لمجتمع أكثر عدالة وشمولًا وديمقراطيًا. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، وتستمر الجهود المستمرة لضمان أن فوائد التعليم متاحة لجميع الجنوب أفريقيين، بغض النظر عن العرق أو الطبقة أو الموقع الجغرافي. ومع استمرار جنوب أفريقيا في رحلتها نحو التحول وبناء الأمة، لا يمكن تجاوز أهمية التعليم كعامل دافع للتغيير الاجتماعي والتنمية.

فانتقال جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية كان نقطة تحول هامة في تاريخ البلاد. وأحد المجالات الرئيسية التي خضعت للتحول خلال هذه الفترة كان القطاع التعليمي. لعبت الإصلاحات التعليمية دورًا حاسمًا في تعزيز تطور الدولة المدنية في جنوب أفريقيا بعد نظام الفصل العنصري من خلال دراسة الاستراتيجيات والتحديات والنتائج.

الإصلاحات التعليمية:كانت عامل دافع لبناء الدولة المدنية العنصري في جنوب أفريقيا

1. الخلفية:

- كان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يهمش السكان السود بشكل منهجي، خاصة فيما يتعلق بالتعليم. كانت المدارس المفصولة، وتوزيع الموارد غير المتساوي، والسياسات التمييزية سائدة.
- مع بزوغ الديمقراطية في عام 1994، أدركت الحكومة الحاجة الملحة لمعالجة الفجوات المترسبة في نظام التعليم وبناء مجتمع أكثر شمولا وعدالة.

2. استراتيجيات الإصلاحات التعليمية:

- تحويل المناهج:خضعت المناهج لتغييرات كبيرة لتعزيز الشمولية والتنوع، وتمثيل أكثر دقة لتاريخ جنوب أفريقيا. شمل ذلك إدراج الأنظمة المعرفية الأصلية وتعليم اللغات الأفريقية.
- إعادة توزيع الموارد :بذلت جهود لإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة، مما ضمن أن تتلقى المدارس المضطهدة تاريخيًا التمويل والبنية التحتية والدعم الكافي.
- تدريب وتطوير المعلمين:تم تنفيذ برامج لتعزيز تدريب وتطوير المعلمين، مع التركيز على تعزيز التعليم متعدد الثقافات، وعدم العنصرية،

والقيم الديمقراطية.

- العمل الإيجابي:تم تقديم سياسات العمل الإيجابي لزيادة فرص الوصول إلى التعليم العالي للسكان السود في جنوب أفريقيا، ومعالجة التفاوتات التاريخية في قبول الجامعات وتوظيف الهيئات التدريسية.

3. التحديات والعقبات:

- تراث الفصل العنصري:كان تراث الفصل العنصري، بما في ذلك الفجوات العميقة المتجذرة والمقاومة للتغيير بين بعض فئات المجتمع، يشكل تحديات كبيرة لتنفيذ الإصلاحات التعليمية.
- قيود الموارد :توزيع وإدارة دقيقة للموارد داخل قطاع التعليم.
- جودة التعليم:على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة التفاوتات في الموارد، إلا أن التفاوتات في جودة التعليم استمرت، لاسيما بين المناطق الريفية والحضرية.
- تمكين الجماعات المهمشة:من خلال معالجة التفاوتات التاريخية في التعليم، قامت الإصلاحات بتمكين الجماعات المهمشة، خاصة السكان السود في جنوب أفريقيا، من خلال توفير الوصول إلى التعليم ذو الجودة والفرص للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.
- المواطنة الديمقراطية :ساهم التركيز على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتفكير النقدي في النظام التعليمي في تطوير مواطنين مستنيرين وملتزمين بمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- التنمية الاقتصادية :ساهمت الاستثمارات في التعليم وتطوير المهارات في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تزويد الجنوب أفريقيين بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة بفعالية في سوق العمل والمساهمة في ازدهار البلاد، والمشاركة في قضايا على مستوى العالم فقد لمسنا قيمة التعليم في توجه المواطن الافريقي الى اهمية الدولة المدنية.

وموقف جنوب افريقيا في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ضد الاحتلال الاسرائيلي في الامم المتحدة كان موقفا مشرفاً لكل افريقيا قيادات وشعوب.

الرقابة وأهداف التعليم:

لأهمية هذا الامر؛ راينا ان تأتي (التوصيات) في صدر المقال لترسيخ المفاهيم التي نرمي اليها في التفاصيل:

التوصيات:

يقتضي الاهتمام بالتعليم ايجاد آليات تقوم بعمل الرقيب العام على جميع عمليات التعليم وفحص مخرجاته على جميع المستويات وعليه:

1. يجب ابعاد وزارة التربية والتعليم من المحاصصات السياسية ومنح الوزير (التربوي المختص) التفويض الفني لأداء مهامه بصورة احترافية بعيدا عن اخضاع الوزارة للون السياسي للنظام الحاكم. يجب منح حرية تداول المعارف والمهارات في اطار ما هو متعارف عليه من اختصاص عمل هذه الوزارات لتساعد في تحقيق اهداف التعليم العامة (العقلية والوجدانية والحركية) للأفراد.
2. استحداث (ادارة جودة وقياسات التعليم) تقوم بمنح شهادات تفيد بتطبيق المؤسسة التعليمية المعنية (مدرسة، كلية أو جامعة) على أعلى معايير الجودة مقارنة بما هو متعارف عليه في العالم كله او على المستوى الاقليمي. وتمنح الشهادات بجودة المؤسسة ككل وأيضاً شهادات بجودة برامجها التعلمية والتدريبية.

حراسة أهداف التعليم وضمان السيطرة الكاملة لتحقيقها يتضمن عدة خطوات رئيسية:

ناقشنا في المقالات السابقة الكثير من قضايا التعليم وتطرقنا الى وصف اهداف التعليم في بيئة القرن ال21. ثم تحدثنا عن التعليم والدولة المدنية باعتبارها الكيان الطبيعي الذي يتيح النمو الطبيعي للأفراد والجماعات في ظل مؤسسية الدولة وحماية القانون. ثم توصلنا الى أن التعليم هو العمود الفقري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخ.. اذ من خلال التعليم الجيد يستطيع الافراد ان يحققوا طموحاتهم على المستوى الفردي والجماعي. وفي المقال السابق تطرقنا الى اهمية التعليم في تكوين وتشكيل الدولة المدنية من خلال المناهج التي تخدم الاهداف الفردية والقومية. وقد أوردنا دولة رواندا وجنوب افريقيا كنموذجين للوعي النوعي للمواطن الافريقي الذي أدرك اهمية التعليم في الارتقاء به من وهدة التخلف الى القدرة على المنافسة في اقتصاديات وسياسيات العالم الحديث بكل تعقيداته.

في هذ المقال سنتعرض الى كيفية الحفاظ على تحقيق الاهداف التربوية وديمومة هذه الاهداف كرؤى استراتيجية او مرحلية تحقق في النهاية

سعادة الانسان على أرض السودان. ولكي يحتفظ الشعب بمنجزاته في الدولة المدنية ينبغي المحافظة على اركان هذه الدولة ومنها التعليم. فكيف يحافظ التعليم على الدولة المدنية ويمكنها من الديمومة لتحقيق اهدافها؟ هذه بعض العناصر والآليات التي يمكن عن طريقها الحفاظ على الدولة المدنية من اي نوع من انواع التغول ومنها:

1. تحديد الأهداف بوضوح:يجب أن تكون هذه الأهداف التربوية والتعليمية محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة، ومحددة زمنياً. كما يجب التأكد من أن جميع أصحاب المصلحة يفهمون هذه الأهداف وملتزمون بتحقيقها.
2. 2. الرصد والتقييم المستمر:ايجاد نظام رصد وتقييم قوي لتتبع التقدم نحو الأهداف وبتقييم مستمر لما إذا كانت الأهداف المحددة قد تحققت وتحديد أي عوائق أو تحديات قد تعيق التقدم.
3. 3. اتخاذ القرارات بناءً على البيانات:استخدام البيانات لإرشاد عمليات اتخاذ القرارات بجمع البيانات ذات الصلة حول أداء الطلاب، وفعالية المعلمين، وتخصيص الموارد، ومؤشرات أخرى رئيسية. ثم هذه البيانات لتحديد الاتجاهات والأنماط والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.
4. 4. إدارة الموارد الفعّالة:لابد من توزيع الموارد بكفاءة لدعم تحقيق أهداف التعليم. يشمل ذلك الموارد المالية والبشرية والمواد التعليمية. تحديد الأولويات في الاستثمارات التي تسهم مباشرة في تحقيق الأهداف.
5. مشاركة أصحاب المصلحة:اطلاع ومشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الطلاب والمعلمين والآباء والمسؤولين وصناع القرار وأعضاء المجتمع مما يعزز التعاون والتواصل بين هؤلاء الأطراف لتحقيق التوافق نحو تحقيق أهداف التعليم.
6. التطوير المهني:ضرورة الاستثمار في التطوير المهني للمعلمين والموظفين لتعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم بتقديم فرص تدريب متناغمة مع أهداف التعليم وتزويد المعلمين بالأدوات التي يحتاجونها لدعم تعلم الطلاب بفعالية.
7. مواءمة المنهاج الدراسي:التأكد من توافق المنهج الدراسي مع أهداف

التعليم ويوفر للطلاب المعرفة والمهارات التي يحتاجونها للنجاح ثم مراجعة وتحديث المنهاج الدراسي بانتظام ليعكس التغييرات في الاحتياجات والأولويات.

8. بيئة تعليمية داعمة:ضرورة إنشاء بيئة تعليمية داعمة تعزز انخراط الطلاب وتحفزهم وتسهم في نجاحهم ثم تنفيذ استراتيجيات لمعالجة عوامل مثل سلوك الطلاب وثقافة المدرسة وإدارة الصف التي قد تؤثر على تحقيق أهداف التعليم.
9. المرونة والقدرة على التكيف:لابد من المرونة والتكيف استجابة للتغيرات في الظروف والاحتياجات مع وضع استراتيجيات مرنة حسب الضرورة للتغلب على التحديات والبقاء على المسار نحو تحقيق أهداف التعليم.
10. الشفافية والمساءلة:علينا ان نحافظ على الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات وضمان مساءلة جميع أصحاب المصلحة عن أدوارهم في تحقيق أهداف التعليم. أنشئ آليات للإبلاغ عن التقدم ومعالجة القلق وإجراء التعديلات حسب الاقتضاء.

فمن خلال اتباع هذه الخطوات، يمكن لأصحاب المصلحة في التعليم حماية أهداف التعليم والحفاظ على السيطرة الكاملة لضمان تحقيقها بنجاح.

آليات تنفيذ الاهداف التربوية والتعليمية:

ان وضع الاهداف والخطط يحتاج الى متابعة لتحقيق تلك الاهداف من خلال تلك الخطط. اذن فما هي آليات حفظ الاهداف التربوية والتأكد من تحقيق الاجندة التعليمية على مستوى الفرد والجماعة وعلى مستوي الوطن.

سنفصل مجموعة من الادوار الادارية المهنية التي تساعد في ديمومة وتحقيق اهداف التعليم ومنها:

- دور وزراء التعليم في الدولة
- دور مدراء المدارس
- دور المرشدين التربويين
- دور المعلمين في داخل الفصل
- دور الآباء

يعتمد التحكم في التعليم ومخرجات التعليم على آليات متعددة لتنفيذه على المستويات المختلفة، تتراوح بين المستوى الوزاري ومستوى الصف الدراسي. وكل مستوى من مستويات الادارة يلعب دوراً حاسماً في ضمان الجودة والفعالية، والالتزام بالأهداف التعليمية. في هذه الاسطر، سنتناول آليات التحكم في كل مستوى مع ايراد بعض الأمثلة وأهميتها.

1. الادارة على مستوى الوزارة:

يشهد التعليم في السودان الكثير من التقلبات وخاصة في وزارة التربية والتعليم والتي تخضع للمحاصصات السياسية، بدلاً من وضع الشخص المهني المناسب في المكان المناسب. فالمزاج السياسي والتوجه الفكري السياسي هو الموجه لإدارة وزارة التربية والتعليم. اذن لا غرابة أن نجد أن مناهجنا تتلون بألوان الطيف السياسي للفئة الحاكمة في البلاد، وعليه تتأرجح اهدافنا التعليمية في كل وقت من أقصى اليمين الى أقصى اليسار وتتحول من المسار الديموقراطي الى فرض الانظمة الديكتاتورية لتوجهاتها في الحكم.

شهدت الوزارة في تاريخها الطويل جميع الوان الطيف في الانتقال برؤيا التعليم من المعسكر الشرقي الى المعسكر الطائفي والي الديني والديني المتطرف احياناً. وعهدنا بالتعليم ان العلوم والرياضيات واللغات والفنون ليس لها دين أو عقيدة لتتلون بها كما يتلّون الحكام، بل هي معارف تتحول الى مهارات يجب ان يكتسبها الطالب لتعينه على اغراض الحياة. وعليه فإننا نطمح في ظل الدولة المدنية في تعليم يراعي الحاجات العضوية والنفسية الحقيقية للطالب في شكل جرعات مناسبة لكل افراد المجتمع مع مراعاة التدرج في المنهج والحاجات الآنية والحيوية للدارسين.

تتولى هيئات الحكومة أو وزارات التربية والتعليم الإشراف على توجهات التعليم العام، والسياسات، والتنظيمات حيث يتم تحديد المعايير الوطنية، والإطار الدراسي، وتوجيهات للتقييم والتقويم. ووزارة التربية والتعليم هي الجهة الموكول اليها تنمية وتطوير ذكاء الافراد والجماعات. وهذه أمثلة على آليات التحكم على مستوى الوزارة وتشمل:

-المعايير الوطنية للمناهج:تحدد الحكومات المعايير والاجندة الوطنية للمناهج التي تشمل المعرفة والمهارات والكفايات التي يجب أن يكتسبها الطلاب في كل مستوى دراسي. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، توفر

معايير Common Core توجيهات لفنون اللغة الإنجليزية والرياضيات. وتقوم الوزارات وادارت التربية بتنفيذ هذه السياسات.

-السياسات والتنظيمات التعليمية:تطوّر وتنفذ وزارات التربية والتعليم سياسات وتنظيمات للحكم على جوانب مختلفة من النظام التعليمي، مثل منح ترخيص بمزاولة مهنة التعليم، والاعتماد المدرسي، وتوزيع التمويل. على سبيل المثال، أدخل قانون «No Child Behind» في الولايات المتحدة كتدابير لتحسين تحصيل الطلاب.

-آليات ضمان الجودة:تطبق الحكومات آليات ضمان الجودة، مثل الفحوصات، والتدقيقات، وعمليات الاعتماد، لمراقبة الأداء والامتثال في المؤسسات التعليمية. ففي المملكة المتحدة، تقوم هيئة (Ofsted) بفحوصات منتظمة للمدارس لتقييم كفاءتها العامة وجودة تقديم التعليم. كما تقوم الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي«The National Authority for Academic Accreditation and Quality Assurance» في المملكة العربية السعودي بدور الحارس على جودة التعليم في البلاد.

وباختصارٍ يعتبر التحكم في سياسات التعليم على مستوى الوزارة أمراً حيوياً للحفاظ على العدالة والمساءلة عبر النظام التعليمي. ومن خلال تحديد المعايير والسياسات وتطبيق آليات ضمان الجودة، تضمن الحكومات أن يظل التعليم متماشياً مع الأولويات الوطنية ويستجيب لاحتياجات الطلاب والمجتمع.

2. دور الادارة المدرسية:

يلعب مدراء المدارس دوراً حاسماً في مراقبة العمليات اليومية والإدارة والقيادة التعليمية داخل مدارسهم. فهم مسؤولون عن تنفيذ السياسات وإدارة الموارد وتعزيز بيئة تعليم وتعلم ملائمة. أمثلة على آليات السيطرة على هذا المستوى تشمل:

-مديرو التعليم -يحددون أهدافًا لتحقيق التحصيل الطلابي وأداء العاملين ومبادرات تحسين المدرسة. على سبيل المثال، يمكن لمدير المدرسة تحديد هدف لزيادة معدلات التخرج أو تحسين درجات الاختبارات الموحدة.

-إشراف وتقييم العاملين:يقوم مدراء المدارس بإشراف وتقييم أداء المعلمين والعاملين لضمان الجودة التعليمية والمساءلة. يجرون مراقبات في الفصول الدراسية ويقدمون ملاحظات ويسهلون الفرص للتطوير

المهني. بالإضافة إلى ذلك، قد يقوم المدراء بتنفيذ نظم التقييم الأدائي لتقييم فعالية المعلمين وتعزيز التحسين المستمر.

-يلعب المدراء دوراً حاسماً في ترجمة السياسات والأهداف التعليمية إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ على مستوى المدرسة. من خلال إدارة الموارد بفعالية ودعم تطوير العاملين ومراقبة الجودة التعليمية، يساهمون في نجاح وفعالية المدرسة بشكل عام.

3. الادارة على مستوى الصف الدراسي:

على مستوى الصف الدراسي، يكون المعلمون مسؤولين بشكل رئيسي عن تقديم التعليم وتقييم تعلم الطلاب وخلق بيئة تعلم إيجابية. يقومون بتنفيذ المعايير الدراسية وتقديم الملاحظات للطلاب. أمثلة على آليات السيطرة على هذا المستوى تشمل:

-تخطيط وإعداد الدروس:يقوم المعلمون بتصميم خطط دروس تتوافق مع المعايير الدراسية والأهداف التعليمية واحتياجات الطلاب.

يختارون المواد التعليمية المناسبة والأنشطة والتقييمات لجذب الطلاب وتعزيز التعلم. على سبيل المثال، قد يخطط معلم العلوم لتجربة لتوضيح التفاعلات الكيميائية.

-استراتيجيات إدارة الصف الدراسي:يضع المعلمون قواعد وروتين وتوقعات للحفاظ على بيئة تعلم آمنة ومنظمة. كما يستخدمون استراتيجيات مثل التعزيز الإيجابي والتواصل الواضح وتدخلات السلوك لمعالجة سلوك الطلاب بفعالية. على سبيل المثال، قد يقوم المعلم بتنفيذ نظام مكافآت لتشجيع السلوك الإيجابي.

-التقييم والملاحظات:يقوم المعلمون بتقييم تعلم الطلاب من خلال مختلف التقييمات التكوينية والتشكيلية، مثل الاختبارات والمشاريع والعروض التقديمية. يقدمون ملاحظات بناءة وفورية للطلاب لتوجيه تعلمهم ونموهم الأكاديمي. على سبيل المثال، قد يستعرض معلم الرياضيات واجبات الطلاب المنزلية ويقدم اقتراحات للتحسين.

يعتبر التحكم على مستوى الصف الدراسي أمرًا حاسمًا لتعزيز مشاركة الطلاب وتحقيق النجاح الأكاديمي والتنمية الاجتماعية والعاطفية. من خلال تنفيذ استراتيجيات التدريس الفعّالة وإدارة ديناميات الصف وتقييم تقدم الطلاب، يخلق المعلمون بيئة تعليمية داعمة تسهم في نجاح الطلاب.

• الإدارة والإشراف التربوي:

غالبًا ما تكون للمؤسسات التعليمية هياكل إدارية، مثل مكاتب المناطق التعليمية أو الهيئات التعليمية الإقليمية، فمسؤولية الإشراف على عمليات وأداء مدارس متعددة. تقدم هذه الهياكل الإدارية الإشراف والدعم لضمان الامتثال للسياسات والمعايير. وهذه أمثلة على آليات **التحكم في الإدارة والإشراف تشمل:**

-الزيارات والفحوصات الإشرافية:يقوم المشرفون التربويون بزيارات وفحوصات منتظمة لتقييم أداء المدارس والامتثال للتنظيمات وتطبيق أفضل الممارسات ويقدمون الدعم والإرشاد والتوصيات للتحسين استنادًا إلى ملاحظاتهم. على سبيل المثال، قد يقوم مشرف منطقة بزيارة المدارس لاستعراض تنفيذ المناهج والممارسات التعليمية.

-تحليل البيانات والتقارير:تقوم الهيئات التعليمية بجمع وتحليل وتقديم التقارير عن مختلف جوانب أداء المدرسة، مثل تحصيل الطلاب ومعدلات الحضور ومعدلات التخرج. يستخدمون البيانات لتحديد الاتجاهات والأنماط والمجالات التي تحتاج إلى تدخل. على سبيل المثال، قد تقوم هيئة تعليمية بتحليل نتائج التقييم لتحديد المدارس التي تحتاج إلى دعم إضافي.

-مبادرات التطوير المهني:تنظم الهيئات التعليمية مبادرات للتطوير المهني، مثل ورش العمل وبرامج التدريب، لتعزيز مهارات وكفاءات المعلمين. تتعاون مع الجامعات والمنظمات التعليمية والجمعيات المهنية لتقديم فرص تعلم مهني ذات صلة وموجهة. على سبيل المثال، قد ترعى هيئة تعليمية إقليمية ورش عمل حول تكامل التكنولوجيا في التعليم للمعلمين. تتضمن الإدارة والإشراف التماسك والتحسين المستمر عبر المؤسسات التعليمية. من خلال توفير الإشراف والدعم والموارد، تساهم الهيئات التعليمية في فعالية ومساءلة النظام التعليمي ككل.

وباختصار يحتاج التحكم في التعليم الى آليات تنفيذ على مستويات متعددة، بدءاً من السياسات الوزارية إلى الممارسات الصفية. وكل مستوى من مستويات التحكم يلعب دوراً متفرداً في ضمان الالتزام بالمعايير وتعزيز المساءلة وتعزيز نجاح الطلاب. ومن خلال تحديد أهداف واضحة وتوزيع الموارد بفعالية ومراقبة الأداء وتقديم الدعم، يساهم أصحاب المصلحة

في التعليم في جودة وفعالية النظام التعليمي.
وتتيح الآليات الفعالة في ادارة الأنظمة التعليمية التكيف مع التغيرات في الاحتياجات ومواجهة التحديات، والوفاء بمهمتها في توفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب.

الرقابة على أهداف التعليم:

هيئات ادارة جودة التعليم:

في المقال السابق تحدثنا عن آليات حفظ وديمومة اهداف التعليم، وفصلنا ذلك بالتطرق الى دور وزارة التربية والتعليم ومدراء المدارس والمشرفين التربويين ثم المدرسين كفاعلين في ادارة تفاصيل الدروس في داخل الفصول. وقد أكدنا على ضرورة وضع اهداف واضحة للتعليم، ثم تنفيذها بدقة لتستجيب لحاجة الافراد والدولة. وقلنا ان هذه المجهودات التربوية العظيمة يمكن ان تكون عرضة للفقدان والضياع إذا لم يكن هنا رقيب يقوم بالمتابعة، بإحصاء النجاحات والاخفاقات، و تبيان أوجه القصور في جانب من جوانب العملية التربوية برمتها. ثم اقترحنا انشاء آليات للمتابعة والرصد فيما يتعلق بجودة المخرجات التعليمية على مستوى المؤسسة وعلى مستوى البرنامج الذي تقدمه هذه المؤسسة ان كانت مدرسة، كلية أو جامعة. وقد اسميناها مبدئيا ب(هيئة الجودة وقياسات التعليم) اسوة ببعض المؤسسات المشابهة لها في دول العالم الاخرى، والتي تقوم بدور مشابه في التأكد من جودة التعليم ومخرجاته.
وفي هذا المقام سنفرد مساحة خاصة لعمل هيئات التقويم في كل من بريطانيا وامريكا والسعودية وكندا للإفادة من هذه التجارب ثم ندلف الى دور التقويم الدراسي (الاختبارات كأدوات للتقويم الدراسي وضبط الجودة في مقالات منفصلة ان شاء الله.
لقد فصلنا في المقال السابق مجموعة من الادوار الادارية المهنية التي تساعد في ديمومة وتحقيق اهداف التعليم ومنها:

1. دور وزراء التعليم في الدولة
2. دور مدراء المدارس
3. دور المرشدين التربويين
4. دور المعلمين في داخل الفصل.

وسنتحدث اليوم عن دور هيئات الاعتماد والقياس في وضع اسس الجودة

للتعليم ومراقبة الجودة ومنح شهادات تفيد بجودة المخرجات التعليمية للمؤسسة المعنية او البرنامج المعين. وسنتناول دور بعض الهيئات على المستوى العالمي والاقليمي.

دور هيئات الاعتماد والجودة:

- الرقابة على الجودة:وهي تتضمن الإجراءات المنهجية المتخذة لضمان أن المنتجات أو الخدمات تلبي المعايير المحددة وتوقعات العملاء. وتشمل الأنشطة مثل التفتيش والاختبار واتخاذ التدابير التصحيحية لتحديد العيوب أو الانحرافات عن مستويات الجودة المرغوبة ومعالجتها.
- إدارة الجودة:تتضمن نهجًا أوسع يركز على التحسين المستمر والتفوق الشامل في العمليات والمنتجات والخدمات. وتتضمن التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ أنظمة الجودة وتدريب الموظفين ومبادرات رضا العملاء لتعزيز ثقافة الجودة في جميع أنحاء المؤسسة. تهدف إدارة الجودة إلى تحسين العمليات والموارد لتقديم نتائج متفوقة بشكل مستمر.

تلعب هيئات الاعتماد والجودة دورًا حيويًا في ضمان الجودة والمعايير للمؤسسات التعليمية. وظيفتها الأساسية هي تقييم ما إذا كانت المؤسسات تلبي المعايير المحددة مسبقًا للتعليم الجيد. وذلك بإجراء تقييمات شاملة واستعراضات وتدقيقات لجوانب مختلفة من (الممارسات) في المؤسسة المعنية، بما في ذلك مؤهلات هيئة التدريس، ومحتوى المنهج الدراسي، ونتائج الطلاب، والمرافق، والعمليات الإدارية.

تحدد هذه الهيئات وتحافظ على معايير تعزز التميز في التعليم بمعايير مرجعية تسعى المؤسسات إلى تحقيقها. ونعني بالاعتماد أن المؤسسة تلبي هذه المعايير، مما يعزز مصداقيتها وسمعتها بين الطلاب والآباء وأصحاب العمل والجهات المعنية الأخرى. كما يسهل الاعتماد بين المؤسسات الحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة الرسمية او الشعبية. وعلاوة على ذلك، تلعب هيئات الاعتماد دورًا حيويًا في تعزيز التحسين المستمر داخل المؤسسات التعليمية. ومن خلال عمليات التقييم وآليات التغذية الراجعة، تساعد المؤسسات على تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتقديم إرشادات حول تنفيذ مبادرات فعالة لتحسين

الجودة. وبصورة عامة، تعمل الهيئات المعتمدة كحراس للجودة التعليمية في أن المؤسسات تحافظ على معايير التميز والمساءلة، مما يسهم في التقدم العام والمصداقية في قطاع التعليم. وسنستعرض امثلة لهذه الهيئات من الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، كندا والمملكة العربية السعودية.

•الولايات المتحدة الأمريكية:

الهيئات المعتمدة:في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم إجراء الاعتماد بشكل رئيسي من قبل العديد من الهيئات المعتمدة الإقليمية والوطنية المعترف بها من قبل وزارة التعليم الأمريكية. وتشمل بعض الهيئات المعتمدة الإقليمية الرئيسية. وسنأخذ بمثاليين هما:

1 – Middle States Commission on Higher Education (MSCHE)

اللجنة العليا للتعليم العالي في ولايات الوسطى (MSCHE) هي إحدى الهيئات المعتمدة الإقليمية في الولايات المتحدة المسؤولة عن تقييم واعتماد المؤسسات التعليمية العليا. تعمل في منطقة الأطلسي في الولايات المتحدة، بما في ذلك ولاية ديلاوير، ومنطقة العاصمة واشنطون، وولاية ميريلاند، نيو جيرسي، نيويورك، بنسلفانيا، وبورتوريكو. ويتضمن عملية الاعتماد التي تقوم بها ال MSCHE تقييمات شاملة للكليات والجامعات لضمان تلبية المعايير المحددة للجودة والفعالية في التعليم.

تأسست في عام 1919، وتُعترف MSCHE من قبل وزارة التعليم الأمريكية ومجلس الاعتماد للتعليم العالي .(CHEA) ويُحترم اعتمادها على نطاق واسع ويُعتبر مؤشرًا على جودة ونزاهة المؤسسات. وتتمثل المهمة الرئيسية لـ MSCHE في ضمان تقديم المؤسسات لتعليم عالي الجودة والسعي المستمر للتحسين. ولتحقيق هذه المهمة، تعتمد MSCHE على عمليات اعتماد صارمة تتضمن التقييم الذاتي، واستعراض النظراء، والتحسين المؤسسي. وهذه نظرة عامة على العناصر الرئيسية لعملية الاعتماد لدى MSCHE:

1. الدراسة الذاتية:يجب على المؤسسات السعي للحصول على اعتماد من MSCHE لإجراء تقييم ذاتي شامل لبرامجها، وأعضاء هيئة التدريس، والمرافق، والهياكل الإدارية، والفعاليات التعليمية العامة. وتتطلب هذه العملية دراسة ذاتية من المؤسسات لتحليل نقاط قوتها

وضعفها وفرصها وتحدياتها في تلبية معايير الاعتماد لدىMSCHE

2. زيارة التقييم:بعد استكمال تقرير الدراسة الذاتية، تستضيف المؤسسات فريقًا من المقيمين النظراء المعينين من قبل.MSCHE يقوم هؤلاء المقيمون، الذين يتألفون عادة من المسؤولين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس وخبراء آخرين من المؤسسات النظيرة، بزيارة تقييم على الأرض للتحقق من المعلومات المقدمة في تقرير الدراسة الذاتية وتقييم مدى تطابق المؤسسة مع معاييرMSCHE

3. استعراض اللجنة:بعد زيارة التقييم، يقدم المقيمون النظراء تقريرًا إلى MSCHE يوضح نتائجهم وتوصياتهم. ثم تقوم لجنةMSCHE بمراجعة التقرير واتخاذ قرار بشأن حالة اعتماد المؤسسة. ويمكن أن يتضمن هذا القرار منح اعتماد أولي، أو إعادة تأكيد الاعتماد، أو وضع المؤسسة تحت الإشراف، أو سحب الاعتماد.

4. التحسين المستمر:يُتوقع من المؤسسات المعتمدة المشاركة في عمليات التقييم الذاتي والتحسين المستمر. وتشجع MSCHE المؤسسات على استخدام الاعتماد كمحفز للتحسين المستمر، وتعزيز ثقافة التقييم والابتكار والتميز في التعليم العالي.

تغطي معايير الاعتماد لدى MSCHE مختلف جوانب العمليات والفعالية المؤسسية، بما في ذلك الرسالة والأهداف، والحوكمة والإدارة، والبرامج التعليمية، وخدمات دعم الطلاب، ومؤهلات ومسؤوليات هيئة التدريس، والموارد المؤسسية، والتقييم والتخطيط المؤسسي.

بالإضافة إلى أنشطتها في مجال الاعتماد، توفر MSCHE أيضًا الدعم والموارد للمؤسسات الأعضاء، بما في ذلك ورش العمل والمؤتمرات والنشرات حول أفضل الممارسات في التعليم العالي. كما تقدم إرشادات حول التغيير المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ومنهجيات التقييم.

وبصورة عامة، تلعب MSCHE دورًا حيويًا في ضمان جودة ونزاهة المؤسسات التعليمية العالية في منطقتها. من خلال عملية الاعتماد الصارمة والدعم المستمر للتحسين المؤسسي، وتسهم MSCHE في تقدم التعليم العالي ونجاح الطلاب في منطقة الأطلسي الأوسط وخارجها.

2- New England Commission of Higher Education (NECHE)

اللجنة الشمالية الشرقية للتعليم العالي (NECHE) وهي وكالة إقليمية

معتمدة ومسؤولة عن تقييم واعتماد مؤسسات التعليم العالي في منطقة نيو إنجلاند في الولايات المتحدة الأمريكية. تأسست في عام 1885، وتُعتبر NECHEواحدة من أقدم الهيئات المعتمدة في الولايات المتحدة ومعترف بها من قبل وزارة التعليم الأمريكية ومجلس الاعتماد للتعليم العالي .(CHEA)تتبع عملية الاعتماد التي تقوم بها NECHE تصميمًا يهدف إلى ضمان أن الكليات والجامعات تلبي معايير عالية الجودة والفعالية في التعليم. تخدم NECHE الولايات الستة في نيو إنجلاند:
كونيتيكت، مين، ماساتشوستس، نيو هامبشاير، رود آيلاند، وفيرمونت.
يغطي اعتمادها مجموعة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك الجامعات الحكومية والخاصة، والكليات، وكليات المجتمع. ومن خلال اعتمادها لمؤسسات متنوعة، تساهم NECHE في تحسين العام وضمان الجودة للتعليم العالي في المنطقة.

تتضمن عملية الاعتماد لدى NECHE عدة مكونات رئيسية:

1. الدراسة الذاتية:تُطلب المؤسسات الحصول على الاعتماد من NECHE بإجراء تقييم ذاتي شامل لبرامجها التعليمية، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، وخدمات الطلاب، وهياكل الحوكمة، والموارد المؤسسية. يسمح عملية الدراسة الذاتية للمؤسسات بتحديد نقاط القوة ونقاط التحسين في تلبية المعايير.
2. يارة التقييم:بعد استكمال تقرير الدراسة الذاتية، تستضيف المؤسسات فريقًا من المقيمين النظراء المعينين من قبل NECHE. يقوم هؤلاء المقيمون، والذين يتألفون من أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين والخبراء الآخرين من المؤسسات النظيرة، بزيارة تقييم على الأرض للتحقق من المعلومات المقدمة في تقرير الدراسة الذاتية وتقييم مدى تطابق المؤسسة مع معايير NECHE.

وتتشابه آليات هذه الهيئة في عملها كسابقتهاMiddle States Commission on Higher Education (MSCHE)

المملكة المتحدة:

1. Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA)
الوكالة العالمية لضمان جودة التعليم العالي (QAA) هي هيئة مستقلة مسؤولة عن حفظ جودة ومعايير التعليم العالي في المملكة المتحدة.

تأسست في عام 1997، وتعمل QAA عبر المملكة المتحدة بأسرها وتلعب دوراً حاسماً في ضمان توفير التعليم عالي الجودة في الجامعات والكليات لطلابها.

تشمل المهام الأساسية لـ QAA ما يلي:

1. تحديد وصيانة المعايير:تقوم QAA بتطوير وصيانة مجموعة من معايير ومقاييس لجودة التعليم العالي بالتعاون مع الجامعات والكليات والطلاب والأطراف الأخرى. تغطي هذه المعايير جوانب مختلفة من تجربة الطالب، بما في ذلك التدريس والتعلم، والتقييم، ودعم الطلاب، وجودة البرامج الأكاديمية.
2. المراجعة والتقييم:تقوم QAA بإجراء مراجعات وتقييمات لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها لضمان توافقها مع المعايير الجودة المحددة. يمكن أن تكون هذه المراجعات مراجعات مؤسسية دورية، أو مراجعة بعض المواضيع، أو مراجعات لبرامج محددة. وخلال هذه المراجعات، تقوم QAA بتقييم الحكم على المؤسسة، وإدارتها، وجودة التدريس، ودعم الطلاب، والموارد التعليمية.
3. مراجعة النظراء الخارجية:توظف QAA مراجعين نظراء خارجيين، بما في ذلك الخبراء الأكاديميين والمحترفين من جامعات وكليات أخرى، لإجراء تقييمات مستقلة للمؤسسات والبرامج. يقدم هؤلاء المراجعون النظراء رؤى وتوصيات قيمة لمساعدة المؤسسات على تحسين جودتها ومعاييرها.
4. تحسين والتطوير:بالإضافة إلى ضمان التوافق مع المعايير الجودة، تدعم QAA المؤسسات في تحسين جودة تقديمها من خلال عملية تحسين مستمرة. يشمل ذلك تقديم الإرشادات وتبادل أفضل الممارسات وتيسير المبادرات التعاونية بين المؤسسات لتعزيز التدريس والتعلم ونتائج الطلاب.
5. مشاركة الطلاب:تشمل مشاركة الطلاب نشاطاً متزايداً في عمليات ضمان الجودة لدى QAA لضمان سماع أصواتهم وآرائهم. يشارك ممثلو الطلاب في المراجعات والتقييمات وعمليات اتخاذ القرار، مما يقدم ملاحظات قيمة حول تجربة الطالب ويساهم في جهود تعزيز الجودة.

6. المعلومات والإرشاد :تقدم QAA معلومات وإرشادات وموارد للمؤسسات التعليمية العالية والطلاب وأصحاب العمل والجمهور حول ضمان الجودة والمعايير وأفضل الممارسات في التعليم العالي. يشمل ذلك نشر التقارير والإرشادات وأمثلة الأفضليات لدعم المؤسسات في تحقيق توقعات الجودة.
7. التعاون والشراكات :تتعاون QAA مع وكالات الضمانٍ الأخرى وهيئات الرقابة وأصحاب المصلحة في المملكة المتحدة ودولياً لتبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وضمان التوافق في عمليات ضمان الجودة عبر الحدودٍ. وباختصار، تلعب الوكالة العالمية لضمان جودة التعليم العالي دوراً حيوياً في الحفاظ على جودة ومعايير التعليم العالي في المملكة المتحدة ومن خلال عملياتها الشاملة للمراجعة والمشاركة مع أصحاب العمل ودعم التحسين المستمر، وتساهم ال QAA في تحسين التدريس والتعلم وتجربة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء البلاد.

Ofsted (Office for Standards in Education, Children>s Services and Skills.

أوفستيد، وهو الاسم المختصر لمكتب المعايير في التعليم وخدمات الأطفال والمهارات، هو جهاز حكومي غير وزاري في المملكة المتحدة مسؤول عن تفتيش وتنظيم الخدمات التي تهتم برعاية الأطفال والشباب، بالإضافةٍ إلى المؤسسات التعليمية. تأسس أوفستيد في عام 1992، ويلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على جودة التعليم ورعاية الأطفال في إنجلترا.

و المهام الأساسية لأوفستيد تشمل:

1. التفتيش :يقوم أوفستيد بتفتيش مختلف الإعدادات التعليمية، بما في ذلك المدارس والكليات ودور الحضانة ومقدمي رعاية الأطفال، لتقييم فعاليتها العامة وجودة الخدمة، وامتثالها للمتطلبات القانونية والمعايير. تتضمن هذه التفتيشات مراقبة ممارسات التدريس والتعلم، وتقييم القيادة والإدارة، وجمع ملاحظات من الطلاب والآباء والمعلمين.
2. التنظيمٍ :يقوم أوفستيد بتنظيم ومراقبة جودة مقدمي رعاية الأطفال، مضمناً أن يلبوا المعايير اللازمة لحماية وتعزيز رفاهية الأطفال.

يشمل ذلك تفتيش المربين، والحضانات، والإعدادات الأخرى لسنوات الطفولة المبكرة لتقييم ملاءمتها للتسجيل والامتثال المستمر للتشريعات.

3. التقارير والمساءلة:بعد التفتيشات، ينشر أوفستيد تقارير مفصلة تقيم أداء وجودة المؤسسات المفتشة. توفر هذه التقارير ملاحظات قيمة للمؤسسات والآباء وصناع القرار والجمهور، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تقديم التعليم ورعاية الأطفال. يحمل أوفستيد المؤسسات مسؤولية أدائها ويدعمها في معالجة المجالات التي تحتاج إلى تحسين البحث وتطوير السياسات:

يقوم أوفستيد بإجراء بحوث وتحليلات لإثراء إطارها للتفتيش ومنهجياتها وتوصيات السياسات. من خلال جمع الأدلة حول الممارسات الفعالة والاتجاهات الناشئة في التعليم ورعاية الأطفال، يسهم أوفستيد في تطوير السياسات الهادفة إلى تحسين نتائج الأطفال والشباب.

يلعب أوفستيد بشكل عام، دوراً حيوياً في تعزيز المعايير العالية والمساءلة والتحسين المستمر في خدمات التعليم ورعاية الأطفال في إنجلترا. من خلال تفتيشاتها الدقيقة والتنظيم وآليات التقارير، يسعى أوفستيد لضمان أن جميع الأطفال والشباب يحصلون على التعليم والرعاية عالية الجودة التي تمكنهم من الازدهار وتحقيق كامل إمكانياتهم.

كندا:

»مجموعة الجودة الدولية لمجلس تقييم التعليم العالي(CHEA CIQG) ، وهي كيان بارز في مجال ضمان الجودة في التعليم الدولي. وهي شبكة عالمية من المنظمات ملتزمة بتعزيز ضمان الجودة الدولية في التعليم العالي. تتقاسم ال CHEA CIQG أهدافاً تضمن معايير الجودة في التعليم الدولي. وتشمل المهام الأساسية لـ CHEA CIQG ما يلي:

1. تعزيز مبادئ ضمان الجودة:تؤيد CHEA CIQG اعتماد وتنفيذ مبادئ وممارسات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم. وتعمل على زيادة الوعي بأهمية ضمان الجودة في الحفاظ على نزاهة ومصداقية البرامج الأكاديمية والمؤسسات.
2. دعم وتوجيه الهيئات الضامنة للجودة:تقدم CHEA CIQG الدعم والتوجيه للهيئات والمنظمات المعنية بضمان الجودة التي تعمل على

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتسهل التعاون وتبادل المعرفة بين هذه الهيئات لتعزيز فعاليتها في تقييم وضمان جودة التعليم العالي.

3. تطوير المعايير والإرشادات:تساهم CHEA CIQG في تطوير المعايير والإرشادات وأفضل الممارسات في ضمان الجودة الدولية. وتقدم موارد وأدوات لمساعدة الهيئات والمؤسسات المعنية بضمان الجودة في مقارنة ممارساتها بالمعايير المعترف بها وتنفيذ مبادرات تحسين الجودة.
4. بناء القدرات:تقدم CHEA CIQG برامج تطوير القدرات وورش عمل وجلسات تدريبية لتعزيز قدرة الهيئات الضامنة للجودة ومؤسسات التعليم العالي على أداء أدوارها بفعالية. تركز هذه البرامج على تعزيز منهجيات التقييم وعمليات ضمان الجودة الداخلية وهياكل الحوكمة المؤسسية.
5. الدعوة والمشاركة في السياسات:تشارك CHEA CIQG في جهود الدعوة لتعزيز التعاون الدولي والاعتراف المتبادل بممارسات ضمان الجودة. وتعمل مع صانعي السياسات والجهات الحكومية والمنظمات الدولية لوضع السياسات التي تدعم تقدم ضمان الجودة في التعليم العالي على المستوى العالمي.

المملكة العربية السعودية:

National Commission for Academic Accreditation & Assessment (NCAAA)

المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) هي هيئة تنظيمية بارزة في المملكة العربية السعودية مسؤولة عن ضمان جودة وفعالية البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلاد.

تأسست في عام 2004 بمرسوم ملكي، وتلعب ال NCAAAدوراً حاسماً في تعزيز معايير التعليم العالي وفقًا للمقاييس والممارسات الدولية المعترف بها.

أحد المهام الأساسية لل NCAAAهو تقييم واعتماد البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية. يتضمن هذا العملية معايير تقييم صارمة تغطي جوانب مختلفة مثل جودة المنهج،

ومؤهلات الهيئة التدريسية، والبنية التحتية، وخدمات دعم الطلاب، ونتائج التعلم. يشير الاعتماد من ال NCAAAإلى أن البرنامج الأكاديمي يفي بمعايير جودة محددة مسبقاً ويُعترف بتميزه على الصعيدين المحلي والدولي. بالإضافة إلى اعتماد البرامج، تقوم ال NCAAAأيضًا بتقييم واعتماد المؤسسات التعليمية العالية بحد ذاتها. يشمل هذا التقييم الشامل عوامل مثل هياكل الحوكمة، ورسالة وأهداف المؤسسة، والموارد الأكاديمية، والأنشطة البحثية، والفعالية الإجمالية للمؤسسة. من خلال هذه العملية، تهدف الNCAAA الى تعزيز ثقافة التحسين المستمر داخل المؤسسات التعليمية العالية وتعزيز المساءلة والشفافية في القطاع.

تعمل ال NCAAA تحت رعاية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وتتعاون بشكل وثيق مع الجهات الحكومية الأخرى، والمؤسسات التعليمية، وهيئات الاعتماد الدولية. من خلال تعزيز الشراكات والحوار، وتسعى ال NCAAAإلى استغلال الخبرات العالمية وأفضل الممارسات لتعزيز جودة وصلاحية التعليم العالي في المملكة. وعلاوة على ذلك، تعمل الNCAAA كمركز موارد لأصحاب المصلحة التعليمية، حيث تقدم الإرشاد والتدريب والدعم للمؤسسات للحصول على الاعتماد وتحسين معاييرها التعليمية. من خلال ورش العمل والندوات والمنشورات، تنشر ال NCAAAمعلومات حول عمليات الاعتماد وأطر ضمان الجودة والاتجاهات الناشئة في التعليم العالي.

وكجزء من التزامها بالشفافية والمساءلة، تنشر ال NCAAAتقارير ونتائج تقييمات الاعتماد الخاصة بها، مما يتيح لأصحاب المصلحة تقييم جودة البرامج الأكاديمية والمؤسسات بشكل موضوعي. هذه الشفافية لا تسهل فقط عملية اتخاذ القرارات من قبل الطلاب والآباء وأصحاب العمل بل وتحفز أيضًا المؤسسات على السعي نحو التميز والتحسين المستمر.

تلعب اللجنة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم (NCAAA) دوراً حيوياً في ضمان جودة وفعالية التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. من خلال عمليات الاعتماد الخاصة بها، والتقييمات المؤسسية، ومبادرات بناء القدرات، تسهم ال NCAAAفي تقدم التميز الأكاديمي، والبحث، والابتكار في المملكة، وبالتالي دعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع للبلاد.

قياس Qiyas :

قياس، ويعرف أيضًا باسم المركز الوطني للتقييم في المملكة العربية السعودية، هو منظمة مسؤولة عن إجراء الاختبارات الموحدة لأغراض متنوعة، بما في ذلك قبول الجامعات واجراء اختبارات الوظائف والتراخيص المهنية. ويعمل تحت إشراف وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

والمهام الأساسية لقياس هي إدارة الاختبارات الموحدة، مثل اختبار القدرات العامة (GAT) واختبار القدرات الدراسية للقبول(SAAT) ، والتي عادة ما تكون مطلوبة للقبول في الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية. تقيم هذه الاختبارات قدرات الطلاب الأكاديمية ومهاراتهم الإدراكية وجاهزيتهم للتعليم العالي. علاوة على ذلك، يلعب قياس دورًا حاسمًا في تيسير عمليات الوظائف العادلة والشفافة في القطاعين العام والخاص. ويطلب العديد من أصحاب العمل في المملكة العربية السعودية من المتقدمين للوظائف أداء اختبارات موحدة يديرها قياس لتقييم مؤهلاتهم وكفاءاتهم بدقة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك قياس في إدارة امتحانات التراخيص المهنية لمجموعة متنوعة من المجالات، مثل الطب والهندسة والمحاسبة. تضمن هذه الامتحانات أن يلبي المحترفون المعايير والمؤهلات اللازمة لممارسة مهنهم الخاصة في المملكة العربية السعودية. يعمل قياس بشكل عام كمؤسسة رئيسية في نظام التقييم التعليمي والمهني في المملكة العربية السعودية، مساهما في توحيد وضمان الجودة للتقييمات المتعلقة بقبول الجامعات وتوظيف الوظائف والتراخيص المهنية عبر المملكة.

دور الآباء في تشكيل سياسات التعليم وإدارة المدارس:

تحدثنا عن اهمية التعليم واهدافه، ثم عرجنا على طرح آليات المحافظة واستدامة هذه الاهداف. وقد تطرقنا الى انشاء هيئات القياس والتقويم التربوي لتقوم بوضع معايير لجودة المؤسسات التعليمية، وكذلك منح شهادات جودة مخرجات التعليم، والرقابة على المحافظة على التطور والتقدم المستمر.

وقد استعرضنا بعض التجارب على المستوى العالمي في امريكا والمملكة المتحدة وكندا، وأخذنا المملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي. ورأينا كيف تدار عملية توضع معايير وضبط الجودة في التعليم، على

كافة المستويات من المدرسة الى الكلية ثم على مستوى الجامعة. وفي هذا المقال سنتحدث اليوم عن آلية أخرى من آليات المحافظة على التعليم ومخرجات التعليم؛ وهو دور الأباء والأمهات في ادارة التعليم والمحافظة على مخرجاته المتمثلة في ابنائهم وفلذات اكبادهم. وسنتناول أيضاً بعض الأمثلة للأدوار التي يقوم بها الأباء والأمهات كرقباء للتعليم في امريكا وكندا وفنلندا كنماذج ناجحة، في توضيح دور الأباء والأمهات في التحكم والتدخل في سياسة التعليم في هذه البلدان، على مستوى الدولة ثم الولاية والمدرسة.

خلفية:

التعليم هو ركيزة للمجتمع الحديث، حيث هو الأساس الذي تبنى عليه الأجيال القادمة معارفها ومهاراتها وفهمها للعالم. فبينما يلعب صانعو السياسات والمربون أدواراً حاسمة في تشكيل النظم التعليمية؛ فإن الآباء يمتلكون أيضًا تأثيراً كبيراً في ضمان تلبية احتياجات أطفالهم وضمان جودة التعليم. في كندا والولايات المتحدة، يشارك الآباء بنشاط في الترويج للسياسات التي تتماشى مع قيمهم وتفضيلاتهم وطموحاتهم لتعليم أطفالهم. يستكشف هذا المقال الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها للآباء أن يؤثروا في السياسات التعليمية على مستوى الولاية ويؤثروا في ممارسات إدارة المدارس في كلتا البلدين.

دور الآباء في التعليم في الولايات المتحدة الامريكية وكندا:

الآباء أصحاب مصلحة رئيسية في النظام التعليمي في كل الدنيا، لأنهم يهتمون بشدة بنجاح أبنائهم الأكاديمي ونموهم الشخصي ورفاهيتهم العامة. وبالتالي، فإن للآباء مصلحة كبيرة في التأثير على السياسات والممارسات التعليمية لضمان أن يحصل أطفالهم على أفضل تعليم ممكن. في كندا والولايات المتحدة، يمتلك الآباء طرقاً متعددة يمكنهم من خلالها التفاعل مع صانعي السياسات والمربين ومديري المدارس لتشكيل اتجاه السياسة التعليمية والإدارة •.مشاركة الآباء في رسم سياسات التعليم:

على مستوى الولاية/المقاطعة، يتم صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية من قبل المسؤولين الحكوميين، في كثير من الأحيان بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الآباء. في كل من كندا والولايات المتحدة، يمكن للآباء التأثير على السياسات التعليمية من خلال قنوات عديدة:

1. منظمات الدفاع:تلعب جماعات الضغط التي يقودها الآباء دوراً حاسماً في تشكيل السياسات التعليمية من خلال تأثيرها على المسؤولين الحكوميين، وتنظيم الحملات الجماهيرية، وزيادة الوعي بالقضايا التي تؤثر على الطلاب والأسر. تركز هذه المنظمات غالباً على قضايا محددة مثل إصلاح المناهج الدراسية، وتوزيع التمويل، وخدمات التعليم الخاصة، أو سلامة المدارس.

2. جمعيات الأهل والمعلمين :الروابط الأهليةParents Teachers/ Organizations PTOs و تعتبر الروابط الأهلية قنوات حيوية للمشاركة الأهلية في المدارس. توفر هذه المنظمات منصات للآباء للتعبير عن مخاوفهم، والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار، والتعاون مع المربين لتحسين سياسات وممارسات المدرسة.

3 .المجالس المدرسية :تتولى المجالس المدرسية المنتخبة مسؤولية الإشراف على حوكمة المدارس العامة واتخاذ قرارات رئيسية بشأن المناهج وتحديد الميزانية وتوظيف الأساتذة وسياسات المدرسة. يمكن للآباء الترشح لمناصب المجلس المدرسي أو المشاركة في اجتماعات المجلس المدرسي للتأثير على عمليات اتخاذ القرار والترويج للسياسات التي تعكس أولوياتهم.

4. استشارات عامة وآليات التعليقات:غالباً ما تطلب الجهات الحكومية آراء الآباء وأعضاء المجتمع من خلال استشارات عامة واستطلاعات الرأي وآليات التعليقات عند وضع أو تنقيح السياسات التعليمية. يمكن للآباء الاستفادة من هذه الفرص لمشاركة آرائهم واقتراح التوصيات والتعبير عن الدعم أو المعارضة للتغييرات السياسية المقترحة.

5. المشاركة الانتخابية:يمكن للآباء ممارسة حقوقهم الديمقراطية عن طريق التصويت للمرشحين السياسيين الذين يدعمون القضايا التعليمية المتماشية مع قيمهم وأولوياتهم. من خلال دعم المرشحين الذين يعطون أولوية لتمويل التعليم والعدالة والمساءلة، ويمكن للآباء أن يؤثروا بشكل غير مباشر على السياسات التعليمية على مستوى الولاية/المقاطعة.

المشاركة الأبوية في إدارة المدرسة:

بالإضافة إلى التأثير على السياسات التعليمية على مستوى الولاية/ المقاطعة، يلعب الآباء أيضًا دوراً حيوياً في تشكيل ممارسات إدارة المدرسة

وتعزيز بيئات مدرسية إيجابية. وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن من خلالها للآباء أن يساهموا في إدارة المدرسة بفعالية:

1. مشاركة الآباء في حوكمة المدرسة: تتكون العديد من المدارس من مجالس أهلية أو لجان استشارية تتألف من الآباء والمعلمين والمديرين وأعضاء المجتمع. توفر هذه الهيئات منصة لاتخاذ القرارات بالتعاون حول القضايا المتعلقة بسياسات المدرسة والبرامج والمبادرات.
2. التطوع ومشاركة الآباء: يمكن للآباء التطوع بوقتهم وخبراتهم لدعم مختلف الأنشطة المدرسية، مثل المساعدة في الفصول الدراسية، والبرامج اللاصفية، وفعاليات جمع التبرعات، وورش العمل للآباء. تعزز المشاركة الفعّالة للآباء شعوراً بالملكية المجتمعية وتعزز الشراكة بين البيت والمدرسة.
3. التواصل والتعاون: تعتبر خطوط الاتصال المفتوحة بين الآباء وموظفي المدرسة أمراً أساسياً لبناء الثقة وحل النزاعات ومعالجة المخاوف في الوقت المناسب. يمكن للمدارس تيسير مؤتمرات الآباء والمعلمين، والنشرات الإخبارية، والمواقع الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي لإبقاء الآباء على اطلاع ومشاركة في تعليم أطفالهم.
4. تعليم الآباء وتمكينهم: يمكن للمدارس توفير فرص لتعليم وتمكين الآباء من خلال تقديم ورش عمل وندوات وموارد حول مواضيع مثل تنمية الطفل، واستراتيجيات الدعم الأكاديمي، ومهارات الأبوة، وكيفية التنقل في النظام التعليمي. يكون الآباء مثل هؤلاء الآباء المدربون مجهزين بشكل أفضل للترويج لاحتياجات أطفالهم والمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعات المدارس.
5. التغذية الراجعة والتحسين المستمر: يمكن للمدارس أن تستجيب لرأي الآباء من خلال استطلاعات الرأي وصناديق الاقتراحات لتقييم مستويات الرضا، وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سياسات وممارسات المدرسة. تشجيع الآباء كشركاء في عملية تحسين المدرسة يعزز الشفافية والمساءلة.

وعلى العموم، يلعب الآباء دوراً حاسماً في تشكيل السياسات التعليمية على مستوى الولاية/المقاطعة والتأثير في ممارسات إدارة المدرسة في كندا والولايات المتحدة. من خلال الترويج والمشاركة والتعاون والتمكين،

يمكن للآباء ضمان اسماع أصواتهم، ومعالجة مخاوفهم، والحصول على تعليم عالي الجودة يُعد أطفالهم للنجاح في عالم متغير باستمرار.
من خلال التعاون مع صانعي السياسات والمربين ومديري المدارس، يمكن للآباء أن يعملوا بصورة جماعية في خلق أنظمة تعليمية عادلة وشاملة ومتمركزة حول الطالب تلبي الاحتياجات المتنوعة لجميع الدارسين.

الدور الأساسي للآباء في تشكيل السياسات التعليمية وإدارة المدارس في فنلندا:

فنلندا معروفة عالمياً بنظامها التعليمي عالي الجودة، حيث تحتل مراكز متقدمة بشكل مستمر في التقييمات الدولية مثل برنامج تقييم الطلاب الدولي-Programme for International Student Assessment) (PISA.وتتميز نجاحات التعليم في فنلندا بالنهج التعاوني الذي يشمل أصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك الآباء، في تشكيل السياسات التعليمية وإدارة المدارس. في هذا الجزء من المقال، سنستكشف الدور الهام الذي يلعبه الآباء في تأثير السياسات التعليمية في فنلندا وكيف يساهمون في إدارة المدارس بفعالية.

نظام التعليم الفنلندي:

قبل الغوص في دور الآباء، من الضروري فهم السمات الرئيسية لنظام التعليم الفنلندي. يبرز نظام التعليم في فنلندا التوجه نحو العدالة والشمول والمنهج الشاملٍ للتعليمٍ. ويتميز بمناهج دراسية شاملة ومرنة، ومعلمين مؤهلين تأهيلاً عالياً، واختبارات قياسية وتركيز على تعزيز رفاهية الطلاب ومهارات التفكير النقدي.

دور الآباء في تشكيل السياسات التعليمية:
المشاركة الأبوية في عمليات اتخاذ القرار:

تتجذر المشاركة الأبوية في السياسات التعليمية في النظام في فنلندا، حيث يحظى الآباء بفرص المشاركة في عمليات اتخاذ القرار على مستويات مختلفة، بما في ذلك على مستوى المدرسة والبلدية والدولة.
تُعتبر مداخلات الآباء ذات قيمة وضرورية في تشكيل السياسات التي تؤثر على تعليم الطلاب ورفاهيتهم.

2. الجمعيات والمنظمات الأبوية:

تلعب الجمعيات والمنظمات الأبوية دوراً حاسماً في الترويج للسياسات التي تتماشى مع مصالح الطلاب والعائلات. توفر هذه الجمعيات منبراً للآباء للتعبير عن مخاوفهم، وتبادل الأفكار، والتعاون مع صناع السياسات والمربين وأصحاب المصلحة الأخرى. وغالباً ما تشارك في حوار مع المسئولين الحكوميين والسلطات التعليمية للتأثير على قرارات السياسة.

1. التعاون مع المدارس والمربين:

تعزز المدارس الفنلندية ثقافة التعاون بين الآباء والمعلمين ومديري المدارس. يُشجع الآباء على التفاعل مع مدارس أطفالهم، وحضور اجتماعات الآباء والمعلمين، والمشاركة في الأنشطة المدرسية. يضمن هذا النهج التعاوني أن يشارك الآباء بنشاط في تعليم أطفالهم ويكون لهم دور في المسائل المتعلقة بالمدرسة.

2. التمثيل الأبوي في مجالس ولجان التعليم:

قد يكون للآباء دور في مجالس التعليم أو اللجان أو الفرق الاستشارية على مستوى البلدية أو الدولة. توفر هذه الهيئات فرصاً للآباء للمساهمة بآرائهم وتجاربهم وخبراتهم في مناقشات حول السياسات التعليمية والإصلاحات. يلعب الممثلون الأبويون دوراً حيوياً في ضمان أن تستجيب السياسات لاحتياجات الطلاب والعائلات.

3. الترويج للعدالة والشمولية:

يعتبر الآباء الفنلنديون مدافعين قويين عن العدالة والشمول في التعليم. ويعملون على ضمان أن يحصل جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم أو ظروفهم، على تعليم وخدمات دعم عالية الجودة. يشارك الآباء بنشاط في المبادرات التي تهدف إلى تقليل الفجوات التعليمية وتعزيز الفرص المتساوية لجميع الأطفال.

دور الآباء في إدارة المدارس:

1. المشاركة الأبوية في حوكمة المدرسة:

غالباً ما تحتوي المدارس الفنلندية على مجالس أو لجان أبوية تلعب دوراً في حوكمة المدرسة. تتألف هذه المجالس من الآباء والمعلمين، وفي بعض الأحيان الطلاب، الذين يتعاونون في المسائل المتعلقة بسياسات

المدرسة والميزانيات والإدارة العامة. يسهم الآباء بآراءهم وآرائهم القيمة في عمليات اتخاذ القرار، مضمنين بذلك استجابة المدارس لاحتياجات الطلاب والعائلات.

3. التطوع والأدوار الداعمة:

يُشجع الآباء في فنلندا على التطوع بمختلف القدرات داخل المدارس، مثل المساعدة في الأنشطة اللاصفية، أو تنظيم الفعاليات، أو تقديم الدعم في الفصول الدراسية. يعزز التطوع الشعور بالمجتمع والمسؤولية المشتركة نحو نجاح المدارس. ويسهم الاشتراك النشط للآباء في تحسين المناخ المدرسي وتعزيز البيئة التعليمية العامة للطلاب.

3. التواصل والتعاون مع المعلمين:

يعد التواصل الفعال بين الآباء والمعلمين أمراً أساسياً لنجاح الطلاب اذ تولي المدارس الفنلندية أولوية لتوفير قنوات اتصال مفتوحة بين المعلمين والآباء، من خلال تيسير الاجتماعات العادية، ومؤتمرات الآباء والمعلمين، وفرص الحوار. يتم إبقاء الآباء على علم بتقدم أطفالهم، ويتم التعامل بشكل تعاوني مع أي مخاوف أو مشاكل.

3. توفير التعليم والدعم للآباء:

توفر المدارس الفنلندية الموارد والدعم للآباء لتعزيز فهمهم للتعليم وتطوير الطفل. تُنظم ورش العمل والندوات والجلسات التثقيفية لمساعدة الآباء في التنقل في مختلف جوانب تعليم أطفالهم، مثل توقعات المنهج الدراسي، وممارسات التقييم، ودعم التعلم في المنزل. تثقيف الآباء بالمعرفة والمهارات يجعلهم يلعبون أدواراً أكثر فعالية في تعليم أطفالهم.

4. التغذية الراجعة والتحسين المستمر:

تُقدر المدارس الفنلندية رأي الآباء وتسعى بشدة للحصول على مداخلاتهم لتحسين ممارساتها. تُستخدم الاستطلاعات وصناديق الاقتراحات وآليات التغذية الراجعة لجمع آراء الآباء حول سياسات المدرسة والبرامج والخدمات. تأخذ المدارس آراء الآباء في الاعتبار عند اتخاذ القرارات وتسعى باستمرار لتحسين جودة التعليم الذي تقدمه.

الخلاصة:
يلعب الآباء في فنلندا، أدواراً حيوية في تشكيل السياسات التعليمية والمساهمة في إدارة المدارس بفعالية. يساهم مشاركتهم النشطة، والتعاون مع المعلمين، والدعوة لرفاهية الطلاب في نجاح نظام التعليم الفنلندي. من خلال العمل بالتعاون مع صناع السياسات والمعلمين وأصحاب المصلحة الأخرى، يساعد الآباء في خلق بيئة تعليمية شاملة وعادلة ومحفزة تُعد الطلاب للنجاح في عالم متغير بسرعة.

الفصل السابع

التقويم:الاختبارات المدرسية

التقويم: الاختبارات المدرسية

في الحلقات السابقة تعرضنا لمواضيع كثيرة تتعلق بنظرتنا للتعليم ما بعد الحرب ان شاء الله. وقد بدأنا المشوار بإرساء بعض المفاهيم الأساسية في التعليم. فتحدثنا عن فلسفة التعليم وقلنا أن أقدار الامم ومصيرها يبدأ بين جدران الفصل الدراسي، حيث تكون البذرة الأولي في عملية تحويلية كاملة، ثمارها النهائية صياغة انسان مقتدر مؤهل بقدر وافر من المعارف والمهارات، تعينه على حل المعضلات الحياتية، على مستوى الفرد والجماعة. وأثبتنا أن هذا الدور لن يكتمل الا بوجود المعلم المؤهل وقلنا ان المعلمين هم المسئولون عن هندسة السلوك البشري، وتعديل الاتجاهات والسلوكيات نحو الاقوال والأفعال الموجبة التي تسهم في التغيير. ثم تحدثنا عن رؤيتنا في تأهيل المعلمين لمقابلة متطلبات القرن ال21. ثم تطرقنا الى الأهداف التربوية وتعريفها، وتبع ذلك حديث عن المناهج ومتطلبات القرن من منهاج يفي بحاجة المواطن من المعارف والمهارات التي تعينه على معايشة هذا العالم المتجدد والمتطور. ثم تحدثنا عن ضرورة وجدود اخصائيين في اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي ليساهموا في وضع اسس سليمة وخطط تعيننا على التقدم والازدهار. ثم تحدثنا عن التعليم والدولة المدنية واثبتنا ان المواطن المتنّور هو الاصل في تكوين هذه الدولة وحمايتها.

كما تحدثنا عن اهمية التعليم واهدافه، ثم عرجنا على طرح آليات المحافظة واستدامة هذه الاهداف. وقد تطرقنا الى انشاء هيئات القياس والتقويم التربوي لتقوم بوضع معايير لجودة المؤسسات التعليمية، وكذلك منح شهادات جودة مخرجات التعليم، والرقابة على المحافظة على التطور والتقدم المستمر. وقد استعرضنا بعض التجارب على المستوى العالمي في امريكا والمملكة المتحدة وكندا، وأخذنا المملكة العربية السعودية على المستوى الاقليمي. ورأينا كيف تدار عملية وضع معايير وضبط الجودة في التعليم، على كافة المستويات من المدرسة الى الكلية حتى مستوى الجامعة.

وفي مقال آخر تحدثنا عن آلية من آليات المحافظة على التعليم ومخرجات التعليم؛ وهو دور الأباء والأمهات في ادارة التعليم والمحافظة على مخرجاته

المتمثلة في ابنائهم وفلذات اكبادهم. وتناولنا بعض الأمثلة للأدوار التي يقوم بها الأباء والأمهات كرقباء للتعليم في امريكا وكندا وفنلندا كنماذج ناجحة في توضيح دور الأباء والأمهات في التحكم والتدخل في سياسة التعليم في هذه البلدان، على مستوى الولاية ثم الدولة.

واعتباراً من الجزء ال14 سنتناول (التقويم التربوي) ونقصد به نظم الامتحانات والاختبارات في المدارس وسنتحدث عن ما هو الاختبار الجيد وما هي الاهداف التي تخدمها الاختبارات بصورة عامة كأدوات لقياس أداء الطلاب والمعلمين والمنهج، كما هي ايضاً ادوات لضبط جودة المخرجات التعليمية والتربوية.

وفي هذه الحلقة سنبدأ بتبيان أهمية الاختبارات المدرسية كمعايير للقبول في الجامعات والمعاهد العليا في مثالين من أوروبا وامريكا لنربط ذلك برؤيتنا لدور التقويم التربوي في سودان ما بعد الحرب. فنحن نعلم اهمية اختبارات المرحلة الثانوية في السودان، حيث هي الطريق الى الجامعات والمعاهد العليا المدنية والعسكرية. فما هو دور هذه الشهادات المدرسية في التعليم الامريكي والفنلندي وكيف يتم استخدام هذه الأدوات في التقديم للدراسة الجامعية في هذين النموذجين؟

•متطلبات القبول في الجامعات الأمريكية والفنلندية :تحليل مقارن

المقدمة:

الوصول إلى التعليم العالي هو جزء أساسي من التنمية الاجتماعية وتقدم الفرد. وتعتبر الجامعات مراكز لنشر المعرفة والبحث وتطوير المهارات. ومع ذلك، لكل بلد مجموعته الفريدة من متطلبات القبول، مما يعكس الاختلافات الثقافية والتعليمية والمؤسسية. يقدم هذا المقال تحليلاً مقارناً لمتطلبات القبول في الجامعات في الولايات المتحدة وفنلندا، مسلطاً الضوء على المسارات المتنوعة المتاحة للطلاب المرشحين للقبول في الجامعات والكليات في هذين لبلدين. ففي الغالب الاعم لا يعتمد على الاختبارات المدرسية الموحدة كجزء من متطلبات القبول في الجامعات، بل الأكثر شيوعاً في الأنظمة التعليمية هو تفضيل التقييم الشامل للطلاب بدلا من الاعتماد فقط على نتائج الاختبارات الموحدة. وسنورد هنا بعض الامثلة

•أوروبا (بما في ذلك فنلندا والسويد والنروج والدنمارك وألمانيا، إلخ): في العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك تلك المدرجة، يكون التركيز

غالباً على التقييم الشامل لأداء الطلاب الأكاديمي طوال تعليمهم الثانوي. بينما قد يؤدي الطلاب اختبارات موحدة (الأبيتور) في ألمانيا أو (اليوبيلستوتكنتوتوديستوس) في فنلندا، فإن هذه الاختبارات عموماً ليست المحدد الوحيد للقبول في الجامعة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يستند القبول إلى مزيج من العوامل مثل درجات المدرسة الثانوية، ومتطلبات المواد المحددة، واختبارات مهارة اللغة، والبيانات الشخصية.

دول الشمال الأوروبي:

تعطي دول مثل السويد والنروج والدنمارك الأولوية عادة لنهج شامل في عمليات القبول، مع النظر في جوانب مختلفة من أداء الطلاب الأكاديمي، والأنشطة اللاصفية، والبيانات الشخصية، وأحياناً المقابلات. بينما قد تكون هناك اختبارات موحدة، فإنها عادة ما تُستخدم لأغراض التشخيص بدلاً من كونها معياراً صارماً للقبول.

المملكة المتحدة:

في المملكة المتحدة، يعتمد القبول في الجامعات في كثير من الأحيان بشكل كبير على المؤهلات مثل A–levels ، والبكالوريا الدولية(IB) ، أو (الهايرز) الاسكتلندية، إلى جانب البيانات الشخصية وأحياناً المقابلات الخصية للمرشحين. وبينما قد تكون الاختبارات الموحدة مثل السات SATأ أو ال ACT مطلوبة للطلاب الدوليين، فإنها ليست شائعة للقبول المحلي.

كندا:

تركز الجامعات الكندية عادة على درجات المدرسة الثانوية، خاصة في المواد الأساسية ذات الصلة بالبرنامج الدراسي المختار. بينما قد يتم قبول الاختبارات الموحدة مثل السات SATأو الأكت ACT من قبل بعض المؤسسات، إلا أنها ليست مطلوبة عالمياً للقبول.

أستراليا ونيوزيلندا:

يعتمد القبول في الجامعات في هذه البلدان بشكل أساسي على أداء المدرسة الثانوية، والذي يُقيَم عادة من خلال اكتمال السنة النهائية للتعليم الثانوي وتحقيق معيارٍ أكاديمي معين. وعموماً، فإن الاختبارات الموحدة ليست متطلباً قياسياً للقبول. ومن الضروري الإشارة إلى أنه في حين قد لا تكون الاختبارات الموحدة متطلباً رئيسياً للقبول في هذه المناطق، إلا أن كل جامعة قد تمتلك معايير وتفضيلات محددة لديها.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك استثناءات لبرامج معينة للطلاب الدوليين. لذلك، يجب على الطلاب المرشحين دائماً التحقق من متطلبات القبول للمؤسسات الفردية.

متطلبات القبول في الولايات المتحدة:

1. التحصيل الأكاديمي:

تتطلب الجامعات الأمريكية عادة من المتقدمين تقديم سجلاتهم الأكاديمية من المدرسة الثانوية، لكل من يظهر تسجيلاً أكاديمياً قوياً.

ويشمل ذلك حساب متوسط الدرجات (GPA) وترتيب الصف ودرجة صعوبة المقررات. وغالباً ما تكون الدرجات الموحدة في الاختبارات، مثل SAT(اختبار التقييم الأكاديمي) أو ACT (اختبار الكلية الأمريكية)، مطلوبة، على الرغم من أن عدداً متزايداً من المؤسسات تعتمد سياسات اختبار اختيارية. سياسات خاصة بها.

2. الأنشطة اللاصفية:

بالإضافة إلى الأداء الأكاديمي، تقدر الجامعات الأمريكية مشاركة المتقدمين في الأنشطة اللاصفية، مثل الرياضة والأندية والعمل التطوعي والمناصب القيادية. توفر هذه الأنشطة نظرة إلى اهتمامات المتقدمين ومهاراتهم وإمكاناتهم للمساهمة في الحياة الجامعية.

3. خطابات التوصية:

تتطلب العديد من الجامعات الأمريكية خطابات توصية من المعلمين أو المستشارين وأشخاص آخرين يمكنهم الشهادة على شخصية المتقدم، وقدراته الأكاديمية، ومشاركته في الأنشطة اللاصفية. وتقدم هذه الخطابات وجهة نظر شخصية حول صفات وإنجازات المرشح.

4. البيان الشخصي أو المقال:

غالباً ما يطلب من المتقدمين تقديم بيان شخصي أو مقال يوفر نظرة داخلية عن خلفياتهم وتطلعاتهم وأسباب اختيار التعليم العالي او البرنامج المحدد. يتيح هذا المعيار للمتقدمين عرض مهارات الكتابة والتفكير النقدي لمجال الدراسة الذي اختاروه.

5. .المقابلات الجامعية:

تجري بعض الجامعات الأمريكية مقابلات للقبول، سواء كان ذلك شخصياً أو عبر الإنترنت، لتقييم مدى ملاءمة المتقدمين للقبول. وقد

تركز المقابلات على الاهتمامات الأكاديمية والأنشطة اللاصفية والتجارب الشخصية والأهداف المستقبلية.

• متطلبات القبول في فنلندا:

1. شهادة المرحلة الثانوية العليا

(Ylioppilastutkintotodistus):

(اليوبيلستوتكنتوتوديستوس) هو مصطلح فنلندي يترجم إلى "شهادة امتحان الشهادة" باللغة الإنجليزية. وهو يشير إلى الوثيقة الرسمية التي تصدر للطلاب الذين أكملوا بنجاح امتحان الشهادة الفنلندية، المعروف أيضًا باسم (اليوبيلستوتكنتو). ففي فنلندا، يُعتبر امتحان (اليوبيلستوتكنتو) امتحاناً قومياً يؤخذ عادة من قبل الطلاب في نهاية تعليمهم بالمرحلة الثانوية العليا. يتم إدارة الامتحان من قبل مجلس امتحان الشهادة الفنلندي(Ylioppilastutkintolautakunta) ، وإكماله بنجاح هو شرط أساسي للقبول في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في فنلندا. يتكون امتحان (اليوبيلستوتكنتو) من امتحانات في مواد مختلفة، بما في ذلك المواد الإلزامية مثل اللغة الأم (الفنلندية أو السويدية أو الفنلندية كلغة ثانية)، ولغة وطنية ثانية (الفنلندية أو السويدية أو الفنلندية كلغة ثانية)، والرياضيات، ولغة أجنبية واحدة. بالإضافة إلى هذه المواد الإلزامية، يمكن للطلاب اختيار مواد اختيارية استنادًا إلى اهتماماتهم وتطلعاتهم المهنية.

وعند اجتياز امتحان (اليوبيلستوتكنتو) بنجاح، يتم منح الطلاب شهادة (اليوبيلستوتكنتوتوديستوس)، والتي تعتبر دليلاً على إنجازاتهم الأكاديمية واستحقاقهم للتعليم العالي. تتضمن الشهادة تفاصيل المواد التي درسوها، والدرجات المحصلة في كل مادة، وأي تكريمات خاصة أو شرف تلقوها. وبصورة عامة، تعد شهادة (اليوبيلستوتكنتوتوديستوس) وثيقة حيوية للطلاب الفنلنديين الذين يطمحون لمتابعة التعليم العالي في الجامعات أو غيرها من المؤسسات التعليمية العليا، حيث يظهر استعدادهم لمواصلة الدراسات الأكاديمية العليا.

تتطلب الجامعات الفنلندية عادة من المتقدمين أن يحملوا شهادة المرحلة الثانوية العليا الصالحة للقبول. يتم الحصول على هذه الشهادة بعد اجتياز امتحان الثانوية الفنلندية (ylioppilastutkinto) بنجاح، والذي يقيم مهارة الطلاب في مواد متنوعة.

2. متطلبات معينة للمواد:

واستناداً إلى المجال الدراسي المختار، قد تفرض الجامعات الفنلندية متطلبات معينة للمواد، مثل استكمال بعض الدورات أو تحقيق درجات معينة في المواد ذات الصلة. تضمن هذه المتطلبات أن المتقدمين يمتلكون الأساس الضروري لتخصصهم الأكاديمي المختار.

اختبارات القبول:(Valintakoe)

تطلب بعض الجامعات الفنلندية من المتقدمين إجراء اختبارات القبول كجزء من عملية القبول. تقيّم هذه الاختبارات مهارة ومعرفة المتقدمين في المواد المحددة ذات الصلة بمجال دراستهم المختار. قد يؤثر الأداء في هذه الاختبارات على قرارات القبول.

4. إثبات مهارة اللغة:

تعد مهارة اللغة في لغة التعليم، التي تكون عادة الفنلندية أو السويدية للمتقدمين المحليين والإنجليزية للمتقدمين الدوليين، أمرًا أساسيًا للقبول في الجامعات الفنلندية. قد يحتاج المتقدمون إلى إثبات مهارتهم في اللغة من خلال الاختبارات الموحدة مثل اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (TOEFL) أو نظام الإيلتس.(IELTS)

5. خطاب الدوافع أو بيان الغرض:

بصورة مشابه للجامعات الأمريكية، قد تطلب الجامعات الفنلندية من المتقدمين تقديم خطاب دوافع أو بيان للغرض من الدراسة، يوضح اهتماماتهم الأكاديمية وأهدافهم المهنية وأسباب اختيار الجامعة والبرنامج المعين. تتيح هذا الوثيقة للمتقدمين توضيح دوافعهم وملاءمتهم لمجال الدراسة المختار.

• التحليل المقارن:

1. التركيز على الاختبارات الموحدة:

بينما تلعب الاختبارات الموحدة، مثل SAT أوACT ، دوراً كبيراً في عملية القبول في الجامعات الأمريكية، تعتمد الجامعات الفنلندية بشكل أقل على الاختبارات الموحدة وتضع مزيداً من التركيز على التحصيل الأكاديمي والمتطلبات المعينة للمواد واختبارات القبول.

2. الاستعراض الشامل مقابل التحصيل الأكاديمي:

3. تعتمد الجامعات الأمريكية غالباً على نهج شامل في عملية القبول، مع النظر في جوانب مختلفة من خلفيات وتجارب المتقدمين.

وعلى النقيض، تولي الجامعات الفنلندية أولوية للتحصيل الأكاديمي والمتطلبات المعينة للمواد واختبارات القبول، مع تقليل الاهتمام بالأنشطة اللاصفية والبيانات الشخصية.

3.متطلبات مهارة اللغة:

تعتبر مهارة اللغة في لغة التعليم أمراً أساسياً للقبول في الجامعات الفنلندية، مما يعكس الطابع ثنائي اللغة للمجتمع الفنلندي. بينما قد تتطلب الجامعات الأمريكية مهارة اللغة الإنجليزية للمتقدمين الدوليين، فإنها عادة ما تقدم برامج تعليمية باللغة الإنجليزية لتلبية احتياجات طلاب متنوعين.

4.السياق الثقافي والتعليمي:

تعكس الفروق في متطلبات القبول بين الجامعات الأمريكية والفنلندية السياق الثقافي والتعليمي لكل بلد. يتماشى التركيز على الاختبارات الموحدة في الولايات المتحدة مع الطابع التنافسي لنظام التعليم العالي الأمريكي، بينما يعكس التركيز على التحصيل الأكاديمي والمتطلبات المعينة للمواد في فنلندا معايير التعليم الثانوي الفنلندي الصارمة.

•وباختصار تختلف متطلبات القبول في الجامعات في الولايات المتحدة وفنلندا بشكل كبير، مما يعكس الخصوصيات الفريدة لنظام التعليم والثقافة والقيم الاجتماعية في كل بلد؛ فبينما تولي الجامعات الأمريكية أولوية للتقييم الشامل، والاختبارات الموحدة، والمشاركة في الأنشطة اللاصفية، تولي الجامعات الفنلندية أولوية للتحصيل الأكاديمي، والمتطلبات المعينة للمواد، ومهارة اللغة. وفهم هذه الفروقات أمر أساسي للطلاب المرشحين الذين يسعون إلى تنظيم عملية القبول ومتابعة فرص التعليم العالي في أي من البلدين. باعتبار هذه المسارات المتنوعة المتاحة، يمكن للطلاب اتخاذ قرارات مدروسة حول رحلتهم التعليمية وزيادة فرص نجاحهم.

•الاختبارات المدرسية الموحدة ك(امتحانات الشهادة الثانوية في السودان) في الغالب لا تعد جزءاً من متطلبات القبول الجامعي وهو النظام الأكثر

شيوعاً في الأنظمة التعليمية حيث يفضل التقييم الشامل للطلاب على درجات الاختبارات الموحدة.

اختبارات التحصيل والقدرات:

هذا المقال يرتبط بسابقه الذي تحدثنا فيه عن أنواع الاختبارات وأشرنا فيه بالتفصيل الى اختبارات التحصيل Achievemnt Testsوهي الإختبارات المدرسية أو الجامعية التي تجري لقياس تحصيل الطلاب لوحدة دراسية ،أو مقرر دراسي، أو موضوع، أو منهج في نهاية الفترة الدراسية. وفي هذا المقال نريد أن نوضح أهمية صدق المحتوى في الاختبارات المدرسية على عمليتي التدريس والتعلم. وصدق المحتوى هو أحد صفات اختبار التحصيل الجيد وسنتعرض لذلك بشيء من التفصيل في صلب الموضوع.

الاختبارات ركن أساسي في تقييم التعليم، فهي تصمم لتقييم مدى فهم الطلاب ومعرفتهم ومهاراتهم في مواضيع أو مجالات محددة. ويلعب مفهوم صدق المحتوي Content Validity دوراً حاسماً في ضمان أن هذه الاختبارات تقيس بدقة ما هو مطلوب. يحاول هذا المقال التعريف بأهمية صدق المحتوي وتأثيره العميق على عمليات التعليم والتعلم، مع ايراد الأمثلة والتحليلات في الممارسات التعليمية من تدريس وتعلم.

صدق المحتوي:

يشير صدق المحتوي إلى مدى قدرة الاختبار على التغطية الكافية للمجال المعرفي الذي يراد قياسه بواسطة الأداة التقييمية، مثل اداة الاختبار. ببساطة صدق المحتوى يضمن أن الأسئلة أو المهام المدرجة في الاختبار تمثل بصورة جيدة المواد التي يفترض أن الطلاب قد تعلموها من المقرر أو الوحدة الدراسية او المنهج مباشرة. فعلى سبيل المثال، في اختبار الأحياء، يتطلب صدق المحتوي أن تشمل الأسئلة تغطية واسعة وعميقة للمقرر الدراسي في علم الأحياء الذي درس خلال الفترة الدراسية المعينة وعدم الاستعانة باي مواد أو دروس اضافية خارجية من كتب أو مذكرات أخرى غير المنهج الرسمي المجاز من قبل الجهات التربوية المختصة.

ضمان التوافق مع الأهداف التعليمية:

أحد الفوائد الرئيسية للحفاظ على صدق المحتوي أنه يعزز التوافق مع الأهداف التعليمية إذ تحدد الأهداف التعليمية ما يُتوقع من الطلاب

معرفته، فهمه، أو استطاعتهم القيام به بنهاية الدورة أو الوحدة الدراسية. فعندما يكون الاختبار متوافقاً مع هذه الأهداف، يكون الطلاب أكثر احتمالاً أن يركزوا جهودهم التعليمية على المواد ذات الصلة. ويساهم هذا التوافق في ارشاد المعلمين في تنظيم دروسهم بصورة فعالة، موقنين أن وقت التدريس كله سيتم ايقافه على تغطية المواد التي سيتم الاختبار فيها بدقة.

مثال: منهج الرياضيات

يتطلب صدق المحتوي في دورة الرياضيات، أن يتضمن الاختبار أسئلة تغطي موضوعات متنوعة تم دراستها خلال الفصل الدراسي. على سبيل المثال، إذا كان المنهج يشدد على المعادلات الجبرية، والبراهين الهندسية، والتحليل الإحصائي، فيجب أن يتضمن الاختبار أسئلة تقيم مهارات الطلاب في كلٍ من هذه المجالات. هذا التوافق لا يضمن العدالة فحسب، بل يعزز أيضاً أهمية اتقان المفاهيم الرياضية المتنوعة كأهداف استراتيجية للخطة الخاصة بالرياضيات والخطة العامة للدولة في غرس مفاهيم رياضية بقدر معين، وفي وقت معين، لتعين الطالب المعين، على القدرة على انجاز مهام معينة، في وقت معين، وبصورة معينة.

تعزيز الممارسات التعليمية:

يمكن أن تعزز الاختبارات ذات الصدق في المحتوى الممارسات التعليمية من خلال توفير توجيهات واضحة بشأن ما يجب على المعلمين منحه الأولوية في تدريسهم. يمكن للمعلمين استخدام خطة الاختبار، التي تحدد مناطق المحتوى والأوزان النسبية لكل موضوع، لتنظيم خطط دروسهم واستراتيجياتهم التعليمية بصورة فعالة. هذا النهج الوقائي يساعد المعلمين على تجنب التركيز المفرط على التفاصيل التافهة أو عدم التمثيل الكافي للمفاهيم الحيوية، مما يحسن تجربة التعلم لدى الطلاب.

مثال: تعليم اللغة الإنجليزية:

يضمن صدق المحتوي في تعليم اللغة، أن يتم تقييم الطلاب في قدراتهم على الفهم والتحليل والتواصل بفعالية من خلال اللغة المكتوبة والمنطوقة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتضمن اختبار اللغة الإنجليزية الذي يتوافق

مع مبادئ صدق المحتوي مقاطع نصية تتطلب من الطلاب أن يظهروا فهمهم للأدوات الأدبية وقواعد النحو وتقنيات الكتابة الفعالة. هذا التقييم الشامل يشجع المعلمين على تغطية هذه الجوانب بصورة كاملة في دروسهم، مما يعزز فهماً أعمق للغة بين الطلاب. ويمكن أن يعزز ادراج الاختبارات الشفهية للغة من الاهتمام بتدريس مهارات الكلام من المعلمين وتطوير مهارات الاستماع والمخاطبة لدى الطلاب. فلو أدرك الطلاب ان اختبار اللغة الانجليزية الشفهي سيكون جزءاً من اختبار الشهادة السودانية مثلاً فسيكون ذلك حافز للمعلمين والطلاب في الاهتمام بهذه المهارات مما سيكسبهم القدرة على استعمال اللغة في التخاطب بصورة عامة. إن التدني الملحوظ الذي نراه في اداء السودانيين في التحدث باللغة الانجليزية هو نتيجة لعدم التزام منهج اللغة الانجليزية في تدريس مهارات الكلام والاستماع والمخاطبة كجزء أساسي في المقرر كما ان عدم تضمين هذه المهارات في الاختبار النهائي هو محفز سلبي للاهتمام بهذه المهارات من المعلمين والطلاب على السواء.

تعزيز الانخراط والدافع لدى الطلاب:

يمكن أن يعزز صدق المحتوى في الاختبارات انخراط الطلاب ودفعهم من خلال توفير خريطة واضحة لما يحتاج الطلاب إلى تعلمه وكيف سيتم تقييم معرفتهم. فعندما يشعر الطلاب بعدالة ونزاهة الاختبارات وتوافقها مع جهودهم التعليمية، فإنهم سيكونون أكثر حماساً للانخراط بنشاط في دراسة المادة والاستعداد للاختبار. هذا الانخراط مهم لتعزيز التعلم العميق والاحتفاظ بالمعرفة، حيث سيعمل الطلاب على اتقان المحتوى بدلاً من مجرد حفظ الحقائق للامتحان.

مثال:التعلم في العلوم:

يمكن أن يدعم صدق المحتوى المجال العلمي في حث الطلاب في استكشاف المفاهيم العلمية من خلال التجريب والتحليل. يجب أن يقيم الاختبار الذي يتوافق مع مبادئ صدق المحتوي قدرة الطلاب على تطبيق المبادئ العلمية وتحليل البيانات واستخلاص الاستنتاجات استناداً إلى الأدلة والبراهين. يشجع هذا النهج المعلمين على تصميم دروس تؤكد على مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، مما يعد الطلاب لتطبيقات عالمية حقيقية للمعرفة العلمية.

تعزيز العدالة والمساواة:

الحفاظ على صدق المحتوي ضروري لتعزيز العدالة والمساواة في الاختبارات. فعندما تعكس الاختبارات بدقة المخرجات التعليمية المتوقعة، فإن جميع الطلاب سيحظون بفرصة متساوية لإظهار معرفتهم ومهاراتهم. هذه النزاهة مهمة بصورة خاصة في الصفوف المتنوعة حيث يأتي الطلاب من خلفيات وتجارب تعليمية وبيئات ثقافية واجتماعية واقتصادية متنوعة، لكن من خلال ضمان أن طرق التقييم سليمة ومتوافقة مع الأهداف التعليمية يمكن للمعلمين تقليل التحيزات والاختلافات في ممارسات الاختبار، مما يعزز في نهاية المطاف بيئة تعلم أكثر شمولية واكثر عدالة ونزاهة في توزيع الفرص.

مثال:الثقافة في تعليم التاريخ:

يمتد صدق المحتوي في تعليم مادة التاريخ، إلى ضمان أن الاختبار يعكس منظورات وروايات تاريخية متنوعة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يشمل اختبار التاريخ على الحرب العالمية الثانية مجموعة من الأحداث والشخصيات والنتائج من منظورات عالمية مختلفة، بدلاً من التركيز فقط على سرد واحد سائد. هذا النهج لا يثري فقط فهم الطلاب للتاريخ، بل يعزز الوعي الثقافي والتعاطف عبر الاعتراف بتعقيد الأحداث التاريخية وتأثيراتها على مجتمعات متنوعة كثيرة.

التحسين المستمر:

أخيراً، تدعم الاختبارات ذات المحتوى الصادق القرارات المستندة إلى البيانات في الممارسات التعليمية المستمرة. فمن خلال تحليل نتائج الاختبارات والملاحظات، يمكن للمعلمين تحديد المجالات التي قد يواجه فيها الطلاب صعوبة أو يتفوقون فيها، مما يؤدي إلى تدخل في تغيير استراتيجيات التدريس. يمكن لهذا النهج المبني على البيانات أن يمكن المعلمين من تكييف طرق التدريس، ومراجعة محتويات المنهج، وتقديم الدعم الإضافي حيثما دعت الحاجة، مما يعزز بصورة عامة النتائج التعليمية.

•مثال:اتخاذ القرارات بناءً على البيانات في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات(STEM)

تسهل الاختبارات التي يتوافر فيها صدق المحتوى التعليم في مجالات

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات -(STEM) في عمليات اتخاذ القرارات استناداً إلى توافر البيانات حيث تمكن المعلمين من استخدام نتائج الاختبار لتحديد اتجاهات أداء الطلاب عبر مختلف التخصصات في STEM ، مثل الفيزياء والكيمياء وعلوم الحاسوب. وبناءاً على هذا التحليل، يمكن للمعلمين التعاون لتطوير استراتيجيات لتحسين تحقيق الطلاب، مثل دمج التجارب العملية، وتعزيز بيئات التعلم التعاوني، أو توفير جلسات دراسية شخصية.

الكتاب المدرسي واختبارات التحصيل:

وجود المادة على دفتي الكتاب المدرسي وتركيز الاختبار على محتوى الكتاب المدرسي سيجعل من هذه الوسيلة التعليمية وثيقة يهتم بها الطالب ويتعامل معها بحب لأن محتوى هذه الوثيقة هو ما سيؤهله للتقدم والتطور.

ونحن نلاحظ إهمال الطلاب للكتاب المدرسي بل واهانته أحياناً لان الاختبار يأتي من خارج المنهج وبالتالي فإن اهمال الكتاب المدرسي يعني صرف المليارات من الجنيهات وضياع الالاف من الساعات في التأليف من أصحاب التخصصات الرفيعة من الإخصائيين التربويين وعلماء المناهج فيما لا جدوى منه اذ سيذهب الكتاب للقمامة في نهاية الأمر، والشيء الطبيعي أن يكون الكتاب المدرسي والجامعي هو النواة الطبيعية لتكوين مكتبتك المتخصصة أو العامة مستقبلا.

ونختم هذا الحديث بالقول أن مفهوم صدق المحتوي يلعب دوراً حاسماً في تشكيل تجارب التدريس والتعلم عبر مختلف التخصصات التعليمية. فالاختبارات تقيس بدقة المخرجات التعليمية المستهدفة على ضوء المنهج، كما تعزز التوافق مع الممارسات التعليمية، وتعزز انخراط الطلاب ودفعهم للإمام، وتعزز العدالة والمساواة، وتدعم التحسين المستمر في النتائج التعليمية. كما يساعد صدق المحتوى المعلمين على تنقيح ممارسات الاختبار على أساس مبادئ صدق المحتوي، ليمكنهم من اعداد الطلاب بصورة فعالة لمواجهة تحديات مجتمع عالمي ديناميكي ومتصل.

لقد تعرضنا في هذا المقال الى التعريف بتأثير صدق المحتوي في اختبارات التحصيل من جوانب متعددة، مستعرضين أهميتها من خلال أمثلة في مجالات تعليمية مختلفة. وكل مثال أوردناه كان يسلط الضوء على كيفية أن الاحتفاظ بصدق المحتوي في الاختبار لا يؤمن فقط ممارسات تقييم عادلة فحسب، بل يثري أيضاً تجارب التدريس من جانب المعلمين وتجارب

التعلم من جانب الدارسين من خلال التركيز على الأهداف التعليمية ذات الصلة المباشرة بالمنهج، أو المقرر، أو الوحدة الدراسية، أو الموضوع المحدد، وعدم الخروج من هذا الاطار لاي سبب من الاسباب وبذلك نحقق الاهداف الخاصة بالمنج والأهداف القومية للتعليم.

اختبارات التحصيل واختبارات القدرات:أدوات لقياس الأداء وضبط الجودة:

يعد تقييم المعارف والمهارات والقدرات للطلاب في مجال التعليم، أمراً حيوياً لفهم تقدمهم الأكاديمي وضمان جودة التعليم. تستخدم اختبارات التحصيل Scholastic Tests وتعرف في امريكا بـScholastic Aptitude Testes (SATs)واختبارات القدرات وهي الProficiency Tests كأدوات رئيسية لأغراض التقييم والتقويم في المدارس والجامعات، حيث تلعب دوراً مميزاً في تقييم أداء الطلاب، ولكل منهما مجموعة خاصة من المزايا والعيوب.

اختبارات التحصيل الأكاديميةAchievement Testss

تُستخدم اختبارات التحصيل مثل اختبارات ال SATs بصورة رئيسية كاختبارات قياسية لقبول الطلاب في الجامعات في الولايات المتحدة وكندا. ويتم تصميمها لقياس مدي استعداد الطالب لدخول الجامعة من خلال تقييم كفاءته في القراءة النقدية Critical Readingوالرياضيات والكتابة.

وهذه بعض المزايا والعيوب لاختباراتSATs

المزايا:التقييم الموحد:

توفر اختبارات SATs قياساً موحداً لأداء الطلاب عبر مناطق ومدارس مختلفة، مما يسمح بمقارنة عادلة بين الطلاب وهي تمثل تلك المهمة التي تناط باختبارات الشهادة السودانية.

الصدق التنبؤي:تشير الأبحاث إلى أن نتائج اختبارات التحصيل يمكن أن تتنبأ الى حد ما بنجاح الطالب في الجامعة مستقبلاً، مما يساعد مسؤولي القبول في اتخاذ قرارات مستنيرة بقبول الطالب في البرنامج الدراسي المحدد أو عدمه. وهي تساعد في وضع الطالب في المكان الصحيح بحيث لا يتعثر في مسيرته العلمية أثناء الدراسة في الكلية أو الجامعة.

عدالة التقييم:
نظراً لأن اختبارات التحصيلSATs تُصحح آلياً، فإنها تقلل من التحيزات الذاتية في التقييم

العيوب:

التركيز الضيق:
يعترض النقاد على أن اختبارات SATs لا تستكشف كل قدرات الطالب، حيث تركز بصورة رئيسية على المعارف الأكاديمية دون الإبداع أو التفكير النقدي أو الصفات الأخرى المهمة.

- التحيز الاجتماعي والاقتصادي:
هناك مخاوف من أن اختبارات التحيل قد تميل لصالح الطلاب من خلفيات ثرية يمكنهم تحمل تكاليف دورات التحضير للاختبارات، مما قد يزيد من الفوارق في التعليم. وهذا ايضاً ما نشاهده في اختبارات الشهادة السودانية في التكالب على الدروس الخصوصية واقامة معسكرات للمواد الدراسية المختلفة وهي تكلف الكثير من المال والجهد وحرق الأعصاب والتوتر داخل العائلة.

القلق والضغط النفسي:
يعاني بعض الطلاب من الإجهاد والقلق الكبيرين أثناء التحضير لاختبارات التحصيل وأثناء أدائها، مما يمكن أن يؤثر على أدائهم.. بالإضافة الى حالة الشد النفسي والعصبي التي يعاني منها الطالب في هذه الايام العصيبة قبل وبعد الاختبار. والظاهرة أيضاً ليست غريبة حتى بعد دخول الجامعة ويمكن لمن ارتاد جامعة الخرطوم أن يتذكر مظاهرات (مارس شهر الكوارث) حيث يعيش الطالب في توتر عال لدخول موسم الامتحانات، وحيث كانت تمارس فيه طقوس عجيبة للتنفيس عن تلك التوترات كالمظاهرات التي كنا نقيمها في كلية التربية – جامعة الخرطوم ويشارك فيه أيضاً الجنس اللطيف في تلقي وإرسال رسائل المداعبات من والى الطالبات.

•اختبارات القدرات

من ناحية أخرى، يتم تصميم اختبارات الكفاءة لقياس إتقان الطالب لمهارات أو معارف محددة داخل مجال معرفي أو منهجي معين. وغالباً ما

تُستخدم هذه الاختبارات في مراحل مختلفة من التعليم لضمان أن يفي الطلاب بالمعايير التعليمية المتبعة. وإليك نظرة على المزايا والعيوب لهذه الاختبارات:

المزايا

التقييم المستهدف:

تركز اختبارات الكفاءة على مجالات معرفية ومهارات محددة، مما يوفر رؤى دقيقة حول نقاط قوة الطالب وضعفه في تلك المواضيع كاختبار الترجمة مثلاً فهو يتطلب قدراً عالياً من المعرفة والمهارات باللغات ولكن ليس بالضرورة أن يكون المترجم الجيد قد نال تدريباً أكاديمياً على ذلك بل ربما يكون قد اكتسب الخبرات من اطلاعه الخاص في المجال المعين. ولذلك فاختبار القدرات لا يتطلب دراسة مقرر او منهج بعينه لأنه يختبر القدرات الكلية العامة للشخص في المجال المحدد. وربما من غير اعداد مسبق على الاطلاق.

الموافقة على المنهج:

تكون المناهج والمقررات متماشية مع المعايير التعليمية، مما يضمن أن الطلاب يتعلمون ما هو متوقع في مستواهم الدراسي.

أداة تشخيصية:

يمكن أن تساعد اختبارات الكفاءة في تحديد المجالات التي يحتاج فيها الطلاب إلى دعم إضافي أو تدريب،
مما يتوجب استراتيجيات تعليم بعينها للنجاح.

العيوب:

النطاق المحدود :مثل اختبارات التحصيل، قد لا تجمع اختبارات الكفاءة بالكامل قدرات أو مهارات الطالب بصورة عامة، مما قد يتسبب في تجاهل مهارات غير أكاديمية مهمة.

-الضغط على المعلمين:

قد يشعر المعلمون بالضغط لتدريس المواد التي تُختبر فقط، مما يركز بصورة ضيقة على المحتوى الذي يراد اختباره بدلاً من تقديم تعليم أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً.

الاستهلاك الزمني:
يمكن أن تكون إدارة وتصحيح اختبارات الكفاءة مُستهلكة للوقت بالنسبة للمعلمين، مما ينتزع من الوقت المخصص القيم للتدريس.
*اختبارات التحصيل والقدرات أدوات لقياس وضبط الجودة:
على الرغم من عيوبها، تلعب كل من اختبارات التحصيل واختبارات الكفاءة أدواراً حاسمة كأدوات لقياس الأداء وضبط الجودة في التعليم:

القياس:
توفر هذه الاختبارات بيانات قياسية يمكن استخدامها لتقييم أداء الطلاب، ومقارنة نتائج التعليم بين مجموعات مختلفة، وتتبع التقدم مع مرور الوقت.

ضبط الجودة:
من خلال وضع المعايير والمقاييس، تساعد هذه الاختبارات في الحفاظ على الجودة التعليمية والمساءلة داخل المدارس والأنظمة التعليمية.

اتخاذ القرارات المستنيرة:
تعطي نتائج الاختبارات معلومات تساعد في اتخاذ قرارات بشأن تطوير المناهج، واستراتيجيات التعليم، وتوجيه الطلاب، والسياسات التعليمية على المستوى المحلي أو الاقليمي.
ونخلص الى أنه وبالرغم من أن اختبارات التحصيل المدرسية أو الجامعية واختبارات الكفاءة تعد أدوات قيمة لتقييم تحصيل الطلاب في موادهم العلمية والاكاديمية، كما أنها تمثل ضمان ومعايير للتعليم؛ فإنه من الضروري الاعتراف بعيوبها وضمان استخدامها بحكمة، بدلاً من فرضها لتحقيق أهداف أوسع في مجال التعليم. إن تحقيق التوازن بين التقييم القياسي – الاخْتبارات – وطرق التقييم الشاملة هو المفتاح لتعزيز تجربة تعليمية شاملة تُعد الطلاب للنجاح في السياقين الأكاديمي بهضم ما تعلموه في المدارس والجامعات من معارف ومهارات وإخضاع هذه المعارف والمهارات باختبار جدواها ونفعها في الواقع العملي في تحويل تلك المعارف الى تطبيقات عملية في الحياة. ولنا لقاء ان شاء الله استخدام الامتحانات كأدوات للسيطرة والتوجيه للمدرسين

ورقة الاختبار

تقدم الامتحانات خدمات متعددة داخل النظام التعليمي. فهي تستخدم لتقييم فهم الطلاب لمحتوى المقرر، وقياس تقدمهم الأكاديمي، والتصديق على إنجازاتهم. وتوفر الامتحانات من منظور السيطرة على قوة التدريسThe Teaching Force ، طريقة موحدة لقياس مدى نجاح المعلمين في نقل المعرفة والمهارات إلى طلابهم من خلال تحديد محتوى المقرر course ومعايير التقييم.

التأثير على أساليب التدريس:

تؤثر الامتحانات بصورة كبيرة على أساليب التدريس واستراتيجيات التعليم. فغالباً ما يقوم المعلمون بمواءمة خطط دروسهم وأنشطتهم الصفية مع محتوى وتنسيق الامتحانات. يمكن أن تؤدي هذه المواءمة في بعض الأحيان إلى التركيز على التعلم الميكانيكي واستراتيجيات الاختيار من متعدد بدلاً من تعزيز فهم أعمق للمهارات التفكير النقدي بين الطلاب. وبالتالي، يمكن أن يضيّق التركيز على الامتحانات نطاق أساليب التدريس التي يستخدمها المعلمون، مما قد يقيد الإبداع والابتكار في الفصل الدراسي.

جودة التقييم:

تؤثر جودة الامتحانات مباشرةً على فعاليتها في تقييم نتائج تعلم الطلاب وفعالية التدريس. يجب أن تتماشى الامتحانات المصممة بصورة جيدة عن كثب مع أهداف المقرر، وأن تكون مقاييس فعالة وموثوقة لأداء الطلاب، وأن توفر ردود فعل معنوية للطلاب والمعلمين على حد سواء. ومع ذلك، تثار المخاوف عندما تعطي الامتحانات الأولوية لأنواع معينة من المعرفة أو المهارات على حساب أخرى، مما قد يؤدي إلى عدم تناسب بين ما تقيمه الامتحانات وما يُقدَّر في التعليم الشامل.

تطوير المهني للمعلمين:

يمكن أن تساهم الامتحانات في دفع تطوير المهني للمعلمين والمساءلة. على سبيل المثال، يمكن لتحليل نتائج الامتحانات تحديد المجالات التي يظهر الطلاب فيها أداءا ضعيفا باستمرار، مما يشير إلى وجود فجوات في طرق التدريس أو المقرر. يمكن أن تسهم هذه البيانات في مبادرات التطوير المهني المستهدفة لدعم المعلمين في تحسين ممارساتهم التعليمية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الامتحانات كمعيار لتقييم فعالية برامج تدريب المعلمين والشهادات.

التحديات والاعتبارات الأخلاقية

استخدام الامتحانات كأدوات للسيطرة على قوة التدريس ليس بدون تحديات واعتبارات أخلاقية. يمكن أن تخلق الامتحانات ذات التوقعات العالية مثل الشهادة السودانية ضغوطاً غير مبررة على الطلاب والمعلمين، مما يؤدي إلى الإجهاد والقلق. علاوة على ذلك، قد يشعر المعلمون بالإلزام «للتدريس من اجل الاختبار» Teaching for Testing ، مضحين بنهج تعليمي أوسع وأكثر شمولية. هناك أيضاً مخاوف بشأن اهتزاز العدالة والنزاهة، حيث أن بعض الطلاب والمدارس قد تكون لديهم وسائل ومواد تحضير للاختبارات أفضل من غيرهم، مما يؤثر بصورة غير عادلة على نتائج الامتحانات كما يحدث في مدارس العاصمة والمراكز الحضرية الكبيرة مقارنة بحظ طلاب ومدارس الأقاليم النائية.

الاتجاهات المستقبلية والابتكارات:

ونظراً لأن هناك فرصاً للابتكار وإصلاح ممارسات الامتحانات لتحقيق أهداف التعليم ودعم تطوير المعلمين. يشمل ذلك استكشاف أساليب التقييم البديلة مثل التقييم القائم على الأداء، والتعلم القائم على المشاريع. يمكن أن تلعب التكنولوجيا أيضاً دوراً تحولياً في الامتحانات من خلال تمكين الاختبار التكيفي، وردود الفعل الفوري، وتجارب التعلم الشخصي. علاوة على ذلك، هناك اعتراف متزايد بأهمية المهارات والكفاءات الاجتماعية والعاطفية، التي قد لا تقيمها الامتحانات بشكل كاف.

وباختصار، تمارس الامتحانات تأثيراً كبيراً على قوة التدريس، مشكلة ممارسات التدريس ومبادرات التطوير المهني، ونتائج التعليم. ومع ذلك، يجب التعامل مع دورها كأدوات للسيطرة على التدريس بحذر، متوازنين بين الحاجة إلى المساءلة وضرورة تعزيز تجربة تعليمية غنية ومتنوعة.

من خلال فحص أغراضها وآثارها والتحديات والاتجاهات المستقبلية للاختبارات، يمكننا أن نسعى نحو نظام تعليمي أكثر عدلاً وشمولية وفعالية يمكن أن يمكن كل من الطلاب والمعلمين على حد سواء.

قراءة أوراق امتحانات المعلمين يمكن أن توفر فوائد كبيرة ورؤية واسعة لكل من مديري المدارس والمشرفين التربويين وبعدة طرق:

الفوائد لمديري المدارس:

فهم الممارسات التعليمية:

من خلال قراءة ورقة الامتحان، يمكن لمدراء المدارس الحصول على رؤى حول كيفية تنظيم المعلمون لدروسهم وتقييم تعلم الطلاب. يتيح لهم ذلك فهم فعالية الأساليب التعليمية المستخدمة في داخل الفصول الدراسة المختلفة.

مراقبة تنفيذ المنهاج الدراسي:

تعكس أوراق الامتحانات مدى تغطية المعلمين للمقرر الدراسي المحدد. يمكن لمدراء المدارس تقييم ما إذا كان المعلمون يلتزمون بإرشادات المنهج الدراسي وضمان التوافق مع المعايير التعليمية.

تحديد القواعد والضعف:

يساعد استعراض أوراق الامتحانات مدراء المدارس في تحديد نقاط القوة والضعف في التدريس إذ يمكنهم التعرف على المعلمين الذين يتفوقون في إعداد الطلاب والذين قد يحتاجون إلى دعم إضافي أو تطوير مهني.

توجيه التطوير المهني:

يمكن لمدراء المدارس استخدام الأفكار الناتجة عن أوراق الامتحانات لتوجيه مبادرات التطوير المهني المستهدفة. على سبيل المثال، إذا كانت موضوع معين يظهر بشكل متكرر أداءً ضعيفاً من الطلاب، فقد يشير ذلك إلى الحاجة إلى ورش عمل أو تدريب في تلك المجالات للمعلمين.

دعم نمو المعلمين:

يمكن أن يدعم تقديم التعليقات البناءة استناداً إلى أوراق الامتحانات المعلمين في تحسين ممارساتهم التعليمية. تعزز هذه التعليقات ثقافة التحسين المستمر والنمو المهني بين أعضاء هيئة التدريس.

ضمان المساءلة:

تعد أوراق الامتحانات مقياساً للمساءلة للمعلمين. يمكن لمدراء المدارس التأكد من أن التقييمات عادلة ومتسقة ومتوافقة مع أهداف التعلم، مما يحافظ على المعايير التعليمية.

الفوائد للمشرفين التربويين للمواد الدراسية:

توافق المقرر الدراسي:

يمكن للمشرفين التربويين للمواد الدراسية تقييم توافق أوراق الامتحانات مع معايير المقرر الدراسي الخاصة بالمادة. يضمن المشرفون أن التقييم يغطي بصورة كافية الأفكار والمهارات الرئيسية المحددة في إطار المنهج الدراسي.

ضمان الجودة:

يراجع المشرفون أوراق الامتحان لضمان جودة التقييمات. ويتحققون من وضوح الأسئلة، وملاءمة مستوى الصعوبة، والالتزام بإرشادات التقييم.

توجيه التطوير المهني:

من خلال تحليل أوراق الامتحانات، يمكن للمشرفين التعليميين للمواضيع تحديد المجالات التي قد يحتاج فيها المعلمون إلى دعم في تنفيذ المنهج الدراسي أو استراتيجيات التقييم. يعتمد ذلك توجيههم وتوصياتهم بشأن ورش العمل التطويرية أو الموارد.

تقديم التعليقات للمعلمين:

يقدم المشرفون التربويون للمواد الدراسية تعليقات للمعلمين استناداً إلى أوراق الامتحانات، حيث يبرزون نقاط القصور ونقاط التحسين.

هذه التعليقات بناءة وتساعد المعلمين في تحسين أساليبهم التعليمية وممارسات التقييم.

اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات:

يستخدم المشرفون البيانات من أوراق الامتحانات لاتخاذ قرارات مستنيرة حول تنقيح المنهج الدراسي، واستراتيجيات التدريس، وتوزيع الموارد. يضمن ذلك أن تُستخدم الموارد التعليمية بصورة فعالة لدعم نتائج تعلم الطلاب.

ضمان التسلسل:

يضمن المشرفون التربويون التسلسل في ممارسات التقييم عبر الفصول الدراسية المختلفة أو المدارس ضمن المنطقة، ويراقبون التقييم بصورة عادلة ويقيمون أداء الطلاب بموضوعية.

باختصار، قراءة أوراق امتحانات المعلمين تعتبر ممارسة قيمة لكل من

مديري المدارس والمشرفين التربويين للمواضيع على حد سواء، إذ توفر رؤى حول الممارسات التعليمية، وتدعم التطوير المهني، وتضمن توافق المنهج الدراسي، وتعزز الجودة التعليمية الشاملة والمساءلة داخل المدارس والمناطق التعليمية.

وبنفس القدر يمكن ادارة عملية التدريس والتعليم عبر ورقة الاختبار والمصمم بمواصفات تحقق توافر الشروط الأساسية في الاختبار الجيد.

وعليه فإن ورقة الاختبار مرآة صادقة في يد:

- مدير المدرسة
- الموجه التربوي
- ولي الأمر
- وزير التربية والتعليم
- رئيس الدولة
- والسوق العالمية

إذ انها تعكس ما تحقق تماماً أو سيتحقق من الأهداف الوطنية للتعليم والتربية في البلاد ويؤهل ابناءها في المنافسة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي في اقتصاد يقوم على المعارف والمهارات ورأس المال البشري المدرب.

الفصل الثامن

شهادات التعليم العام في السودان بين الجرح والتعديل مشروع لإعادة صياغة الشهادة السودانية

شهادات التعليم العام في السودان
بين الجرح والتعديل
مشروع لإعادة صياغة الشهادة السودانية

الاختبارات ليس للتمييز بين الطلاب في الاساس!!

لقد اعتبرت الامتحانات منذ فترة طويلة أداة أساسية لتقييم تحصيل الطلاب وأدائهم الأكاديمي. ومع ذلك، وخلافاً للغرض المقصود منها، يمكن أن تكون الامتحانات أيضاً وسيلة للتمييز بين الطلاب.

وسنستكشف في هذه المقالة الطرق المختلفة التي يمكن استخدام الامتحانات من خلالها للتمييز ضد الطلاب، بما في ذلك التمييز في محتوى الامتحان المتحيز، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، والتحيزات الثقافية، والتفاوتات الهيكلية. من خلال تحليل مفصل وعرض أمثلة من الحياة الواقعية، يهدف هذا الجزء إلى تسليط الضوء على الديناميات المعقدة للتمييز في التقييم التعليمي.

محتوى الامتحان المتحيز:

أحد الطرق التي يمكن من خلالها للامتحانات أن تساهم في تعزيز التمييز هو من خلال محتوى الامتحان المتحيز. يمكن أن تضع أسئلة الاختبار التي تحمل تحيزاً ثقافياً أو تفضل فئات معينة من الطلاب الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية محددة الطلاب الذين ينتمون إلى خلفيات محرومة في موقف تعليمي مهم. على سبيل المثال، قد تتضمن الاختبارات الموحدة في بعض البلدان مراجع أو أمثلة تكون أكثر توافقًا مع الطلاب الذين ينحدرون من خلفيات اجتماعية ميسورة، مثل العائلات المتوسطة أو العائلات الأعلى من الطبقة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى نجاحات أقل للطلاب الذين ليس لديهم نفس مستوى التعرض أو الوصول إلى مثل هذه الموارد. التعليمية.

عدم المساواة في الوصول إلى الموارد التعليمية:

عامل آخر يسهم في التمييز في الامتحانات هو الوصول غير المتساوي إلى الموارد بين الطلاب. قد يكون للطلاب الذين ينتمون إلى عائلات أكثر ثراءً أو مدارس تم تمويلها بشكل أفضل وصولاً إلى مواد الدراسة

الإضافية أو خدمات الدروس الخصوصية أو الدورات المتخصصة التي تعطيهم ميزة في الامتحانات. ومن ناحية أخرى، قد يفتقر الطلاب الذين ينتمون إلى عائلات منخفضة الدخل أو مدارس ذات تمويل ضعيف إلى هذه الموارد، مما يضعهم في موقف تعليمي محفوف بالمخاطر. يمكن أن تزيد هذه الفجوة في الموارد من التفاوتات القائمة وتوسيع الفجوة في التحصيل الأكاديمي بين الطلاب المتميزين والمحرومين.

التحيزات الثقافية:

قد تعكس الامتحانات أيضًا التحيزات الثقافية التي تضر بفئات معينة من الطلاب. يمكن أن تفضل أسئلة الاختبار أو الموضوعات التي تتماشى مع الثقافة أو اللغة السائدة الطلاب الأصليين أو الطلاب الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية محددة. على سبيل المثال، قد تعطي الامتحانات التي تعطي الأولوية للأدب العربي أو الأحداث التاريخية العربية أفضلية للطلاب الناطقين باللغة العربية كلغة أم وذلك يؤثر في طلاب من خلفيات غير عربية، لا يكون لديهم نفس مستوى الاستفادة من هذه المواد. يمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج غير متساوية وتعزيز النماذج النمطية حول القدرات الأكاديمية لبعض الفئات مما يقلل فرص المنافسة العادلة.

التفاوتات الهيكلية:

على المستوى الأوسع، يمكن أن تعزز الامتحانات التفاوتات الهيكلية داخل نظام التعليم. يمكن أن تسهم عوامل مثل تمويل المدارس وجودة المعلمين وتصميم المناهج والسياسات المتعلقة بالاختبارات الموحدة جميعها في زيادة الفجوات في النتائج التعليمية. على سبيل المثال، قد تتلقى المدارس في أحياء الدخل المنخفض تمويلًا أقل وتكون لديها معلمين أقل خبرة، مما يؤدي إلى تحقيق إنجازات أكاديمية أقل بين طلابها. قد تزيد السياسات المتعلقة بالاختبارات الموحدة التي تعتمد بشكل كبير على درجات الامتحان لتمويل المدارس أو تقييم المعلمين من هذه التفاوتات من خلال معاقبة المدارس التي تخدم المجتمعات المحرومة.

ونخلص من ذلك أن الامتحانات تلعب دورًا هامًا في تقييم أداء الطلاب الأكاديمي، لكن يمكن أيضًا أن تكون وسيلة للتمييز. محتوى الاختبار المتحيز، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، والتحيزات الثقافية، والتفاوتات الهيكلية تسهم جميعها في النتائج المختلفة في الامتحانات،

مما يعزز الفجوات القائمة في التحصيل الأكاديمي. يتطلب معالجة هذه المشكلات نهجًا شاملاً يشمل إصلاحات في تصميم المناهج، وتوزيع الموارد بشكل عادل، وممارسات التدريس المتجاوبة ثقافياً، والسياسات التي تعطي الأولوية للعدالة والاندماج في التعليم. من خلال الاعتراف بالطرق التي يمكن من خلالها للامتحانات أن تساهم في تعزيز التمييز، يمكننا العمل نحو نظام تعليمي أكثر عدلاً ومساواة لجميع الطلاب.

شهادة التعليم العام والشهادة السودانية

تهدف هذه الدراسة إلى وضع أسس جديدة لمنح شهادة التعليم العام والشهادة السودانية كشهادات نقل عادية تمنح في الظروف الطبيعية في المؤسسة التربوية التي ينتمي إليها الدارس بنهاية انتهاء المرحلة المعنية. ويرى الباحث أن الشهادة السودانية بصورتها الحالية شهادة زور ممهورة رسمياً بختم الدولة، بدءاً من وزارة التربية والتعليم التي تمنح هذه الشهادة، وانتهاءً بوزارة الخارجية التي تصادق على صحة توقيع من أصدر هذه الشهادة.. تقترح هذه الدراسة منح شهادة المرحلة الثانوية بنهاية الاختبار النهائي بالمستوى الثالث من ذات المدرسة، بتفصيل نتائج التحصيل بالنسبة المئوية. وعليه، سيتم إلغاء الامتحانات القومية للشهادة السودانية وذلك لعدة أسباب منها:

•التغلب على ظاهرة الغش التي يمارسها الطلاب بواسطة العديد من الحيل القديمة والحديثة، بالإضافة إلى مساعدة بعض المعلمين والمدراء فاسدي الضمير.

•انتشار ظاهرة تسرب الاختبارات، وذلك يقلل من نزاهة الاختبارات القومية في السودان.

•تأثير المعالجات الإحصائية وعمليات التجميل والديكور التي تضخم الدرجات بشكل غير مبرر، مما يثير التساؤل في صدق الدرجات، ويؤدي ذلك إلى شكوك الطلاب في نزاهة الشهادة السودانية بصورتها الحالية.

ان إلغاء الشهادة السودانية سيجبر الجامعات السودانية على اعتماد أسس جديدة للقبول وفقاً لمتطلبات الجامعة المعينة أو حتى الكلية المعنية كما هو الحال في الكليات العسكرية في السودان، مما سيساعد الجامعات في استيعاب طلاب مستوفين لشروط الجامعة، ومما يمكنهم الاستمرار في دراستهم الجامعية دون تعثر. كما سيساعد هذا النهج الجديد في

تحقيق توزيع وتوطين عادل (للذكاء) في السودان على مستوى الأقاليم، حيث لن تستأثر الجامعات القومية وحدها في العاصمة بالتفوقٍ العلمي، بل ستحصل كل منطقة على حصتها من الطلاب المتفوقين علمياً ومحلياً. فتعديل استراتيجيات القبول بواسطة الجامعات سيقلل من نسب الفاقد التربوي، وهم مجموعة الطلاب الذين يتساقطون اثناء الدراسة ويفشلون في مواصلة المشوار، وكل ذلك سيؤثر بشكل إيجابي على أداء التعليم والتعلم في المدارس الثانوية الخاصة والعامة علىٍ حد سواء، حيث سيتم التركيز بشكل جدي على التحصيل العلمي بدلاً من التدريس من أجل الاختبار كما هو الحال الآن. ان إلغاء اختبارات الشهادة السودانية سيوفر مبالغ كبيرة من ميزانية التربية والتعليم السنوية وقد اسرني مصدر موثوق بالمبالغ المهولة التي تكلفها اجراءات الشهادة السودانية من الخزينة العامة للدولة، وهي مبالغ يمكن استخدامها في تحسين البيئة المدرسية نفسها وتدريب المعلمين، وكذلك تحسين شروط خدمة المعلمين، مما سينعكسٍ إيجابًا على خلق بيئة مدرسية صحية جاذبة للطلاب والمعلمين معاً.

بالامتحان يُكرم المرء أو يهان:

في كل عام، يبدأ حصاد النشاط الطلابي في التعليم العام حيث يستعد الطلاب وأولياء الأمور وهيئة التدريس للامتحانات النهائية للشهادة السودانية. إن مفهوم الامتحان – حيث يُكرم المرء أو يهان – هو مفهوم خاطئ يسود هذه العملية التربويةٍ في الذهنية السودانية منذ زمن بعيد، حيث يكون الامتحان موسمًا مليئًا بالتوتر الشديد للممتحنين وعائلاتهم، ومنهم من يحول هذه الفترة إلى حداد يصيب الجميع، القريب والبعيد، وتهتز فيه العلاقات بين الأفراد، ويُضاعف الكثير من الجهد البدني والمال والدموع والأعصاب – فقط لأن أحد أفراد الأسرة سيخوض امتحانات الشهادة الابتدائية أو الثانوية، والتي كانت يومًا ما أكثر بهاءً في عصورها القديمة.

يسود هذا المفهوم السلبي الخاص بالامتحانات منذ زمن بعيد – إذ كانت الامتحانات في الواقع وسيلة للقهر ووسيلة للتفاضل والتمييز منذ كلية غوردون – مع أن مجمل الأمر لا يستحق كل هذا العناء، إذا أدرك الآباء والمسئولون عن التعليم، أن الامتحان ليس أكثر من (حصة إضافية) من

دروس الطالب تساعده في فهم المنهج واستيعاب المعلومات والمفاهيم والقيم المستهدفة في هذه المرحلة أو تلك.
الامتحان بهذا المفهوم هو وسيلة فعالة (لسد الثغرات المعرفية) التي فاتت على الطالب أثناء التدريس. تتضمن هذه المعرفة معلومات أو قياسات أو مفاهيم أو مهارات. فالامتحانات وسيلة لقياس ومراقبة الجودة للعملية التعليمية برمتها. لذلك يمكن للوزير أو مدير التعليم الحصول بسهولة على الحقيقة الكاملة لما يتجرى في المدارس، من خلال نظرة سريعة على أي اختبار صمم على بعد آلاف الأميال من مكاتبهم.
من الممكن أن تخبرنا ورقة الاختبار عن كل شيء تقريباً عن أداء الطالب في الدورة التدريبية المحددة، سواء كان ذلك في طويشة أو دنقلا أو القولد، وكذلك تفضح الامتحانات ممارسات المعلمين في الفصل الدراسي، وتؤثر على إدارة المدرسة، بالإضافة إلى الاثر الذي تتركه زيارة المفتش التربوي لإجراء المتابعة للمدرسين في ادائهم داخل الفصل وفي وضع اختباراتهم على أسس علمية صحيحة. ومن الممكن أن تفضح ورقة الاختبار الجيدة كل شيء تقريباً عن نجاح أو فشل البرنامج أو المقرر الدراسي. وكذلك يمكن للامتحانات أن تخبرنا بالحقيقة الكاملة حول تحقيق أهدافنا التربوية والثقافية والاجتماعية على الصعيدين الشخصي والوطني. وهذا يتحقق بوجود الاختبار الجيد!!

•اذن ما هو الامتحان الجيد؟ يشمل الامتحان الجيد الخصائص **الأساسية التالية وهي:**

- الثبات والاتساق: Reliability
- صدق المحتوى:Content Validity
- الموضوعية:Objectivity
- الشمول:Comprehensiveness
- الوضوح:unambiguousness
- التأثير على الطالب والمعلم (المردود) Backwash–Washback

•ماذا يفيدنا الاختبار الجيد؟

الامتحان الجيد يمكن أن يوضح ويفضح أشياء كثيرة:

1. أداء الطالب:

عندما ينهي الطلاب دورة تدريبية أو مقرراً خاصاً بهم، سيتعين عليهم الجلوس لاختبار لقياس مقدار ما تعلموه وما تم استيعابه. وفي هذا الصدد، يعد الاختبار مجرد أداة لإخبارنا عن درجة إنجاز الطلاب ومقدار ما تعلموه. لذا فإن النتائج ليست سوى مرآة تعكس تحصيل الطلاب للدرس كلياً أو جزئياً. سنكون سعداء بالطبع؛ إذا حقق جميع المُختبرين نجاحاً كبيراً في امتحاناتهم، وبنفس القدر سنشعر بالأسف إذا كانت النتائج غير مرضية وكانت الفجوة كبيرة في تعلم الطلاب.

ففي هذه الحالة سنحاول معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل أو التدني في الدرجات، وسنحاول سد الثغرات لمساعدة هؤلاء الدارسين للحاق بزملائهم الذين حققوا إنجازات عالية.

2. أداء القوة التدريسية The Teaching Force:

يمكن للاختبار الجيد أن يعكس الجهود التي يبذلها المعلمون في تعليم الدارسين، حيث يحرص المعلمون المتمرسون على هضم المواد التي يقومون بتدريسها واختيار الأساليب الصحيحة لتدريس هذه المواد.

فالتدريس فن يعرفه الماهرون اذ يقومون بذلك العمل بفعالية، بأقل جهد ووقت ممكن. ويمكن للاختبار الجيد أن يبين مقدار المجهودات التي يبذلها المعلمون في الفصول الدراسية. والنتائج التي يحققها الدارسون هي دليل جيد على العمل الذي قامت به هيئة التدريس في تغطية جميع جوانب المهج الدراسي.

3. فعالية المناهج الدراسية:

المنهج بمعناه الواسع يتعلق بالفلسفة التربوية للبلد المعني. وهو مجموعة من الأهداف يتضمنها المقرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والكتاب المدرسي يصمم ليخدم المناهج ويحقق الأهداف التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمة والدولة. والمنهج بهذا الفهم عبارة عن جرعة تعليمية مصممة خصيصاً لخدمة أهداف محددة، في وقت محدد، لأشخاص محددين، في عمر معين. فإذا كانت الجرعة كبيرة فستؤدي حتماً إلى تأثر سلبي، وإذا كانت صغيرة جداً، فإنها ستؤذي

الدارسين وتعيق تعلمهم. والهدف النهائي للتعليم -أي تعليم -هو تأهيل الدارسين لحل مشاكلهم الشخصية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى تعليم الطلاب هذه المفاهيم واختبار مقدار ما تعلموه لتحقيق هذه الأهداف فقط؛ وليس لتقدير درجة التميز كما هو الحال الآن.

يمكن للاختبار الجيد أن يخبرنا بالعديد من الأشياء حول المنهج الذي من المفترض أن يتعلمه الطلاب. اذ يمكننا من نتائج الاختبار الحكم على مقدار المعارف والمهارات التي اكتسبها أطفالنا وإلى مقدار ما يحتاجونه من تعليم لسد ثغرات المعرفة أو المهارات التي فاتت عليهم لسبب أو آخر. ونتائج الاختبار إذا قرأت بصورة صحيحة، تنبئنا بنوع السلوك الذي نتوقع ان يقوم به أبناؤنا كنتيجة طبيعية متوقعة من تعليمهم وتعلمهم.

4.فاعلية الإدارة المدرسية:

يمكن أن يساعد الاختبار الجيد إدارة المدرسة في معرفة مدى التقدم الذي يحرزه المعلمون والطلاب في استيعاب المنهج الدراسي وإنهاء الدورة التدريبية المحددة وتحقيق أهداف المنهج. يمكن لمدير المدرسة الحريص أن يستنتج من متابعة نتائج الاختبار الجهود التي يبذلها المعلمون في الفصول الدراسية، إذ ينبغي أن تنعكس هذه الجهود بوضوح في أداء الطلاب وممارستهم ليس على الورق فقط وانما تطبيق ما تعلوه في ارض الواقع. لذا فإن نتائج الاختبار هي دليل جيد للمدير على أن المعلم قد أدى دوره على أكمل وجه، حيث غطي المنهج بأكمله وصمم اختبارات شاملة ذات محتوى عال من الصدق. زدليل على ان الطلاب قد استوعبوا المنهج نظريا وعمليا. وبصفته مديراً لمؤسسته التعليمية، يمكن للمدير بكل سهولة الحكم فى أداء كل طاقم التدريس والطلاب من خلال ورقة الاختبار فقط.

5. فعالية متابعة المشرف التربوي لنشاط المعلم:

تنعكس المتابعة التي يقوم بها المشرف التربوي للمعلمين عن طريق الاختبارات أيضاً. فمن خلال سجلات الدروس، يساعد ذلك في معرفة مقدار المنهج الذي يغطيه المعلمون ومن خلال الاختبار يمكنهم الحكم على التقدم الذي تم إحرازه. يقوم المشرفون التربويون أثناء زياراتهم الروتينية إلى المدرسة بالتعرف على كيفية قيام المعلمين بعملهم وتغطية المنهج الدراسي. ومن خلال ذلك يمكنهم تفسير أداء الطلاب في اختباراتهم.

الاختبار الجيد هو أحد طرق المراقبة للتأكد من أن المعلمين ومديري المدارس والطلاب قد حافظوا على جداول أجندتهم التعليمية، وبهذا يكون الاختبار منتجًا نهائيًا للعمل الجماعي يساهم فيه الطلاب والمعلمون والمشرفون التربويون، تحت إدارة رشيدة لمدير المؤسسة أو المنظمة التربوية، وأيضًا يساهم في هذا العمل التربوي بصورة غير مباشرة؛ خفير المدرسة، ومديرة البوفيه، والصوَّل وهو قائمقام الانضباط وآخرون.

تأمين الأجندة التعليمية الوطنية للأمة:

يحرص الآباء على معرفة تقدم أبنائهم بصورة إيجابية وكيف سيكون هؤلاء الأبناء على استعداد لاستخدام تلك المعارف والمهارات التي اكتسبوها في المدرسة لحل مشاكلهم ومساعدة الآخرين في نفس الوقت. سيسعد الآباء برؤية التغيرات الإيجابية في مواقف وسلوكيات أبنائهم نتيجة للتعليم الجيد الذي حصلوا عليه في المدرسة. والتنفيذ السليم لأهداف المناهج التربوية وتحقيق هدف التدريس واختبار هذه الأهداف؛ سيكون كله عبارة عن تحقيق جميع طموحات أصحاب المصلحة من الآباء والمعلمين والتربويين وصناع القرار الآخرين.

نشر جزء من المقال ب:مجلة القلزم للدراسات التربوية والنفسية واللغوية- العدد الثاني عشر(مزدوج) - صفر 1444هـ - سبتمر2022

Sudan Certificate. pdf

تاريخ امتحانات الشهادة السودانية:

تأسست كلية غوردون التذكارية في عام 1905 وفي عام 1937 تم اتخاذ الترتيبات لتمكين الطلاب السودانيين من الجلوس لامتحان كامبريدج. تم إنشاء مجلس تحت اسم مجلس امتحانات الشهادة السودانية تحت إشراف جامعة كامبريدج في لندن. وقد تولى مجلس امتحانات جامعة كامبريدج مهام العملية برمتها مثل تحديد رسوم الجلوس للامتحان ووضع وطباعة وتصحيح الامتحانات وإصدار النتيجة وإرسالها مرة أخرى إلى السودان. تقدمت المجموعة الأولى من الطلاب السودانيين لامتحان شهادة كامبريدج في ديسمبر 1938 واستمر هذا الاختبار حتى ديسمبر 1954 وكانت الشهادة تسمى الشهادة التعليم العام. في ديسمبر 1954 تم تشكيل مجلس امتحانات السودان بمرسوم من الحاكم العام، وتقاسم مسئولية الامتحان بين جامعة كامبريدج ومجلس امتحانات

السودان. منذ عام 1952 تم تعديل التقويم الدراسي ليبدأ من يوليو وينتهي في مارس، بدلاً من أن يبدأ في يناير وينتهي في ديسمبر. وفقاً لذلك؛ تقدمت الدفعة الأولى من الطلاب للامتحانات في مارس 1956 وتم إجراء بعض المهام الامتحانية في السودان، وهي:رسوم الجلوس واختيار واضعي الأسئلة والمعلمين. أما بالنسبة للمراجعة والتقييم وإصدار النتيجة ومنح الشهادة، فقد استمرت في إنجلترا بالتعاون مع جامعة كامبريدج ومجلس امتحاناتها حتى عام 1962 حيث تم إجراء جميع الامتحانات محلياً. كانت أمانة لجنة امتحانات السودان هي الهيئة الفنية والإدارية التي تتابع إجراءات وتسليم أوراق الإجابة للتصحيح وإشراف المباشر على لجان (المراقبة). ترفع النتيجة إلى لجنة امتحانات السودان للموافقة عليها ومن ثم إعلانها. واستمر ذلك حتى عام 1969، وفي عام 1970 تم تعليق عمل لجنة امتحانات السودان بقرار وزاري وعهدت الامتحانات إلى خبراء أجانب وفي ذلك العام حدثت تغييرات في سياسات التعليم (السلم التعليمي في عهد الدكتور محيي الدين صابر). في عام 1972، أعيدت مهام الامتحانات إلى لجنة امتحانات السودان وأعطيت أسماء متعددة للشهادة المدرسية الثانوية.

مآخذ على الشهادة السودانية الآن:

تقف الأمة السودانية كل عام على أقدامها للاستماع إلى وزير التربية والتعليم وهو يعلن نتائج امتحان شهادة السودانية. هذه اللحظة مليئة بالتوتر، حيث يعتقد الناس أن نتائج هذه النتائج ستحدد مستقبل هؤلاء الصغار، اذ سيجد المتفوقون طريقهم إلى أفضل الكليات والأقسام، بينما سيضطر الآخرون للبحث عن مستقبل في مكان ما في هذه الحياة. وهذه طبيعة الأشياء. ولكن كيف يتم هذا الأمر؟

-هل يتم ذلك في جو من الصدق والنزاهة، ويتفرق بعدها الجميع في اتجاهات الدنيا الأربع وهم راضون عن هذه النتائج؟ أن أبسط ما يشوب عرض الوزير للشهادة السودانية كأنه يراد به اعلان مدفوع القيمة خاصة وأن معظم أوائل الشهادة السودانية في هذا العهد اصبحوا يأتون من المدارسالخاصة.

إنصاف ونزاهة:

يقول البروفيسور محمد زين العابدين عثمان، بجامعة الزعيم الأزهري: "لقد شاءت الظروف أن أتابع المؤتمر الصحفي الذي أقامته وزارة

التربية والتعليم العام لإعلان نتائج امتحانات الشهادة السودانية للعام 2012/2013 ورأيت الفرحة تملأ وجوه كل المسؤولين بالوزارة وعلى قمتهم وزير التربية والتعليم الاتحادي في حين أن النتيجة جد محزنة وتدعو للرثاء وتنعى التعليم العام في بادئ الأمر الذي ذهب إلى غير رجعة منذ أن استولت الإنقاذ على السلطة بانقلاب عسكري". بهذا الحزن الكبير يبدأ البروفيسور عثمان في تسجيل هذه اللحظة الخالدة في حياة كل طالب وأسرته. ويقول البروفيسور:"أذاع السيد الوزير وطاقمه المئة المتفوقين في المساق العلمي على مستوى السودان وكانت النتيجة أن 93 % من المتفوقين في المئة الأولى من أبناء وبنات مدارس العاصمة القومية وأكثر من 80 % من هؤلاء المتفوقين من المدارس الخاصة بولاية الخرطوم وأكثر من 70 % منهم من البنات مما يوحي بأن البنات أكثر ذكاءً وأكثر مقدرة على التحصيل من رفقائهم الأولاد وهذا حكم يجافي الحقيقة لأن هناك علة تقعد بالأولاد عن البنات يجب أن تدرس."

لكن السؤال هو كيف يتم تفسير هذه الأرقام؟ هل توضح هذه الامتحانات القدرات الكامنة في أبنائنا في جميع أنحاء البلاد، أم أن هناك خلل واختلال في نظام التعليم والتعلم وفي نظام الامتحانات نفسه؟ هذه الأسئلة أثارها الأستاذ عثمان اذ طرح بعض الأسئلة لمعرفة ما إذا كانت تلك الاختبارات صحيحة وصالحة وتسمح ببيئة تعليمية متساوية لجميع الطلاب السودانيين على قدم المساواة، بحيث تكون المنافسة عادلة؟ فهو يرى ضرورة اكتمال الوسائل التعليمية في جميع مدارس السودان العامة والخاصة حيث لا ينبغي أن يكون هناك فروق بين البيئات المدرسية، اذ تشمل البيئة الصحية معلمين ممتازين ومبان جيدة التهوية ومكتبات وكتب مدرسية. فإذا كانت هذه التسهيلات متوفرة في جميع المدارس، فيمكننا المطالبة بعدالة ونزاهة نظام الامتحانات الخاص بنا. وطرح الأستاذ ما يذكرنا بالمدارس المتميزة قديماً مثل حنتوب وخورطقت ووادي سيدنا، حيث كان أولاد الفقراء المهمشين متفوقين في دراستهم، يتعلمون ويقبلون في الجامعة أكثر من أبناء الخرطوم الثانوية الحكومية. لكن النتيجة الأخيرة تخبرنا أن الطلاب من المناطق المهمشة هم الأقل ذكاءاً وغير قادرين على الإنجاز، وأن الطلاب الذين يرتادون المدارس الحكومية، حتى في العاصمة الوطنية، أقل ذكاءاً من الطلاب الذين يرتادون المدارس الخاصة في الخرطوم والذين يظهرون على أنهم أكثر ذكاءاً من رصفائهم.

من أين يأتي التناقض؟:

معظم المعلمين والمختبرين للأسف تراكموا في الخرطوم، وأفضلهم تعاقدوا مع مدارس خاصة لارتفاع الأجور. ورغم توفر الوسائل التعليمية والتدريسية إلى حد ما في مدارس العاصمة الخرطوم، سواء كانت خاصة أو عامة، إلا أن هذه المدارس متاحة فقط لأبناء وبنات العائلات الثرية والمغتربين في الدولة، على الرغم من أن 95% من الشعب السوداني يعيشون تحت خط الفقر العالمي. لذلك، لا ينبغي أن نتوقع أن يتفوق هؤلاء المهمشون على أطفال العائلات الميسورة الحال، كما يقول البروفيسور عثمان ويرى البروفيسور، «أن الخلل يمتد حتى إلى المدارس الابتدائية حيث أن معظم الخسائر التعليمية تأتي من المدارس الابتدائية والثانوية من مناطق ذات امتيازات أقل، من أطفال الفقراء. وهذا يجعل السودان يبدو وكأنه محتكر لأن كل شيء يذهب للأثرياء. فنظام الامتحانات هذا، يصنفه الأستاذ عثمان على أنه نظام طبقي، غير عادل ضد أطفال المناطق الفقيرة لأنه سيخلق خلال السنوات القادمة فجوة واسعة تحتكر فيها بعض العائلات؛ مهن الطب والصيدلة والعلوم الطبية والهندسية وبقية ابناء الشعب الفقراء يذهبون للكليات الهامشية التي ليس لها حظ فى التوظيف او يصبحوا فاقداً تربوياً فى الشوارع والأزقة. وهذه كارثة المت بالبلد بسبب الإنقاذ لأن الفقراء لن يحالفهم الحظ في العمل اذ سيصبحون متخلفين تعليمياً وسيكون هنالك خللاً تنموياً حقيقياً، اذ أن أبناء الأغنياء هؤلاء الذين درسوا فى أحسن الكليات الجامعية بمالهم وليس بمقدراتهم لن يذهبوا ليعملوا فى مناطق الشدة وسيتكدسون فى المدن. وكأستاذ جامعي فقد لاحظ أن معظم الطلاب في الكليات العلمية للطب والصيدلة والمختبرات والاشعة والهندسة وغيرها هم في الغالب أبناء الأغنياء والوزراء والمغتربين، وهذا الوضع إذا استمر، سيدمر السودان.

ويقول عثمان، بانه لاحظ أن أكثر من 70% من هذه الكليات من الفتيات. ويتساءل هل هؤلاء الفتيات جاهزات للعمل في مناطق الصعوبات في أي خطة تنموية؟" وقبل اختتام مقالته، يقترح البروفسير عثمان تغيير نظام القبول والنسب المئوية بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات يكون فيها 25% من الطلاب المقبولين من المدارس الخاصة و25% من المدارس الحكومية

في العاصمة القومية والمدن الكبرى و50% من المدارس العامة بالريف. (كما ورد في الشهادة السودانية بين الخلل والاختلال – صحيفة الراكوبة 21-6-2012).

والشاهد من هذا الاستشهاد المطول من حديث البروفسير محمد زين العابدين عثمان من جامعة الزعيم الأزهري؛ أن التعليم في السودان صار تعليمياً طبقياً وقفاً على الاغنياء والمقتدرين – وذلك ما سجلته الأرقام الرسمية للدولة من إعلانها الرسمي لنتائج الشهادة السودانية – بينما حرمت أغلبية الرعية من الفقراء في الحصول على هذا الحق.

وتقف نتائج الشهادة السودانية بصورتها الحديثة شاهدة على صدق الرجل ومؤيدة لواقع الحال، إذ تحتكر الخرطوم ومدارسها الخاصة كل مجالات التفوق، وهي للمقتدرين فقط دون الفقراء من السودانيين، ولم يكن الأمر كذلك، حين كان العدل يسود ربوع الوطن، اذ كان يتسنم أوائل الجمهورية ولد أو بنت من حنتوب أو الفاشر الثانوية وأحياناً رمبيك ودنقلا الثانوية. وربما تكون البنت أو يكون الولد من الشمال أو الجنوب، وربما يكون ولد مسلم من ثانوية كسلا أو مسيحياً مثل ماريو بير بوجايل من رمبيك الثانوية 1965 أو بنت مسيحية مثل الينور أوكسد نوسيان من مدرسة الراهبات، 1966 أو أنيل كومار كوناني - السوداني من أصل هندي من مدرسة كمبوني 1967 في الخرطوم. انظر القائمة في الرابط ادناه. https://sudaneseonline.com/board/510/msg/1646112092.html

لماذا تفوق طلاب المناطق الريفية في الماضي:

1. مدرسون ممتازون:كان الطلاب من المناطق الريفية يتلقون تعليمًا من مدرسين ممتازين حصلوا على نفس المؤهلات وتم تدريبهم في نفس معهد تدريب المعلمين في أم درمان (HTTI) وكانوا يدرسون نفس المنهج ومن نفس الكتب الدراسية.

2. نزاهة الاختبارات والتصحيح:كانت الاختبارات تُنظم وتُراقب بدقة من قبل وزارة التربية والتعليم، مع توفير بيئة امتحانية نزيهة للطلاب. كانت حالات الغش نادرة أو منعدمة تماماً بفضل الرقابة الصارمة من قبل المشرفين على الامتحانات.

3. تصحيح الامتحانات بواسطة مدرسين محترفين:كانت الامتحانات

تصحح بواسطة مدرسين ذوي خبرة وسمعة طيبة في المجال، مما ضمن نوعية عالية لعملية التصحيح وتقييم الطلاب.
من المؤسف أن الممارسات الجيدة لنظام الامتحانات غائبة اليوم. فالأثير مليء بالأخبار المخيبة للآمال التي تشير إلى تدهور التعليم بسبب الفساد في عملية التقويم التربوي (الامتحانات).
الاختبار - كما نعلم - عبارة عن عقد تعاقد بين الطالب والمدرسة، حيث يُوّدع الطالب في نهاية تعليمه بتعهد بأداء الامتحان، بشرط أن يكون الامتحان مستوفياً لشروط الامتحان الجيد، يقوم على أسس علمية وتعليمية، وخال من الأخطاء مع صحة المحتوى وشموليته ويقدم في ظروف صحية وموضوعية تتعلق بالمكان والزمان ونزاهة الاشخاص الذين يقومون بإدارة هذه المناسبة القومية الهامة. لكن اليوم يتم وضع العديد من الاختبارات من خارج المناهج الدراسية لتفتقر إلى (صدق المحتوى) وغنية بالأخطاء العلمية والفنية. ويجري الغش من قبل بعض الطلاب تحت إشراف إدارة المدرسة وتآمر المراقبين في غرف الاختبار في بعض المراكز.
في ظل هذه الملابسات، ومع مثل هذه الأخطاء، يترك الطالب المدرسة ويودع تعليمه في المدرسة الثانوية بأسوأ انطباع أو شعور يمكن أن يحمله. يجلس معظم الطلاب للامتحان، ثم يغادرون المدرسة ولديهم اعتقاد جازم بأن جميع الاختبارات كانت مزحة كبيرة. أصبح الغش وتسريب الامتحانات ظاهرة تقصم ظهر التعليم في البلاد، حيث يمارس معظم الطلاب الغش، باستخدام حيل كثيرة، تحت إشراف المراقبين، في قاعة الامتحانات. ويلعب بعض المعلمين دوراً رئيساً كمساعدين لعملية الغش هذه. هذه الممارسات، ستولد على المدى القريب والبعيد جيلا من محترفي الغش، والذين سيبدأون حياتهم المهنية بالحصول على ورقة مزورة، تأهلهم في الحصول على وظيفة في الحكومة أو المؤسسات الخاصة ومن ثم سيكون لدينا جيل من:

- القضاة المرتشين.
- وكلاء النيابة الفاسدين.
- ضباط الشرطة زائفين ومزيفين.
- رجال أعمال فاسدين.

- الاطباء والمهندسين والمحامين والفنيين غير المؤهلين.
- أمهات غشاشات.
- أئمة مساجد كاذبين
- وسياسيين وقادة غير مؤتمنين
- علماء فتوى منافقين أفاكون، يحورون نصوص الدين، فيحللون ما حرم الله وتكون الفتوى على حسب مقتضى الحال.

وعلى مثل هؤلاء الأشخاص الخادعين أصحاب المهن تقوم إدارة وبناء الدولة، وأي دولة تقوم ركائزها على الغش في التعليم بمؤهلات الاحتيال، سينتشر الفساد في ربوعها، كما نرى الآن كيف تتم إدارة العديد من شئون العباد والبلاد – عن طريق الرشوة والغش منذ أيام التلمذة الأول، لأن سلوك الغش كان أمراً طبيعياً – وغير مجرّم في المدرسة. ثم تكون الكارثة عندما يتم تأمين وظائف لمثل هؤلاء المهنيين بنفس الطريقة الفاسدة التي حصلوا بها على مؤهلاتهم الدراسية، ذلك لأن هشاشة القوانين وتطبيقها أمّن لهؤلاء الفاسدين الملعب فامنوا العقاب وأساؤوا الأدب.

اذن ما هو المخرج لعلاج كل ما ذكر اعلاه؟:

الغاء واستبدال امتحانات شهادات التعليم العام:

جاءت ثورة ديسمبر 2018 المجيدة لإرساء أسس الديموقراطية وتأسيس الدولة المدنية، وهي بالضرورة دولة القانون والحقوق المتساوية، ودولة المؤسسات التي يحرسها مواطنون صالحون بالضرورة؛ وعلى دراية بمتطلبات هذه الدولة الحديثة. وصناعة هذا النوع من المواطنة يتم في مصانع الدولة التربوية والتعليمية ولذلك نقول (أن مصير وقدر أي أمة من الأمم يبدأ دائماً من بين جدران الفصل الدراسي) أي ان رفعة الامة يكون بقدر رفعة ابنائها في تحصيلهم العلمي والمهارات الحياتية التي يكتسبونها من الدراسة في الفصل المدرسي أو المدرج الجامعي.، وأن مصير الدولة ونموها وازدهارها مرتبط بمخرجات التعليم بشكل عام، والتعليم العام بصورة خاصة كأساس للبناء والتنمية.

نحن نؤمن تماماً أن التعليم وسيلة لتحقيق الحرية على مستوى الفرد والجماعة والرفاهية وهي توافر مستلزمات الحياة الكريمة للمواطن في حدها الادنى الذي يحفظ له كرامته من غير من ويحافظ على حياته باعتبارها أغلى ما يملك. ونأمل أن تتم جميع عمليات التعليم والتعلم

بمبادئ سليمة تتسم بالنزاهة والصدق والعدالة، وهي شعارات الثورة.
ونؤمن بأن إصلاح التعليم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطبيق نظام تقييم أكاديمي شامل من توفير البيئة المدرسية الجاذبة والمعلم الملتزم والمنهج السليم يتبعه نظام تقويم وامتحانات مدرسية نزيهة تقيس تماما اثر التعليم وجودة مخرجاته.
وعليه، فإننا نظن أن إدارة هذا الملف بالصورة الحالية قد ألحقت أضراراً بالغة بالتعليم في السودان، الأمر الذي يتطلب تدخلاً سريعاً لمعالجة هذه المشكلات. وفي هذا السياق، نقدم هذه الموجهات في البحث عن منطقة إنزال آمنة لتحقيق تطلعات أمتنا السودانية، فنحن بحاجة إلى ما يلي:

- أن ندرك أن التعليم يعاني من أزمة حقيقية تتطلب معالجة سريعة وشاملة.
- التأمل في أن امتحانات الشهادة الأساسية السودانية والشهادة الثانوية لم تعد معايير موثوقة لقياس مخرجات التعليم في السودان، حيث انتشرت ظاهرة الغش على جميع المستويات في كل عام.
- تعتبر هذه الشهادات بصورتها الحالية شهادات "مزورة" تحمل التوقيع الرسمي وختم الدولة. ومنح هذه الوثائق-التي لا تساوي الحبر الذي كتبت به-جريمة كاملة بحق الوطن والمواطن.
- لم تعد هذه الوثائق في شكلها الحالي صالحة كمعيار للقبول في مؤسسات التعليم العالي في السودان بسبب المعالجات الإحصائية التي تؤدي إلى تضخم وتراكم الدرجات العليا.
- كما تسببت في ارباك سياسة القبول في الجامعات كما حدث منذ عامين حيث تكدست الدرجات في القبول لكليات الطب والهندسة بحرمان طلاب من المنافسة اوشكوا على حصول الدرجات النهائية في الاختبارات.
- كما يجب ملاحظة الهدر التعليمي في الجامعات وعدم القدرة على مواصلة الدراسة نتيجة قبول طلاب بشهادات زائفة حصلوا عليها بالغش في امتحانات الشهادة الثانوية. مما يجعلهم يتساقطون من بداية المشوار الجامعي.
- تكلف عملية إجراء الامتحانات القومية السنوية مليارات ومليارات من الجنيهات، وهي أضعاف ميزانية وزارة التربية والتعليم السودانية،

والناتج التعليمي متدني للغاية كما نلمسه الآن في الضعف الواضح في قدرة الطلاب على التعبير والكتابة واجراء عمليات حسابية مبسطة فخريجوا الابتدائي أقرب الى الامية وتدني واضح في مستوى اللغات العربية والاجنبية معاً. وعليه فإننا نرى تحويل هذا المبلغ الضخم لدعم رواتب المعلمين وتدريبهم وإصلاح البيئة المدرسية لجعل المدارس مكان جاذب للأطفال.

العلاج:

تعتبر الاختبارات بشكل عام وسيلة للقياس وأداة للتحكم في ضبط جودة عمليات التعليم والتعلم. فمن خلال الاختبار الجيد يمكننا:

- الحكم على مستوى تحصيل الطالب الأكاديمي ومقدار هضمهم للمقررات الدراسية.
- مراقبة أداء أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف التدريس المنهج بشكل كامل وفعال.
- استنتاج أن عمليات المراقبة والمتابعة قد تمت بصورة فعالة من قبل المشرفيين التربويين في متابعة تنفيذ الخطة الدراسية وإعداد الاختبارات الفصلية أو النهائية بكل صدق واختبار شامل.
- تقويم أداء الكادر الإداري، حيث تتم المراقبة اليومية على أداء المعلمين، في تنفيذ خطة الدروس اليومية، من خلال التوقيع على سجل إعداد الدروس (وسنفرد له حلقة كاملة ان شاء الله) وكراسة الحضور ومتابعة الاختبارات الدورية.
- تقييم فاعلية ونجاح المنهج من حيث المخرجات التعليمية وانعكاس التعليم على سلوكيات الدارسين في الواقع العملي في حياتهم اليومية.
- تحقيق أجندة الدولة من الفلسفة التربوية للتعليم بصورة عامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية المضمنة من خلال مراجعة المناهج المدرسية القومية.

ومن المؤسف أن معظم هذه الأهداف غائبة لأسباب عديدة لا يمكن التفصيل فيها هنا. ومع ذلك، ومع تفاقم الأمر بسبب انتشار الفساد في معظم عمليات التعليم والتعلم، فإننا نعتقد أن المعالجة الجذرية لكل ما يتعلق بالتعليم يجب أن تكون مصحوبة ب:

- الإعتراف بأن التعليم في أزمة تتطلب معالجة سريعة وفعالة في التعليم العام والخاص.
- وضع القوانين والأنظمة التي تنظم العلاقة بين أصحاب المصلحة والمؤسسات التعليمية مع ضمان مراقبة ذلك من خلال الوزارات والإدارات والنقابات والمدارس والجامعات.
- تطبيق أساليب إدارة عمليات التقويم التربوي بالتعليم لحسم الفساد المستشري في تسريب الامتحانات والغش من قبل الطلاب بمساعدة بعض المعلمين غير المنضبطين في كل هذه العمليات.
- أدت الممارسات غير المسئولة الى إفراغ شهادات التعليم العام من محتواها، مما افقدها مصداقيتها في أن تكون معياراً سليماً للقبول في مؤسسات التعليم العالي في السودان، بسبب التضخم الناتج عن المعالجات الاحصائية وعمليات المكياج والديكور التي تتم قبل ظهور النتائج.

• التوصيات :

1. يجب إلغاء اختبارات الشهادات مرحة الاساس والمتوسطة فيما بعد اعتباراً من العام المقبل ليتم منح شهادة اتمام مرحلة الأساس باختبارات نقل عادية تتم داخل المؤسسة العلمية التي ينتمي اليها الدارس.
2. يجب عقد مؤتمرات وورش عمل وندوات لمناقشة مقترح (بإلغاء امتحانات الشهادة الثانوية السودانية) ومنح شهادة اتمام المرحلة الثانوية من نفس المدرسة كما هو الحال في بعض الدول العربية، مثل السعودية وغانا ونيجيريا، مما أدى الى بحث الجامعات في غرب افريقيا على اختراع آلية قبول جديدة في مؤسسات التعليم العالي.
3. يجب على وزارة التعليم العالي أن تضع أسس ومعايير جديدة كمتطلبات للقبول في مؤسسات التعليم العالي- كما هو الحال في الكليات العسكرية في السودان وكذلك في معظم جامعات العالم - حيث لم تعد الشهادة الثانوية وحدها المعيار الوحيد لقبول الطلاب بالجامعات.
4. كما ان هذه الشهادات لا تستطيع ان تعطينا درجة التنبؤ في استعداد

الطالب بالاستمرار في الدراسة الجامعية بلا عوائق؛حيث تشير الدلائل الى تعثر العديد من الطلاب في التعليم الجامعي، والى تفاقم زيادة الرسوب في الجامعات السودانية، بسبب عدم القدرة على اجتياز هذه المرحلة (برجولة)؛ مما ادى الى التراخي والتعاطف المضر من بعض هيئات التدريس في بعض الاحيان في مساعدة الطلاب على اجتيازها بالحصول عى الحد الأدنى من متطلبات التخرج.

5. استغلال تلك المليارات من الجنيهات - بالإضافة إلى ميزانية وزارة التربية والتعليم الفيدرالية – التي تنفق في عمليات إدارة الشهادات الأساسية والثانوية لتحسين أوضاع المعلمين والبيئة المدرسية بشكل عام.
6. وضع القوانين واللوائح المنظمة لعلاقات أصحاب المصلحة من الطلاب وأولياء الأمور والوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية، والتي تساهم جميعها في إنجاح التعليم وتحسين نتائجه، والتي من المتوقع أن تسهم بشكل فعال في نهضة البلاد.

الربح والخسارة:ماذا ينتج عن إلغاء شهادات التعليم العام؟:

من حقنا أن يطرح السؤال أعلاه. وفي الحقيقة نحن لا نطالب بإلغاء الشهادات العامة؛ بل ندعو الى آلية جديدة لمنح هذه الشهادات لتبشر بتخريج ونجاح الطالب في اكمال مسيرته التعليمية. ونهدف الى عملية منح الشهادة أن تكون عملية ميسرة بعيدة عن إهدار الوقت والمال وخالية من الجهد العقلي والبدني المتعاظم والتوتر والضغوط النفسية للطلاب وذويهم. نرى منح الشهادة السودانية وبالاسم نفسه لكن بآليات مختلفة. سيكون المرشحون المؤهلون للحصول على هذه الشهادة هم من أنهوا تعليمهم الثانوي، بعد أن جلسوا لامتحانات النقل التي تجرى في نفس المدرسة، من قبل نفس المعلمين وفي نفس المكان. إذن ما الذي تعتقد أننا سنخسره أو نكسبه من ذلك؟ من خلال اتباع هذه السياسة الجديدة في منح هذه الشهادات دون الحاجة الى إجراء اختبارات قومي موحد، لن نخسر شيئاً بل سنكسب كل شيء تقريباً. وستكون مكاسبنا كالآتي:

تخفيف الضغوط النفسية:

يواجه الطلاب ضغوطاً نفسية هائلة عادة ما تنشأ من التوتر الناجم للاستعداد لخوض امتحانات الشهادة الثانوية السودانية. يعتبر الامتحان حدثًا مهماً ومحورياً، حيث يبذل الطلاب وأسرهم جهداً كبيرًا لتسهيل مرورهم بهذه التجربة بأفضل الطرق الممكنة. تؤدي هذه العملية إلى توليد توتر عالي بين الممتحنين وعائلاتهم، حيث يعيشون في حالة طوارئ تنتهي بانتهاء عملية الامتحان. أما الامتحان والشهادة في نسختها الجديدة التي نقترحها ستخفف من هذا التوتر وتحفظ كرامة الممتحن، حيث ستكون العملية سهلة وممكنة لتحقيقها بنهاية الدراسة في المدرسة. لن تكون هناك حاجة لمزيد من التوتر، حيث سيكون يوم الاختبار النهائي كأي يوم آخر في المدرسة. الاختلاف الوحيد الذي سيشعر به الطالب هو أن هذا اليوم سيكون اليوم الأخير في مدرستهم المحبوبة، وقد يكون ذلك اليوم هو اليوم الأخير الذي يودعون فيه زملائهم ومعلميهم والاماكن المجاورة للمدرسة التي الفوها لفترة من الوقت.

وضع الأسرة:

يعتبر الجلوس لشهادة الثانوية وقتاً حرجاً للأسرة على المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

نفسياً:

تتعرض الأسرة لضغوط شديدة اذ ستعمل ليلاً ونهاراً لتزويد الممتحنين بكل ما يلزم لجعل رحلتهم إلى الامتحان النهائي سهلة ومريحة. وربما تتعارض هذه العملية مع احتياجات ورغبات الأشخاص الآخرين في الأسرة، اذ سيتعين عليها إلغاء معظم الارتباطات الاجتماعية مع الجيران والأقارب للحفاظ على مناخ هادئ للممتحن. هذه المسألة مرهقة للغاية ولها تأثير اجتماعي، حيث يتم إيقاف الزيارات أو الترفيه، وهذا سيؤثر بشكل خاص على الأطفال والشباب الآخرين في الاسرة الذين سيتعين عليهم الحفاظ على كل شيء هادئ حتى نهاية الرحلة.

اقتصاديًا:

يضطر الأهالي إلى دفع أموال إضافية مقابل التدريس الإضافي، وقد تتحمل بعض الأسر تكاليف المعلمين الخاصين لإجراء دروس خصوصية

لجميع المواد، بينما قد يجد البعض الآخر صعوبة في الحصول على هذه الدروس الخصوصية. تفتح المدارس الخاصة أبوابها للمعسكرات وتحتفظ بالأطفال لساعات طويلة في التدريس الإضافي، والعديد من هذه المعسكرات يشوبها بعض المخالفات. موسم الاختبارات القومية السنوية يكون دائماً موسماً لجني الاموال الطائلة في أنشطة غير ذات صلة مباشرة بأهداف الدراسة. ومعظم هذه الأنشطة ليس لها تأثير إيجابي على التعليم والتعلم. لذلك، سيتم إلغاء كل هذه الممارسات السيئة لأنه ليس لها أثر إيجابي في عملية التدريس والتعلم،اذ يكون كل الجهود في التدريس من أجل الامتحان فقط. وهذا سلوك غير تربوي بل مدمر للعملية التعليمية برمتها.

الدروس الخصوصية:

تستخدم المدارس الخاصة الدروس الخصوصية لتحقيق أقصى استفادة من هذا الوقت لجني المال دون معارف أو مهارات إضافية للأطفال. فالدروس تدور حول كيفية اجتياز الاختبار فقط، حيث يتم التدريس لأجل الاختبار. يتم إقامة المعسكرات ويجمع مئات الطلاب لاكتساب تقنيات إجراء الاختبار ولكن لا شئ يهدف بتأمين تعليم حقيقي وطبيعي.

إعلان نتائج الشهادة السودانية:

طريقة إعلان نتائج الشهادة السودانية ممارسة سيئة؛ فعادة ما يأتي وزير التعليم ليصنع مهرجاناً من هذا الحدث. يقرأ الأرقام ويذكر أسماء المدارس التي تفوق فيها الطلاب. هذا النوع من الإعلان سلوك غير تربوي حيث تبدو وزارة التعليم مثل سمسار في بورصة او بازار يبيع سلعاً كاسدة في المزاد. هذه الممارسة ضارة للغاية ومخزية، إذ يستخدم الإعلان في تسويق بعض المدارس بدلاً من تقديم تحليل علمي مفيد مدعوم بالإحصائيات والأرقام عن المخرجات الحقيقة للتعليم والاختبارات، لتخبرنا مدى التقدم الذي تم تحقيقه ومقدارما تعلمه أبناؤنا في هذه المدارس، وإلى أي حد يستطيع هؤلاء الأطفال استخدام هذه المعارف والمهارات في حياتهم اليومية.

تحسين التعليم والتعلم:

الامتحان وسيلة للقياس حيث يعطينا فكرة عن أداء الطلاب والمعلمين ومديري المدارس والمرشدين التربويين وكذلك يمكنه إخبارنا عن نجاح

المنهج الدراسي ومدى تحقيق الاهداف التربوية والتعليمية على المستوى القومي.
تعتبر الاختبارات أيضاً وسيلة للتحكم حيث يمكن أن تعكس نتائج الامتحانات مقدار التزام المعلمين في تدريس عناصر المنهج الدراسي وتنفيذ الخطة التربوية واتباع الخريطة التعليمية كما هو مرسوم لها على مستوى الدولة، وأن الطلاب قد نجحوا في تعلم وفهم واستيعاب المقرر بأكمله.
ستشجع سياستنا الجديدة المعلمين على مراجعة المنهج بأكمله من خلال التعامل الجاد لأن الشهادة السودانية لن تكون المعيار الوحيد للقبول بالجامعة؛ اذ نقترح على الجامعات تصميم شروط قبول جديدة وإجراء تقييم محلي داخلي يمكنها من اختيار مرشحيهم الجدد من الطلاب. لذا فإن أي طالب يرغب في الالتحاق بالجامعة سيحتاج إلى تدريس حقيقي في مدرسته لتأهيله لاجتياز امتحانات القبول التي ستتم تصميمها من قبل السلطة المحلية بالجامعة المعنية. لذلك يتعين على كل من المعلمين والطلاب العمل بجد لمواجهة التحدي وتأهيل الطلاب لاجتياز امتحانات القبول التي ستجري بصورة شاملة أو فردية من قبل كل جامعة. وباختصار، ستكون لهذه السياسة الجديدة تأثير على المعلمين ليقوموا بالتدريس بفعالية لتحقيق أهداف المقرر الدراسي أو المنهج الدراسي وسيجبر الطلاب على تبني استراتيجيات وتقنيات تعلم حقيقية ليس من أجل اجتياز الاختبار بل من أجل الحياة. كما سينعدم الغش والتلاعب بالامتحانات وتتوقف عملية التسريب الذي يضر بسمعة الممتحنين والطلاب على السواء.

تعديل سياسة القبول والاختيار للطالب الجديد في الجامعات ومعاهد التعليم العالي:

ستلزم هذه السياسة الجديدة الجامعات في البحث عن معايير قبول جديدة في الأقسام والبرامج. لن تكون الجامعة ملزمة بعد الآن بالالتزام بالشهادات المدرسية من التعليم العام. ستكون للجامعات معايير إضافية تصممها وتديرها الجامعات بنفسها، وربما تحدد كل جامعة شروط قبولها للطلاب الجدد. لذا فإن الوافدين الجدد سيجلسون لبرنامج تحدده الجامعة نفسها. ومن المتوقع أن يتم تصميم هذا النوع من الاختبارات بصورة احترافية ليتم اختيار من بين أفضل الممتحنين للقبول بالجامعة المعنية.

تقليل الفاقد التربوي:

نعتقد بأنه عندما يكون للجامعات حرية اختيار طلابها وفقاً لمعايير جديدة، فإنها ستحرص على التأكد من استخدام معايير جيدة لاستقطاب أجيال الطلاب الجدد الذين سيشرفون الحرم الجامعي بآمال حقيقية. وسيتم اختيار هؤلاء القادمين الجدد بنزاهة واحترافية عالية. وستقوم الجامعة بعد ذلك بتأمين برامجها والتأكد من أن جميع هؤلاء الأشخاص تقريباً سوف يجتازون اختباراتهم النهائية بنسبة 99% دون إهدار أو تبذير في الموارد البشرية.

توفير المال:

يتم تخصيص الكثير من الاموال من ميزانية الدولة كل عام لإدارة عملية امتحانات الشهادة المدرسية في السودان. هناك العديد من المراحل التي تكلف الكثير من المال لتمكن الطلاب من الجلوس للامتحانات النهائية. ليس في متناول يدي أن أقول كم من المال تكلف امتحانات الشهادة السودانية، ولكن على حد علمي، من مصدر رفيع يعمل في وزارة التربية والتعليم ولديه معرفة حول سير الأمور في قسم امتحانات السودان؛أخبرني أن تكلفة عملية إدارة امتحان الشهادة السودانية تبلغ أضعاف الميزانية السنوية لوزارة التربية والتعليم الفيدرالية في السودان. وليس لدي طرف ثالث للتحقق من هذه الأرقام، لكنني متأكد من أن هذه الأموال أموال مهدرة في مثل هذا العمل ومكاسب دون المتوقع، حيث أن هذه الأوراق (الشهادة) التي تمنح لمن أكملوا المرحلة الثانوية وانتهاء التعليم العام شهادات غير صالحة عملياً لقياس أي هدف من أهدافنا التربوية الخاصة أو العامة، إذ تخضع هذه الشهادات لعمليات إحصائية وعمليات تجميل في مطابخ وزارة التربية، وهي قطعاً لا تعبر عن الحقيقة. والطلاب أنفسهم يدركون أن هذا العمل لا يعبر عنهم بصدق، لانهم يعرفون تماماً ما يحدث في اختبارات الشهادة السودانية من غش وتسرب يقدح في صدق الأرقام التي يجدونها في أوراق شهاداتهم الموسومة بختم وزارة التربية والتعليم والموثقة بختم وزارة الخارجية بالسودان. نحن نرى توجيه هذه الأموال الطائلة لتحسين رواتب أعضاء هيئة التدريس وتدريب أفضل لكادر التعليم بالإضافة إلى تحسين البيئة المدرسية لجعلها أكثر جاذبية لصغار الدارسين.

تعديل سياسات القبول في الجامعات ومعاهد التعليم العالي:

يعتبر التعليم الثانوي بدون اختبارات موحدة (قومية) كالشهادة السودانية أو المصرية نادر نسبياً، حيث تستخدم الاختبارات الموحدة عادةً لتقييم أداء الطلاب وتحديد مؤهلاتهم للتعليم العالي في العديد من البلدان. ومع ذلك، هناك بعض الأنظمة التعليمية حيث لا تلعب الاختبارات الموحدة دوراً بارزاً أو حيث يتم استخدام أساليب تقييم بديلة. فيما يلي بعض الأمثلة:

فنلندا:

يُستشهد بنظام التعليم في فنلندا غالباً كمثال على النظام الذي تقل فيه استخدام الاختبارات الموحدة. بدلاً من الامتحانات الموحدة، يتم التركيز في التقويم على التقييم المستمر من قبل المعلمين طوال العام الدراسي. الأساس هو التنمية الشاملة والتعلم بدلاً من الاختبارات ذات الأهمية الكبيرةhigh -stake examinations)

الدول الإسكندنافية (الدنمارك، النرويج، السويد):

تميل هذه البلدان أيضاً إلى اعتماد أقل على الاختبارات الموحدة مقارنة ببعض البلدان الأخرى اذ يعتمد التقييم في كثير من الأحيان على التقييم المستمر والمشاريع والدورات الدراسية بدلاً من الاختبارات الموحدة.

•البكالوريا الدولية(IB)

يُقدم منهج IB في العديد من البلدان ويضع تركيزاً أقل على الاختبارات الموحدة مقارنة ببعض الأنظمة الوطنية. يتضمن التقييم في برامجIB مشاريع وعروض ودورات دراسية واختبارات يتم تقييمها داخلياً من قبل المعلمين وتحكيمها خارجياً.

المدارس التقدمية:

تُعتبر بعض المدارس البديلة أو التقدمية حول العالم تقديم التعلم التجريبي وقد تعتمد بشكل أقل على الاختبارات الموحدة. وغالباً ما تركز هذه المدارس على التعلم القائم على المشاريع والملفات الشخصية والتقييمات النوعية لتقدم الطلاب.

على الرغم من أن هذه الأمثلة قد تقلل من أهمية الاختبارات الموحدة، إلا

أنه من المهم ملاحظة أن ممارسات التقييم قد تختلف داخل نظام التعليم في كل بلد، وقد تلعب الإختبارات الموحدة دوراً ايجابياً في بعض السياقات كما يمكن ان تلعب دوراً سالبا في سياقات أخرى كما لاحظنا في ظاهرة تسرب اختبارات الشهادة السودانية في أعوام متتالية.

بالإضافة إلى ذلك، ينطوي الانتقال إلى التعليم العالي في العديد من البلدان غالبًا على بعض أشكال الاختبارات الموحدة أو التقييم لأغراض القبول.

وتطرقنا في المقال السابق الى تعديل سياسة القبول في الجامعات السودانية وقلنا ان الغاء الشهادة السودانية لا يعني استبعادها كمعيار للقبول ولكن يجب ان نلزم الجامعات باستحداث آلية قبول جديدة للطلاب بمعايير قبول جديدة في الأقسام والبرامج لما اعتور الشهادة السودانية من عوار. لن تكون الجامعة ملزمة بعد الآن بالالتزام بالشهادات المدرسية من التعليم العام اذ ستعتبر الشهادة دليل – فقط – على انهاء المرحلة الثانوية بنجاح واكمال متطلبات الدخول الى التعليم في المرحلة الجامعية

ستكون للجامعات معايير إضافية تصممها وتديرها الجامعات بنفسها كما ذكرنا ، وربما تحدد كل جامعة شروط قبولها للطلاب الجدد. لذا فإن الطلاب الجدد سيجلسون لبرامج تحددها الجامعة بنفسها.

ومن المتوقع أن يتم تصميم هذا النوع من الاختبارات بصورة احترافية ليتم اختيار من بين أفضل المتحنين للقبول بالجامعة المعنية. ان منح الجامعات حرية اختيار عناصرها من الطلاب الجدد سيقلل من ظاهرة الفاقد التربوي في الجامعات اذ عن طريق هذه السياسة الجديدة ستحرص الجامعة على استقطاب الطلاب الجدد الذين سيشرفون الحرم الجامعي بمواهب حقيقية ترفع من اسم الجامعة وسمعتها.

ونتوقع ان يتم اختيار هؤلاء القادمين الجدد بنزاهة واحترافية عالية للمحافظة على سمعة الجامعة مستقبلا. وستقوم الجامعة بعد ذلك بتأمين برامجها والتأكد من أن جميع هؤلاء الأشخاص تقريباً سوف يجتازون اختباراتهم النهائية بنسبة 99% دون إهدار أو تبذير في الموارد البشرية.

معايير النزاهة:

تعتمد الجامعات في العالم على سمعة الاساتذة في هذه الجامعات ولذلك تحرص الجامعات على استقطاب افضل العناصر من الاساتذة المتميزين

في مجالاتهم الاكاديمية كمعلمين وباحثين. ولكي تترسخ اقدام الجامعة وتتحسن سمعتها تتقيد بالمعايير الدولية التي تضعها في مصاف الجامعات العالمية التي تخضع الى معايير تقييم وتصنيف الجامعات عالمياً مثل تصنيف الجامعات العالمية:QS تصدره Quacquarelli Symon ويقوم بتقييم الجامعات استناداً إلى عوامل مثل السمعة الأكاديمية، والسمعة لدى أصحاب العمل، ونسبة الهيئة التدريسية/الطلاب، والاستشهادات لكل هيئة تدريسية، ونسبة الهيئة التدريسية الدولية، ونسبة الطلاب الدوليين. كذلك تصنيف جامعات العالم:Times Higher Education الذي يتم نشره من قبل مجلةTimes Higher Education ، ويقوم بتقييم الجامعات استناداً إلى معايير مثل التدريس، والبحث، والاستشهادات، والنظرة الدولية، والدخل الصناعي. ثم تصنيف الجامعات العالمية ARWUأو تصنيف شنغهاي:يتم تجميعه من قبل مركز الجامعات العالمية لجامعة شنغهاي جياوتونغ، ويركز أساساً على الإنتاجية وجودة البحث، بما في ذلك عوامل مثل الحائزين على جوائز نوبل، والباحثين الأكثر اقتباساً، والنشر في المجلات الرصينة. وكذلك تصنيف أفضل الجامعات العالمية لمجلة:US News & World Report يقوم هذا النظام بتقييم الجامعات على مستوى العالم استناداً إلى عوامل مثل السمعة البحثية العالمية، والسمعة البحثية الإقليمية، والنشرات، والاستشهادات، والتعاون الدولي، وعدد الأوراق الأكثر اقتباساً. وتستخدم هذه المؤسسات البارزة معايير متنوعة لتقييم وتصنيف الجامعات، ولكل منها نقاط قوة وضعفها الخاصة. ومن المهم بالنسبة للأفراد أن يأخذوا بعين الاعتبار تصنيفات متعددة ومعايير متنوعة عند تقييم الجامعات. هذه المعايير تجعل من الجامعة هدفاً للطلاب الممتازين كما هي هدف للأساتذة المبدعين.

فالبحث عن التميز يعني بالضرورة البحث عن المعلم الممتاز والطالب المتفوق ولذلك ستحرص الجامعات على النزاهة في معايير الاختيار لهولاء الطلاب من غير تحيز لجهة أو قبيلة أو لون سياسي والاّ سينفضح أمرها وتفقد بريقها ومصداقيتها. ولذلك نرى ان تطبق معايير القبول بنزاهة كبيرة لكي تحافظ الجامعة على سمعتها بين رصيفاتها.

ان اتباع سياسة القبول المحلية بالجامعات ستساعد في توزيع (الذكاء) بحيث يتيح للطالب (المتفوق) في الاقليم المعني ان يواصل دراسته في

مؤسسات التعليم العالي القريبة من مكان سكنه واهله، وهذا سيوفر الجهد والوقت والمالٍ. هذه السياسة سترغب الطلاب للاستقرار بأقاليمهم حيث يجدون فرصاً افضل للمنافسة في الكليات التي يرغبون فيها، ولن تستأثر جامعات العاصمة وحدها بأفضل العناصر كما هو الحال.
ولزيادة فرص النزاهة سيكون لكل جامعة جسم مستقل للرقابة على اختبارات القبول يتكون من اصحاب المصلحة من اطياف المجتمع كله.
هذه الرقابة الرسمية والشعبية ستزيد من فرص النزاهة والشفافية في قبول الطلاب الجدد بالجامعة المعنية. وهذه السياسة لا تمنع في تنافس الطلاب في الجامعات القومية على مستوى القطر. وأيضا لزيادة النزاهة في القبول يمكن لوزارة التعليم العالي عن طريق آليات ضبط الجودة في مخرجات التعليم العالي أن يكون لها أثر ايجابي في نزاهة الممارسات في قبول الطلاب في الجامعات السودانية.

تحجيم مواد الاختبار لدخول الجامعات:

لتسهيل اجراء الاختبارات في الجامعات وسرعة معالجة الطلبات يمكن للجامعة ان تحدد مواد بعينها للقبول والمنافسة. ويمكن ان يحدد للمساقات العلمية والهندسية المواد التالية:(لغتان + ثلاث مواد) اكاديمية أو فنية والدراسات النظرية (لغتان+ ثلاث مواد اجتماعية او انسانية)

توطين الذكاء:

عند وضع الجامعات السودانية معايير وأسس جديدة للقبول، يجب أن تراعي الظروف الطبيعية والموضوعية الخاصة بكل إقليم من إقاليم السودان. للجامعة أن تضع أسس قبول لتشجيع (توطين الذكاء) الذي كانت تستقطعه الجامعات القومية في الخرطوم والمدن الكبرى في احتكار الدرجات العالية وترك الفتات للجامعات الإقليمية لتتغذى بالدرجات الأدنى. في هذه الحالة، ستنحصر المنافسة بين أبناء الإقليم أو من يريد الالتحاق بالجامعة أو تلك من أبناء الأقاليم الأخرى ويتم الأمر بها بكل النزاهة والشفافية. بهذه السياسة، سنضمن وجود طلاب متفوقين يتوقون للدراسة في جامعاتهم الإقليمية مما سيسهم في التنمية بكوادر حريصة على مناطقها ومصالح أهلهم. وبهذا الترتيب نضمن التوزيع العادل الطبيعي للذكاء السوداني حيث تتاح الفرص للنمو الطبيعي للإنسان والموارد التي سيديرها هؤلاء الخريجون بكل نزاهة وكفاءة. وسيخفف

هذا من الضغط السياسي الذي تعاني منه العاصمة بفتح فرص العمل المتساوية للجميع, بالإضافة الى التخصص في مجالات حيوية يرغب فيها الطالب كزراعة النخيل او الهشاب وصيد الاسماك أو التعدين حسب الثروات الكامنة في الحيز الجغرافي الذي تقع فيه الجامعة الاقليمية.

الامتحان المشترك للقبول والتسجيل:

الامتحان المشترك للقبول والتسجيل (JAMB) هو اختبار موحد يُجرى في نيجيريا للطلاب المتطلعين للالتحاق بالمؤسسات التعليمية الثانوية، بما في ذلك الجامعات والمعاهد التقنية وكليات التربية. تأسس في عام 1978، ويؤدي JAMB دوراً حيوياً في النظام التعليمي النيجيري، حيث يضمن العدالة والشفافية في عملية القبول. وفي هذا المقال، سنتناول تفاصيل امتحانJAMB ، بنية الاختبار، أهميته، التحديات التي يواجهها، والإصلاحات التي يخضع لها.

يعتبر امتحان JAMB بوابة حاسمة للطلاب النيجيريين الذين يطمحون في متابعة التعليم العالي. تم تصميمه لتقييم كفاءة المرشحين واستعدادهم للتعليم العالي، حيث يغطي مواضيع رئيسية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات، بالإضافة إلى ثلاث مواد أخرى ذات صلة بتخصص الطالب المختار. يُجرى الامتحان عادة سنويًا، مع مشاركة ملايين الطلاب في جميع أنحاء البلاد.

أحد الأهداف الرئيسية لامتحان JAMB هو تسهيل عملية القبول وضمان المعايير القائمة على الجدارة. من خلال توفير أداة تقييم موحدة، يهدف JAMBإلى إنشاء بيئة متساوية لجميع المرشحين، بغض النظر عن خلفيتهم أو موقعهم. يساعد ذلك في تقليل التحيزات والفوارق في عملية القبول، وتعزيز العدالة والمساواة في الوصول إلى التعليم العالي.

تطورت بنية امتحان JAMB على مر السنين لتتكيف مع التغيرات في الاحتياجات والمعايير التعليمية. حالياً، يتكون الامتحان من أسئلة اختيار من متعدد في مواضيع مختلفة(Objective Test) ، حيث تحمل كل مادة وزناً محدداً في التقييم الشامل. يجب على المرشحين الإجابة على عدد محدد من الأسئلة في إطار زمني محدد، مما يختبر معرفتهم وفهمهم ومهاراتهم التحليلية. تعتبر اللغة الإنجليزية والرياضيات مواداً إلزامية في امتحانJAMB ، معبرة عن أهميتهما كمهارات أساسية للتعليم العالي

والنجاح المهني. بالإضافة إلى هذه المواد الأساسية، يمكن للمرشحين اختيار مواد اختيارية من طيف واسع من المواد الفنية والاكاديمية استنادا إلى اهتماماتهم وطموحاتهم المهنية وقوتهم الأكاديمية. وتتيح هذه المرونة للطلاب خوض تجربة الامتحان لتتماشى مع أهدافهم الأكاديمية وطموحاتهم المستقبلية. وتمتد أهمية امتحان JAMB إلى ما بعد التقييم الأكاديمي؛ حيث يعتبر أداة تشخيصية لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين في نظام التعليم في نيجيريا. من خلال تحليل اتجاهات الأداء، يمكن لصانعي السياسات الحصول على رؤى قيمة حول نقاط القوة والضعف في المناهج الدراسية وطرق التدريس ونتائج التعلم. يُيسر هذا النهج المبني على البيانات اتخاذ القرارات القائمة على البراهين والادلة والتدخلات المستهدفة لتعزيز جودة التعليم وملاءمته.

وعلى الرغم من مزاياه، يواجه امتحان JAMB عدة تحديات تتطلب الاهتمام والإصلاح. أحد أكثر القضايا العاجلة هو انتشار الغش في الامتحان، بما في ذلك الغش والتنكر وتسريب أوراق الأسئلة. تقوض هذه الممارسات الأخلاقية نزاهة عملية الامتحان وتقلل من ثقة الجمهور في النظام التعليمي. يتطلب معالجة هذا التحدي نهجًا متعدد الجوانب، بما في ذلك تشديد تنفيذ التدابير المضادة للغش، والابتكارات التكنولوجية في إدارة الاختبارات، وحملات التوعية لتعزيز السلوك الأخلاقي بين أفراد الجمهور.

وهناك مشكلة أخرى متعلقة بامتحان JAMB هي ظاهرة قلق الامتحان والضغط على الطلاب. يمكن أن تؤثر الطبيعة العالية المخاطرة للامتحان(High -Stake Examination)، بالإضافة إلى التوقعات المجتمعية وضغوط الأقران، على صحة ورفاهية الطلاب. للتخفيف من هذه المشكلة، يتزايد التركيز على تعزيز النهج الشامل للتعليم الذي يعطي الأولوية لتطوير الطلاب الاجتماعي والعاطفي والمهارات التي تساعدهم في التكيف. يشمل ذلك توفير خدمات الإرشاد، وتقنيات الاسترخاء، وممارسات الوعي لدعم الطلاب في إدارة الضغوط والقلق بفعالية.

خضع امتحان JAMB في السنوات الأخيرة لإصلاحات كبيرة تهدف إلى تعزيز ملاءمته ومصداقيته وكفاءته. من بين هذه الإصلاحات إدخال الاختبار المبني على الكمبيوتر (CBT) لتحسين دقة وأمان إدارة الاختبار،

واعتماد التحقق من الهوية (البيومتري) لمنع الاحتيال على هوية الجالسين للاختبار، ومراجعة مناهج الامتحان لمواءمتها مع المعايير العالمية ومتطلبات الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود مبذولة لتنويع أساليب التقييم بعيداً عن الأسئلة التقليدية بالاختيار من متعدد، مثل إدماج الاستعراضات العملية، والعمل المشروعي، والاختبارات الشفوية لتقييم مهارات وكفاءات الطلاب العملية.

ويكمن مستقبل امتحان JAMB في قدرته على التكيف مع التحديات والاحتياجات المتغيرة للمنظومة التعليمية في نيجيريا. يتطلب ذلك الابتكار المستمر والتعاون والمشاركة من جميع أصحاب المصلحة لضمان أن يظل الامتحان أداة موثوقة وعادلة لتسهيل الوصول إلى التعليم العالي. من خلال تعزيز ثقافة التميز والنزاهة والشمولية، يمكن لـ JAMB أن يسهم بشكل كبير في سعي نيجيريا نحو التميز التعليمي والتنمية المستدامة. وتتجاوز أهمية امتحان JAMB القياسية إلى التقييم الأكاديمي؛ حيث يعتبر أداة تشخيصية لتحديد المجالات التي تحتاج التعليمية.

خضع امتحان JAMB لإصلاحات كبيرة تهدف إلى تعزيز ملاءمته ومصداقيته وكفاءته. تشمل هذه الإصلاحات إدخال الاختبار المبني على الكمبيوتر (CBT) لتحسين دقة وأمان إدارة الاختبار، واعتماد التحقق البيومتري لمنع الاحتيال على الهوية، ومراجعة مناهج الامتحان لمواءمتها مع المعايير العالمية ومتطلبات الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود مبذولة لتنويع أساليب التقييم بعيدًا عن الأسئلة التقليدية بالاختيار من متعدد، مثل إدماج الاستعراضات العملية، والعمل المشروعي، والاختبارات الشفوية لتقييم مهارات وكفاءات الطلاب العملية.

ولو تأملنا بنظرة فاحصة نجد أن فاعلية امتحان JAMB تكمن في قدرته على التكيف مع تطورات وتحديات المشهد التعليمي في نيجيريا.

يتطلب ذلك الابتكار المستمر والتعاون والمشاركة من أصحاب المصلحة لضمان أن يظل الامتحان أداة موثوقة وعادلة لتسهيل الوصول إلى التعليم العالي. من خلال تعزيز ثقافة التميز والنزاهة والشمول، يمكن ل JAMB أن يسهم بشكل كبير في سعي نيجيريا نحو التميز التعليمي والتنمية المستدامة.

يمكننا في السودان تبني هذا النموذج من غرب افريقيا وادخال التقنيات

والتحديثات اللازمة لتطوره ليكون اكثر مصداقية وفاعلية في تقييم مخرجات التعليم الثانوي في السودان. كما ان استعمال الحاسوب في أداء الاختبار سيدرب الطلاب على تعلم مهارات الحاسوب الاساسية ومعرفة الاستخدامات اليومية لهذا الجهاز في حياتنا اليومية. ان الامتحان الموحد لدخول الجامعات السودانية سيكون اداة فعالة لقياس القدرات الحقيقة للطلاب علاوة على انه اداة من ادوات ضبط الجودة لمخرجات التعليم العام

الفصل التاسع

رقمنة التعليم
Digitalization of Education

رقمنة التعليم Digitalization of Education

ويقصد بها استغلال التكنولوجيا والأجهزة الرقمية والموارد عبر الإنترنت لتعزيز جودة التعليم وإتاحته وتحسين فعاليته. فنحن نعيش عصر العولمة وعصر التكنولوجيا الرقمية اذن علينا الاستفادة من نتائج الثورة الإلكترونية وأن نكون أصحاب خبرة في استخدام الرقمنة عن طريق النظر إلى تجارب الدول المماثلة في أفريقيا مثل رواندا، اذ من المتوقع أن تصبح جميع المدارس الرواندية بيئة ذكية بنسبة 100٪ بحلول عام 2024 مع توفير أجهزة رقمية بسيطة للطلاب. ويُقدر أن حوالي 21٪ من المدارس الابتدائية و 17.8٪ من المدارس الثانوية و 22.9٪ من مؤسسات التعليم الفني والتقني تمتلك الآن فصول دراسية ذكية.

وسيتم إنشاء وزيادة الفصول الدراسية الذكية عبر جميع مستويات التعليم في هذا الإطار الاستراتيجي للتعليم. وسيستفيد المجتمع من توفير كمبيوتر محمول لكل طفل في الإطار الاستراتيجي للتعليم.

ستمكّن هذه السياسة الطلاب من قراءة الكتب من الأجهزة اللوحية وأداء المهام التعليمية، بالإضافة إلى التواصل المباشر مع المعلمين وزملائهم لتبادل الأفكار والترفيه. يمكن توفير هذه الأجهزة بسهولة بمحطات طاقة شمسية صغيرة. وهي متاحة أيضاً للطلاب في المناطق الحضرية وكذلك في المناطق الريفية الفقيرة حيث يمكن توفير الطاقة مجاناً من توافر الشمس الأفريقية المستدامة. ولتعزيز تحسين الجودة في التعليم، سيتم تطوير محتوى رقمي للتعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي.

مفاهيم أساسية:

المواطن الرقمي:

سهلت وسائل الاتصال، الاتصال بين سكان الكرة الارضية واختزلت المسافات والمساحات الجغرافية حيث اصبح من الممكن أن تدير كل ما يتعلق بحياتك من عمل وتعاملات وانت جالس في مكتبك على بعد آلاف الاميال. اذن اختصرت التكنولوجيا المسافات وصار الفرد رقماً في آلة سريعة التفاعل والاتصال. ولكي نعيش واقع القرن ال21؛ ينبغي ان نكون على علم بما يدور من حولنا من تحولات خاصة في مجال الاتصال مما

يؤهلنا لنكون مواطنين رقميين. فمن هو المواطن الرقمي؟
المواطن الرقمي هو الشخص الذي يشارك في العالم الرقمي بشكل مسؤول وأخلاقي وفعّال في المجتمع والمدفوع بالتكنولوجيا الذي نعيش فيه اليوم، ويكون الشخص مواطناً رقمياً بأكثر ليس فقط باستخدام الأدوات والمنصات الرقمية - بل يتضمن فهماً والتزاماً ببعض الحقوق والمسؤوليات والقيم في المجال الرقمي.
المواطنة الرقمية تشمل مجموعة واسعة من المهارات والمواقف والسلوكيات التي تمكن الأفراد من التنقل والمشاركة في العالم الرقمي بأمان وإنتاجية. وتشمل هذه العناصر:

1. الثقافة الرقمية: يمتلك المواطنون الرقميون المهارات والمعرفة لاستخدام التقنيات الرقمية بفعالية، مثل الكمبيوترات، والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، وأدوات الاتصال الرقمية. إنهم يفهمون كيفية العثور على المعلومات عبر الإنترنت وتقييمها وتحليلها ببصيرة ناقدة، وكذلك يعرفون كيفية حماية أنفسهم من التضليل والتهديدات السيبرانية والاحتيال عبر الإنترنت.
2. السلوك الأخلاقي عبر الإنترنت: يظهر المواطنون الرقميون سلوكاً مسؤولاً ومحترماً عند التفاعل مع الآخرين عبر الإنترنت. ويشمل ذلك التعامل مع الآخرين بلطف وتعاطف، واحترام وجهات النظر والآراء المتنوعة، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقواعد الاجتماعية في التواصل والتعاون الرقمي.
3. السلامة والأمان الرقمي: يتخذ المواطنون الرقميون تدابير استباقية لحماية معلوماتهم الشخصية وخصوصيتهم وأمانهم عبر الإنترنت. إنهم على دراية بالتهديدات السيبرانية الشائعة، مثل هجمات الصيد الاحتيالي phishing، والبرمجيات الخبيثة hackers ، وسرقة الهوية identity theft، ويتبنون استراتيجيات لحماية هويتهم الرقمية وبياناتهم.
4. الحقوق والمسؤوليات الرقمية: يفهم المواطنون الرقميون حقوقهم ومسؤولياتهم في العالم الرقمي، بما في ذلك حرية التعبير والخصوصية وحقوق الملكية الفكرية. إنهم يدافعون عن حقوقهم الرقمية ويساهمون في خلق بيئة آمنة وشاملة وعادلة عبر الإنترنت لجميع المستخدمين.
5. التعليم في المواطنة الرقمية: يدرك المواطنون الرقميون أهمية التعلم

المستمر والتعليم للبقاء على اطلاع بالقضايا والاتجاهات وأفضل الممارسات الرقمية. إنهم يسعون لاستغلال الفرص لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم الرقمية والمشاركة بنشاط في مبادرات التعليم في المواطنة الرقمية في مجتمعاتهم.

يمكن أن يكون المواطنون الرقميون أفراداً من جميع الأعمار والخلفيات ومستويات الكفاءة الرقمية، من الأطفال الصغار الذين يتعلمون التنقل عبر الإنترنت بأمان إلى الكبار الذين يستخدمون الخدمات والمعلومات الرقمية عبر الإنترنت. ويمكن اعتبار أي شخص يتفاعل مع التقنيات الرقمية ويشارك في المجتمعات الرقمية مواطناً رقمياً.

اللاجئون الرقميون:

اللاجئ الرقمي هو مصطلح يلخص محنة الأفراد أو المجتمعات التي تواجه التهجير أو التهميش بسبب التقدم السريع للتكنولوجيا الرقمية والفجوة الرقمية. في عصر تتخلله التكنولوجيا الرقمية تقريباً في كل جانب من جوانب الحياة الحديثة. فقد يجد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الوصول أو الكفاءة في الأدوات الرقمية أنفسهم مستبعدين من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على غرار اللاجئين التقليديين الذين يتم نزوحهم عن منازلهم.

وفي الاصل، ينبع وضع اللاجئ الرقمي من عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا. يمكن أن تتجلى هذه الظاهرة في أشكال مختلفة، بما في ذلك الوصول المحدود أو عدم الوصول إلى الإنترنت، وغياب الأجهزة الرقمية مثل الكمبيوترات أو الهواتف الذكية، ونقص مهارات القراءة والكتابة الرقمية للتنقل بفعالية في منصات الإنترنت. ومع تزايد مجتمعاتنا تدريجياً في ترقيم الخدمات الأساسية والتعليم وقنوات الاتصال، فإن الأشخاص الذين لا يمتلكون وصولاً رقمياً كافياً أو مهارات للقيام بذلك يواجهون خطر تركهم في الخلف، أو تهميشهم، أو استبعادهم من الفرص الحيوية للتمكين الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

يشمل المصطلح أيضاً تداعيات أوسع من مجرد الظروف الفردية. فقد تواجه المجتمعات، بشكلٍ خاص في المناطق الريفية أو التي تعاني من الإهمال، استبعاداً رقمياً نظامياً، مما يؤدي إلى تفاوتات في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والمشاركة المدنية. تزيد هذه الفجوة

الرقمية من الفجوات القائمة، مما يخلق دورة من الضعف لأولئك الذين لا يستطيعون المشاركة بشكل كامل في الاقتصاد والمجتمع الرقمي.
علاوة على ذلك، يمتد مفهوم وضع اللاجئ الرقمي إلى الأفراد الذين تم تهجيرهم رقمياً بفعل العوامل مثل التشغيل التلقائي، أو التفويت، أو القديم التكنولوجي. بينما تتطور الصناعات ويتم استبدال الوظائف التقليدية بعمليات آلية أو تفويتها إلى منصات رقمية، قد يجد العمال أنفسهم بدون المهارات أو الفرص للتكيف، مما يجعلهم لاجئين رقمياً في عالم اقتصادي متغير بسرعة.
تتطلب مواجهة التحديات التي يواجهها اللاجئون الرقميون جهوداً مشتركة على كل من المستويين المحلي والعالمي. تعتبر المبادرات التي تهدف إلى تقليل الفجوة الرقمية من خلال تطوير البنية التحتية وبرامج مهارات القراءة والكتابة الرقمية وتوفير وصول متساوٍ للتكنولوجيا أموراً ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل السياساتً التي تعزز الاندماج الرقمي وتعزيز التدريب على المهارات الرقمية على تمكين الأفراد والمجتمعات للنجاح في عالم متزايد التكنولوجيا. من خلال التعرف على ومواجهة محنة اللاجئين الرقميين، يمكن للمجتمعات العمل نحو مستقبل رقمي أكثر عدالة وشمولاً للجميع.

المهاجرون الرقميون:

المهاجرون الرقميون هم الأفراد الذين وُلدوا أو نشأوا قبل انتشار التكنولوجيا الرقمية بشكل واسع، ولكنهم تكيفوا فيما بعد مع استخدامها. يُستخدم المصطلح في الغالب بمعنى استعاري لوصف الأشخاص الذين اضطروا لتعلم واعتماد التكنولوجيا الرقمية في وقت لاحق من حياتهم، على غرار المهاجرين الذين ينتقلون إلى بلد جديد ويضطرون للتكيف مع لغته وعاداته. وغالباً ما ينتمي المهاجرون الرقميون إلى الأجيال الأكبر سناً الذين شاهدوا الانتقال من التقنيات التناظرية إلى التقنيات الرقمية خلال حياتهم. على عكس الأشخاص الذين نشأوا محاطين بالأجهزة الرقمية ويشعرون بالراحة الطبيعية في استخدامها، قد يجد المهاجرون الرقميون البيئة الرقمية غير مألوفة وصعبة الملاحة في البداية. قد اضطروا لتعلم مهارات الكمبيوتر واستخدام الإنترنت وغيرها من الأدوات الرقمية في وقت لاحق من حياتهم، غالباً من خلال التعليم الرسمي أو

التدريب في مكان العمل أو التعلم الذاتي.
يمكن أن تختلف عملية التكيف للمهاجرين الرقميين بشكل كبير اعتماداً على عوامل مثل العمر والتعليم والوضع الاقتصادي والتعرض للتكنولوجيا. قد يتقبل بعضهم التكنولوجيا الرقمية بحماس، متقنين بسرعة الأدوات الجديدة ودمجها في حياتهم اليومية. قد يواجه آخرون صعوبات مع وتيرة التغيير التكنولوجي السريع أو يشعرون بالغموض من تعقيد الأجهزة والمنصات الرقمية.
وعلى الرغم من التحديات، يلعب المهاجرون الرقميون دوراً حيوياً في تقليل الفجوة الرقمية وتعزيز الاندماج الرقمي. يمكن أن توفر تجاربهم في التكيف مع التحول من التقنيات التناظرية إلى التقنيات الرقمية رؤى قيمة حول العقبات التي تواجهها الأفراد والمجتمعات ذات القدرة المحدودة على القراءة والكتابة الرقمية أو الوصول إليها. علاوة على ذلك، يعمل المهاجرون الرقميون في كثير من الأحيان كمرشدين ومعلمين، يشاركون معرفتهم وخبرتهم مع الآخرين الذين ليسوا على دراية كبيرة بالتكنولوجيا الرقمية.
ومع تزايد اعتماد المجتمع على التكنولوجيا الرقمية للتواصل والتجارة والتعليم والترفيه، يصبح الفارق بين المهاجرين الرقميين والأشخاص الذين نشأوا مع التكنولوجيا الرقمية أقل وضوحاً. ومع ذلك، فإن فهم تجارب وآراء المهاجرين الرقميين يظل أمراً أساسياً لتصميم بيئات رقمية شاملة وضمان أن الجميع يمكنه المشاركة بشكل كامل في العصر الرقمي.

الفجوة الرقمية:

الفجوة الرقمية digital gapبين العالمين الأول والثالث، المعروفة أيضاً بالانقسام الرقمي العالمي digital divide ، تشير إلى الفوارق في الوصول إلى واستخدام التقنيات الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية.
تشمل هذه الفجوة الاختلافات في توفر الإنترنت، والبنية التحتية الرقمية، ومستوى الثقافة التكنولوجية، والاندماج الرقمي بشكل عام.
يتمتع الناس في العالم الأول، الذي يتميز بالاقتصادات المتقدمة، بوصول واسع إلى الإنترنت ذو السرعات العالية، والبنية التحتية الرقمية المتقدمة، وسكان ملمين بالتكنولوجيا. يتمتع الأشخاص في هذه المناطق بتواصل سلس، ووصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية، وفرص

للابتكار وريادة الأعمال الرقمية. علاوة على ذلك، تستثمر الحكومات والشركات الخاصة بشكل كبير في البحث والتطوير، مما يعزز ثقافة التقدم التكنولوجي والثقافة التكنولوجية.

من ناحية أخرى، يواجه العالم الثالث، الذي يضم العديد من الدول النامية وأقل تطوراً، تحديات كبيرة في تقليص الفجوة الرقمية. البنية التحتية الإنترنت المحدودة، بما في ذلك التغطية الضعيفة للنطاق العريض وتكلفة الوصول المرتفعة، تقيد معظم السكان من الاستفادة بشكل كامل من التقنيات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، عوامل مثل الفقر والأمية ونقص الوعي تزيد من التفاوت الرقمي، خاصة في المجتمعات الريفية والمهمشة.

تتمثل العواقب الناتجة عن الفجوة الرقمية في عواقب عميقة ومتعددة الجوانب. اقتصادياً، تواجه الدول ذات الوصول المحدود إلى التكنولوجيا الرقمية صعوبات في المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي العالمي، ما يجعلها تفوت فرص النمو والابتكار وخلق الوظائف.

اجتماعيًا، يوسع الوصول غير المتساوي إلى تقنيات المعلومات والاتصالات الفجوات القائمة، مما يعيق تحقيق التعليم وتقديم الرعاية الصحية والمشاركة المدنية في المجتمعات المحرومة. تتطلب جهود تقليص الفجوة الرقمية بين العالمين الأول والثالث تحركاً منسقاً على عدة جبهات. يشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مثل توسيع التغطية العريضة وتقليل تكاليف الإنترنت، فضلاً عن المبادرات لتحسين الثقافة التكنولوجية وتدريب المهارات. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا وتعزيز الابتكار في المناطق غير المخدومة. علاوة على ذلك، فإن السياسات التي تعطي الأولوية للاندماج الرقمي وتعالج العوائق الاجتماعية وجوهرية لضمان أن يمكن لجميع الأفراد والمجتمعات استغلال فوائد العصر الرقمي، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاقتصادي. من خلال تقليل الفجوة الرقمية، يمكننا السعي نحو مجتمع عالمي أكثر عدالة وتواصلا.

أهداف رقمنة التعليم:

يهدف رقمنة التعليم في جوهره، إلى استغلال إمكانيات التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات المتطورة للدارسين والمعلمين والمؤسسات التعليمية، في عالم

يتغير بسرعة. وتشمل مجموعة واسعة من المبادرات والاستراتيجيات، بما في ذلك تطوير المواد التعليمية الرقمية، واعتماد منصات التعلم عبر الإنترنت، وتنفيذ أساليب تدريس تفاعلية، واستخدام التحليلات البيانية لتوجيه صنع القرارات وتحسين النتائج.

أحد الجوانب الرئيسية للترقيم في التعليم هو إنشاء ونشر محتوى تعليمي رقمي. ويشمل ذلك الكتب الدراسية والفيديوهات والمحاكاة وغيرها من الموارد التعليمية التي يمكن الوصول إليها واستهلاكها بشكل رقمي. يقدم المحتوى الرقمي عدة مزايا على المواد المطبوعة التقليدية، بما في ذلك المرونة والتفاعلية والوصولية، اذ يمكن للدارسين الوصول إلى الموارد الرقمية في أي وقت وفي أي مكان باستخدام مجموعة متنوعة من الأجهزة مثل الكمبيوترات المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية.

بالإضافة إلى المحتوى الرقمي، تلعب منصات التعلم عبر الإنترنت دوراً حيوياً في ترقيم التعليم. توفر هذه المنصات مساحة افتراضية حيث يمكن للدارسين الوصول إلى المواد الدراسية والمشاركة في المناقشات وإكمال الواجبات والتفاعل مع المعلمين والزملاء. تأتي منصات التعلم عبر الإنترنت بأشكال متنوعة، بما في ذلك أنظمة إدارة التعلم(LMS) والدورات الجامعية الضخمة المفتوحة (MOOCs) والفصول الدراسية الافتراضية.

نظام إدارة التعلم، ويرمز له بـLMS ، هو تطبيق أو منصة برمجية يُستخدم لإدارة وتقديم وتتبع وإدارة الدورات التدريبية والتعليمية.

يُستخدم LMS بشكل شائع في المؤسسات التعليمية والشركات والمنظمات لتسهيل التعلم الإلكتروني وتوفير نظام مركزي للمتعلمين والمدرسين.

تتضمن نظم إدارة التعلم ما يلي:

1. إدارة الدورات:تتيح لنظم إدارة التعلم للمدرسين إنشاء وتنظيم الدورات، وتحميل المواد الدراسية مثل المحاضرات والاختبارات والمهام والمحتوى الوسائطي.
2. الإدارة:توفر نظم إدارة التعلم أدوات إدارية لإدارة المستخدمين والأدوار والصلاحيات والوصول إلى الدورات.
3. التسليم والتتبع:تمكن نظم إدارة التعلم من تقديم محتوى الدورات للمتعلمين وتتبع تقدمهم، بما في ذلك اكتمال المهام والتقييمات والمشاركة في المناقشات.

4. التقييم والتصنيف:غالبًا ما تتضمن نظم إدارة التعلم أدوات لإنشاء وتقديم الاختبارات والاختبارات والمهام، بالإضافة إلى تصنيفها وتقديم التغذية الراجعة للمتعلمين.
5. الاتصال والتعاون:توفر نظم إدارة التعلم عادةً أدوات اتصال مثل منتديات النقاش والرسائل وميزات الدردشة لتسهيل التفاعل بين المتعلمين والمدرسين.
6. وهنالك أمثلة شهيرة على نظم إدارة التعلم تشمل **Moodle** و **Blackboard Learn**و <**Canvas**و .**GoogleClassroom**

فالدورات الجامعية الضخمة المفتوحة عبر الإنترنت (**MOOCs**) هي دورات دراسية عبر الإنترنت تم تصميمها لتكون متاحة لعدد كبير من الدارسين في جميع أنحاء العالم. تكون هذه الدورات عادةً مجانية أو بتكلفة منخفضة وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بدءاً من المواضيع الأكاديمية إلى المهارات العملية وتطوير المهارات المهنية.

تتم تقديم الدورات عبر منصات عبر الإنترنت وغالباً ما تتضمن محاضرات فيديو، قراءات، اختبارات، مهام، ومنتديات للنقاش.

الميزات الرئيسية للـ **MOOCs** تتضمن:

1. قابلية التوسع الضخمة:يمكن للـ **MOOCs** استيعاب عدد كبير من المشاركين في نفس الوقت، مما يجعلها متاحة للمتعلمين في جميع أنحاء العالم.
2. الوصول المفتوح:تكون الـ **MOOCs** متاحة لأي شخص لديه اتصال بالإنترنت، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الخلفية التعليمية أو الوضع المالي.
3. التوصيل عبر الإنترنت:يتم تقديم الـ **MOOCs** بالكامل عبر الإنترنت، مما يتيح للمتعلمين الوصول إلى مواد الدورة والمشاركة في الأنشطة بوتيرتهم وراحتهم الخاصة
4. محتوى متنوع:تغطي الـ **MOOCs** مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك العلوم الإنسانية، والعلوم، والأعمال، والتكنولوجيا، وغيرها، مما يلبي اهتمامات وأهداف التعلم المتنوعة.
5. التعلم التفاعلي:غالباً ما تتضمن الـ **MOOCs** عناصر تفاعلية مثل الاختبارات، والمهام، ومنتديات النقاش لجذب المتعلمين وتسهيل التعاون وتبادل المعرفة.

تشمل بعض المنصات الشهيرة التي تقدم الـ MOOCs Coursera وedX و Udacityو .FutureLearnتتعاون هذه المنصات مع الجامعات والكليات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم لتقديم الدورات التي يقدمها خبراء في مجالاتهم.

وتشمل الرقمنة في التعليم اعتماد أساليب وأساليب تدريس ممكنة بالتكنولوجيا. ويشمل ذلك تقنيات مثل الفصول المقلوبةFlopped Classroom)، التعلم المختلط(Blended Education) والتعلم المخصص، التي تستفيد من الأدوات الرقمية لتعزيز مشاركة الطلاب والتعاون والتعلم النشط. فعلى سبيل المثال، تتضمن الفصول المقلوبة استخدام مقاطع الفيديو والموارد عبر الإنترنت للتعليم خارج الفصل، مما يتيح للمعلمين التركيز على الأنشطة التفاعلية والمناقشات أثناء الجلسات الشخصية.

وجانب آخر مهم في رقمنة التعليم هو استخدام التحليلات البيانية والتحليلات التعليمية لتوجيه ممارسات التدريس والتعلم. من خلال جمع وتحليل البيانات حول أداء الطلاب ومشاركتهم وسلوكهم، يمكن للمعلمين الحصول على رؤى حول احتياجات تعلم الطلاب وتخصيص التعليم وفقاً لذلك. تمكن التحليلات التعليمية أيضًا المؤسسات من تتبع التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وقياس تأثير التدخلات التعليمية. علاوة على ذلك، تسهل الرقمنة في التعليم التعاون والتواصل الأكبر بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الطلاب والمعلمين والآباء والمديرين، اذ توفر الأدوات الرقمية مثل البريد الإلكتروني وتطبيقات الرسائل والمنتديات عبر الإنترنت قنوات للتواصل والتعاون، مما يتيح التفاعل وتبادل الأفكار بسهولة. ويعزز هذا المجتمع التعليمي المتصل والداعم أكثر، سواء داخل الفصول الدراسية أو خارجها.

بالإضافة إلى فوائده للدارسين والمعلمين، يعد الترقيم في التعليم أيضاً قاعدة للمؤسسات التعليمية وصناع السياسات. فمن خلال اعتماد التكنولوجيا الرقمية، يمكن للمؤسسات تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتوسيع الوصول إلى التعليم، خاصة في المناطق النائية أو غير المخدومة بشكل كاف. كذلك، يمكن التعليم الرقمي المؤسسات التربوية والتعليمية من التكيف بسرعة أكبر مع التغيرات في الاتجاهات والطلبات التعليمية، مما يضمن بقائها ذات صلة وتنافسية في عصر رقمي.

ومع ذلك، من الضروري أن ندرك أن الترقيم في التعليم يثير أيضاً تحديات ومخاطر يجب التعامل معها. وتشمل هذه المشكلات المتعلقة بالمساواة والوصول الرقمي، وتطوير الثقافة الرقمية والمهارات والمخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمان، والإمكانات التي قد يكون للتكنولوجيا تفاقم الفجوات القائمة في التعليم. لذلك، من الضروري على أصحاب المصلحة العمل معاً لضمان أن تكون جهود الترقيم شاملة وعادلة ومستدامة.

وعموماً يمثل الترقيم في التعليم تحولاً جذرياً في كيفية إجراء التدريس والتعلم في القرن الحادي والعشرين. من خلال استغلال قوة التكنولوجيا. ويمكن للتعليم أن يصبح أكثر إمكانية وجاذبية وفعالية، مما يمكن الدارسين من اكتساب المعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها للنجاح في عالم يتغير بسرعة. ومع ذلك، يتطلب تحقيق الإمكانات الكاملة للترقيم في التعليم التخطيط الدقيق والتعاون والاستثمار المستمر في البنية التحتية والتطوير المهني والخدمات الداعمة.

ان رقمنة التعليم في السودان تمليه الضرورات الجغرافية حيث المساحات المترامية ووعورة التضاريس مما يعيق حركة الاحتكاك الانساني المباشر. تستطيع الرقمنة ان تعوض هذه الفقد اذ تحسنت شبكات الاتصال في السودان من خلال مجهودات الدولة والافراد على السواء. ان دخولنا العالم الرقمي لم يعد خياراً بالقبول أو الرفض ولكنه ضرورة يمليها علينا الايقاع السريع في اقصاد عالمي يتطلب المعرفة والمهارات اللازمة للقرن ال21 والتي تؤهلنا للمنافسة في سوق عالمية سريعة التطور.

(هذه المادة جمعت مادتها باستخدام ال AIثم تمّ تحريرها وتنسيقها من كاتب المقال)

الفصل العاشر

أهمية تدريس العلوم الانسانية والاجتماعية

أهمية تدريس العلوم الانسانية والاجتماعية

مقدمة:

تقف العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجال التعليم كركيزة في تشكيل الأفراد والمجتمعات، روحياً ونفسياً. فعلى الرغم من التركيز السائد على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) لمساهمتها في الابتكار والتقدم، إلا أن الدور الواسع للعلوم الإنسانية والاجتماعية يحمل أهمية هائلة في تعزيز التفكير النقدي، والوعي الثقافي، وتماسك المجتمع، والتفكير الأخلاقي وهي سمات للإنسان المتحضر والمتمدن في العصر الحديث في المجتمعات الحديثة. وسنقدم في المقال أمثلة لدور هذه العلوم في حياتنا العامة والحاصة

ما هي العلوم الانسانية؟:

تضم العلوم الإنسانية والاجتماعية طيفاً واسعاً من التخصصات الأكاديمية التي تستكشف وتفسر تجارب وإنجازات وتعابير الإنسان على مر التاريخ. وتشمل العلوم الإنسانية مجالات مثل الأدب والفلسفة والتاريخ وتاريخ الفن وعلم اللغة والدراسات الثقافية والدراسات الدينية، وغيرها. وهي في جوهرها، تسعى إلى فهم معنى الوجود البشري، واستكشاف مواضيع الهوية والإبداع والأخلاق والمجتمع.

وسنحاول توضيح أهميتها في تعزيز النمو الفكري والتقدير الثقافي والتفكير النقدي وفهم المجتمع

1. الأدب:

الأدب ركن أساسي في العلوم الإنسانية، وتشمل دراسة الأعمال المكتوبة، بما في ذلك الروايات والشعر والمسرحيات والمقالات، التي أنتجها الأفراد عبر ثقافات وفترات زمنية مختلفة. من خلال الأدب، يكتسب القراء نظرة ثاقبة إلى الحالة الإنسانية، مستكشفين مواضيع الحب والخسارة والأمل والصمود. يشجع الأدب على التعاطف ويعزز فهماً أعمق للمنظورات المتنوعة والتجارب المعيشية. علاوة على ذلك، يسمح للقراء بالتفاعل مع أفكار معقدة والتعامل مع أسئلة وجودية، مما يثري حياتهم الفكرية والعاطفية.

2. الفلسفة:

تعد الفلسفة دراسة منهجية للأسئلة الأساسية حول الوجود والمعرفة والقيم والعقل واللغة. تتناول الاستفسارات الفلسفية مواضيع مثل الأخلاق، والميتافيزيقا، والمعرفة، والمنطق، مما يحفز الأفراد على فحص معتقداتهم وافتراضاتهم بشكل نقدي حول العالم. تشجع الفلسفة على التفكير الدقيق والحجج، مما ينمي التواضع الفكري والاستعداد لقبول الأفكار الجديدة. من خلال التفاعل مع النصوص الفلسفية والمناظرات، يطور الأفراد مهارات تحليلية وفهماً أعمق لتعقيدات الفكر والتجربة الإنسانية.

3. التاريخ:

يعد التاريخ دراسة الأحداث والمجتمعات والثقافات الماضية، بهدف فهم أسباب ونتائج أفعال الإنسان على مر الزمن. من خلال دراسة التاريخ، يكتسب الأفراد نظرة ثاقبة إلى القوى التي شكلت العالم الذي نعيش فيه اليوم. يعزز التاريخ الاستحسان لتنوع التجارب الإنسانية وترابط الأحداث العالمية. علاوة على ذلك، يشجع على التفكير النقدي والتعاطف التاريخي، مما يتيح للأفراد وضع القضايا المعاصرة في سياقها التاريخي واتخاذ قرارات مستنيرة حول المستقبل بناءاً على الدروس المستفادة من الماضي. فالتاريخ يدرس الماضي لنتجنب أخطاء الماضي لكي نعيش الحاضر والمستقبل.

4.تاريخ الفن:

يفحص تاريخ الفن الثقافة المرئية والمادية التي أنتجتها المجتمعات البشرية، بما في ذلك الرسم والنحت والعمارة والفنون التزيينية. من خلال دراسة تاريخ الفن، يستكشف الأفراد الأبعاد الجمالية والثقافية والاجتماعية للإبداع الفني عبر فترات وثقافات مختلفة. يعزز تاريخ الفن القراءة البصرية ويعزز التقدير للتعبير الفني كانعكاس للإبداع والقيم والمعتقدات البشرية. علاوة على ذلك، يشجع على الاستفسار البيني المتعدد التخصصات، ويرسم الصلات بين الفن والسياسة والدين والمجتمع.

5. علم اللغة:

يعد علم اللغة دراسة علمية للغة، تتضمن تحليل هيكلها ومعناها واستخدامها في التواصل. يستكشف علم اللغة تنوع اللغات البشرية والعمليات المعرفية الكامنة وراء اكتساب اللغة ومعالجتها. من خلال دراسة علم اللغة، يكتسب الأفراد نظرة ثاقبة إلى طبيعة اللغة المعقدة ودورها في تشكيل الفكر والسلوك البشري. يحتوي علم اللغة أيضاً على تطبيقات عملية في مجالات مثل التعليم والترجمة وعلاج النطق، مما يسهم في فهم وتواصل متبادل عبر الثقافات.

تلعب العلوم الإنسانية دوراً حاسماً في تعزيز النمو الفكري والتقدير الثقافي والتفكير النقدي وفهم المجتمع. من خلال دراسة الأدب والفلسفة والتاريخ وتاريخ الفن وعلم اللغة، يكتسب الأفراد فهماً أعمق لأنفسهم وللعالم من حولهم. يعزز تعليم العلوم الإنسانية التعاطف والإبداع والمهارات التحليلية، مما يهيئ الأفراد لمواجهة تحديات الحياة الحديثة والمساهمة بشكل ذي قيمة في المجتمع.

العلوم الاجتماعية:

هي تخصص أكاديمي شامل يشمل دراسة المجتمع الإنساني والعلاقات الاجتماعية. يدمج الدراسات الاجتماعية مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التاريخ والجغرافيا والعلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتربية المدنية. تفحص الدراسات الاجتماعية التفاعلات بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، فضلاً عن العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والجغرافية التي تشكل السلوك البشري والمجتمع. هنا، سنستكشف أهمية الدراسات الاجتماعية ونقدم أمثلة لتوضيح أهميتها:

1. فهم ديناميات المجتمع:

تساعد الدراسات الاجتماعية الأفراد على فهم تعقيدات المجتمع من خلال استكشاف هياكله ومؤسساته وعملياته. على سبيل المثال، تستكشف دراسة علم الاجتماع مواضيع مثل التدرج الاجتماعي والثقافة والانحراف، مسلطة الضوء على كيفية تأثير القيم والعادات الاجتماعية على سلوك الإنسان. يعتبر فهم ديناميات المجتمع أمرًا حاسمًا لمعالجة قضايا اجتماعية مثل الفقر والتفاوت في التوزيع والتمييز. فعلماء الاجتماع

يدرسون تأثير العولمة على الثقافات والاقتصادات، ويحللون كيفية تأثير الترابط على التفاوت الاجتماعي والهوية الثقافية وأسواق العمل.

2. تعزيز المشاركة المدنية:

تلعب الدراسات الاجتماعية دوراً حيوياً في تعزيز المشاركة المدنية والمواطنة النشطة من خلال تثقيف الأفراد حول حقوقهم ومسؤولياتهم وتفعيل أنظمة الديمقراطية. يعلم التعليم المدني الطلاب مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وأهمية المشاركة المدنية. يمكن لتمكين المواطنين بالمعرفة حول نظامهم السياسي أن يمكّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة والمساهمة بنشاط في العملية الديمقراطية. فيتضمن التعليم المدني دراسة حركات تاريخية من أجل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مما يلهم الطلاب للدعوة إلى تغيير اجتماعي إيجابي في مجتمعاتهم.

3. تطوير الوعي العالمي:

تشجع الدراسات الاجتماعية الأفراد على تطوير منظور عالمي من خلال استكشاف الترابط بين المجتمعات والثقافات في جميع أنحاء العالم. تستكشف قضايا عالمية مثل التغير المناخي وحقوق الإنسان والهجرة، مسلطة الضوء على ترابط الأمم وضرورة التعاون الدولي. يعزز تطوير الوعي العالمي التعاطف والتفاهم الثقافي والمسؤولية تجاه مواجهة التحديات العالمية. كمثال لذلك قد يدرس الطلاب تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حقوق العمال واستدامة البيئة، مكتسبين تحليلات حول الأبعاد الأخلاقية للعولمة.

4. تعزيز مهارات التفكير النقدي:

تعزز الدراسات الاجتماعية مهارات التفكير النقدي من خلال تشجيع الأفراد على تحليل المعلومات وتقييم الأدلة وبناء الحجج المعقولة حول القضايا الاجتماعية المعقدة. يعلم الطلاب كيفية استجواب الافتراضات والنظر إلى منظورات متعددة واستخراج استنتاجات منطقية استنادًا إلى الأدلة. تعتبر مهارات التفكير النقدي أساسية للتنقل في تعقيدات العالم الحديث واتخاذ القرارات المستنيرة كمواطنين مسؤولين، فقد يقوم الطلاب بدراسة مصادر تاريخية بشكل نقدي لفهم التفسيرات المختلفة للأحداث الماضية وتقييم موثوقية المعلومات المقدمة في وسائل الإعلام حول الأحداث الحالية.

6. تشجيع التقدير الثقافي:

تعزز الدراسات الاجتماعية التقدير الثقافي من خلال استكشاف تنوع الثقافات والتقاليد والهويات البشرية. تشجع الأفراد على احترام واحتفال بالفروق الثقافية مع التعرف على الإنسانية المشتركة التي تجمع الناس عبر المجتمعات. يعزز التقدير الثقافي التسامح والتعاطف والاحترام المتبادل في المجتمعات المتنوعة. اذ يمكن أن يتضمن منهج الدراسات الاجتماعية وحدات عن التعددية الثقافية والتنوع، مسلطاً الضوء على إسهامات الثقافات المختلفة في المجتمع وتحدي النماذج والتحيزات.

وباختصار فالدراسات الاجتماعية ضرورية لتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والمنظورات اللازمة لفهم والتعامل مع والمساهمة في المجتمع.

فمن خلال دراسة الدراسات الاجتماعية، يطور الأفراد فهماً أعمق لديناميات المجتمع، ويعززون المشاركة المدنية، وينمون الوعي العالمي، ويعززون مهارات التفكير النقدي، ويشجعون على التقدير الثقافي.

في النهاية، يعد تعليم الدراسات الاجتماعية الأفراد ليكونوا مشاركين مطلعين ومسؤولين ونشطاء في مجتمعاتهم والعالم بأسره.

•ما اهمية هذه العلوم بصورة عامة في مجال التعليم؟:

تعتبر العلوم الإنسانية والاجتماعية من أهم الجوانب في العملية التعليمية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تطوير الفرد وتشكيله ليكون عضواً فعّالاً في المجتمع. فعلى الرغم من التركيز المتزايد على العلوم التكنولوجية والهندسية في العصر الحالي، إلا أن أهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية لا تُقدر بثمن. يهدف هذا المقال إلى استكشاف الأهمية العميقة لتدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية على نطاق واسع، مع التركيز على تأثيرها في تنمية الفرد وتطور المجتمع.

1. تنمية التفكير النقدي عبر التخصصات:

في قلب العلوم الإنسانية والاجتماعية يكمن تنمية مهارات التفكير النقدي، الأساسية للتنقل في تعقيدات العالم الحديث. من خلال التفاعل مع التخصصات مثل الفلسفة والأدب والتاريخ، يتم تشجيع الطلاب على استجواب الافتراضات وتقييم الأدلة وبناء الحجج المتماسكة. من خلال علم الفلسفة، يواجه الأفراد الأسئلة الوجودية ويتأملون في طبيعة الواقع والوعي والأخلاق. في الوقت نفسه، يقدم دراسة الأدب إلهامات حول تجارب الإنسان ومشاعره والأعراف الاجتماعية، مما يعزز التعاطف

والفهم. يجهز التاريخ، بدراسته للأحداث الماضية وآثارها، الطلاب بالقدرة على تمييز الأنماط وتحليل السببية واستخلاص الدروس المطبقة على التحديات المعاصرة. ومثال على ذلك تعتبر فترة النهضة مثالًا على القوة التحويلية للتفكير النقدي. صنّاع الفكر مثل ليوناردو دا فينشي تحدوا المذاهب السائدة واعتنقوا روح الاستفسار التي وضعت الأسس للنهضة الثقافية والتقدم العلمي في أوروبا.

2. تعزيز الوعي الثقافي والفهم العالمي:

تلعب العلوم الإنسانية والاجتماعية دورًا حيويًا في تعزيز الوعي الثقافي والفهم العالمي من خلال تعريف الطلاب بوجهات نظر وتقاليد وآفاق متنوعة. من خلال التخصصات مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والدراسات الدينية، يكتسب الأفراد إلهامات حول خيوط الثقافة البشرية والمعتقدات والممارسات. من خلال دراسة الأنثروبولوجيا، يتعلم الطلاب تقدير التنوع في مجتمعات البشر، من خلال استكشاف جوانب مثل أنظمة القرابة والطقوس والهياكل الاجتماعية.

من جهة أخرى، يقدم علم الاجتماع إطارًا لفهم ديناميات التفاعل الاجتماعي وعلاقات القوة وسلوك الجماعات، مما يعزز التعاطف والتواصل عبر الثقافات. فمفهوم النسبية الثقافية، الذي اشتهر به عالم الأنثروبولوجيا فرانز بواس، يؤكد على أهمية فهم الممارسات الثقافية ضمن سياقاتها المحددة. تحدث هذه النظرية عن التحديات الأخلاقية وتشجع الأفراد على التعامل مع الاختلافات الثقافية بتواضع واحترام.

3. تعزيز التقدم المجتمعي والمشاركة المدنية:

تعتبر العلوم الإنسانية والاجتماعية محفزات للتقدم المجتمعي والمشاركة المدنية من خلال استكشاف تعقيدات سلوك الإنسان والمؤسسات والأنظمة. تقدم التخصصات مثل الاقتصاد وعلم السياسة والقانون الهامات حول عمليات المجتمعات وهياكل الحوكمة والإطارات القانونية. من خلال فهم المبادئ التي تقوم على تنظيم المجتمعات، يتمكن الأفراد من المشاركة بنشاط في الحياة المدنية والدعوة للتغيير والمساهمة في الخير العام. وعلاوة على ذلك، يقدم دراسة التاريخ دروسًا قيمة من

الماضي، مما يمكّن المجتمعات من التعلم من الأخطاء والالتزام بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومثال لذلك تعتبر حركة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة مثالاً على قوة العمل الجماعي والتغيير الاجتماعي. من خلال الاحتجاجات اللاعنفية والتحديات القانونية، قاتل نشطاء مثل مارتن لوثر كينج جونيور وروزا باركس ضد الفصل العنصري والتمييز، مما فتح الطريق للمزيد من المساواة والعدالة

4. غرس التفكير الأخلاقي والنزاهة الأخلاقية:

تزرع العلوم الإنسانية والاجتماعية التفكير الأخلاقي والنزاهة الأخلاقية من خلال تحفيز الأفراد على التعامل مع المواقف الأخلاقية والتفكير في قيمهم ومبادئهم. تقدم التخصصات مثل الأخلاقيات وعلم الدين والفلسفة إطارات لتقييم المسائل الأخلاقية واتخاذ قرارات مبنية على المبادئ. من خلال التفاعل مع النظريات الأخلاقية والدراسات الحالية، يطور الطلاب وعيًا متزايدًا بالاعتبارات الأخلاقية في مختلف المجالات، من الرعاية الصحية إلى الأعمال إلى حفظ البيئة. علاوة على ذلك، تقدم دراسة الأدب والفنون رؤى حول الحالة الإنسانية، مما يحفز الأفراد على التفكير في أسئلة حول المعنى والغرض والتحقق الوجودي.

مثال:يثير مجال الأخلاق الحيوية أسئلة معقدة حول تقاطع العلوم والتكنولوجيا والأخلاق. تشكل قضايا مثل الهندسة الوراثية وزراعة الأعضاء تحديات أخلاقية تتطلب التفكير الدقيق والنظر في آراء متنوعة.

وباختصار، يعد النطاق الواسع لتدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية أمراً بالغ الأهمية لتنمية الأفراد المطلعين والتعاطفين والأخلاقيين المسؤولين الذين يتمتعون بالقدرة على التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين المتعددة الأبعاد. من خلال تعزيز مهارات التفكير النقدي، والوعي الثقافي، والمشاركة المجتمعية، والتفكير الأخلاقي، تساهم هذه التخصصات في إثراء تجربة الإنسان وتقدم الحضارة العالمية. مع بذل الجهود من قبل المربين وصانعي السياسات لتحضير الأجيال القادمة لعالم متصل بشكل متزايد. ويظل التعليم الشامل الذي يتبنى طيفاً واسعاً من المعارف والمهارات علاوة على التأمل العميق في دور العلوم الإنسانية والاجتماعية أمراً ضرورياً لبناء مجتمع مدني متحضر.

الفصل الحادي عشر

التعليم الابتدائي:من هنا تبدأ رحلة الألف ميل

التعليم الابتدائي:من هنا تبدأ رحلة الألف ميل

مقدمة:

يتعلم التلاميذ في المرحلة الابتدائية مجموعة متنوعة من المعارف والمهارات الأساسية في مجالات مختلفة.

يمكن أن تشمل:

1.القراءة:تعلم الصوتيات، الكلمات المألوفة، استراتيجيات الفهم، وتطوير الطلاقة في القراءة.

2. الكتابة:فهم بنية الجملة (معنى تام)، وقواعد اللغة، والتهجئة، والإملاء. كما يتعلمون كتابة أنواع مختلفة من النصوص، مثل الرواية، والمقالة التوضيحية، وبناء الفقرة (فكرة) وكتابة الفقرة الوصفية (الانشاء).

3. الرياضيات:العمليات الحسابية الأساسية (الجمع، والطرح، والضرب، والقسمة)، وفهم الأعداد والحس العددي، والقياس، والهندسة، والكسور، ومقدمة في مفاهيم مثل الجبر وتحليل البيانات.

4. العلوم:المفاهيم العلمية الأساسية مثل حالات المادة، والآلات البسيطة، والأساسيات في علم الأحياء (أجزاء النباتات والحيوانات)، ومقدمة في مفاهيم الفيزياء والكيمياء.

5الدراسات الاجتماعية/التاريخ:مقدمة للمفاهيم الأساسية في التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية والاقتصاد. تعلم عن المجتمعات، والثقافات، والأحداث التاريخية، والهياكل الحكومية الأساسية.

6. الفنون والموسيقى:مقدمة لأشكال الفن المختلفة، وتقنيات الرسم والتلوين الأساسية، وتقدير الموسيقى، وتعلم العزف على الآلات الموسيقية البسيطة أو الغناء.

7 .التربية البدنية:تطوير المهارات الحركية، وفهم أهمية النشاط البدني، وتعلم الروح الرياضية، والقواعد الأساسية للرياضة والألعاب.

4. مهارات الحاسوب:مهارات أساسية في استخدام الحاسوب، بما في ذلك الكتابة على لوحة المفاتيح،

واستخدام البرمجيات التعليمية، وسلامة الإنترنت، ومقدمة في مفاهيم البرمجة.

5. التفكير النقدي وحل المشكلات:تطوير المهارات لتحليل المعلومات، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتفكير بشكل إبداعي.
6. التعلم الاجتماعي والعاطفي:تطوير العطف والتعاطف، والوعي بالنفس، والمهارات الاجتماعية، وفهم العواطف. تعلم مهارات حل النزاعات والتواصل.

هذه بعض من المجالات الرئيسية للمعرفة والمهارات التي ينبغي أن يتعلمها طلاب المرحلة الابتدائية. ويمكن أن تتباين المناهج الدراسية اعتمدا على المعايير التعليمية في منطقة معينة أو دولة. وربما تشكل الثقافة النوعية لهذه الدولة او تلك الفلسفة الاساسية التي يقوم عليها المنهج في المرحلة الابتدائية. وباختصار يجب ان يلم الطفل بأساسيات الحقائق الجغرافية والتاريخية والعلمية التي تشكل خلفية ثقافية يستطيع الطفل من خلالها ان ينشئ علاقات طبيعية بينه والآخرين من تبادل الاحترام والعواطف، ومعرفة اصول التعامل في شتى المواقف الحياتية اليومية.

كما ينبغي أن يكون المنهج داعماً للمفاهيم الصحية الجسدية والعاطفية والروحية والعقلية حتى يتكامل البناء الجسدي مع البناء العاطفي والروحي لخلق انسان سوي متوازن في عواطفه وافكاره.

نركز في هذا المقال على الاهتمام بالمرحلة الابتدائية في التعليم لأهمية هذه المرحلة في ربط المخرجات التعليمية منذ البداية بسلسلة مترابطة من البرامج التعليمية المتدرجة التي تغطي حاجة الدارسين وتملكهم التدريب الصحيح في امتلاك المعرفة والمهارات بصورة متدرجة ومتواصلة في حلقات متكاملة لنصل بالدارسين الى منهج مترابط من التفكير العلمي تتكامل فيه المعرفة والمهارات لتوظف في خدمة غايات التعليم وهي حل المشكلات على مستوى الفرد والجماعة.

ونخص هذه الحلقة بالتعليم الابتدائي في السودان ونقر من البداية بالأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في حق التعليم الابتدائي اذ اوكل امر تمويله الى المحليات بدلاً من الصرف المباشر عليه من الميزانية العامة للدولة. وقد أضر هذا القانون بالتعليم العام ضرراً بليغاً ويحتاج الامر لوضع قوانين تحمي هذه المرحلة وتلزم الدولة بالاهتمام بها لأنها بداية الالف ميل في مشوار تطور وتقدم البلاد.

لخص وزير التربية الأسبق محمد التوم في مقابلة مع (اسكاي نيوز عربية)

أسباب تدهور التعليم العام في السودان بعدة أسباب أهمها عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بإعطائه الأولوية المطلوبة، باعتباره أحد أهم مقومات التنمية للبلد، إضافة إلى التدخل الأيديولوجي الخطير الذي طال المناهج والمقررات الدراسية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، والضعف الكبير في الإنفاق الحكومي. فمتوسط الإنفاق على التعليم في السودان يبلغ 1.3 في المئة من الإنفاق السنوي، وهو معدل ضعيف للغاية مقارنة مع 20 في المئة في كثير من بلدان العالم، وحسب المتطلبات العالمية. والتدهور الأكبر حدث خلال فترة التسعينيات، التي شهدت إقحاماً خطيراً للفكر الإخواني حتى في العلوم التطبيقية البحتة، مثل الرياضيات وغيرها، مما أضعف العملية التعليمية ومخرجاتها بشكل كبير. ثم أردف بأن الوزارة والجهات المختصة سعت بعد أبريل 2019 إلى وضع خطط لإصلاح العملية التعليمية وتنقية المناهج والمقررات من الشوائب التي لحقت بها، وصولا إلى مناهج ومقررات تتسق مع شعارات الثورة وطموحاتها.

ومن جهة اخرى قال الاستاذ محمد إبراهيم، الذي عمل مديرا للتعليم في ولاية الخرطوم، إن أهم مسببات التدهور الحالي في بيئة التعليم العام في البلاد، تتمثل في عدم ترتيب الأولويات الحكومية وتراجع الاهتمام بالإنفاق على التعليم، مما أدى إلى هجرة العديد من المعلمين المؤهلين إلى الخارج أو للعمل في وظائف أخرى توفر لهم مستوى ماديا أفضل. وتابع بقوله ان التردي العام في مجمل قطاعات الدولة الخدمية والاقتصادية، انعكس سلبا على مؤسسات التعليم العام، التي تعاني حاليا من انهيار تام، سواء على مستوى البنيات التحتية أو التحصيل أو غيرها من الجوانب المكملة للعملية التعليمية. وكمثال لضعف الإنفاق العام على التعليم في السودان، بلغت جملة الصرف المخصص للتعليم في الموازنة العامة لعام 2017، 829 مليون جنيه فقط (41,4 مليون دولار تقريباً) أي ما يمثل أقل من 1% من إجمالي الإنفاق العام البالغ 96,2 مليار جنيه، في مقابل 29 مليار و122 مليون جنيه للأمن والدفاع بنسبة 42%.

ويتأثر التعليم الابتدائي بشكل خاص بضعف الانفاق العام على التعليم مع وضع في الاعتبار ان التعليم الابتدائي يضم أكبر شريحة في المجتمع تتلمس طريقها الى المستقبل. هذا الامر يحتم علينا ان تكون ميزانية التعليم الابتدائي ميزانية منفصلة ولا تقل عن 40% من ميزانية التعليم

ككل. فالتعليم الابتدائي يشكل أكبر شريحة من اصحاب المصلحة من الدارسين والمعلمين. في السطور التالية سنستعرض بعض التجارب العالمية الناجحة في الارتقاء بهذا القطاع المهم في المجتمع.

•التوجهات العامة لليونسكو

اليونسكو (منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم)، وهي المنظمة المناط بها عالمياً رعاية التربية والثقافة والعلوم في العالم. وهي من أكبر منظمات الامم المتحدة والاكثر فاعلية في خدمة المجتمعات الانسانية في العالم حيث تقدم الاعانات العينية والمادية والفنية والمهنية لكل دول العالم في مجالات التربية من تدريب للمعلمين الى المساعدة في وضع المناهج والخطط الدراسية. كما تهتم اليونسكو بشئون الثقافية وتتعدد فروعها التي ترعى شئون الافراد بداية برعاية اللغات والتربية الى رعاية الآثار التاريخية والرموز الحضارية والحضرية. وتبسط اليونسكو توجهات نظرها حول التعليم بصورة عامة والتعليم الابتدائي بصورة خاصة، بهدف ضمان توفير تعليم ذي جودة للأطفال في جميع أنحاء العالم. وتتجذر هذه التوجهات في مبادئ العدالة والشمولية والتنمية الشاملة. وهذه بعض التوجهات الرئيسية وفقاً لقياسات اليونسكو.

1. تعميم التعليم:

تدعو اليونسكو إلى تحقيق الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي، لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس، الخلفية الاجتماعية، العرق، أو الإعاقة، لديهم فرص متساوية للالتحاق بالمدارس واستكمال التعليم الابتدائي.

2. جودة التعليم:

التعليم ذو الجودة أمرٍ أساسي، حيث لا يتم التركيز فقط على التحصيل الأكاديمي ولكن أيضاً على تنمية التفكير النقدي، والإبداعي، ومهارات حل المشكلات، والقيم مثل الاحترام، والتسامح، والتعاطف. وتروج اليونسكو لمناهج وأساليب تدريس تلبي الاحتياجات التعليمية المتنوعة وتعزز حب التعلم مدى الحياة.

3. الشمولية والعدالة:

يجب أن يكون التعليم الابتدائي شاملاً وعادلاً، معالجاً لاحتياجات الفئات المهمشة والمضطهدة، بما في ذلك الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة

والأقليات، وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية أو الفقيرة. وتشجع اليونسكو لسياسات وممارسات تزيل العوائق أمام التعليم وتعزز الفرص المتساوية للجميع.

4. التنمية الشاملة:

تولي اليونسكو أهمية بالغة للتنمية الشاملة، مدركة أن التعليم يتجاوز المعرفة الأكاديمية ليشمل الأبعاد الجسدية والعاطفية والاجتماعية والأخلاقية. يجب أن يعزز التعليم الابتدائي التنمية الشاملة لدى الأطفال، ويعزز تطورهم العام كأفراد مسؤولين ومتعاطفين.

5.مشاركة المجتمع:

تشجع اليونسكو على مشاركة الأسر والمجتمعات وأصحاب المصلحة المحليين في نشاطات التعليم الابتدائي. وترى الشراكات التعاونية بين المدارس والآباء والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني؛ ضرورية لخلق بيئات تعليمية داعمة، وتعزيز مشاركة الآباء، ومعالجة الأولويات والتحديات التعليمية المحلية.

6.جودة المعلم والتطوير المهني:

يلعب المعلمون دوراً حاسماً في التعليم الابتدائي. تروج اليونسكو لسياسات وبرامج تدعم توظيف وتدريب وتطوير مهني للمعلمين المؤهلين والمتحفزين. ويشمل ذلك ضمان رواتب عادلة، وتوفير فرص التطوير المهني المستمر، وتعزيز استقلالية المعلم وإبداعه في الفصل الدراسي.

7. بيئات التعلم:

البيئات التعليمية الآمنة والشاملة والمحفزة ضرورية للتعليم الابتدائي الفعال. تروج اليونسكو لتوفير البنية التحتية الكافية والموارد والخدمات الداعمة في المدارس، بما في ذلك المياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والمكتبات، والملاعب، والتكنولوجيا. يجب أن تكون بيئات للتعلم النشط والاستكشاف والإبداع.

8. التقييم والمراقبة:

تولي اليونسكو أهمية كبيرة للتقييم والمراقبة المستمرين لنتائج تعلم الطلاب والعمليات التعليمية. يجب أن يكون التقييم عادلاً وشفافاً ومتوافقاً ثقافيًا، مع توفير ملاحظات للتحسين وتجنب الممارسات الضارة

مثل الاختبارات ذات الأهمية العظمى High–Stake Examinations أو الامتحانات الاقصائية Exclusionary Examination.

• ميزانيات التعليم:

ليس لدى اليونسكو سلطة مباشرة في تخصيص الميزانيات، ولكنها غالباً ما تدعو إلى زيادة الاستثمار في التعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي، كجزء من مهمتها في تعزيز التعليم ذو الجودة للجميع. تعتمد الميزانيات المقترحة أو الموصى بها من قبل اليونسكو للتعليم الابتدائي عادةً على عوامل مختلفة مثل قدرة البلد، والاحتياجات التعليمية، وأولويات التنمية. ومع ذلك، أبرزت اليونسكو أهمية تخصيص جزء كبير من الميزانيات الوطنية للتعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي، لضمان تعليم ذو جودة لجميع الأطفال. وفي حين أنه لا يوجد رقم محدد أو نسبة محددة توصي بها اليونسكو لميزانيات التعليم الابتدائي، إلا أن المنظمة غالباً ما تشدد على ضرورة أن تخصص الحكومات جزءاً كبيراً من ميزانياتها للتعليم، مع التركيز على ضمان الوصول العادل وتحسين الجودة وتعزيز التعليم الشامل. بشكل عام، تشجع اليونسكو الحكومات على تقديم تمويل للتعليم والاستثمار في المجالات التالية:

1. تدريب ورواتب المعلمين:ضمان تدريب المعلمين بشكل جيد وتحفيزهم وتعويضهم بشكل مناسب أمر أساسي لجودة التعليم.
2. البنية التحتية والموارد:الاستثمار في المدارس والفصول الدراسية والمكتبات والتكنولوجيا والمواد التعليمية لتوفير بيئات تعلم مواتية.
3. تطوير المناهج الدراسية:تطوير مناهج دراسية تكون ذات صلة وشاملة ومتماشية مع احتياجات الطلاب والمجتمع.
4. التعليم الشامل:تنفيذ سياسات وبرامج لمعالجة الفجوات في الوصول وضمان أن جميع الأطفال، بما في ذلك ذوي الإعاقة والمجتمعات المهمشة، لديهم فرص متساوية للحصول على التعليم ذو الجودة.
5. التعليم في مراحل مبكرة:الاعتراف بأهمية التعليم في مراحل مبكرة في وضع الأساس للتعلم مدى الحياة والتنمية.
6. المراقبة والتقييم:تخصيص الموارد للتقييم والمراقبة لتتبع التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وضمان المساءلة في النظام التعليمي.

تختلف تخصيصات الميزانيات المحددة للتعليم الابتدائي من بلد إلى آخر استناداً إلى الظروف والأولويات الفردية، ولكن اليونسكو تدعو باستمرار إلى زيادة الاستثمار في التعليم كركيزة أساسية للتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. وبدلاً من تقديم أرقام محددة للميزانيات، تؤكد اليونسكو في كل الاحوال على أهمية تخصيص جزء كبير من الميزانيات الوطنية للتعليم. على الرغم من عدم وجود أرقام محددة عالمياً، غالباً ما تقترح اليونسكو، بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي واليونيسيف، على أن تقوم الحكومات بتخصيص ما لا يقل عن ٤-٦٪ من الناتج القومي (الناتج المحلي الإجمالي) للتعليم بشكل عام.

يتم تشجيع الدول ضمن هذا التخصيص على تحديد التمويل لمجالات مثل تدريب المعلمين، وتطوير البنية التحتية، وتطوير المناهج، والتعليم الشامل، والتعليم في مراحل مبكرة، والمراقبة والتقييم. وستختلف التخصيصات المحددة للميزانية للتعليم العام من دولة إلى أخرى. ويبقى دور اليونسكو هو الترويج لزيادة الاستثمار في التعليم ودعم الدول في تحقيق أهدافها التعليمية، بدلاً من تحديد أرقام محددة للميزانيات.

دعم التعليم الابتدائي:نماذج عالمية:

وقد قامت العديد من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بتحقيق تقدم كبير في تحقيق متطلبات التعليم الابتدائي وفقًا لليونسكو.

إليك بعض الأمثلة.

آسيا:

اليابان:تمتلك اليابان نظام تعليم ابتدائي متطور وشامل يشدد على التنمية الشاملة والتعليم ذو الجودة لجميع الأطفال. تتميز البلاد بمعدلات تسجيل عالية، ومعلمين مدربين جيدًا، ومناهج تركز ليس فقط على التحصيل الأكاديمي ولكن أيضاً على تنمية الإبداع والتفكير النقدي والمهارات الاجتماعية.

كوريا الجنوبية:أحرزت كوريا الجنوبية تقدماً ملحوظاً في ضمان الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي وتحسين النتائج التعليمية.

وتستثمر البلاد بشكل كبير في تدريب المعلمين وتطوير المناهج والبنية التحتية التعليمية، مما أدى إلى معدلات نسبية عالية في اجادة القراءة والكتابة والأداء الأكاديمي بين طلابها.

فيتنام:على الرغم من التحديات، حققت فيتنام تقدماً كبيراً في توسيع الوصول إلى التعليم الابتدائي وتحسين جودته. فقد نفذت الحكومة سياسات للحد من الفجوات في الوصول والجودة بين المناطق الحضرية والريفية، مما أدى إلى زيادة معدلات التسجيل وتحسين النتائج التعليمية.

إفريقيا:

رواندا :أولوت رواندا الأولوية للوصول الشامل إلى التعليم كجزء رئيسي من برنامجها التنموي. نفذت البلاد مبادرات مختلفة لتحسين الوصول إلى التعليم الابتدائي، بما في ذلك بناء المدارس في المناطق النائية وبرامج تدريب المعلمين وتوفير التعليم الابتدائي المجاني. نتيجة لذلك، شهدت رواندا زيادات كبيرة في معدلات التسجيل وتحسن في النتائج التعليمية.

غانا :حققت غانا تقدماً كبيراً في تحقيق الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي وتحسين الجودة التعليمية. نفذت الحكومة سياسات وبرامج مختلفة لزيادة معدلات التسجيل وتقليل الفجوات في الوصول وتعزيز جودة التعليم والتعلم. بالإضافة إلى ذلك، ركزت غانا على تعزيز التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة والمجتمعات المهمشة.

بوتسوانا :قامت بوتسوانا بالاستثمار بشكل كبير في توسيع الوصول إلى التعليم الابتدائي وتحسين النتائج التعليمية لمواطنيها. ركزت الحكومة على تدريب المعلمين وتطوير المناهج وتوفير الموارد التعليمية والبنية التحتية التعليمية. نتيجة لذلك، حققت بوتسوانا معدلات عالية من التسجيل ومستويات نسبية عالية من القراءة والكتابة والحساب بين سكانها.

أمريكا اللاتينية

كوستاريكا :تمتلك كوستاريكا نظام تعليم ابتدائي متطور وشامل يشدد على الشمولية والجودة والتنمية الشاملة. حققت البلاد معدلات تسجيل عالية ونفذت سياسات لتحسين جودة التعليم، بما في ذلك برامج تدريب المعلمين وإصلاح المناهج والإستثمارات في البنية التحتية التعليمية.

تشيلي:أحرزت تشيلي تقدماً كبيراً في توسيع الوصول إلى التعليم الابتدائي وتحسين جودة التعليم. نفذت البلاد إصلاحات مختلفة لزيادة معدلات التسجيل وتقليل الفجوات التعليمية وتعزيز تدريب المعلمين والتطوير المهني. كما ركزت تشيلي على أهمية التعليم في مراحل مبكرة وقامت

بالاستثمار في توسيع الوصول إلى التعليم قبل المدرسة لجميع الأطفال.
أوروغواي:حققت أوروغواي الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي ونفذت سياسات لتحسين جودة التعليم والشمولية. استثمرت البلاد في برامج تدريب المعلمين وإصلاح المناهج وتوفير الموارد التعليمية والبنية التحتية التعليمية. كما ركزت أوروغواي بشكل كبير على العدالة والشمول الاجتماعي، مضمونةً أن لدى جميع الأطفال فرص متساوية للوصول إلى التعليم الجيد.

التعليم والهوية والحفاظ على اللغة في المجتمعات المحلية:

اللغة هي عنصر أساسي في تشكيل التجارب التعليمية، والهويات العرقية، والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية. في المناطق التي تتنوع فيها الأعراق بشكل بارز، لا تعمل اللغة فقط كوسيلة للتواصل، بل هي أيضًا أداة ثقافية تحافظ على تاريخ المجتمع وقيمه وتقاليده وتعكسها. يلعب الحفاظ على اللغة المحلية في البيئات التعليمية دورًا حيويًا في تعزيز الانتماء، والحفاظ على الهوية العرقية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

في العديد من المجتمعات الأصلية والعرقية، يساعد استخدام اللغات المحلية في التعليم على سد الفجوة بين التعليم الرسمي وبيئات الطلاب المنزلية. هذا النهج يجعل التعلم أكثر صلة وسهولة، خاصة للأطفال الذين يتحدثون لغاتهم الأم في المنزل ولكنهم قد يواجهون صعوبات عند التعلم بلغة وطنية أو أجنبية سائدة. لقد ثبت أن التعليم القائم على اللغة المحلية يحسن النتائج الأكاديمية، حيث يشعر الطلاب براحة أكبر وثقة أعلى، ويكونون أكثر تفاعلًا عندما يتم تدريسهم بلغتهم الأم.

أمثلة على استخدام اللغة المحلية في المجتمعات:

1. مجتمع الماساي (كينيا وتنزانيا):ففي بعض أجزاء كينيا وتنزانيا، يتم تعليم أطفال الماساي باللغتين السواحيلية ولغتهم الأم الماساي. إن دمج اللغة المحلية في التعليم لا يساعد فقط في الحفاظ على التراث الثقافي الغني للمجتمع، بل يسهم أيضًا في تحسين التواصل والفهم في المناطق الريفية. من خلال اللغة المحلية، يتعلم الأطفال جوانب أساسية من ثقافة الماساي، بما في ذلك سرد القصص، والطقوس، والأغاني.
2. مجتمع الماوري (نيوزيلندا):بذل شعب الماوري في نيوزيلندا جهدًا كبيرًا

لإحياء لغتهم تِ ريو ماوري من خلال نظم التعليم الثنائي اللغة. توفر مدارس كورا كَابابا ماوري التعليم بلغة الماوري، مما يساعد الطلاب على الاتصال بجذورهم وفي نفس الوقت المشاركة في التعليم الحديث. لم يساعد هذا النموذج في الحفاظ على لغة الماوري فحسب، بل عزز أيضًا هوية الماوري والتماسك المجتمعي.

3. منطقة الباسك (إسبانيا): في منطقة الباسك في إسبانيا، تم الحفاظ على اللغة المحلية، الوسكارا، من خلال نظام تعليم متكامل. تقدم المدارس مناهج تعليمية ثنائية اللغة، حيث يتم تدريس الطلاب باللغتين الإسبانية والوسكارا، مما يضمن بقاء اللغة ويعزز الإحساس العميق بالهوية الثقافية الباسكية.

من خلال هذه الأمثلة، يصبح من الواضح أن الحفاظ على اللغة في المجتمعات المحلية لا يتعلق فقط بالتواصل بل هو مرتبط ارتباطًا عميقًا بالحفاظ على الثقافة والهوية والنجاح التعليمي.

دفتر التحضير:أداة لإدارة الدروس وضبط جودة التعليم داخل الفصل الدراسي:

المقدمة:

من ملاحظاتي العامة كمعلم في التدريس العام وجدت إهمالاً تاماً للمدرسين وإدارات المدارس بالاهتمام بهذه الوثيقة التعليمية الفنية الهامة داخل الفصل الدراسي، وهي دفتر التحضير أو سجل الدروس اليومية. وهذا السجل من أهم الأدوات التي يجب أن تكون في صحبة المعلم بصورة دائمة داخل الفصل لما له من أهمية في تنظيم الجهد والوقت- خطة تقديم الوحدة الدراسية على مدار العام الدراسي - وتقديم الاولويات في تفاصيل المادة العلمية في الفصل الدراسي. كما أنه ضروري كأداة من أدوات مدير المدرسة في متابعة نشاط المعلمين في الواقع العملي داخل الفصل وفي متابعة تفاصيل المنهج وأهدافه العامة والخاصة، كما سياتي تفصيله فيما بعد.

تعتبر الخطة الدراسية اليومية الفعّالة في مجال التدريس، ركيزة أساسية للتدريس الناجح. يعتمد المعلمون على أدوات واستراتيجيات مختلفة لضمان أن تكون دروسهم معدة بصورة جيدة، منظمة، ومتوافقة مع

الأهداف التعليمية. أحد هذه الأدوات التي تلعب دوراً حاسماً في هذه العملية هو دفتر التحضير. وهذا المقال يبين أهمية دفتر التحضير كأداة لإدارة العملية التعليمية وتحقيق جودة التعليم.

التخطيط والتنظيم:

تكمن أساسيات نجاح أي درس جيد في التخطيط والتنظيم الدقيقين، إذ يجب على المعلمين اعداد دروسهم مسبقاً، مع مراعاة متطلبات المنهج بصورة عامة والمقرر بشكل خاص، واحتياجات الطلاب، والأهداف التعليمية. ويعمل دفتر التحضير كإطار منظم لعملية التخطيط هذه، مما يتيح للمعلمين:

- تحديد الأهداف التعليمية بوضوح:تحديد ما يجب على الطلاب معرفته، وفهمه، وأن يكونوا قادرين على فعله بنهاية الدرس أو الحدة التعليمية أو المقرر.
- اختيار المواد المناسبة:تحديد وجمع المواد التعليمية والموارد اللازمة لدعم الأهداف التعليمية اليومية والسنوية.
- تسلسل الأنشطة:ترتيب الأنشطة واستراتيجيات التدريس في تسلسل منطقي يعزز الفهم والمشاركة.
- تخصيص الوقت بفعالية:تقدير الوقت المطلوب لكل جزء من الدرس لضمان تغطية شاملة ضمن وقت الحصة المخصص. ومن خلال الحفاظ على سجل مفصل لإعداد الدروس، يقوم المعلمون بتبسيط عملية التخطيط، وتقليل الاحتمالات في اللحظة الأخيرة، وضمان التفكير بعناية في كل جانب من جوانب الدرس والاحتياط للأسئلة والمواقف الحرجة غير المتوقعة.

إدارة الوقت:

الإدارة الفعّالة للوقت أمر بالغ الأهمية للحصول على أقصى استفادة من الوقت التعليمي والحفاظ على بيئة تعلم منتجة. يساعد دفتر التحضير في إدارة الوقت من خلال:

- تحديد الأولويات:تحديد أولويات مكونات الدرس استناداً إلى أهميتها وصلتها بالأهداف التعليمية.
- توقع التحولات:التخطيط لانتقال سلس بين الأنشطة للحد من الانقطاعات وتعزيز الربط بين الدروس.

- مراقبة التقدم:تتبع الوقت المستغرق في كل نشاط للإبقاء على الجدول الزمني وضبط الإيقاع عند الضرورة.
- التأمل في استخدام الوقت:مراجعة السجلات السابقة لتحديد أنماط توزيع الوقت وإجراء التعديلات للدروس المستقبلية. فمن خلال إدارة الوقت بعناية من خلال دفتر التحضير، يضمن المعلمون استخدام الوقت التعليمي بفعالية، مما يعزز جواً تعليمياً مركزاً ومنتجاً.

ضمان الجودة:

الاستمرارية والجودة جانبان أساسيان في التدريس الفعّال. يعمل دفتر التحضير كأداة للحفاظ على معايير تعليمية عالية من خلال:

- تسجيل تفاصيل الدرس:توثيق تفاصيل الدرس مثل استراتيجيات التدريس وأساليب التقييم وتفاعل الطلاب.
- تحليل الفعالية:مراجعة السجلات السابقة لتقييم نجاح الطرق المختلفة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- تكييف الاستراتيجيات:استصحاب ملاحظات الطلاب أو الزملاء لتحسين تقنيات التدريس.
- ضمان التوافق:التحقق من أن محتوى الدرس والأنشطة متوافق مع معايير المنهج والأهداف التعليمية للمقرر. فمن خلال التفكير المستمر والتعديل المستند إلى دفتر التحضير، يحافظ المعلمون على الاتساق في تقديم التعليم، مما يضمن أن يسهم كل درس بفعالية في تحقيق نتائج تعلم الطلاب القدر الكافي من المعارف والمهارات التي تساعد في هندسة سلوكهم العام في الحياة العملية.

القابلية للتكيف:

المرونة أمر بالغ الأهمية في التعامل مع طبيعة الفصول الدراسية المتغيرة واحتياجات الطلاب. يدعم دفتر التحضير القابلية للتكيف من خلال-:

- توثيق التعديلات:تسجيل التغييرات التي تم إجراؤها على خطط الدروس استناداً إلى تقدم الطلاب أو اهتماماتهم أو مراعاة الظروف غير المتوقعة كحصول الكوارث الطبيعية من زلازل او فيضانات أو نزاعات وحروب تعكر صفو العملية التعليمية ككل.
- الاستعداد للتوقعات:البقاء على استعداد لضبط الأنشطة أو طرق التدريس لتلبية احتياجات التعلم المتطورة.

- التحكم في التفاوت بين الدارسين:دمج استراتيجيات لاستيعاب أنماط التعلم المتنوعة والقدرات والاهتمامات المتعددة للدارسين.
- توقع التحديات:التخطيط للنهج أو الموارد البديلة لمواجهة التحديات أو الانقطاعات المحتملة. من خلال الحفاظ على نهج مرن يستند إلى سجل اعداد الدروس اليومية، يعزز المعلمون قدراتهم على تلبية احتياجات الطلاب المتنوعة، مما يضمن بقاء التعليم شاملاً وفعّالاً.

التقييم والتأمل:

التحسين المستمر هو أساس ممارسة التدريس الفعّال. يدعم دفتر التحضير عمليات التقييم والتأمل من خلال:

- تقييم تقدم الطلاب:استخدام سجلات الأنشطة الدراسية والتقييمات لمراقبة نمو الطلاب الفردي والجماعي.
- تحليل النتائج:التأمل في فعالية استراتيجيات التدريس في تحقيق الأهداف التعليمية.
- تحديد نقاط القوة والضعف:التعرف على مجالات ممارسات التدريس التي تحتاج إلى تعزيز أو تعديل.
- وضع الأهداف:تحديد أهداف التطوير المهني استناداً إلى الرؤى المكتسبة من التقييم الذاتي والملاحظات. فعن طريق التأمل المستمر الذي يستند إلى سجل الإعداد، يعزز المعلمون ممارسات التدريس التأملية التي تعزز النمو الشخصي وتعزز الفعالية التعليمية.

الامتثال والمساءلة

تتطلب المؤسسات التعليمية غالباً وثائق لضمان التمسك بمعايير المنهج أو المقرر والإرشادات الإدارية. يدعم دفتر التحضير الامتثال والمساءلة من خلال:

- إثبات استعداد المعلم:تقديم دليل على التخطيط الدقيق والموافقة مع متطلبات المنهج من قبل المعلم المسئول-.
- تسهيل التقييم والتقويم:السماح للمسؤولين كالمدراء والموجهين أو الزملاء بمراجعة خطط الدروس لضمان التسلسل والتناسق مع القيم التعليمية والاهداف المرسومة في المنهج.
- تلبية متطلبات التقارير:ضمان توافر الوثائق للتقييمات أو التدقيقات

أو أغراض التقارير الفنية الشاملة عن جميع جوانب العملية التعليمية.

- دعم المعايير المهنية:الحفاظ على المعايير المهنية من خلال إظهار الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والإجرائية. فعبر الحفاظ على سجلات شاملة من خلال سجل اعداد الدروس او دفتر التحضير، يثبت المعلمون التزامهم بالأخلاق المهنية ويسهمون في سلامة ممارسات التعليم بصورة عامة.

الاتصال:

التعاون والتواصل أمران أساسيان لتعزيز بيئة تعليمية داعمة ومتماسكة. يعزز دفتر التحضير التواصل بين المعلمين من خلال:

- مشاركة الأفكار والموارد:تبادل الرؤى والاستراتيجيات والمواد مع الزملاء لإثراء ممارسات التدريس.
- تسهيل التعاون:التعاون في تطوير الدروس، والمشاريع متعددة التخصصات، أو الاندماج في المنهج.
- بناء التوافق:تشجيع النقاشات حول أفضل الممارسات والنهج الابتكاري والأهداف التعليمية المشتركة.
- تعزيز التنمية المهنية:المشاركة في استعراضات النظرة، أو ورش العمل، أو مجموعات الدراسة لتعزيز مهارات التدريس والمعرفة. من خلال التواصل التعاوني الذي يسهله هذا السجل، ويستفيد المعلمون من الخبرة المشتركة لتعزيز فعالية التدريس ونتائج تعلم الطلاب.

ونخلص من كل ذلك أن دفتر التحضير ركيزة لممارسة التدريس الفعّال، حيث يوفر للمعلمين إطاراً منظماً للتخطيط والتنظيم وتحسين النهج التعليمي الخاص بهم. من خلال تعزيز التخطيط والتأمل والقابلية للتكيف والتعاون، وتعزز هذه الوثيقة الهامة جودة التعليم وتدعم النمو المهني وتضمن التوافق مع الأهداف التعليمية. بينما يستمر المعلمون في استغلال الإمكانات التحويلية للممارسات التفكيرية والنهج التعليمي المستندة إلى الأدلة، يظل دفتر التحضير أداة لا غنى عنها لمواجهة تعقيدات التعليم الحديث. في الختام، يقف دفتر التحضير ليس فقط كأداة لتنظيم المواد، بل كشهادة على التفاني والاحترافية للمعلمين الملتزمين بخلق تجارب تعليم وتعلم حقيقية لطلابهم ونتابع في الحلقة التالية دور مدير المدرسة

وتفعيل دفتر التحضير كأداة رقابية في مراقبة وضبط جودة التعليم بصورة عامة واداء المعلمين داخل الفصول بشكل خاص.

ماذا ينجم من إهمال دفتر تحضير الدروس اليومية؟:

كيف يتسنى لنا تغطية الفجوات التي نلاحظها في بعض الاداء المتدني في مهنة التدريس في بعض المدارس؟ وما هو دور الادارة التربوية في تجاوز هذه المطبات التي تؤثر بصورة مباشرة في أداء الطلاب على المستوى الفردي والجماعي وتعطيل تطلعات الامة بكاملها في الافادة من العنصر البشري المدرب في تحقيق اهدافها التربوية والتعلمية، وقد غدى الانسان المتعلم والمدرب أكبر راس مال في هذا القرن. كيف يتسنى لنا تعليم جيد من خلال ممارسات تدريس جيدة.

ان الاحباط العام الذي يصيب الامة الآن هو نتيجة مباشرة لافتقار برامج التعليم الى الروية الواضحة لأهمية العليم وانعدام الخطط النظرية والعملية لغرس حقيقي في الاجيال القادمة وتأهيلها بالمفيد من المعارف والمهارات التي تعدها لسوق عالمي يتسم بالمهنية العالية والايقاع السريع. فأين المهنية في التدريس؟ والمدرس هو من يؤهل كل اصحاب هذه المهن لقيام كل بدوره كما ينبغي.

من ملاحظاتي البسيطة اهمال المعلمين والادارة بتجاهل ادوات ضبط عملية التدريس والتي تبدأ بدفتر تحضير الدروس اليومية. إذ يؤثر اهمال تحضير الدروس من قبل المعلمين بصورة عامة على تجربة التعلم للطلاب لانعدام فعالية التعليم في الفصول الدراسية. فما الذي نخسره بإهمال دفتر التحضير اليومي؟ هذه بعض النتائج:

تعليم غير منظم:

فبدون إعداد كاف، قد يصعب على المعلمين تقديم المحتوى بطريقة منظمة ومنسقة. يمكن أن يؤدي هذا إلى دروس متشتتة تفتقر إلى أهداف تعليم واضحة، واستراتيجيات تعليمية غير سليمة.

تقليل التفاعل من الطلاب:

عندما لا يتم اعداد الدروس بصورة جيدة، يصبح الطلاب غير متفاعلين أو يشعرون بالملل. وقد يفشل المعلمون في استخدام أنشطة جذابة، أو مناقشات تفاعلية، أو طرق تعليمية متنوعة تلبي أنماط التعلم المختلفة.

استخدام غير فعال للوقت:

يمكن أن يؤدي عدم التحضير إلى ضياع الوقت. وقد يصرف المعلمون وقتاً قيماً في الصف يحاولون معرفة ما يجب تدريسه بعد ذلك أو التعامل مع قضايا إدارة الفصل التي تنشأ بسبب عدم الاستعداد.

تباين في نتائج التعلم:

يصبح من الصعب ضمان توحيد نتائج التعلم عبر الفصول أو الدورات بدون خطط دروس واضحة. فقد يحصل الطلاب في نفس الدورة على مستويات مختلفة من التعليم وقد لا يحققون الأهداف التعليمية المقصودة بصورة موحد

تأثير على إدارة الفصل:

يتضمن الإعداد الفعال للدروس التنبؤ بالتحديات المحتملة ووضع استراتيجيات لإدارة سلوك الفصل وديناميكاته وتفادي الحرج. فبدون الإعداد، قد يواجه المعلمون صعوبات في التعامل مع مشكلات الانضباط والحفاظ على بيئة تعليمية منتجة.

فرص تعلم مضيعة:

تسمح الدروس المعدة بصورة جيدة للمعلمين بتحديد واستغلال الفرص التعليمية واللحظات التعليمية المهمة لاستكشاف المواضيع بصورة أعمق. فقد يتم تفويت ، هذه الفرص بدون إعداد ، مما يحد من تعرض الطلاب لتجارب تعليمية غنية.

زيادة في مستوى الضغط والاحتراق النفسي:

قد يواجه المعلمون الذين لا يعدون الدروس بانتظام مستويات أعلى من الضغط والاحتراق النفسي يومياً، يمكن أن يؤدي على الفور إلى شعور بالإرهاق والإحباط من ممارسة التعليم.

تأثير سلبي على الاحترافية:

يمكن أن ينعكس عدم إعداد الدروس على مهنية المعلم والتزامه بدوره. قد يؤثر هذا على مصداقيتهم بين الطلاب وأولياء الأمور والزملاء، مما يؤثر على الروح المعنوية العامة داخل مجتمع المدرسة.

فرصة لتحقيق أدنى الإنجازات الأكاديمية:

في نهاية المطاف، قد يتأثر أداء الطلاب الأكاديمي عندما لا تكون الدروس مخططة بصورة جيدة. وقد لا يكتسبون المعرفة والمهارات الضرورية للنجاح الأكاديمي، مما يؤدي إلى مستويات منخفضة من الإنجاز وفجوات محتملة في التعلم.

باختصار، تعتبر عواقب عدم إعداد الدروس بصورة مناسبة من قبل المعلمين عواقب كبيرة قد تؤثر سلباً على البيئة التعليمية بصورة كبيرة. فالإعداد الفعال ضروري لتقديم تعليم ذو جودة عالية ولتعزيز تجربة تعليمية إيجابية ومنتجة لجميع الأطراف المعنية، تغطي احتياجات الفرد وتحقق طموحات الأمة. فما المخرج؟.

الفصل الثاني عشر

مهارات الحياة

مهارات الحياة

مقدمة:

كنت أمر في طريقي يومياً بصخرة تعرض المارة راجلين وأصحاب السيارات على الخصوص لخطر ماحق. وكنت أحدث نفسي بأن أزيل هذه الصخرة عن الطريق ولكن أجد نفسي دوماً في عجلة من أمري، وهي عملياً تحتاج الى فريق عمل من العضلات المدربة لقلعها من ذلك المكان. ثم توقفت ذلك اليوم... وقررت مع رفيقي في السيارة أن نقوم بإماطة الأذى عن الطريق. حاولنا أن نقلعها بحملها ...أنا من هنا وصاحبي من هناك ولكن عجزنا تماماً عن زحزحتها شبراً واحداً.

ومر بنا أثناء المحاولة طفل بصحبة ذويه لم يتجاوز العاشرة ورأى بؤس حالنا مع الصخرة. وكنا نتوقع النجدة ممن معه من الرجال. ولكن كفانا الغلام بتوجيه بسيط وقال:(يا عم.... دردقوها!!!) وقد كان... دردقناها بسهولة وازلنا أذاها الى الأبد.. نظرت للغلام ثم ابتسمت وقلت شكرا لييييييك كتيييييير.

.IT WAS SIMPLE PHYSICS تلك هي المعرفة عندما تتحول الى مهارة...

المهارات الحياتية:

ونقصد بها القدرات والمهارات التي تمكّن الأفراد من التعامل بفعالية مع تحديات ومقتضيات الحياة اليومية. وتشمل مجموعة واسعة من المهارات التي تعد أساسية للتطور الشخصي، والتفاعل الاجتماعي، والنجاح في مختلف جوانب الحياة. تكون هذه المهارات ذات قيمة ليس فقط في الظروف العادية ولكن أيضاً خلال الأوقات الصعبة مثل الحروب والنزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن غرس المهارات الحياتية في الأطفال منذ وقت مبكر أمر أساسي لنموهم الشامل ونجاحهم المستقبلي.

أنواع المهارات الحياتية:

يمكن تصنيف المهارات الحياتية إلى عدة فئات رئيسية:

المهارات الشخصية وتشمل:

الوعي بالذات أي معرفة الفرد لماهيته وهويته.

إدارة الذات

- التحكم في العواطف
- إدارة الوقت
- إدارة المور في الاوقات العصيبة والطارئة

وتشمل المهارات الشخصية

- مهارات الاتصال
- الاستماع الفعّال
- التعاطف
- حل النزاعات
- مهارات التفاوض

المهارات العقلية:

- التفكير النقدي
- حل المشكلات
- اتخاذ القرارات
- التفكير الإبداعي
- التعلم في كيفية التعلم

المهارات العملية:

- الثقافة المالية
- الطهو والتغذية
- الإسعافات الأولية البسيطة
- صيانة المنزل، الدراجة، الحنفية، حوض الخضروات الخ...
- الثقافة التكنولوجية، التعامل مع الموبايل ،الكمبيوتر، الطباعة الخ...

أهمية المهارات الحياتية في الحياة الطبيعية:

يعتمد الأفراد على المهارات الحياتية في الحياة اليومية، للتفاعل مع العلاقات الشخصية، وإدارة عواطفهم، واتخاذ قرارات مدروسة، لتحقيق أهدافهم. وفيما يلي شيء من التفصيل:

- مهارات الاتصال:وهي أساسية للتفاعل الفعّال والايجابي مع أفراد العائلة والأصدقاء والزملاء والمجتمعات.
- التفكير النقدي وحل المشكلات:يمكن للأفراد من خلالهما تحليل المواقف، وتقييم الخيارات، واتخاذ قرارات سليمة مبنية على حسابات سليمة ودقيقة.

- التحكم في العواطف وإدارة الاوقات العصية :يساعدان في التعامل مع ضغوط الحياة اليومية والحفاظ على الرفاه النفسي بقدر الامكان.
- الثقافة المالية :وهي أساسية لإدارة الأمور المالية الشخصية، والميزانية، واتخاذ القرارات المالية. وينبغي التعود على الادخار منذ الصغر.
- إدارة الوقت :يضمن الإنتاجية والتوازن بين العمل والدراسة وأنشطة الفراغ.

• أهمية المهارات الحياتية أثناء الحروب والنزاعات:

خلال فترات الحروب أو النزاعات، تصبح هذه المهارات الحياتية أكثر أهمية بسبب التوتر المتزايد، وعدم اليقين، والاضطرابات. فيما يلي بعض التفاصيل في هذه الظروف:

- الصمود :يساعد الأفراد على التعامل مع الصدمات والخسائر وحالة عدم اليقين أثناء الحرب.
- القدرة على التكيف :يمكن الافراد من التكيف السريع مع التغييرات في الظروف وشروط العيش بالقبول ببعض التنازلات وترتيب الاولويات.
- حل النزاعات :أساسي لإدارة النزاعات الشخصية وتعزيز السلام داخل المجتمعات.
- الإسعافات الأولية والثقافة الصحية :ضرورتان للاستجابة في التعامل مع الاصابات والطوارئ الطبية عندما تتعذر المساعدة الطبية المتخصصة.
- الاتصال والتفاوض :يسهل الدبلوماسية، والمصالحة، والتنسيق بين الجماعات.

• المهارات الحياتية والأطفال:

غرس المهارات الحياتية في الأطفال أمر أساسي لتنميتهم الشاملة وتجهيزهم للتحديات المستقبلية. تشمل الاعتبارات الرئيسية:

- تنمية الطفولة المبكرة :إدخال المهارات الأساسية مثل التحكم في المشاعر، ومهارات التواصل الاجتماعي، والنظافة الأساسية.
- التعليم ومهارات التعلم :تعزيز حب الفهم، والتفكير النقدي، والقدرات على حل المشكلات البسيطة بأساليب مبتكرة.
- المهارات الاجتماعية :تعليم التعاطف، والاتصال، والعمل الجماعي من خلال اللعب والتفاعلات الاجتماعية.

- السلامة والرفاهية:تثقيف الأطفال حول السلامة الشخصية، وخطر الغرباء، والإسعافات الأولية الأساسية.

• أساليب تعليم المهارات الحياتية للأطفال:

تشمل الطرق الفعّالة لتعليم المهارات الحياتية:

- التعلم التجريبي:أنشطة عملية وسيناريوهات حياتية حقيقية لممارسة المهارات.
- تمثيل الادوار :محاكاة المواقف التي يمكن للأطفال من خلالها ممارسة مهارات التواصل والتفاوض وحل المشكلات.
- الحكايات والمناقشات:استخدام القصص والمناقشات لتوضيح أهمية وتطبيق المهارات الحياتية.
- مشاركة الآباء والمجتمع:إشراك الآباء والرعاة وأعضاء المجتمع في تعليم المهارات الحياتية ونمذجتها.

دمج المنهج المدرسي:دمج المهارات الحياتية في التعليم الرسمي من خلال فصول دراسية مخصصة أو أنشطة عابرة للمناهج.

ونخلص الى ان المهارات الحياتية لا غنى عنها للأفراد في جميع الأعمار وتعد أساسية للتعامل مع التحديات اليومية والأزمات على حد سواء. إنها تمكّن الأفراد من قيادة حياة مليئة بالإشباع، والمساهمة في مجتمعاتهم، والتكيف مع التغيرات. من خلال التركيز على تطوير المهارات الحياتية لدى الأطفال وتعزيز تطبيقها في الحياة اليومية، يمكننا ضمان مجتمع أكثر قدرة على التكيف والنجاح حتى في مواجهة التحديات الصعبة. وهذه النظرة العامة تغطي ما نقصد بالمهارات الحياتية، وادراك أهميتها في سياقات مختلفة، والدور الحيوي الذي تلعبه في التنمية الشخصية والاجتماعية.

التعليم ومهارات القرن الحادي والعشرين:

يتميز التعليم في القرن الحادي والعشرين بمجموعة من السمات تعكس التقدم التكنولوجي، والتغيرات التي حدثت في أنماط التعليم والتعلم التي استحدثت لتفي باحتياجات المجتمع المتطورة والمتسارعة بصورة لا تكاد تجارى، وهذه بعض السمات البارزة لما ينبغي أن يكون عليه التعليم في القرن الواحد والعشرين.

استخدام التكنولوجيا:

يتضمن التعليم الآن استخدام التكنولوجيا بصورة كبيرة في التدريس والتعليم والتقييم. فعلى سبيل المثال، تستخدم السبورات الذكية، ومنصات التعلم الإلكتروني مثلMoodle و Zoomو Canvas، التطبيقات التعليمية، والمحاكاة بالواقع الافتراضي. وسنتعرض لها بالتفصيل في مقال قادم ان شاء الله.

التعليم المدمج:

ويستخدم لتكييف التعليم وفقاً لاحتياجات وتفضيلات الطلاب الفردية من خلال تقنيات التعلم التكيفي،
والتعليم المتنوع، وخطط التعلم الشخصية.

الاتصال العالمي:

ساعدت الثورة الرقمية في تسهيل الوصول إلى المعرفة والمهارات على مستوى العالم من خلال التفاعل مع شبكة الإنترنت، مما يتيح للطلاب التعاون مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم، والمشاركة في مشاريع دولية، والوصول إلى مصادر خارج بيئتهم المباشرة وهذا شئ كان في الماضي في عداد المستحيل. فلا غرو أن يتعاون مجموعة من الطلاب في دراسة أو تصميم مشاريع بالتزامن من بلدان مختلفة بالرغم من تباعد المسافات واختلاف المناخات.

التعلم القائم على المشروع:

من السمات الحديثة لنظام التعليم الجديد ان يركز على المشاريع العملية والمتعددة التخصصات التي تعزز التفكير النقدي وحل المشكلات ومهارات التعاون بين الافراد والجماعات.

التفكير النقدي والإبداع:

يلاحظ تحول المناهج من نمط التعليم بحفظ وتركيز المعلومات إلى تنمية قيم جديدة في التعليم مثل التفكير النقدي والإبداع والابتكار ويقوم جل هذه النشاطات على توظيف المعارف وتحويلها الى مهارات.

المعرفة الرقمية:

يقوم تعليم القرن الواحد والعشرين بتعليم الطلاب كيفية التنقل والتقييم وإنشاء المعلومات الرقمية بشكل مسؤول، بما في ذلك فهم العمل بأمان

عبر الإنترنت و وتشرب الثقافة الإعلامية والاعتبارات الأخلاقية في العالم الرقمي.

التعلم مدى الحياة:

من سمات التعليم في هذا القرن هو المواكبة وذلك بتشجيع ورفع وعي الطلاب بالتعلم المستمر بعد نهاية التعليم الرسمي في الكلية أو الجامعة، مدعوماً بالدورات الإلكترونية وفرص التطوير المهني والاندماج المتواصل والمتفاعل بمجتمعات التعلم.

التعاون والتواصل:

يتميز أيضاً التعليم الحديث بتعزيز مهارات العمل الجماعي والتواصل والفهم الثقافي من خلال المشاريع التعاونية والمناقشات عبر الإنترنت وأدوات مؤتمرات الفيديو. والآن تركز الدراسات العليا في منح درجات الماجستير والدكتوراه عبر العمل الجماعي في مشروع متكامل تتداخل وتتلاقح فيه جميع فروع المعرفة العلمية العملية والنظرية. لم تعد اطروحات الدكتوراه مثلاً مجهوداً فردياً بين المشرف والطالب ولكن تمنح من خلال انجاز اعمال تتطلب العمل الجماعي المتكامل مع عمل الفريق ككل.

بيئات التعلم المرنة:

يتسم التعليم بالمرونة في أوضاع التعلم (مثل التعلم المدمج، والفصول الدراسية المقلوبة)، وتكييف بيئات التعلم لاستيعاب أساليب التعلم والاحتياجات المتنوعة.

التركيز على الرفاهية:

الاعتراف بأهمية الصحة النفسية والرفاهية في نتائج التعلم، مع مبادرات تركز على اليقظة الذهنية وإدارة الضغوط وخلق بيئات مدرسية داعمة وجاذبة للطالب والمعلم على السواء. فتوفير المناخ العلمي يتطلب توفير الكثير من المعينات التي تقلل من الجهد البدني والنفسي على الانسان مما ينعكس على أداء الفرد والذي سيعمل بنفس مفتوح وبطواعية ان توافرت له عناصر السعادة في البيئة التعليمية بالمدرسة أو الجامعة.

هذه السمات تعكس تحولاً نحو تجهيز الطلاب لتحديات العالم الحديث، وتزويدهم بمهارات ومعرفة ذات صلة بواقع حياتهم اليومي، قابلة للتكيف مع التحديات المستقبلية.

المنهج والكتاب المدرسي في القرن

يجب أن تكون الكتب المدرسية للمنهج في القرن الحادي والعشرين مصممة لتتماشى مع أهداف التعليم الحديثة وبيئات التعلم الحديثة.

ويمكن أخذ بعض الاعتبارات الرئيسية في تنظيم وتقديم الكتب المدرسية:

1. الوصول الرقمي:

يجب أن تكون الكتب المدرسية متاحة في صيغ رقمية لدعم أوضاع التعلم المرنة مثل منصات التعلم عبر الإنترنت وبرامج قارئات الكتب الإلكترونية والأجهزة المحمولة، وهذا الأمر يضمن إمكانية الوصول الى المعلومة في أي مكان وفي أي وقت.

2. الميزات التفاعلية:

يجب دمج عناصر تفاعلية مثل مقاطع الفيديو المدمجة، والمحاكاة، والرسوم التفاعلية، والاختبارات في منهج متكامل وهذا من الميزات التي تشجع الطلاب على المشاركة بنشاط وتعزز إدراك المفاهيم.

3. دمج الوسائط المتعددة:

يجب تضمين المنهج لعناصر ووسائط متعددة مثل التسجيلات الصوتية، والرسوم المتحركة، وتجارب الواقع الافتراضي حيثما كان ذلك مناسباً. فهذه العناصر تثري تجربة التعلم وتلبي أنماط التعلم المتنوعة.

4. التجزئة والتخصيص:

يجب أن تكون الكتب المدرسية قابلة للتجزئة، مما يسمح للمعلمين بتخصيص المحتوى استناداً إلى احتياجات طلابهم الفردية لتتناسب مع متطلبات الدورات المختلفة من حيث الإيقاع والابعاد الزمانية والمكانية.

5. التطبيقات في الحياة الواقعية:

تقديم أمثلة ودراسات حالة توضح كيفية تطبيق المفاهيم النظرية في سياقات الحياة الواقعية. هذا يساعد الطلاب على ربط النظرية بالممارسة وفهم أهمية تعلمهم. تقوم الجامعات الامريكية والكندية بربط التعليم بواقع الطالب كمتطلب للحياة. ويغلب في البيئة التعلمية استخدام مصطلحات تهيئ عقل ونفس الدارس على استيعاب العملية التعلمية بصورة أفضل ولذلك نجد ان مصطلح التدريب يغلب على مصطلح

التعليم. فتجد الطبيب يقدم نفسه بأنه تدرب في الكلية او الجامعة الفلانية ولا يستخدم مصطلح تعلمت أو درست أو تخرجت بل تدربت، وشتان ما بين شخص تعلم وآخر قد تدرب.

6. محفزات التفكير النقدي:

يجب تضمين المنهج أسئلة ومحفزات على طول النص تشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات والتأمل. يجب أن تتحدى هذه المحفزات الطلاب لتحليل المعلومات وإيجاد الصلات بشكل مستقل. وهذا نمط يستبدل المعلومة بالمهارة فلا قيمة لمعلومات أو معارف لا يمكن ان تتحول الى مهارات. ينبغي ان يجد الدارس ان جميع ما تحصل عليه من معارف مفيد للمجتمع وقابل للقياس والتطبيق.

فرص التعلم التعاوني:

من سمات المنهج القدرة على دمج الأنشطة والمشاريع التي تعزز التعاون بين الطلاب مثل المناقشات الجماعية، ومراجعات الأقران، ومهام حل المشكلات بالتعاون.

محتوى حديث ومحدث:

ينبغي أن يكون المحتوى حديثاً، مع انعكاس أحدث الأبحاث والتطورات التكنولوجية والتغيرات الاجتماعية. وهذا يحافظ على قيمة المواد التعليمية وإشراك الطلاب في صنع واستهلاك المعرفة مما يعزز التعليم والتعلم في آن واحد.

ميزات الوصول والحصول على المنهج:

بجب أن يراعى في تصميم الكتب المدرسية التوافق في الوصول والحصول عليها بسهولة، كأن يتاح ذلك للطلاب ذوي الإعاقة في إمكانية التحويل إلى النص، وتعديل أحجام الخطوط، وتقديم الصيغ البديلة وخلافه مما يراعي حالة الفرد المعاق واستعداده للتعلم واستراتيجياته في التعلم أيضاً.

موارد دعم المعلمين:

لابد من توفير موارد مرافقة للمعلمين مثل خطط الدروس وأدوات التقييم والمواد الإضافية لتسهيل التدريس والتعلم.

الاعتبارات الأخلاقية:

التعامل مع القضايا الأخلاقية المتعلقة بالموضوع عند الضرورة، مع تعزيز النقاشات حول مواضيع مثل الأخلاق الرقمية والاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

المنظورات الثقافية والعالمية:

مع ان العالم قد أصبح قرية صغيرة اختزلت فيها المسافات بصورة لا يتصورها العقل لكن لا تظل الفروقات والاعتبارات الثقافية واللغوية والفكرية تختلف بين الشعوب. ولكن لكي نصل الى الحد الأدنى الذي يجمع بين البشر من كل جنس ولون وثقافة علينا ان نر اعي هذه الفروقات ونحترم هذه التباينات وهذا يتطلب دمج المنظورات والسياقات الثقافية المتنوعة لتعزيز الوعي العالمي والفهم بين الطلاب.

وباختصار، يجب أن تكون الكتب المدرسية لمنهج القرن الحادي والعشرين ديناميكية، تفاعلية، وقابلة للتكيف مع أنماط التعلم المتنوعة والمنصات التكنولوجية المختلفة. كما يجب أن تشجع على التفكير النقدي، وتدعم التعلم التعاوني، وتدمج عناصر الوسائط المتعددة لتعزيز المشاركة والفهم.

التعليم أثناء الحرب:

المقدمة:لقد ظللنا نردد أن مصير الأمم يبدأ من داخل الفصل الدراسي والتعليم حق The destiny of any nations begins in the classroom. أساسي للإنسان وهو أساسي لتنمية الفرد وتقدم المجتمع.

ومع ذلك، في المناطق المتأثرة بالنزاعات مثل السودان، يواجه هذا الحق تحديات كبيرة، ستؤثر على أجيال من الشباب والطلاب. يهدف هذا المقال إلى فحص حالة التعليم في السودان خلال هذا النزاع، بكشف التحديات التي واجهها، والتأثير على الطلاب والمجتمعات، والتوصيات لتحسين الوصول إلى حد أدنى من أشكال التعليم في ظل حرب مستعرة.

التحديات التي تواجه التعليم أثناء الحرب:

1. ضرب البنية التحتية وقضايا الوصول:أحد التحديات الرئيسية في عدم توفير التعليم خلال الحرب في السودان هو الضرر البالغ الذي أصاب البنية التحتية. إذ تعرضت المدارس للهجوم والدمار وما سلم

منها تم استخدامه لأغراض مدنية لإيواء اللاجئين أو تحول الى ثكنات عسكرية، مما أدي إلى تدمير المباني والصفوف الدراسية والموارد التعليمية. وهذا يخلق حاجزا فعليا أمام الوصول إلى التعليم للطلاب في مناطق النزاع.

2. هجرة المعلمين المؤهلين: أسفر النزاع في السودان عن نقص كبير في عدد المعلمين المؤهلين. إذ فر كثير من المعلمين تجنباً للعنف، بينما تعذر على البعض الآخر مواصلة التدريس بسبب المخاوف من انعدام الأمن أو نقص الحافز المادي والمعنوي. وهذا يفاقم من وجود فرص للتعليم؛ ان كان هناك اصلاً أي نشاط تعليمي يمارس في هذه البيئات، حيث تكبدت المدارس نقص حاد في الكفاءات التعليمية.
3. التهجير والهجرة الداخلية: أدى النزاع المستمر إلى نزوح واسع النطاق داخل السودان، حيث أجبر الملايين من الأشخاص على مغادرة منازلهم. ويعاني السكان المهجرون من صعوبة الوصول إلى التعليم بسبب توقف المدارس القريبة عن نشاطها التربوي والتعليم بسبب العوائق اللغة، والضغوط المالية. يزيد هذا التشويش عن التقليدات المجتمعية، وبخاصة على الأطفال والشباب.
4. نقص التمويل والموارد: لا تزال المساعدات الإنسانية والتمويل للتعليم في السودان منعدمة، على الرغم من الجهود الدولية. وتحدُ الفجوة التمويلية من توفر المعلم والكتاب المدرسي والمواد التعليمية والمرافق الأساسية مثل الصفوف والبنية التحتية الصحية. ونتيجة لذلك، لم يتلق الطلاب تعليماً أو حرموا تماماً من فرص التعلم.

آثار الحرب:

1. اضطراب التعليم وفقدان التعلم: أدى النزاع في السودان إلى اضطراب كبير في نظام التعليم، حيث أغلقت المدارس أو عملت بشكل غير منتظم أو تعطلت بالكامل. وانقطع الطلاب عن تلقي المعلومات والمهارات، وفقان المناهج غير المكتملة، مما سيؤدي إلى نقص في الإنجاز التعليمي وتقليص التحصيل الدراسي مستقبلاً
2. التأثير النفسي والعاطفي: سيعاني الأطفال والشباب في مناطق النزاع بالسودان من ضغوط نفسية كبيرة نتيجة للتعرض للعنف والتهجير وعدم الأمان. وسيؤثر الخوف والصدمة المرتبطة بالحرب

على قدرتهم على التركيز والتعلم بفعالية، والانخراط بشكل إيجابي في البيئات التعليمية. وسيظهر لدى كثير من الطلاب أعراض القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)

3. الاضطراب الاجتماعي والثقافي:يلعب التعليم دوراً حيوياً في التكامل الاجتماعي والحفاظ على التراث الثقافي. ومع ذلك، سيعمل الاضطراب الناجم عن الحرب في السودان على تقويض هذه الجوانب.

إذ سيفوت على الطلاب فرص التفاعل الاجتماعي، والعلاقات النظيرية، والتعرض للتراث والقيم الثقافية. وسيسهم هذا الفقدان في استمرار التشظي وأزمات الهوية بين الشباب.

4. العواقب الاقتصادية:الأثر الاقتصادي طويل الأمد للتعليم المضطرب في السودان كبير. وبدون وصول إلى التعليم ذو الجودة، سيتعذر على الطلاب اكتساب المهارات الأساسية والكفاءات اللازمة للتوظيف والإنتاجية الاقتصادية. وهذا سيعزز دورات الفقر ويحد من الفرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة من النزاع، كما سيعطل دورة التداول في احلال الاجيال الشابة مكان من دخل او قارب سن المعاش او سد الفراغ الوظيفي الناجم عن التقاعد او الوفاة؛ مما سيتسبب في فجوة عظيمة في توارث الخبرات في مجالات العمل المختلفة في جميع نواخي الاقتصاد.

جهود لوصول الخدمات الى ضحايا الصراع:

1. المساعدات الإنسانية والتمويل:تلعب الأمم المتحدة ووكالاتها، جنباً إلى جنب مع المانحين الدوليين، دوراً حيوياً في توفير المساعدات الإنسانية والتمويل للتعليم في السودان. إن الدعم المالي المستمر ضروري لإعادة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية، وتوفير التدريب المعملي، وتوفير المواد التعليمية اللازمة. ولكن صعب الوصول الى هذه الخدمات بسبب تعنت الاطراف المتصارعة مما يفاقم الوضع الإنساني في السودان.
2. حماية المدارس والبيئات التعليمية الآمنة:تؤكد الأمم المتحدة على ضرورة حماية المدارس كمناطق آمنة للتعليم، خالية من الاستخدام العسكري والهجمات. وتعزيز الأطر القانونية وتعزيز القانون الإنساني الدولي خطوات أساسية لحماية المنشآت التعليمية وضمان التعلم

غير المنقطع للأطفال والشباب في مناطق النزاع.

3. تدريب المعلمين وبناء القدرات:ستتضمن الجهود لمعالجة نقص المعلمين المؤهلين برامج تدريب، وتحفيزات لجذب المعلمين إلى المناطق المتضررة من النزاع، ودعم للتطوير المهني المستمر. إن الاستثمار في المعلمين أمر حيوي لتحسين جودة التعليم وتعزيز بيئة التعلم المواتية.
4. الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة النفسية:تؤكد الأمم المتحدة على أهمية تقديم الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة النفسية للطلاب المتأثرين بالنزاع في السودان. يتضمن ذلك الإرشاد النفسي، والرعاية الموجهة للمصابين بالصدمة، والمبادرات لتعزيز المرونة والرفاهية بين الأطفال والشباب المعرضين للعنف والتهجير.
5. تعزيز التعليم شامل الجميع والمتساوي:تأمل الأمم المتحدة في السودان في ضمان وصول التعليم شاملاً ومتساوياً، مع التركيز على الوصول إلى الفئات المهمشة، بما في ذلك الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأشخاص النازحين داخلياً، لضمان لهم فرص متساوية للتعلم والنجاح الأكاديمي.

يسلط تقييم الأمم المتحدة للتعليم في السودان خلال فترات الحرب الضوء على التحديات الكبيرة، والتأثيرات العميقة على الطلاب والمجتمعات، والتوصيات الحيوية للتحسين. ويتطلب معالجة هذه التحديات التزاماً مستداماً وتعاوناً بين الأطراف المعنية، والأولوية للتعليم كحق أساسي للإنسان ومحرك رئيسي للتنمية. من خلال الاستثمار في التعليم، وحماية المدارس، وتقديم الدعم النفسي، وتعزيز بيئات التعلم الشاملة، يمكننا التخفيف من التأثيرات الكارثية للنزاع على التعليم وفتح الطريق نحو مستقبل أفضل للأطفال والشباب السودانيين.

لابد ان ندرك حجم الكارثة التي حلت بالبلاد والعباد. فقد فقدت آلاف الارواح وهجرت الملايين من دورهم وديارهم وتفرقت السبل بملايين أخرى في حرب عبثية لا يمتلك أي من الفريقين المتصارعين أدوات النصر الحاسم فيها، وإن كان المنتصر نفسه خاسر أيضاً لأن الوطن هو الخاسر الأكبر. وعدو آخر يسعى لاستمرار الحرب انتقاما من شعب عبر بالملايين عن إرادته في الانعتاق من قبضة ثلاثين عجاف وتطلعاً للحرية والعدالة والسلام.

الفصل الثالث عشر

حماية الأطفال خلال الحروب مسؤوليات الآباء والأمهات والحكومات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية

حماية الأطفال خلال الحروب

مسؤوليات الآباء والأمهات والحكومات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية

يعتبر الأطفال أكثر الفئات الضعيفة، تأثراً بالنزاعات العائلية أو القبلية أو الحربية في جميع المجتمعات، حيث يتعرضون لمخاطر متزايدة على سلامتهم ورفاهيتهم واعاقة نموهم الطبيعي في المستقبل. وتتطلب حماية الأطفال في السودان المنكوب بالحروب، جهوداً جبارة منسقة من الآباء والأمهات والحكومات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية(NGOs) لتجاوز هذه المأساة الانسانية العظيمة. وتقول أبسط الاحصائيات بحرمان ما يعادل 19 مليون طفل من حقهم في انتظام الدراسة والتحصيل العلمي على الأقل، ناهيك عن انعدام حقوقهم الأساسية في المحافظة على حياتهم وحيواتهم الأخرى من الممارسات الإنسانية التي كفلها لهم الخالق وعمدّتها القوانين والأعراف الإنسانية في العالم. وسنحاول في هذا المقال استكشاف دور ومسؤوليات الآباء والأمهات والحكومات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية لحماية الأطفال السودانيين في ظل تحديات هذه الحرب اللعينة.

ضعف الأطفال في مناطق النزاعات السوداني:

يعانى السودان من نزاعات مستمرة وتهجير وأزمات إنسانية عديدة طال أمدها، مما يزيد من ضعف ومعاناة الأطفال، حيث يتعرضون للاضطرابات الناجمة عن العنف والتهجير وفقدان مقدمي الرعاية ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتتطلب حمايتهم تدابير نشطة من جميع قطاعات المجتمع.

مسؤوليات الآباء والأمهات:

الآباء والأمهات هم خط الدفاع الأول والدعم للأطفال في كل مراحل حياتهم في الايام العادية وخلال فترات الحرب حيث تزداد المسئوليات ويتطلب ايجاد تدابير اضافية تتعلق بحياة هؤلاء الأطفال وتشمل هذه التدابير:

- الحماية البدنية:فضمان سلامة الأطفال عن طريق البحث عن مأوى

آمن، وتجنب مناطق الخطر، وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والماء والرعاية الصحية.

- الدعم العاطفي:ويعني تقديم الراحة والتأكيد والاستقرار في وسط الفوضى الناجمة عن النزاع، ومساعدة الأطفال على التعامل مع الخوف والقلق والصدمة.
- التعليم والتوعية:تعليم الأطفال عن تدابير السلامة، بما في ذلك التعرف على وتجنب المخاطر مثل الألغام الأرضية والقنابل غير المنفجرة.
- طلب المساعدة:يسعى الآباء بقدر المستطاع للدفاع عن حقوق أطفالهم، وطلب المساعدة من السلطات أو المنظمات غير الحكومية عند الحاجة، وتمكين الأطفال للتعبير عن مخاوفهم.

مسؤوليات الحكومات:

تتحمل الحكومات في المناطق المتضررة من النزاعات مثل السودان مسؤوليات حاسمة في حماية الأطفال:

- الحمايات القانونية:إقرار وتنفيذ قوانين تحمي حقوق الأطفال، بما في ذلك الحماية من التجنيد في القوات المسلحة والاستغلال القهري للصغار.
- المساعدات والخدمات الإنسانية:ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتغذية والصرف الصحي والتعليم، حتى في المناطق النائية أو غير الآمنة.
- الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي:إنشاء وصيانة منشآت الرعاية الصحية المجهزة للتعامل مع الاحتياجات البدنية والنفسية للأطفال المتأثرين بالنزاع.
- بناء السلام وحل النزاعات:المشاركة في جهود التفاوض على وقف إطلاق النار واتفاقات السلام وعمليات المصالحة لتقليل العنف وخلق بيئات آمنة للأطفال.

مسؤوليات المنظمات المجتمعية غير الحكومية(NGOs)

تلعب منظمات ال NGOs دوراً حيوياً في دعم جهود الحكومة ومعالجة الفجوات في الحماية والخدمات:

- الإغاثة الطارئة:تقديم المساعدة الإنسانية الفورية، بما في ذلك

المساعدة في الغذاء، والمياه النظيفة، والمأوى، والرعاية الطبية للأطفال والعائلات المشردة.

- الدعم النفسي الاجتماعي:تقديم الاستشارات والعلاج للصدمات وتوفير أماكن آمنة للأطفال للتعافي من جروح الحرب والتهجير الناجمين عنها.
- التعليم وبناء المهارات:إنشاء مدارس مؤقتة، وبرامج تدريب مهني، وأنشطة ترفيهية لضمان استمرار تعلم الأطفال وتطويرهم رغم التشويشات.
- الدعوة والتوعية:الدعوة لحقوق الأطفال، وزيادة الوعي حول قضايا الحماية، وتعبئة الموارد لدعم مبادرات تركز على الطفل في مناطق النزاع.

التحديات والحلول:

على الرغم من الجهود المبذولة، تظل حماية الأطفال في مناطق النزاعات السودانية محفوفة بالتحديات:

.1الوصول والأمن:الوصول المحدود إلى المناطق المتضررة من النزاع يعيق تقديم المساعدات والخدمات الوقائية، مما يعرض كل من العاملين في المجال الإنساني والمستفيدين للخطر.

.2قيود الموارد:نقص التمويل، والتعقيدات اللوجستية، والعقبات البيروقراطية تعيق الاستجابات الإنسانية الفعالة والجهود لحماية الأطفال.

.3التأثير النفسي:التعرض الطويل للعنف والتهجير يترك آثاراً نفسية دائمة على الأطفال، مما يتطلب دعمًا مستمرًا وتدخلاً متخصصاً.

ملخص:

تتطلب حماية الأطفال خلال الحروب في السودان نهجاً شاملاً يشمل الآباء والأمهات والحكومات وال NGOsوالمجتمع الدولي. يجب على كل جهة تحمل مسؤولياتها المتمثلة في ضمان السلامة البدنية والرفاهية العاطفية والدعوة لحقوق الأطفال وتوفير الخدمات الأساسية. فمن خلال العمل المشترك والتركيز على احتياجات الأطفال السودانيين، يمكننا التخفيف من الآثار المدمرة للنزاع وتمكين هذا الجيل لإعادة بناء حياتهم بالأمل والصمود، من خلال التزام مستدام وتعاون متواصل، يمكننا خلق مستقبل

أكثر أماناً وأكثر إشراقًا لجميع الأطفال السودانيين المتأثرين بالحرب. والاطفال هم مستقبل البلاد وعماد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية بصورة عامة. وعليه فان توقف هذه الحرب العبثية يعتبر أمراً يحتمه العقل المفتوح والقراءات السليمة لواقع الحال ومآل المآل في حال العباد والبلاد. وان كان في قدرة البعض الحفاظ على عوائلهم وابنائهم خارج مرمي الخطر خارج السودان- كما يتوهمون- خوفاً عليهم من الموت فليتذكروا أن هذا الموت ملاقيكم ولو كنتم في بروج مشيدة في إسطنبول.

التعليم خلال الحرب:التحديات، التأثيرات، والمعالجات:

لقد ظللنا نردد أن مصير الأمم يبدأ من داخل الفصل الدراسيThe destiny of any nation begins in the classroom. والتعليم حق أساسي للإنسان وهو أساسي لتنمية الفرد وتقدم المجتمع. ومع ذلك، في المناطق المتأثرة بالنزاعات مثل السودان، يواجه هذا الحق تحديات كبيرة، ستؤثر على أجيال من الشباب والطلاب. يهدف هذا المقال إلى فحص حالة التعليم في السودان خلال هذا النزاع، بكشف التحديات التي واجهها، والتأثير على الطلاب والمجتمعات، والتوصيات لتحسين الوصول إلى حد أدنى من أشكال التعليم في ظل حرب مستعرة.

جهود لوصول الخدمات الى ضحايا الصراع:

1. المساعدات الإنسانية والتمويل:تلعب الأمم المتحدة ووكالاتها، جنباً إلى جنب مع المانحين الدوليين، دوراً حيوياً في توفير المساعدات الإنسانية والتمويل للتعليم في السودان. إن الدعم المالي المستمر ضروري لإعادة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية، وتوفير التدريب المعملي، وتوفير المواد التعليمية اللازمة. ولكن صعب الوصول الى هذه الخدمات بسبب تعنت الاطراف المتصارعة مما يفاقم الوضع الإنساني في السودان.
2. حماية المدارس والبيئات التعليمية الآمنة:تؤكد الأمم المتحدة على ضرورة حماية المدارس كمناطق آمنة للتعليم، خالية من الاستخدام العسكري والهجمات. وتعزيز الأطر القانونية وتعزيز القانون الإنساني الدولي خطوات أساسية لحماية المنشآت التعليمية وضمان التعلم غير المنقطع للأطفال والشباب في مناطق النزاع.

3. تدريب المعلمين وبناء القدرات:ستتضمن الجهود لمعالجة نقص المعلمين المؤهلين برامج تدريب، وتحفيزات لجذب المعلمين إلى المناطق المتضررة من النزاع، ودعم للتطوير المهني المستمر. إن الاستثمار في المعلمين أمر حيوي لتحسين جودة التعليم وتعزيز بيئة التعلم المواتية.
4. الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة النفسية:تؤكد الأمم المتحدة على أهمية تقديم الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة النفسية للطلاب المتأثرين بالنزاع في السودان. يتضمن ذلك الإرشاد النفسي، والرعاية الموجهة للمصابين بالصدمة، والمبادرات لتعزيز المرونة والرفاهية بين الأطفال والشباب المعرضين للعنف والتهجير.
5. تعزيز التعليم شامل الجميع والمتساوي:تأمل الأمم المتحدة في السودان في ضمان وصول التعليم شاملاً ومتساوياً، مع التركيز على الوصول إلى الفئات المهمشة، بما في ذلك الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأشخاص النازحين داخلياً، لضمان لهم فرص متساوية للتعلم والنجاح الأكاديمي.

يسلط تقييم الأمم المتحدة للتعليم في السودان خلال فترات الحرب الضوء على التحديات الكبيرة، والتأثيرات العميقة على الطلاب والمجتمعات، والتوصيات الحيوية للتحسين. ويتطلب معالجة هذه التحديات التزاماً مستداماً وتعاوناً بين الأطراف المعنية، والأولوية للتعليم كحق أساسي للإنسان ومحرك رئيسي للتنمية. من خلال الاستثمار في التعليم، وحماية المدارس، وتقديم الدعم النفسي، وتعزيز بيئات التعلم الشاملة، يمكننا التخفيف من التأثيرات الكارثية للنزاع على التعليم وفتح الطريق نحو مستقبل أفضل للأطفال والشباب السودانيين.

لابد ان ندرك حجم الكارثة التي حلت بالبلاد والعباد. فقد فقدت آلاف الارواح وهجرت الملايين من دورهم وديارهم وتفرقت السبل بملايين أخرى في حرب عبثية لا يمتلك أي من الفريقين المتصارعين أدوات النصر الحاسم فيها، وإن كان المنتصر نفسه خاسر أيضاً لأن الوطن هو الخاسر الأكبر.

وعدو آخر يسعى لاستمرار الحرب انتقاما من شعب عبر بالملايين عن إرادته في الانعتاق من قبضة ثلاثين عجاف وتطلعاً للحرية والعدالة والسلام. لك الله يا وطن.

تعليم الطوارئ:

توفير التعليم الأساسي للأطفال في حالات الطوارئ الناجمة عن الحروب مهمة إنسانية حرجة تتطلب التخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد المحدودة المتوفرة بمشاركة كل المجتمع. وفيما يلي نهج فيه شيء من التفصيل يركز على التعليم الأساسي في الحساب، القراءة، العلوم، والدراسات الاجتماعية، يمكن ان يساهم في مثل هذه السياقات الطارئة.

تعتر الكتب المدرسية بالنسبة للشعب الياباني ذات قيمة تساوي قيمة الأرض نفسها. وفي وقت من الأوقات، كان المعلمون في اليابان يوعزون الى طلابهم باصطحاب كتبهم المدرسية (أولاً) عند الاضطرار للفرار في حالات الطوارئ من مبنى المدرسة بسبب حريق أو فيضان أو زلزال. فالكتاب المدرسي بالنسبة للطفل الياباني ليس مجرد أداة من بين العديد من أدوات التعلم، اذ تنص المادة 21 من قانون التعليم الأساسي الياباني على استخدام الكتاب المدرسي كمصدر أساسي للتعليم في الفصول الدراسية. ومن الناحية العملية، يعتمد معظم المعلمين في اليابان على الكتب المدرسية كأداة وحيدة للتعليم والتعلم. ولطالما أعطى الشعب الياباني قيمة عالية للكلمة المكتوبة، وتبجيلهم الواضح للكتب المدرسية على وجه الخصوص مستمد من تقاليد طويلة من التعليم الذي يرجع تاريخه الى الكونفوشيوسية المبكرة في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد.

وقد أولت الكونفوشيوسية أهمية كبيرة لدراسة كتابات القادة الروحيين في الصين. راجع مقال (أحمد جمعة صديق. "تاريخ تطوير واختيار الكتب المدرسية في اليابان والولايات المتحدة الامريكية". مجلة القلزم للدراسات التربوية – العدد السادس – ربيع الثاني (1443هـ -يناير2022م)

أوردنا هذا الكلام لندلل على أهمية تنمية الحس في التلاميذ في الاهتمام باصطحاب كتبهم المدرسية أينما حلوا وفي كافة الظروف وأن يكون الكتاب المدرسي من ضمن اثمن مقتنياتهم في حالات الطوارئ وفي التنقل من مكان لآخر. علينا أن نلزم الاطفال بصحبة كتبهم والتعامل معها باعتبارها من أعز مدخراتهم في الحياة، لأنه إذا توافر الكتاب المدرسي فمن الممكن أن يتوافر المعلم أو الأب أو الأم أو أي أحد من أفراد

المجتمع يمكن أن يقوم بمهمة التدريس أو المراجعة مع الطفل من خلال هذه الاداة البسيطة والمهمة في آن واحد. يجب ان نعلّم الاطفال الاهتمام بأهمية هذه الوثائق التعليمية في حياتهم ومستقبلهم وخاصة في الحالات الطارئة كالحرائق والزلازل والحروب.

يصبح ضمانٍ حصول الأطفال على التعليم الأساسي، في أوقات الحربٍ والنزاع أمراً بالغ الأهمية. فالتعليم لا يوفر فقط المعرفة، بل يوفر أيضاً الاستقرار والأمل في المستقبل وسط الفوضى مهما تفشت أو تفاقمت.

ويستكشف هذا المقال استراتيجيات عملية لتوفير التعليم في حده الادنى في الحساب، القراءة، العلوم، والدراسات الاجتماعية للأطفال المتأثرين بالطوارئ، مع التركيز على المناطق المتأثرة بالحروب.

•التحديات في التعليم في حالات الطوارئ

تعطيل البنية التحتية ونقص الموارد:

ونعني بحالات الطوارئ المواقف الفجائية غير المعتادة التي تحدث لتعطل أو تعيق الروتين اليومي للإنسان. وفي هذا السياق الحرب التي تدور رحاها الآن في السودان. فقد نتج عنها، تدمير المدارس، حيث اصبحت غفراً مهجورا أو ملاجئ للاجئين أو ثكنات للعساكر. ونتج عن ذلك نقص الإمدادات من توفير المعلمين والمعينات التعليمية من كتاب ومعمل وأدوات وصارت النتيجة النهائية توالد بيئات تعليمية غير كافية وربما غير صالحة للعمل. وهذه الحالات تستدعي ابتكار آليات خاصة لتساعد في تجاوز المحنة وذلك بإنشاء فضاءات تعليمية مؤقتة فيما يتوافر من مساحات آمنة كالمساجد ودور العبادة مع توفير مواد تعليمية أساسية (كالكتب المنهجية والأقلام)، واستخدام الفصول المتنقلة أو المراكز المجتمعية.

قضايا الأمان والأمن:

يؤثر خطر العنف وعدم الاستقرار على الوصول إلى التعليم. وبالتالي يقتضي الأمر التنسيق مع السلطات المحلية والمنظمات الدولية لضمان الوصول الآمن، عن طريق إنشاء مناطق آمنة للتعليم، وتوفير تدابير أمنية للمدارس والطلاب في حدها الأدنى.

الدعم النفسي الاجتماعي:

تسبب الحروب صدمات عاطفية وضغط نفسي عال جداً بين الأطفال والمعلمين مما يتطلب الدعم النفسي الاجتماعي في البرامج التعليمية لذا لابد من تدريب المعلمين على نهج الطوارئ الذي يراعي كيفية امتصاص الصدمات، وتوفير خدمات الاستشارة في حدها الادنى بما يتوافر من امكانيات. وقد سعدت بمداخلة الاستاذة **Tarteel Altahir** بقولها بان (منطقتنا بالرغم من إنها منطقة حرب ولكن الحمد لله نسبة الأمان فيها تفوق نسبة الخوف. والحمد لله فعلا الأطفال وجدوا فرص التعليم في المساجد والمدارس القريبة بواسطة بعض المدرسين الكبار وبعض الطلاب المشاركين في تدريس الأطفال.) وأظنها تقصد بعض الطلاب الجامعيين. وعلى كل حال لابد من تجريب كل الحيل التي تحول دون ارتداد هؤلاء الاطفال الى حالة الأمية والخنوع المفضي الى الفشل في المستقبل. فقليل من المجهود يجعل التعليم في حراك وتواصل يشجع التحصيل والاستعداد للتعلم في كافة الظروف.

منهج الطوارئ:

في مثل هذه الظروف يتم التركيز على منهج الطوارئ ونقصد به الاهتمام الخاص بمواد الحساب، القراءة،
وقليل من العلوم، والدراسات الاجتماعية.

الحساب:

تنبع أهمية تدريس العمليات الاولية للحساب لإكساب المهارات الضرورية للحياة اليومية والنجاح الأكاديمي المستقبلي. ويتم ذلك في تنفيذ أنشطة رياضيات عملية باستخدام السياقات المحلية، ودمج الحساب في الروتين اليومي، وتدريب المعلمين على التقنيات الفعّالة في تعليم الرياضيات , واستخدام وسائل مبسطة لإيصال المفاهيم الرياضية مثل منهج التحليل للعشرة والمية والالف وتطوير مهارات العد البسيط لما هو قائم كإحصائيات البشر أو الحيوان أو المظاهر النباتية في البيئة التي يعيش فيها الطالب. وقد كنا نستخدم القصب والحجارة لإيصال مفاهيم وتحليل الاعداد.

القراءة:

القراءة هي اسرع وسيلة لاكتساب المعرفة على الاطلاق. فالقراءة أساسية لجميع المجالات التعليمية والنجاح مدى الحياة. ويتطلب تعزيز القراءة

من خلال الحكايات، إنشاء مكتبات مجتمعية صغيرة أو اركان للكتب المتوافرة مع توفير كتب مناسبة للأعمار باللغات المحلية ان كان الى ذلك سبيل، ثم مشاركة الآباء في أنشطة القراءة والمعلم المدرب يمكن أن يجعل من أي مادة مكتوبة موضوعاً شيقاً وجاذباً للمتلقي من الصغار فمواصلة تعليم الرياضيات والقراءة للأطفال خلال فترات الحرب والنزاعات أمر بالغ الأهمية لعدة أسباب، على الرغم من التحديات الكبيرة من الأوضاع الصعبة:تعليم مهارات الرياضيات، القراءة، والتفكير النقدي أمر أساسي لتعزيز التعليم الشامل وتطوير التفكير العقلي لدى الأطفال. إليك أهمية كل من هذه المكونات:

1. الرياضيات:

الأهمية:تشكل الرياضيات أساس التفكير المنطقي، ومهارات حل المشكلات، والمهارات التحليلية.

-المهارات المطورة:يساعد تعلم الرياضيات الأطفال على فهم الأنماط، وإيجاد الصلات، وتطبيق المنطق في مختلف الحالات الواقعية. يعزز هذا قدرتهم على التفكير بشكل منهجي ونقدي، مما يعد أساساً للنجاح الأكاديمي والفرص المهنية المستقبلية.

2 . القراءة:

- الأهمية:القراءة أساسية لجميع المجالات التعليمية وتساهم في تطوير مهارات اللغة والفهم والقدرات الاتصالية. وهي اسرع وسيلة لاكتساب المعرفة.
- المهارات المطورة:من خلال القراءة، يكتسب الأطفال المعرفة، ويوسعون المفردات، ويحسنون فهمهم للثقافات والمنظورات والأفكار المختلفة. تعزز القراءة الخيال والإبداع والتعاطف، مما يمكّنهم من التنقل وتفسير المعلومات المعقدة بفعالية.

3. التفكير النقدي:

- الأهمية:يتضمن التفكير النقدي تحليل المعلومات، وتقييم الحجج، واتخاذ القرارات المعقولة.
- المهارات المطورة:يشجع تعليم التفكير النقدي الأطفال على اثبات الفروض، وتطوير آراء مطروحة. يعزز ذلك مهارات حل المشكلات، واستقلالية التفكير، والقدرة على تقييم المعلومات بناءاً على معطيات

النقد البناء، وهو أمر ضروري لاتخاذ قرارات صائبة في الحياة الشخصية والسياقات الاجتماعية والأكاديميات. علاوة على تطوير القدرات التفاوضية للأفراد.

فوائد دمج الرياضيات والقراءة والتفكير النقدي:

- التنمية الشاملة:يعزز دمج هذه المواد التنمية الشاملة، من خلال التركيز على الجوانب العقلية والعاطفية والاجتماعية للتعلم.
- تحسين الأداء الأكاديمي:تترابط الكفاءة في الرياضيات والقراءة مع تحسين الأداء الأكاديمي في جميع المواد.
- الاستعداد للنجاح المستقبلي:تهيئة هذه المهارات الأطفال للتعلم مدى الحياة، والتكيف مع التحديات الجديدة، والنجاح في عالم معقد يتطور باستمرار.
- التمكين:من خلال تزويد الأطفال بهذه المهارات، يصبحون قادرين على التنقل في ظروف الغموض، والمساهمة بشكل معنوي في المجتمع، وتحقيق تطلعاتهم.

في الختام، يؤهل تعليم الرياضيات والقراءة والتفكير النقدي الأطفال بالأدوات اللازمة للنجاح الأكاديمي والفكري والشخصي. إنه يرسم الأساس للتعلم مدى الحياة ويمكّنهم من أن يصبحوا مشاركين نشطين ومطلعين ومفكرين في مجتمعاتهم وأبعد من ذلك.

4. العلوم:

- الأهمية:الثقافة العلمية تثير الفضول وتعزز مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات.
- الاستراتيجيات:إجراء تجارب علمية بسيطة باستخدام المواد المتاحة محلياً، ربط العلوم بالتحديات العملية (مثل تنقية المياه)، وتشجيع استكشاف الظواهر الطبيعية في بيئات آمنة.

5. الدراسات الاجتماعية:

الأهمية:فهم التاريخ، والجغرافيا والثقافة، والمجتمع يبني التعاطف ويعزز المسؤولية المدنية.

الاستراتيجيات:يتم بدمج (التقاليد والتاريخ المحلي) في المنهج الدراسي، وتسهيل مناقشات حول بناء السلام وحل النزاعات، وتعزيز التبادل الثقافي بين الطلاب من خلفيات مختلفة.

الخلاصة:

الحروب والنزاعات تفرضان تحديات كبيرة على التعليم، ولكن يمكن للجهود المنسقة التي تركز على الحساب، القراءة، العلوم، والدراسات الاجتماعية، التخفيف من تأثيرها على تطوير الأطفال. من خلال الأولوية التي تُولى للوصول، والسلامة، وأهمية المنهج، والمشاركة المجتمعية، يمكننا التأكد من أن كل طفل يتأثر بالطوارئ لديه فرصة للتعلم، والنمو، وبناء مستقبل أفضل رغم الصعوبات. فالتعليم ليس مجرد استجابة للطوارئ، بل هو مسار نحو الصمود والتماسك للمجتمعات المتأثرة. من خلال الاستثمار-الحد الادنى - في تعليم الأطفال في الأزمات، فاننا نستثمر في الأمل، والاستقرار، وفي غدٍ أفضل رغم صعوبة الملابسات الزمانية والمكانية والنفسية.

الفصل الرابع عشر

دفتر تحضير الدروس ومرشد المعلم

دفتر تحضير الدروس ومرشد المعلم

أدوات التحكم في جودة التدريس في الفصول الدراسية

تلعب الإدارة التعليمية على مستوى المدرسة دوراً حاسماً في ضمان تفعيل الوظائف ونجاح للمؤسسات التعليمية في القيام بأداء دورها المرسوم لها من المجتمع وتتمثل هذه الأدوار والمسؤوليات الرئيسية للإدارة التعليمية على مستوى المدرسة في:

القيادة الاستراتيجية ووضع الرؤية:

- تحديد الأهداف التعليمية:يتعاون المسؤولون مع أصحاب المصلحة لتحديد الأهداف التعليمية والأهداف المتفق عليها وفقاً لرؤية ومهمة المدرسة.
- وضع الخطط الاستراتيجية:صياغة الخطط الاستراتيجية لتحقيق التميز التعليمي والتحسين المستمر.

إدارة المؤسسات:

- توزيع الموارد:يديرون الموارد بفعالية، بما في ذلك الميزانيات والمرافق والموظفين، لدعم التعليم والتعلم.
- التعيينات:يشرفون على توظيف وتوظيف وتطوير المعلمين والموظفين.
- الجدولة:يقومون بإنشاء وإدارة جداول المدرسة للإفادة من الوقت المخصص للتعليم.

الادارة التربوية وادارة المناهج:

- تطوير المناهج:يشرف المسؤولون على تطوير وتنفيذ وتقييم المناهج والبرامج التعليمية.
- الدعم التعليمي:يقدمون الدعم للمعلمين في تنفيذ استراتيجيات تدريس فعالة ودمج التكنولوجيا ومعالجة احتياجات الطلاب.
- تحليل البيانات والتقييم:يحلل المسئولون بيانات أداء الطلاب لتوجيه القرارات التعليمية وتحسين النتائج التعليمية.

دعم الطلاب وإدارة السلوك:

- رعاية الطلاب:يعمل المديرون لضمان بيئة تعلم آمنة وداعمة ومتضمنة تساعد على نمو الطلاب ورفاهيتهم.
- إدارة السلوك:ينشئون وينفذون سياسات وإجراءات انضباط للحفاظ على مناخ مدرسي إيجابي وتعزيز السلوك المحترم.

المشاركة المجتمعية:

- الاتصال:يعززون التواصل الفعّال مع الآباء والطلاب والموظفين والمجتمع لبناء شراكات ودعم أهداف التعليم.
- التواصل مع المجتمع:يتفاعلون مع المؤسسات المجتمعية والشركات والوكالات المحلية لتعزيز الموارد والفرص للطلاب.

التطوير المهني

- النمو المهني:يعززون فرص النمو المهني للمعلمين والموظفين لتعزيز مهاراتهم وخبراتهم.
- تطوير القيادة:يوجهون ويطورون قادة التعليم المستقبليين ضمن مجتمع المدرسة.

تنفيذ السياسات القومية:

- تطوير السياسات:يطورون وينفذون السياسات والإجراءات وفقاً للمعايير التعليمية والتشريعات والمتطلبات القانونية التي تسنها الدولة.
- التفاعل:يضمنون الامتثال للسياسات الفيدرالية والولائية والمقاطعية المتعلقة بالمناهج والتقييم والتعليم الخاص وغيرها من التفويضات التعليمية.

• التحسين المستمر والمساءلة:

- المراقبة والتقييم:يراقبون أداء المدرسة من خلال التقييم المستمر وتحليل البيانات وتقييم الممارسات التعليمية.
- المساءلة:يحملون أنفسهم مسؤولين عن نتائج المدرسة ويتعاونون مع أصحاب المصلحة لمواجهة التحديات وتنفيذ حلول للتحسين.

إدارة الأزمات:

الاستعداد للطوارئ:يطورون وينفذون خطط استجابة للطوارئ لضمان سلامة وأمان الطلاب والموظفين والمرافق خلال الأزمات أو الطوارئ.

باختصار، تشمل الإدارة التعليمية على مستوى المدرسة مجموعة واسعة من المسؤوليات التي تهدف إلى تعزيز بيئة تسمح للطلاب بالنمو الأكاديمي والاجتماعي والعاطفي. يدير المسؤولون المدارس بفعالية ليس فقط العمليات اليومية بل يوفرون أيضاً القيادة الاستراتيجية ويعززون التحسين المستمر ويضمنون المساءلة لتحقيق التميز التعليمي.

• الدور الإداري لمدير المدرسة ودفتر التحضير:

يقوم مدير المدرسة في متابعة عمل المعلمين من خلال سجل إعداد الدروس كضرورة لضمان ممارسات تعليمية فعّالة والحفاظ على معايير تعليمية مرتفعة. ويتدخل المدير في هذه العملية ب:

• مراقبة إعداد الدروس:

1. ضمان الجودة:يعمل سجل إعداد الدروس كأداة للمديرين لمراقبة جودة التخطيط للدروس في مختلف المواد والصفوف الدراسية. ومن خلال مراجعة هذه السجلات، يمكن للمديرين التأكد من أن المعلمين يعدون الدروس بصورة مناسبة تتوافق مع المعايير الدراسية والأهداف التعليمية واحتياجات الطلاب.
2. التنسيق:يمكن للمديرين استخدام سجل إعداد الدروس لتعزيز الاتساق في منهج التدريس واستراتيجيات التعليم. يمكنهم تحديد أنماط نهج تخطيط الدروس وتقديم التوجيه أو الفرص التطويرية المهنية لتعزيز ممارسات التدريس في جميع أنحاء المدرسة.
3. توافق الأهداف:يمكن للمديرين التحقق من أن خطط الدروس متوافقة مع الأهداف التعليمية ونتائج التعلم. وبهذا يضمن تركيز المعلمين على المحتوى الأساسي والمهارات الضرورية لنجاح الطلاب وتحقيقهم.

• الدعم والتغذية الراجعة:

1. التطوير المهني:

يتيح مراجعة سجلات إعداد الدروس للمدراء التعرف على المجالات التي قد يحتاج فيها المعلمون إلى دعم إضافي أو تدريب. يمكنهم تقديم جلسات تطوير مهني موجهة لمعالجة الاحتياجات التعليمية الخاصة أو المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

2. التغذية الراجعة:

يمكن للمدراء تقديم ردود فعل بناءة للمعلمين استناداً إلى سجلات إعداد الدروس، باقتراح تعديلات للتحسين، أو تسليط الضوء على النهج الابتكاري الذي يمكن أن يعود بالفائدة على المعلمين الآخرين.

3. التدريب والإرشاد :تمكن المعلومات المجمعة من سجلات إعداد الدروس

المدراء من تقديم التدريب والإرشاد المستمر للمعلمين. يمكنهم دعم النمو المهني عن طريق مناقشة الاستراتيجيات، ومشاركة الموارد، وتعزيز بيئة تعاونية تركز على التحسين المستمر.

• المساءلة والتقييم:

1. المساءلة:

يعزز استخدام سجلات إعداد الدروس المساءلة بين المعلمين. فمن خلال مراجعة هذه السجلات بانتظام، يشدد المدراء على أهمية التخطيط الدراسي الجيد كمسؤولية مهنية.

2. التقييم:

تسهم سجلات إعداد الدروس في عملية تقييم أداء المعلمين. يمكن للمديرين استخدام المعلومات لتقييم مدى تحقيق المعلمين لتوقعات التعليم والمعايير التي حددتها المدرسة والمنطقة التعليمية.

• تيسير تحسين المدرسة

1. اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات يمكن المديرين من تحليل البيانات المجمعة من سجلات إعداد الدروس لاتخاذ قرارات على مستوى المدرسة. يشمل ذلك تحديد الاتجاهات في الممارسات التعليمية، ومعالجة الثغرات في المنهج، وتخصيص الموارد بفعالية.

2. **تطوير المناهج:**

يمكن أن تسهم الرؤى المكتسبة من سجلات إعداد الدروس في مبادرات تطوير المناهج. يمكن للمدراء التعاون مع المعلمين لتحسين وتحديث الإطارات التعليمية استنادًا إلى النقاط القوية الملاحظة والمجالات التي تحتاج إلى التطوير في خطط الدروس.

ونخلص الى أن الدور الإداري لمدير المدرسة في متابعة أعمال المعلمين من خلال سجل إعداد الدروس أساسي للحفاظ على التميز التعليمي ودعم فعالية المعلم والتحقق من تامين الاهداف الخاصة بالمواد الدراسية وانجاح الخطة القومية العامة للتعليم. من خلال المشاركة الفعالة في عمليات المراجعة والتغذية الراجعة، يضمن المديرون أن ممارسات التدريس متوافقة مع الأهداف التعليمية، وأن احتياجات الطلاب تلبى بصورة صحيحة مما يساعد في نموهم العقلي والعاطفي وتعزيز فرص

النمو المهني. ويعزز هذا النهج ليس فقط جودة التعليم ولكنأيضاً يعزز ثقافة التحسين المستمر داخل مجتمع المدرسة.

أهمية دليل المعلم في التدريس الفعّال وتأمين أجندة التعليم الوطنية في المدارس:

يعتبر مرشد المعلم أو دليل المعلم أو كتاب المعلم هي وثيقة تربوية واداة تعليمية هامة ينبغي ان تجد الاهتمام من الجهات التي تعد المناهج التعليمية ومن المدرسين الذين سيقومون بتنفيذ هذه المناهج داخل الفصول الدراسية. وللأسف لاحظت غياب كتاب المعلم في معظم المواد التي تدرس في التعليم العام في بلادنا مما يعني افتقار المعلم الى الوسيلة الإرشادية التي تعينه على تخطيط الدروس وتقترح اولويات المادة وتنظيمها.

ويعتبر كتاب المعلم من أهم المراجع التعليمية حيث من خلال تطبيق التوجيهات التي يقدمها ويقترحها للمعلم نستطيع تامين وتنفيذ وانجاز الخطة الوطنية الشاملة للتعليم وتحقيق اهداف التعليم العام. كذلك يتيح استعمال مرشد المعلم العدالة في تلقي الطلاب للمادة العلمية في حدها الادنى مما يعني العدالة في فرص التعلم والمنافسة أيضاً. كما يعتبر كتاب المعلم وثيقة مهمة جداً بالنسبة للمعلمين الجدد حيث يكون ساعدهم الايمن في اعداد الدروس بما يقدم من مقترحات مفيدة في ادارة الدرس وخطوات تنفيذه. وعليه نرى ضرورة الاهتمام بهذه الوثيقة التربوية الهامة ونتمنى ان تكون في صحبة المعلم بصورة دائمة وان تتوفر منها نسخ كافية للتدوال في المدارس ليفيد منها المعلمون المتمرسون والجدد على السواء. تعد دلائل المعلمين أدوات لا غنى عنها لدعم المربين في تقديم تعليم فعّال ولها دور حاسم في تنسيق الممارسات الصفية مع أجندات التعليم الوطنية. ويساعد دليل المعلم في :

التقيد وتنفيذ المنهج بصورة منتظمة:

توفر دلائل المعلمين إطاراً منظماً لتنفيذ المنهج. تحدد هذه الدلائل تسلسل المواضيع والأهداف التعليمية واستراتيجيات التدريس المتوافقة مع المعايير والأولويات التعليمية الوطنية. فمن خلال اتباع هذه الإرشادات، يمكن للمعلمين ضمان تغطية شاملة للمنهج مع الحفاظ على التناسق والاتساق في ممارساتهم التعليمية. يسهم هذا النهج المنظم ليس فقط في تحسين جودة تقديم التعليم ولكن أيضاً في تعزيز نتائج التعلم الموحدة عبر المدارس والمناطق المختلفة.

دعم الممارسات التربوية السليمة:

يتطلب التدريس الفعّال ممارسات تربوية سليمة تعتمد على أساليب مبنية على البحث والنظريات التعليمية. تقدم دلائل المعلمين رؤى قيمة حول استراتيجيات التدريس الفعّالة ومنهجيات التدريس وممارسات التقييم التي أثبتت جدواها في تحسين نتائج تعليم الطلاب. توفر للمعلمين أمثلة على أفضل الممارسات، وخطط دروس نموذجية، وتقنيات تعليمية متنوعة تلبي احتياجات وقدرات الدارسين المتنوعة.

من خلال دمج هذه الممارسات في تعليمهم، يمكن للمعلمين خلق بيئات تعلم شاملة وجذابة تعزز النجاح الأكاديمي والنمو الشخصي لدى الطلاب.

مواءمة مع الأهداف والغايات التعليمية:

تحدد أجندات التعليم الوطنية غالباً أهدافاً وغايات محددة تهدف إلى تحسين جودة التعليم، وتعزيز نتائج الطلاب، وتعزيز مهارات التعلم مدى الحياة. ويلعب مرشد المعلم دوراً حيوياً في ترجمة هذه الأهداف الأوسع إلى استراتيجيات وممارسات قابلة للتنفيذ على مستوى الصف. تساعد هذه المرشدات على فهم الأهداف الرئيسية للأجندة الوطنية وتمكين المعلمين من مواءمة ممارساتهم التعليمية وفقاً لذلك. وسواء كان التركيز على مهارات القراءة والكتابة، أو المهارات الرقمية، تقدم دلائل المعلمين التوجيهات والموارد اللازمة لضمان تنفيذ المبادرات التعليمية بفعالية ورصدها داخل المدارس.

التطوير المهني وبناء القدرات:

تعد دلائل المعلمين أدوات تطوير مهني تدعم النمو والتحسين المستمر بين المعلمين وخاصة المعلمين الجدد، حيث توفر لهم فرصاً لتوسيع قاعدة معارفهم، وتنقية تقنياتهم التعليمية، ومواكبة الاتجاهات الناشئة في التعليم. تتضمن دلائل المعلمين عادةً توصيات للتدريب المستمر، وورش العمل، وفرص التعلم التعاوني التي تمكن المعلمين من تعزيز مهاراتهم التربوية والتكيف مع الإصلاحات التعليمية المتطورة. ومن خلال الاستثمار في التطوير المهني من خلال دلائل المعلمين، يمكن للمدارس تنمية فريق من المعلمين المهرة الذين يتمتعون بالقدرة على دعم النجاح طويل الأمد للطلاب والمساهمة بشكل إيجابي في أجندة التعليم الوطنية.

رصد وتقييم:

لضمان نجاح أجندة التعليم الوطنية، يتطلب الأمر آليات قوية للرصد والتقييم على جميع مستويات النظام التعليمي. تسهل دلائل المعلمين هذه العملية من خلال توفير إرشادات لتقييم تقدم الطلاب، ورصد تنفيذ المنهاج، وتقييم فعالية الممارسات التعليمية. تتضمن هذه الدلائل أدوات للتقييم التكويني والتقييم الكلي، وبروتوكولات جمع البيانات، ومتطلبات التقارير التي تمكّن المعلمين وصانعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة استناداً إلى ممارسات مبنية على البراهين والادلة.

ومن خلال رصد النتائج بشكل منهجي وضبط الاستراتيجيات على النحو اللازم، تساهم دلائل المعلمين في تحسين مستمر في جودة التعليم والمساءلة داخل المدارس.

ونخلص الى أن دلائل المعلمين موارد لا غنى عنها تسهم في تيسير ممارسات التدريس الفعّالة ودعم تحقيق أجندات واهداف التعليم الوطنية في المدارس. توفر إطارات منهجية منظمة، ودعم تربوي، ومواءمة مع الأهداف التعليمية، وفرص للتطوير المهني، وآليات للرصد والتقييم. ومن خلال تمكين المعلمين بالأدوات والتوجيهات اللازمة لتنفيذ تعليم عالي الجودة، تساهم دلائل المعلمين في تحسين نتائج الطلاب، وتعزيز المساواة التعليمية، والنهوض بأولويات التعليم الوطنية.

كما يعزز الاستثمار في دلائل المعلمين ليس فقط قدرة المعلمين بل أيضاً الأساس لتحقيق إصلاحات تعليمية شاملة ومستدامة عبر مجموعات من المدارس المتنوعة. وبالتالي، تلعب دلائل المعلمين دوراً حيوياً في تشكيل مستقبل التعليم من خلال ضمان أن كل طالب لديه حق الوصول والحصول على تعليم جيد يُعدّه للنجاح ويفي بتأهيله بالمعارف والمهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين.

الفصل الخامس عشر

دور المدارس في المجتمعات النامية

دور المدارس في المجتمعات النامية

تحويل المدارس إلى وحدات منتجة:

دور المدارس في المجتمعات النامية بالغ الأهمية، حيث يعد التعليم أداة قوية يمكن أن تعزز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة.

لكي تصبح المدارس وحدات منتجة في هذه المجتمعات، يجب أن تتجاوز النموذج التقليدي المتمثل في توفير التعليم الأساسي. يجب أن تركز المدارس على تزويد الطلاب بالمهارات المناسبة، وتعزيز الإحساس بالانتماء للمجتمع، وأن تعمل كمراكز للتنمية المحلية. ومن خلال النظر في أمثلة من مناطق مختلفة حول العالم، بما في ذلك أمريكا وآسيا وأوروبا وأفريقيا، سنستعرض كيف يمكن تحويل المدارس إلى وحدات منتجة تساهم في تطوير مجتمعاتها.

المدارس ليست مجرد مؤسسات للتعلم الأكاديمي فحسب، بل تلعب دورًا محوريًا في تشكيل مستقبل المجتمعات. في المناطق النامية. يواجه النظام التعليمي تحديات مثل الموارد المحدودة، والاستثمار المنخفض، واللامساواة الهيكلية. ومع ذلك، تتمتع المدارس بإمكانات كبيرة لتكون محركات للتغيير من خلال خلق بيئة للابتكار، وتطوير المهارات، والمشاركة الاجتماعية.

إن فكرة تحويل المدارس إلى وحدات منتجة تعني الاعتراف بها كمراكز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عندما تعمل المدارس كمراكز للتقدم المحلي، فإنها تُنتج فوائد تتجاوز الفصول الدراسية وتصل إلى المجتمع الأوسع. تشمل هذه الفوائد تقليل الفقر، وزيادة الوصول إلى الرعاية الصحية، وتعزيز فرص العمل المحلية، وتشجيع الممارسات المستدامة.

لاستكشاف كيفية تحول المدارس إلى وحدات منتجة، ستقوم هذه الورقة بدراسة أمثلة واقعية من مناطق مختلفة حول العالم:أمريكا وآسيا وأوروبا وأفريقيا. سنقوم بتحليل الاستراتيجيات والمبادرات التي نجحت في تحويل المدارس إلى كيانات منتجة تُعزز من نمو المجتمع.

2. أمريكا:الاستفادة من التعليم لتنمية الاقتصاد المحلي:

في الولايات المتحدة، كانت هناك العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحويل المدارس إلى وحدات منتجة داخل المجتمعات، خاصة في المناطق

المحرومة اقتصاديًا. وغالبًا ما تتضمن هذه المبادرات شراكات بين المدارس، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الربحية، والشركات.
وفيما يلي بعض الأمثلة:

2.1 المدارس المجتمعية وبرامج ريادة الأعمال للشباب:

في مدن مثل ديترويت بولاية ميشيغان ونيو أورلينز بولاية لويزيانا، تعاونت المدارس مع الشركات المحلية والمنظمات لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب. تهدف برامج مثل «Build Institute» في ديترويت إلى تمكين الطلاب ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات والإرشاد اللازمين لبدء الأعمال التجارية. بدأت المدارس في هذه المدن بتقديم دورات ريادة الأعمال التي تركز على المهارات العملية مثل الثقافة المالية، وتطوير المنتجات، والتسويق. تعمل هذه المدارس كمincubators (حاضنات) للأعمال التجارية المحلية، مما يمكن الطلاب من المساهمة في التنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم.

2.2 برامج التعليم المهني والتقني (CTE):

تم تصميم برامج التعليم المهني والتقني (CTE) لتحضير الطلاب لمجموعة واسعة من الوظائف، من الرعاية الصحية إلى تكنولوجيا المعلومات إلى الحرف المهنية. في المدارس عبر الولايات المتحدة، تم دمج برامجCTE في المناهج الدراسية لتلبية الطلب المتزايد على قوة عاملة ماهرة. وقد طورت المدارس مثل تلك الموجودة في "مقاطعة ميكسبيرغ" في ولاية كارولاينا الشمالية برامج CTE بالشراكة مع الشركات المحلية، مما يساعد الطلاب على اكتساب الخبرة العملية والشهادات التي تجعلهم أكثر قابلية للتوظيف. من خلال مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، تُنتج هذه المدارس قوة عاملة تُساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية المحلية.

3. آسيا: التعليم كأداة للتقدم التكنولوجي والاقتصادي:

في العديد من أجزاء آسيا، تم استغلال التعليم كوسيلة لدفع التقدم التكنولوجي والاقتصادي. ركزت الحكومات في دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والهند على دمج التكنولوجيا في النظام التعليمي لتحضير الطلاب لمتطلبات الاقتصاد العالمي المتغير بسرعة.

3.1 كوريا الجنوبية:دور التعليم في الابتكار التكنولوجي:

لقد حول التركيز على التعليم عالي الجودة في كوريا الجنوبية البلاد إلى واحدة من أكثر البلدان تقدمًا تكنولوجيًا في العالم. المدارس في كوريا الجنوبية مجهزة بمرافق حديثة، وقد استثمرت الحكومة بشكل كبير في منصات التعليم الرقمي. يتم تعليم الطلاب في كوريا الجنوبية ليس فقط الأساسيات مثل القراءة والرياضيات، بل أيضًا المهارات التكنولوجية مثل **البرمجة والروبوتات.**

يعزز نظام التعليم في كوريا الجنوبية ثقافة الابتكار من خلال تشجيع التعاون بين المدارس والجامعات والشركات. على سبيل المثال، تربط "مراكز الابتكار للاقتصاد الإبداعي" في كوريا الجنوبية الطلاب برواد الأعمال والشركات التكنولوجية، مما يتيح لهم العمل على مشاريع في العالم الواقعي. تشجع هذه النهج الطلاب على تطوير أفكار قد تؤدي في النهاية إلى إنشاء شركات ناشئة، مما يساهم في الاقتصاد الوطني.

3.2 الهند :تأهيل القوى العاملة للاقتصاد الرقمي:

يواجه النظام التعليمي في الهند تحديات مثل الاكتظاظ في الفصول الدراسية والموارد المحدودة. ومع ذلك، سعت العديد من المبادرات إلى معالجة هذه التحديات من خلال التركيز على محو الأمية الرقمية وتنمية المهارات. يهدف برنامج "مهارات الهند" الذي أطلقته الحكومة الهندية إلى تدريب ملايين الشباب في المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية، والخدمات.

لقد تبنت المدارس والمؤسسات التعليمية في الهند بشكل متزايد أدوات التعلم الرقمية، بما في ذلك المنصات الإلكترونية مثلBYJU>s ، التي تقدم تجارب تعليمية مخصصة للطلاب. من خلال تزويد الطلاب بالمهارات المناسبة في مجالات مثل تحليلات البيانات، والذكاء الاصطناعي، وبرمجة الكمبيوتر، تساهم هذه المدارس في تلبية الطلب المتزايد على المواهب التقنية في الهند وخارجها.

4 . أوروبا: د مج الاستدامة والابتكار في التعليم

في أوروبا، أصبحت المدارس لاعبًا رئيسيًا في دفع الاستدامة والوعي البيئي. مع التركيز على الطاقة الخضراء، وريادة الأعمال الاجتماعية، وعلوم البيئة، تقوم المدارس الأوروبية بإعداد الطلاب لتحديات المستقبل المتعلقة بتغير المناخ ونقص الموارد.

4 .1 فنلندا: نموذج للتعليم الشامل:

يعتبر النظام التعليمي في فنلندا واحدًا من أفضل الأنظمة في العالم، ليس فقط من حيث التحصيل الأكاديمي، ولكن أيضًا من حيث النهج الشامل في التعلم. تركز المدارس الفنلندية على توفير تعليم متكامل للطلاب يشمل التركيز على الاستدامة، وحل المشكلات، والمسؤولية الاجتماعية. في فنلندا، يشارك الطلاب بنشاط في مشاريع تتعلق بالحفاظ على البيئة، والزراعة الحضرية، والطاقة المتجددة. تهدف هذه المدارس إلى تعزيز الإحساس بريادة الأعمال الاجتماعية، وتشجيع الطلاب على التفكير بشكل إبداعي حول كيفية معالجة التحديات البيئية المحلية.

كما يضع النموذج الفنلندي أهمية كبيرة على التعاون بين المعلمين والمشاركة المجتمعية. يعمل المعلمون عن كثب مع الشركات المحلية والمنظمات المدنية لتصميم مشاريع تعالج المشكلات الواقعية، مما يساعد الطلاب على أن يصبحوا مشاركين نشطين في تطوير المجتمع.

4 .2 ألمانيا: النظام التعليمي المزدوج:

يعد النظام التعليمي المزدوج في ألمانيا، الذي يجمع بين التعلم في الفصول الدراسية والتدريب المهني في الشركات، نموذجًا فعالًا لدمج المدارس مع الاقتصاد المحلي. يوفر هذا النظام للطلاب تجربة عملية قائمة على العمل، والتي تحظى بتقدير كبير في سوق العمل. من خلال الشراكات بين المدارس والصناعات، يكتسب الطلاب المهارات والخبرة اللازمة للمساهمة في الاقتصاد.

في مناطق مثل بادن-فورتمبيرغ، تعمل المدارس المهنية بشكل وثيق مع شركات التصنيع والصناعات عالية التقنية، وتقدم برامج تدريبية تتيح للطلاب كسب المال أثناء تعلمهم. ساهم هذا النموذج في انخفاض معدل البطالة بين الشباب في ألمانيا وكان محركًا رئيسيًا لنجاح الاقتصاد الألماني.

5. أفريقيا: التعليم من أجل التنمية المستدامة وتمكين المجتمع:

يواجه التعليم في أفريقيا تحديات فريدة، بما في ذلك البنية التحتية غير الكافية، ومعدلات التسرب العالية، وقلة الوصول إلى تعليم ذي جودة.

ومع ذلك، هناك أمثلة مبتكرة عبر القارة حيث أصبحت المدارس وحدات منتجة داخل مجتمعاتها.

5 .1 كينيا: دمج الزراعة والتعليم:

في المناطق الريفية في كينيا، بدأت المدارس بشكل متزايد في دمج الزراعة ضمن مناهجها الدراسية، مما يساعد الطلاب على تعلم المهارات العملية التي يمكن أن تحسن الأمن الغذائي والاقتصادات المحلية. يشجع "برنامج تغذية المدارس" والمشروعات الزراعية مثل "نظام شَمبَا" الطلاب على زراعة المحاصيل على أراضي المدرسة، التي يمكن بيعها لتوليد الدخل لصالح المدرسة.

وبالتعاون مع الخبراء المحليين في مجال الزراعة، يكتسب الطلاب معرفة حول تقنيات الزراعة المستدامة، وتنويع المحاصيل، وإدارة الموارد.

لا تفيد هذه المشروعات الطلاب فقط من خلال تزويدهم بتجارب تعلم عملية، بل تساهم أيضًا في التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية من خلال تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة.

5 .2 جنوب أفريقيا: المدارس كمراكز لتنمية المجتمع:

في جنوب أفريقيا، يتم بشكل متزايد اعتبار المدارس كمراكز للمشاركة المجتمعية والتنمية الاجتماعية. نموذج "مدارس التنمية المجتمعية" في الكاب الغربية قد حول المدارس بنجاح إلى مراكز للصحة والتغذية وتدريب المهارات. تتعاون هذه المدارس مع الوكالات الحكومية المحلية والمنظمات غير الربحية لتوفير خدمات مثل الفحوصات الصحية، والوجبات المجانية، وبرامج تعليم الكبار.

من خلال دمج الخدمات الاجتماعية في النظام التعليمي، تساعد هذه المدارس في معالجة قضايا مثل سوء التغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبطالة، وهي تحديات كبيرة في العديد من المجتمعات الأفريقية. وقد مكنت هذه المبادرات الطلاب وعائلاتهم من تحسين نوعية حياتهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

مستقبل المدارس كوحدات منتجة:

لدى المدارس إمكانات هائلة لتكون قوى محورية في المجتمعات النامية. من خلال دمج التدريب على المهارات، وتعزيز الابتكار، والتعاون مع

الأعمال التجارية والمنظمات المحلية، يمكن تحويل المدارس إلى وحدات منتجة تدفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. تظهر الأمثلة من أمريكا وآسيا وأوروبا وأفريقيا أن المدارس يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة من خلال تجهيز الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في القرن الواحد والعشرين.

لكي تصبح المدارس أكثر إنتاجية، يجب على الحكومات والمعلمين والمجتمعات العمل معًا لإنشاء بيئة داعمة لا تركز فقط على التعلم الأكاديمي ولكن أيضًا على المهارات العملية، والتفكير الريادي، والمسؤولية الاجتماعية. من خلال القيام بذلك، يمكن للمدارس تمكين الأجيال القادمة من قيادة التغيير والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

إن الحاجة إلى المدارس المنتجة في السودان أمر عاجل بالفعل، في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، والقصور في النظام التعليمي. إن تحول المدارس إلى وحدات منتجة أمر حاسم لمعالجة العديد من القضايا الملحة في البلاد، بما في ذلك الفقر، والبطالة، وعدم الوصول إلى التعليم الجيد. فيما يلي الأسباب الرئيسية التي تجعل السودان بحاجة ماسة إلى المدارس المنتجة، مع تفاصيل حول كيفية تحقيق هذا التحول.

1. معدلات البطالة المرتفعة والفجوة في المهارات:

يواجه السودان، مثل العديد من الدول النامية، مشكلة بطالة مرتفعة بين الشباب. العديد من الشباب، خاصة في المناطق الريفية، يتخرجون من المدارس الثانوية أو الجامعات دون المهارات المطلوبة لدخول سوق العمل أو المساهمة في الاقتصاد المحلي. وفقًا للتقارير المختلفة، يُعتبر السودان من بين الدول التي تعاني من أعلى معدلات البطالة في أفريقيا، مع بطالة الشباب التي تشكل تحديًا خاصًا.

كيف يمكن أن تساعد المدارس المنتجة:

- التعليم المهني والتقني:من خلال دمج التعليم المهني والتقني في المناهج الدراسية، يمكن للمدارس أن تزود الطلاب بمهارات عملية مثل النجارة، السباكة، العمل الكهربائي، وتقنيات تكنولوجيا المعلومات. سيساعد ذلك في سد الفجوة بين المؤهلات الأكاديمية وفرص العمل

الحقيقية في السوق. كما يمكن أن يقلل من الاعتماد على الوظائف التقليدية، مما يسمح للشباب ببدء أعمالهم الخاصة والمساهمة في النمو الاقتصادي المحلي.

- تدريب ريادة الأعمال:إن دمج برامج ريادة الأعمال في المدارس سيساهم في تعليم الطلاب كيفية إنشاء وإدارة الأعمال التجارية. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه العثور على عمل رسمي في السودان، فإن تعزيز التفكير الريادي بين الطلاب سيشجع على الابتكار والنشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات مثل الزراعة، والصناعات الصغيرة، والخدمات.

1. الصراعات الاقتصادية والفقر:

يعد السودان من بين أفقر الدول في العالم، حيث يعيش جزء كبير من السكان تحت خط الفقر. يساهم نقص التنوع الاقتصادي وعدم تطوير الصناعات في المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد. نتيجة لذلك، يعاني العديد من الأسر من صعوبة توفير الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم.

كيف يمكن أن تساعد المدارس المنتجة:

- التعليم الزراعي:بما أن الزراعة تعد جزءًا رئيسيًا من اقتصاد السودان، يمكن للمدارس أن تلعب دورًا في تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال تعليم الطلاب تقنيات الزراعة المستدامة، ممارسات الري، وتنوع المحاصيل. يمكن للمدارس أن تنشئ مشاريع من المزرعة إلى السوق التي تولد الدخل وتساهم في الاقتصاد المحلي. في المدارس الريفية، يمكن دمج الزراعة في المناهج الدراسية لمساعدة الطلاب على تحسين سبل العيش في أسرهم ومجتمعاتهم.
- مشاريع تعليمية قائمة على المجتمع:يمكن أن تصبح المدارس أيضًا مراكز للمجتمع من خلال تقديم التعليم الذي يفيد الاقتصاد المحلي بشكل مباشر. على سبيل المثال، يمكن للمدارس أن تشارك في المبادرات التي تدعم إنتاج الحرف المحلية، المنسوجات، أو المنتجات الغذائية التي يمكن بيعها في الأسواق المحلية، مما يوفر للطلاب تجارب تعليمية عملية مع المساهمة في الاقتصاد المحلي.

2. عدم الاستقرار السياسي وصعوبة الوصول إلى التعليم:

لقد واجه السودان سنوات من عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الصراعات في منطقة دارفور، وجنوب كردفان، ومنطقة النيل الأزرق. أدى تأثير هذه الصراعات إلى تعطيل النظام التعليمي، حيث يفتقر العديد من الأطفال، خاصة في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالصراعات، إلى الوصول إلى تعليم جيد. كما توجد فجوات كبيرة في البنية التحتية، حيث تفتقر العديد من المدارس إلى مرافق أساسية مثل الكتب المدرسية، والفصول الدراسية المناسبة، والمعلمين المدربين.

كيف يمكن أن تساعد المدارس المنتجة:

التعليم الشامل والموجه نحو الوصول:يمكن أن تصبح المدارس مراكز للتنمية المجتمعية من خلال تقديم التعليم الذي يتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي. من خلال دمج برامج التعليم للبالغين ونماذج التعلم المرنة (مثل المدارس المتنقلة أو المنصات الرقمية)، يمكن الوصول إلى الفئات المهمشة، بما في ذلك النازحين داخليًا (IDPs) والأطفال في المناطق الريفية.

دعم تعليمي مدفوع من المجتمع:للتغلب على نقص الموارد، يمكن للمدارس أن تشرك المجتمعات المحلية في بناء وصيانة المدارس، مما يزيد من قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية. يمكن أن يتضمن دور المجتمع تقديم المتطوعين لتدريس مواد معينة أو المساعدة في تمويل بناء المنشآت التعليمية.

4. تفكك الشباب ونقص التماسك الاجتماعي

غالبًا ما يواجه الشباب في السودان شعورًا بالإحباط بسبب الفرص المحدودة المتاحة لهم. إن نقص الحركية الاجتماعية والفرص للتطور الشخصي يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والتفتت الاجتماعي، خاصة بين الشباب المهمشين.

كيف يمكن أن تساعد المدارس المنتجة:

- التعليم المدني وتنمية القيادة:يمكن للمدارس تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تقديم برامج التعليم المدني التي تعلم الطلاب حقوقهم وواجباتهم، وكيفية أن يكونوا مواطنين نشطين. يمكن أن

تسهم برامج التدريب القيادي في تمكين الطلاب من لعب دور فعال في مجتمعاتهم والعمل من أجل بناء السلام.

- تعليم حل النزاعات:نظرًا لتاريخ السودان في الصراعات، يمكن أن تقدم المدارس برامج متخصصة في حل النزاعات وبناء السلام. ستوفر هذه البرامج للطلاب الأدوات اللازمة للوساطة ومنع الصراعات، مما يسهم في تحقيق هدف الوحدة الوطنية والاستقرار.

5. الفجوات التعليمية ومشاكل الجودة

تواجه العديد من المدارس السودانية معايير تعليمية ضعيفة. غالبًا ما تكون جودة التعليم منخفضة بسبب نقص التدريب المناسب للمعلمين، والمناهج الدراسية القديمة، ونقص الموارد التعليمية. نتيجة لذلك، يتخرج الطلاب مع معرفة أو مهارات عملية محدودة تنطبق على حياتهم أو سوق العمل.

كيف يمكن أن تساعد المدارس المنتجة:

- إصلاح المناهج:يمكن للمدارس أن تتبنى مناهج دراسية أكثر شمولية تضم إلى جانب المواد الأكاديمية التقليدية مهارات الحياة، والتمويل الشخصي، والتدريب العملي في المجالات التي تتماشى مع احتياجات الاقتصاد المحلي. سيضمن هذا أن يتخرج الطلاب بمهارات ذات صلة ونافعة في حياتهم اليومية ويمكنهم المساهمة في الاقتصاد المحلي.
- تحسين تدريب المعلمين:يجب على المدارس أن تعطي الأولوية لبرامج تطوير المعلمين التي تركز على تحسين أساليب التدريس، وإدارة الفصول الدراسية، وتوصيل المناهج. من خلال تحسين جودة التعليم، يمكن للمدارس زيادة فرص نجاح الطلاب في سوق العمل وفي حياتهم.

6 - دمج التكنولوجيا في التعليم

لا يزال الفجوة الرقمية في السودان تشكل عقبة كبيرة أمام تحديث التعليم. بينما قد تكون المناطق الحضرية قد حصلت على أدوات تكنولوجية ووسائل تعليمية حديثة، فإن المناطق الريفية غالبًا ما تكون متخلفة. وهذا يحد من تعرض الطلاب للمعرفة العالمية، والتقدم التكنولوجي، والمهارات الرقمية التي تعد أمرًا حيويًا في القرن الواحد والعشرين.

كيف يمكن أن تساعد المدارس المنتجة:

- برامج محو الأمية الرقمية:يجب على المدارس دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية، وتوفير مهارات محو الأمية الرقمية مثل البرمجة، وتصميم الجرافيك، والتسويق الرقمي. سيفتح هذا الفرص للطلاب في صناعة التكنولوجيا محليًا وعالميًا.
- استخدام المنصات الرقمية للتعلم عن بُعد :للتعامل مع مشكلة الوصول إلى التعليم، خاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالصراعات، يمكن للمدارس أن تعتمد منصات التعلم الإلكتروني والأدوات الرقمية التي تمكن من التعليم عن بُعد. سيضمن ذلك أن الطلاب الذين يواجهون عزلة جغرافية لا يزالون يحصلون على تعليم جيد ويمكنهم تطوير المهارات التي ستكون ذات قيمة في سوق العمل.

الخاتمة:

إن تحويل المدارس في السودان إلى وحدات منتجة أمر حاسم من أجل التنمية الطويلة الأجل في البلاد. من خلال دمج التدريب على المهارات العملية، وتعزيز ريادة الأعمال، واحتضان الأدوات الرقمية، ومواءمة التعليم مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع في البلاد، يمكن للسودان تحسين جودة حياة مواطنيه بشكل كبير. يتطلب هذا التحول التعاون بين الحكومة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التعليمية لبناء سودان أكثر شمولية وازدهارًا وسلمًا. من خلال المدارس المنتجة، يمكن للسودان تمكين شبابه، وتقليل الفقر، ووضع أساس للتنمية المستدامة
تمويل البرامج لتحويل المدارس إلى وحدات منتجة هو تحد حاسم، ولكن هناك عدة طرق لتحفيز الموارد وضمان استدامتها. فيما يلي بعض استراتيجيات التمويل مع أمثلة من أجزاء مختلفة من العالم:

1. تمويل الحكومة وإعادة تخصيص الميزانية:

يمكن للحكومات أن تلعب دورًا محوريًا في تمويل البرامج التعليمية من خلال إعادة تخصيص جزء من ميزانياتها الوطنية أو الإقليمية. يمكن للحكومات أن تعطي الأولوية لتحويل المدارس إلى وحدات منتجة من خلال تخصيص أموال للتدريب المهني، وتحسين البنية التحتية، واعتماد التكنولوجيا، ومبادرات ريادة الأعمال في المدارس.

مثال:
نظام التعليم في فنلندا :استثمرت الحكومة الفنلندية بشكل مستمر في التعليم من خلال إعطاء الأولوية لتدريب المعلمين، وإصلاح المناهج الدراسية، ودمج المهارات الواقعية في النظام المدرسي. كما أن المدارس الفنلندية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعات، مما يساعدها على دمج المهارات ذات الصلة بسوق العمل، وتوفر الحكومة تمويلًا كبيرًا لهذه المبادرات.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للحكومات تخصيص أموال لتحسين البنية التحتية للمدارس، مثل بناء مراكز التدريب، وتحديث التكنولوجيا، وإنشاء مشاريع زراعية أو صناعية في المدارس.
- يمكن توجيه الأموال أيضًا نحو تطوير مهني للمعلمين وبرامج شراكة مع الشركات المحلية أو الصناعات.

2. الشراكات مع القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات :(CSR)

يمكن للشركات الخاصة، وخاصة تلك التي تعمل في الصناعات المتعلقة بالتكنولوجيا والزراعة والتصنيع، أن تكون جهات فاعلة رئيسية في تمويل البرامج التي تهدف إلى جعل المدارس وحدات منتجة. تخصص العديد من الشركات جزءًا من أرباحها للبرامج الاجتماعية، خاصة تلك التي تركز على التعليم وتطوير الشباب.

مثال:المدرسة كوحدة إنتاجية:

برنامج "سكيل إنديا" في الهند :يتضمن برنامج "سكيل إنديا"، الذي أطلقته الحكومة الهندية، شراكات مع العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات التعليمية. قامت شركات مثل تاتا وإنفوسيس، من خلال مبادراتها للمسؤولية الاجتماعية، بالمساهمة في تدريب الشباب على المهارات ذات الصلة بسوق العمل، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية وريادة الأعمال.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للشركات الخاصة تمويل برامج مدرسية محددة أو تقديم تبرعات عينية مثل الأدوات، والتكنولوجيا، ومواد التدريب.
- يمكنهم أيضًا توفير فرص تدريب، أو تعلم عملي، أو برامج إرشاد للطلاب، مما يربط المدارس باحتياجات الصناعة.

3. المساعدات الدولية والمنح من المانحين والمنظمات غير الحكومية:

غالبًا ما تمول المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية(NGOs) ، البرامج التعليمية في البلدان النامية. يمكن لهذه المنظمات توفير المنح والموارد لدعم المبادرات التي تهدف إلى جعل المدارس وحدات منتجة، خاصة في البلدان التي تعاني من ميزانيات محدودة للتعليم.

مثال:

مبادرات التعليم الزراعي في كينيا:في كينيا، شاركت المنظمات غير الحكومية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) مع الحكومة لتمويل برامج التعليم الزراعي في المدارس. تم تمويل "نظام شيمبا" وغيره من المشاريع الزراعية في المدارس من خلال المنح الدولية والشراكات مع المنظمات المحلية.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للمانحين الدوليين ووكالات التنمية تقديم منح أو قروض منخفضة الفائدة لتمويل مشاريع التحول التعليمي في المدارس.
- يمكن استخدام هذه الأموال لمشاريع محددة، مثل إنشاء برامج تدريبية في المهارات الزراعية، ودعم بنية تحتية للتدريب المهني، أو تمويل تحديثات التكنولوجيا لبرامج محو الأمية الرقمية.

4. الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP) :

تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعاونًا بين الحكومة والقطاع الخاص لتمويل وإدارة البرامج التعليمية بشكل مشترك. يمكن لهذه الشراكات أن تجمع بين قوة كلا القطاعين:وضع السياسات الحكومية والتمويل مع خبرة القطاع الخاص وكفاءته.

مثال:
نظام التعليم المزدوج في ألمانيا: تتعاون الحكومة الألمانية مع الشركات الخاصة لإدارة المدارس المهنية، حيث يتم دمج التعليم القائم على الفصول الدراسية مع التدريب العملي. في هذا النموذج، تقوم الصناعات بتمويل مكونات التدريب العملي في التعليم، مما يوفر التمويل والخبرة في المهارات ذات الصلة.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للشركات الخاصة تمويل برامج التدريب المهني والتقني في المدارس، مما يسمح للطلاب بالحصول على كل من الخبرة الأكاديمية والعملية.
- في المقابل، تحصل الشركات على الوصول إلى مجموعة من العمال المهرة الذين لديهم معرفة بالفعل باحتياجات ومتطلبات الصناعة.

5. التمويل المجتمعي والمبادرات المحلية:

يمكن للمجتمعات أيضًا أن تلعب دورًا حيويًا في تمويل ودعم برامج التحول التعليمي. يمكن للمجتمعات المحلية أن تساهم من خلال الفعاليات لجمع التبرعات، أو الضرائب المحلية، أو الجهود التطوعية لدعم المدارس.

مثال:

- مدارس التنمية المجتمعية في جنوب أفريقيا: في جنوب أفريقيا، وبخاصة في منطقة ويسترن كيب، أصبحت المدارس بشكل متزايد مراكز مجتمعية. تتعاون الشركات المحلية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع لتوفير الدعم المالي لبرامج مدرسية مختلفة. يشمل ذلك التمويل المحلي للتعليم للكبار، والخدمات الصحية، وبرامج التدريب المهني للشباب.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للمجتمعات جمع الأموال من خلال الشركات المحلية أو تنظيم فعاليات لجمع التبرعات لدعم البرامج المدرسية المحددة.
- يمكن أن تشمل المساهمات العينية، مثل الأراضي الممنوحة، والأدوات، أو التدريس التطوعي، مما يساعد على تقليل التكاليف التشغيلية.

6. البرامج الممولة من الطلاب (المشاريع الاجتماعية والمبادرات التي

يقودها الطلاب)
يمكن للمدارس نفسها توليد الإيرادات من خلال المشاريع الاجتماعية أو الأنشطة المدرة للدخل التي يقودها الطلاب. يمكن لهذه المبادرات أن توفر موارد مالية وتمنح الطلاب أيضًا خبرة عملية في إدارة الأعمال وإدارة الموارد المالية.

مثال:

المشاريع الزراعية في المدارس في كينيا:قامت بعض المدارس في كينيا بتقديم مشاريع زراعية، حيث يقوم الطلاب بزراعة المحاصيل وتربية الماشية. يتم بيع المنتجات في الأسواق المحلية، مما يولد دخلاً للمدرسة ويوفر للطلاب مهارات عملية في الزراعة وإدارة الأعمال.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للمدارس إقامة مشاريعها الخاصة، مثل المشاريع الزراعية، أو إنتاج الحرف اليدوية، أو خدمات الطعام، واستخدام العائدات لتمويل البرامج التعليمية.
- يمكن للطلاب أن يكونوا جزءًا من العمليات التجارية، مما يساعدهم في تمويل برامجهم التعليمية وتعلم مهارات ريادة الأعمال في العملية.

7. التمويل الجماعي والتبرعات المجتمعية:

مع تزايد منصات الإنترنت، يمكن للمدارس الآن الاستفادة من التمويل الجماعي لجمع الأموال من أجل مشاريع محددة. يمكن أن تكون حملات التمويل الجماعي وسيلة لتحفيز التبرعات الصغيرة من عدد كبير من الأفراد المهتمين بتطوير التعليم.

مثال:

منصة:«DonorsChoose» تسمح هذه المنصة للمعلمين في الولايات المتحدة بإنشاء حملات تمويل محددة لفصولهم الدراسية. من خلال التبرعات الصغيرة من الأفراد، يمكن للمعلمين تأمين تمويل للأدوات التعليمية، والتكنولوجيا، أو البرامج الخاصة. يمكن للمدارس في البلدان النامية استخدام منصات مماثلة لجمع الأموال لتحويل مدارسها إلى وحدات منتجة.

كيف يعمل ذلك:

- يمكن للمدارس أو المؤسسات التعليمية إنشاء حملات تمويل جماعي عبر الإنترنت لدعم مبادراتها، مثل بدء برامج مهنية، أو تحديث التكنولوجيا، أو شراء معدات للتعلم القائم على المهارات.
- يمكن للمدارس الترويج لهذه الحملات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات المجتمعية المحلية لتحفيز التبرعات.

ونختم بالقول بأن تمويل البرامج لتحويل المدارس إلى وحدات منتجة يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك استثمارات الحكومة، والشراكات مع القطاع الخاص، والمنح الدولية، ودعم المجتمع، والمبادرات التي يقودها الطلاب أنفسهم من خلال الاستفادة من مصادر تمويل متنوعة والتركيز على برامج مستدامة وقابلة للتوسع، يمكن تحويل المدارس إلى وحدات منتجة تساهم في التنمية الشخصية للطلاب والنمو الاقتصادي لمجتمعاتهم.

نظريات محمد يونس:

ان إدماج نظريات محمد يونس، وخاصة مفاهيمه حول الأعمال الاجتماعية، والتمويل الصغير، وريادة الأعمال، في برامج المدارس في السودان (أو أي دول أخرى) يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والتنمية المستدامة بين الشباب. يركز عمل يونس على تمكين المجتمعات المهمشة من خلال نماذج الأعمال الاجتماعية المبتكرة والشمول المالي. وفيما يلي بعض الطرق لدمج أفكاره في برامج المدارس لجعلها أكثر إنتاجية ومتوافقة مع احتياجات الواقع:

1. حول الأعمال الاجتماعية:

مفهوم يونس حول الأعمال الاجتماعية ينطوي على إنشاء أعمال تحل المشاكل الاجتماعية بدلاً من التركيز على تعظيم الأرباح. يمكن للمدارس دمج دروس حول الأعمال الاجتماعية في المناهج الدراسية، وتعليم الطلاب كيفية تطوير الأعمال التي تعالج القضايا المحلية العاجلة، مثل البطالة، والتعليم، والرعاية الصحية، واستدامة البيئة.

كيفية الإدماج:

- دروس في ريادة الأعمال:يمكن للمدارس تقديم دورات لتعليم الطلاب كيفية بدء وإدارة الأعمال الاجتماعية. يجب أن تركز هذه الدورات

على تحديد المشكلات الاجتماعية المحلية (مثل البطالة أو ضعف البنية التحتية) واستخدام مبادئ الأعمال لمعالجتها.

- مشاريع عملية:يمكن للطلاب العمل على إنشاء خطط أعمال للمشاريع الاجتماعية، والتركيز على احتياجات المجتمع (مثل التعاونيات الزراعية أو مشاريع الطاقة المستدامة). يمكن ربط هذه المشاريع بالمشكلات الواقعية في السودان، مثل الأمن الغذائي أو البنية التحتية الريفية.

مثال:يمكن للطلاب إنشاء مشروع لتصميم أعمال تقدم حلول الطاقة الشمسية بأسعار معقولة في المناطق الريفية، مما يعالج مشكلة فقر الطاقة ويوفر وظائف مستدامة.

2. التمويل الأصغر والشمول المالي:

ابتكر يونس التمويل الصغير من خلال عمله مع بنك غرامين، حيث يقدم قروضًا صغيرة للأفراد في الفقر لمساعدتهم على بدء أو تنمية أعمالهم. من خلال دمج التمويل الصغير في برامج المدارس، يمكن للطلاب تعلم أساسيات الشمول المالي، بما في ذلك الإقراض، والتوفير، والتمويل المجتمعي.

كيفية الإدماج:

- محاكاة التمويل الصغير:يمكن للمدارس محاكاة نماذج التمويل الصغير حيث يشكل الطلاب مجموعات ويقرضون مبالغ صغيرة من "المال الوهمي" لبعضهم البعض لإنشاء وتشغيل أفكار أعمال صغيرة. سيساعد ذلك الطلاب في تعلم أساسيات الإقراض وإدارة المخاطر وسداد القروض.
- الشراكات مع مؤسسات التمويل الصغير المحلية:يمكن للمدارس التعاون مع مؤسسات التمويل الصغير المحلية لتقديم فرص التعلم الواقعي. يمكن للطلاب تعلم كيفية توزيع القروض الصغيرة وإدارتها والمشاركة في المشاريع المجتمعية التي تشمل دعم التمويل الصغير.

مثال:يمكن للطلاب تعلم كيفية عمل القروض الصغيرة من خلال الشراكة مع مؤسسات التمويل الصغير لإنشاء مبادرات زراعية صغيرة النطاق تفيد كل من الطلاب والمجتمعات المحلية. يمكنهم المساهمة في تحديد الأفراد الذين سيستفيدون من القروض الصغيرة لبدء أعمالهم.

ورش العمل العملية لريادة الأعمال والمسابقات:

اتباعًا لنموذج يونس في تشجيع الاكتفاء الذاتي من خلال إنشاء الأعمال الصغيرة، يمكن للمدارس تنظيم ورش عمل عملية ومسابقات حيث يتم تشجيع الطلاب على تقديم أفكار أعمال تعالج مشاكل المجتمع المحلي.

كيفية الإدماج:

- حاضنات أعمال داخل المدارس:إنشاء حاضنات أو مراكز ابتكار داخل المدارس حيث يمكن للطلاب تطوير أفكارهم للمشاريع الاجتماعية. يمكن للمدارس التعاون مع رواد الأعمال المحليين أو مرشدي الأعمال لتوجيه الطلاب.
- المسابقات والتمويل:عقد مسابقات حيث يقدم الطلاب أفكارهم للأعمال الاجتماعية إلى لجنة من الحكام، ويحصل الفائزون على تمويل أولي لبدء مشاريعهم. سيوفر ذلك أيضًا تجربة واقعية في تقديم المشاريع، ووضع الميزانيات، وتوسيع نطاق الأفكار.

مثال:يمكن للمدارس تنظيم مسابقات لتطوير أعمال تهدف إلى حل مشاكل محلية، مثل إدارة النفايات أو حلول الإسكان الميسرة. يمكن أن تتلقى أفضل الأفكار استثمارًا صغيرًا لبدء مشاريعهم، مع تقديم الإرشاد من قبل المدرسة طوال العملية.

بناء نظام بيئي للأعمال الاجتماعية:

يؤمن يونس بضرورة إنشاء نظام بيئي أوسع يدعم الأعمال الاجتماعية، بما في ذلك التدريب والتمويل والشبكات. يمكن للمدارس أن تكون نقطة انطلاق لإنشاء مثل هذه النظم البيئية من خلال تسهيل الشراكات بين الطلاب والشركات المحلية والحكومة والمنظمات غير الحكومية.

كيفية الإدماج:

- التعاون مع الأعمال الاجتماعية المحلية:يمكن للمدارس التعاون مع الأعمال الاجتماعية المحلية لإنشاء فرص تدريبية أو فرص تعلم قائمة على المشاريع للطلاب، حيث يكتسبون خبرة عملية في تشغيل الأعمال التي تهدف إلى الخير الاجتماعي.
- فعاليات للتواصل والشبكات:يمكن للمدارس استضافة فعاليات للتواصل حيث يلتقي الطلاب مع رواد الأعمال المحليين، وقادة الأعمال الاجتماعية، وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يساعدهم في فهم كيفية التنقل في مشهد الأعمال الاجتماعية.

مثال:يمكن للمدارس إنشاء "أسبوع الأعمال الاجتماعية" حيث يقدم الطلاب أفكارهم ويتعلمون من المتحدثين الضيوف المشاركين في الأعمال الاجتماعية أو المنظمات غير الحكومية. يمكنهم بعدها العمل في فرق لحل القضايا المحلية، وربما إنشاء شراكات مع الشركات المحلية لدعم مشاريعهم.

تعليم عقلية "الربح مع الهدف":

من بين أبرز مساهمات يونس هو فكرة أن الأعمال يمكن أن تكون مربحة ومسؤولة اجتماعيًا في نفس الوقت. يمكن للمدارس تعزيز هذه العقلية من خلال تعليم الطلاب أن المشاريع التجارية يمكن أن تنجح دون التضحية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

كيفية الإدماج:

- تركيز المناهج الدراسية:تطوير وحدات دراسية تركز تحديدًا على تعليم "الربح مع الهدف". يمكن أن تشمل هذه الوحدات دراسات حالة لأعمال اجتماعية ناجحة حول العالم، تبرز كيف يمكن أن يسير الربح مع الأثر الاجتماعي جنبًا إلى جنب.
- التكامل مع القضايا المحلية:تشجيع الطلاب على تحديد القضايا المحلية التي يمكنهم حلها باستخدام نماذج الأعمال التي تعطي الأولوية للبشر قبل الأرباح. سيساعد ذلك الطلاب في فهم الأبعاد الأخلاقية للأعمال.

مثال:يمكن للطلاب إنشاء نماذج أعمال للمدارس التي تعلم تقنيات الزراعة المستدامة، مع ضمان تلبية احتياجات المجتمع البيئية بينما يتم إنشاء عمل مربح يمكن توسيعه.

الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار:

غالبًا ما يركز يونس على استخدام التقنيات المبتكرة لحل القضايا الاجتماعية. يمكن للمدارس تقديم برامج تعتمد على التكنولوجيا حيث يتعلم الطلاب كيفية استخدام الأدوات الرقمية والابتكارات لإنشاء حلول للتحديات المحلية.

كيفية الإدماج:

- برامج التكنولوجيا والابتكار الاجتماعي:تعليم الطلاب كيفية الاستفادة من التكنولوجيا لحل المشكلات في الزراعة أو التعليم أو الصحة أو

غيرها من القطاعات. يمكن أن يتضمن ذلك إنشاء تطبيقات أو مواقع ويب أو حلول رقمية تعالج القضايا الواقعية، خصوصًا في المناطق الريفية أو المجتمعات المحرومة.

- التعاون مع شركات التكنولوجيا :يمكن للمدارس التعاون مع شركات التكنولوجيا لتقديم ورش عمل حول كيفية استخدام التكنولوجيا لحل القضايا المجتمعية. يمكن أن تشمل هذه الورش تطوير التطبيقات، وتحليل البيانات، أو التسويق الرقمي للأعمال الاجتماعية.

مثال:يمكن للطلاب العمل على إنشاء تطبيقات هاتف محمول توفر خدمات حيوية، مثل النصائح الصحية أو برامج الثقافة المالية، للمجتمعات المهمشة في المناطق الريفية:.

ونخلص الى إن دمج نظريات محمد يونس في برامج المدارس في السودان أو دول أخرى يمكن أن يكون له تأثير عميق في تطوير جيل من رواد الأعمال المسؤولين اجتماعيًا الذين هم مجهزون للتعامل مع التحديات المحلية والعالمية. من خلال التركيز على الأعمال الاجتماعية، والتمويل الصغير، والابتكار، وريادة الأعمال العملية، يمكن للمدارس أن تصبح حاضنات لحلول المشكلات المجتمعية بينما تعزز التمكين الاقتصادي والتنمية المستدامة. من خلال الشراكات، وإصلاح المناهج الدراسية، وفرص التعلم العملية، يمكن تحفيز الطلاب على النجاح في الأعمال، ولكن أيضًا لإنشاء أعمال تفيد المجتمع ككل.

Notes:

- Spotlight on Basic Education Completion and Foundational Learning in Rwanda 2022.
- The Africanist: https://theafricanists.info/blog/2023/10/26/hamdok-can-save-sudan-by-forming-a-government-in-exile/)-
- (https://theafricanists.info/blog/2023/10/01/a-call-for-military-intervention-in-sudan/)

https://www.facebook.com/asiddiek/posts/pfbid0Uxxz3vsVP4XPy447zkZnCgZdSwjUpmYJXUzmYPvHJt9g7pLcqBwtjtguaaBynieGl

Abbreviations

ESSP Education Sector Strategic Plan

ESWG Education Sector Working Group

FCDO Foreign, Commonwealth & Development Office (United Kingdom)

GDP Gross domestic product

GPE Global Partnership for Education

ICT Information and communication technology

LARS Learning Achievement in Rwandan Schools

LEGRA Local Early Grade Reading Assessment

MINALOC Ministry of Local Government

MINECOFIN Ministry of Finance and Economic Planning

MINEDUC Ministry of Education

NESA National Examination and School Inspection Authority NISR National Institute of Statistics of Rwanda

ORF Oral Reading Fluency

REB Rwanda Basic Education Board

RWF Rwandan franc

SDG Sustainable Development
Goal SEO Sector education officer
SSWG Sub-Sector Working Group
TTC Teacher Training College
TVET Technical and vocational education and training
UBE Universal basic education
UNICEF United Nations Children's Fund
USAID United States Agency for International Development
For more detials you can consult:
• Spotlight on Basic Education Completion and Foundational Learning in Rwanda 2022.
• More details on HIV/AIDS see:https://www.pbs.org/newshour/show/rwanda-torn-genocide-became-global-anti-aids-leader:
• Common Core:
in the US) a set of educational standards for teaching and testing English and mathematics between
kindergarten and 12th grade: the Common Core outlines skills and knowledge that public school students
should acquire in each grade· with the adoption of the new Common Core Standards, there is much greater
emphasis on being able to write coherently about what one reads through "Common Core tests"
• No Child Left Behind Act of 2001
The No Child Left Behind Act of 2001 (NCLB) was a U.S. Act of Congress promoted by the Presidency
of George W. Bush. It reauthorized the Elementary and Secondary Education Act and included Title I provisions applying to disadvantaged students.
• Ofsted

It is the Office for Standards in Education, Children's Services and Skills. They inspect services providing
education and skills for learners of all ages. They also inspect and regulate services that care for children and
young
people.
الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي The National Authority for Academic Accreditation and Quality Assurance»
هي مؤسسة حكومية سعودية تقوم بالإشراف على التقييم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، كما تشرف على اعتماد كل مؤسسات التعليم فوق المرحلة الثانوية.
تأسست الهيئة عام ٢٠٠٤ وتتبع إدارياً المجلس الأعلى للتعليم.
• Home - Middle States Commission on Higher Education (msche.org) https://www.msche.org/
• New England Commission of Higher Education (NECHE) https://www.neche.org/#:~:text=The%20New%20England%20Commission%20of%20Higher%20Education%20(NECHE)%20is%20a,assurance%20to%20its%20member%20institutions.
• National_ Commission_for_Academic _ Accreditation_and_ Assessmen https://en.wikipedia.org/wiki/t.
• Council for Higher Education https://www.chea.org/about-ciqg
• المركز الوطني للقياسQiyas. https://etec.gov.sa/qiyas
Cheung, C.S. & Pomerantz, E. M. (2012). Why does parents' involvement enhance children's achievement?
The role of parent-oriented motivation. Journal of Educational Psychology.
Epstein, J. (2001). School, family, and community partnerships. Boulder, CO: Westview Press.
Froiland, J. M., Peterson, A. & Davison, M L (2013). The long-term effects of early parent involvement and

parent expectation in the USA. School Psychology International, 34, 33-50
Gonida, E. N. & Cortina, K.S. (2014). Parental involvement in homework: Relations with parent and student achievement□related motivational beliefs and achievement. British Journal of Educational Psychology,
84, 376-396.
Graves, S. L. Jr. & Wright, L B (2011). Parent involvement at school entry: A national examination of group
differences and achievement. School Psychology International, 32, 35-48.
Parent Involvement in Finnish Education: A Key Ingredienthttps://finlandeducationhub.com/parent-involvement-in-finnish-education-a-key-ingredient/
Parent engagement policy: https://www.ontario.ca/page/parent-engagementpolicy#:~:text=Parent%20engagement%20includes%3A%201%20providing%20a%20positive%20learning,school%20events%2C%20trips%20and%20other%20activities%20More%20items

نريد ان نسمع صرير الأقلام يسكت صوت الرصاص الى الأبد

نشرت هذه المقالات منجمة في صحيفة سودانايل Sudanile **الالكترونية ابتداءاً من 11 فبراير 2024 في 32 حلقة متتالية. كما نشرت صحيفة** Sudaneseonline **بالتزامن بعض هذه الحلقات، وقد كانت تحت عنوان استراتيجية لإصلاح التعليم في السودان، تماشياً مع شعارات ثورة ديسمبر 2018 - وهي بعض طموحاتنا لما بعد الحرب، في دولة مدنية شعارها السلام والحرية والعدالة.**

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

الطبعة الأولى 2025م